

بسم الله والمجد لله والصلوة والسلام

على رسول الله وآله وصحبه

وبعد:

فقد قام الطالب بإصلاح ما طلب منه لإصلاحه

جاءتكم الفرقة
التي تسمى الفرقة
الدراسية العليا الشرعية

لجنة المناقشة

عضو المناقشة

عضو المناقشة

المشرف

عضو المناقشة
السيد منصور محمد
الصدر

عضو المناقشة
السيد محمد أحمد
عبدية

عضو المناقشة
السيد محمد نور
محمد

توقيع الطالب

أما محمد بن حيدر البشير
ومنهجه

الحسنة في
الكتاب والسنه



رسالة مقدمة لنيك ورجية (المناجستير) في الشريعة الإسلامية
فرع الكتاب والسنة

١٤٠٦

إعداد الطالب / عبد الله بن محمد بن محمد

إشراف الدكتور / أحمد محمد بن سيف

١٤٠٥ / ١٤٠٦ هـ

المجلد الثالث

جريدة هذه المطبعة من منتصف الثامن إلى السطر ١٤ من ص ٩٦٧ من هذا المجلد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

البَّاءُ السَّائِعُ

الضبط بين ابن حبان والمحدثين

الفصل الأول

الضبط

" مفهومه - أركانه - أنواعه "

المبحث الاول

الضبط في اللغة والاصطلاح

يرى ابن فارس (١) أَنَّ (ضبط) (أمل واحد صحيح ، من ضَبَطَ الشيءَ ضَبْطاً)
قال الرمخشي (٢) : (لزمه لزوماً شديداً ... ومن المجاز : هو ضابط
للأمور ، وفلان لا يضبط عمله : لا يقوم بما فُوض إليه ، ولا يضبط قراءته
لا يحسنها) (وتَضَبَّطَ الشيءُ : أخذته على حبس وقهر) (٣) (وضبط الشيء
حفظه وحازره) (٤) .

وفي النهاية (٥) : (الضابط : (القوي على عمله) ، (وتَضَبَّطَ فلاناً : إذا
أخذته على حبس منك له وقهر) اهـ .

أمام هذه المعاني المتقاربة لمعنى الضَّبْط في اللغة يمكننا أن نقول
أن ملازمة الراوي مذاكرة كتبه ، أو حفظه هو من الضبط ، وأن الحافظ
لكتابه (القوي عليه) بحيث لا يعث فيه أحد هو من الضَّبْط ، وإذا تمسَّس
الراوي حديثه ، وغالب النسيان وتغلب عليه ، فهو من الضبط ، والراوي
الضابط : هو القوي الحافظة التي تمكَّنه فيستحضر منها ما يشاء متى يشاء
أو القادر على حفظ كتابه من العبث والتحريف والسقط والضياع .

وأما عن تعريفه في اصطلاح المحدثين ، فقد عرَّفه ابن الأثير
بالوصف فقال (٦) :

- (١) مقاييس اللغة ٣/٣٨٦ مادة (ضبط) .
- (٢) اساس البلاغة للرمخشي ص ٢٦٥ .
- (٣) القاموس ٢/٣٧٠ .
- (٤) اكمال الاعلام بتثليث الكلام ٢/٣٧٤ .
- (٥) النهاية في غريب الحديث ٣/٧٢ .
- (٦) مقدمة جامع الاصول ١/٧٢-٧٣ .

(هو عبارة عن احتياط في باب العلم ، وله طرفان :

- ١- طرف وقوع العلم عند السماع ، وطرف الحفظ بعد العلم ، عند التكلم .
- حتى إذا سمع ولم يعلم لم يكن شيئاً معتبراً ، كمالو سمع صياحاً لامعنى له .
- وإذا لم يفهم اللفظ بمعناه على الحقيقة ؛ لم يكن ضبطاً وإذا شك في حفظه بعد العلم والسماع لم يكن ضبطاً .

ثم الضبط نوعان : ظاهر وباطن .

فالظاهر : ضبط معناه - يعنى المروى - من حيث اللغة .

والباطن : ضبط معناه من حيث تعلق الحكم الشرعي به ، وهو الفقه .

ومطلق الضبط الذي هو شرط الراوي : هو الضبط ظاهراً عنـــــــــــــــــد

الأكثر لأنه يجوز نقل الخبر بالمعنى فتلحقه تهمة تبديل المعنى بروايته

قبل الحفظ ، أو قبل العلم حين سمع ، ولهذا المعنى قلت الرواية

عن أكثر الصحابة رضي الله عنهم لتعذر هذا المعنى (اهـ .

وهذا الذي قاله ابن الأثير - رحمه الله - هو موجز ما قاله المتقدمون

من أهل هذا الفن مما سأذكره في المبحث الآتي .

المبحث الثانيأركان الضبط عند المحدثين

تقدم في الباب السادس أنجوارح العدالة محدودة العدد : الردة ،
الفسق ، البدعة ، الكذب بأشكاله كما رأيت أن خلاصة أركان العدالة
هي أن يكون أكثر أحوال المرء طاعة الله تعالى .

والعدالة هي الركن الأهم والأكبر في قبول رواية الراوي .
فما أركان الضبط وما جوارحه ؟ وهل كل عدل في الدين تقبل روايته ؟
أم لابد من مقومات أخرى ؟

في حوار بين الشافعي ورجل آخر قال محاوره : (قد أراك تقبل
شهادة من لا تقبل حديثه ؟) قال (١) الشافعي : (فقلت : لكبر أمر الحديث
وموقعه من المسلمين ولمعنى بين . قال : وما هو ؟
قلت : تكون اللفظة تترك من الحديث فتحيل معناه أو ينطق بها
بغير لفظة المحدث ؛ والناطق بها غير عامد لإحالة الحديث فيحيي
معناه .

فإذا كان الذي يحمل الحديث ، يجهل هذا المعنى ؛ كان غير عاقل للحديث
فلم نقبل حديثه إذا كان يحمل ما لا يعقل ، إن كان ممن لا يؤدي بحروفه ،
وكان يلتزم تأديته على معانيه وهو لا يعقل المعنى !
قال : أف يكون عدلاً غير مقبول الحديث ؟

قلت : نعم . إذا كان كما وصفت ؛ كان هذا موضع ظنة بينة نرد بها
حديثه ، وقد يكون الرجل عدلاً على غيره ظنينا في نفسه وبعض أقربيه ، ولعلنا
أن يخبر من بعد أهون عليه من أن يشهد بباطل .

ولكن الثقة لما دخلت عليه ، تركت بها شهادته ، فالظنة ممن لا يؤذي الحديث بحروفه ولا يعقل معانيه ؛ أبين منها في الشاهد لمن تُردُّ شهادته فيما هو ظنين فيه بحال (وقريب من هذا قال (٢) ابن حبان . وسيأتي .

فكل من تقبل شهادته فهو عدل ولكن ليس كل عدل مقبول الرواية ، لأن كبر شأن الحديث يستلزم مواصفات زائدة . فما هي ؟

قال الشافعي (٣) : (ولاتقوم الحجة بخبر الخاصة (٤) حتى يجمع أموراً منها :

- ١- أن يكون من حَدَّثَ به ثقةٌ في دينه (والعدل : الذي يعمل بطاعة الله (٥) . والتقوى شرط العدالة (لايجوز أن يوصف بالتقوى وخلافها إلا من عقلها من البالغين من بنى آدم دون المخلوقات والدواب سواهم ودون المغلوبين على عقولهم منهم ، والأطفال الذين لم يبلغوا ، وعقل التقوى منهم) (٦) .
- ٢ - معروفاً بالصدق في حديثه .. إذا شك أهل الحفظ في الحديث ، وافق حديثهم . حافظاً إن حَدَّثَ به من حفظه ، حافظاً لكتابه إن حَدَّثَ من كتابه (ولا) يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يحدث الثقات خلافة عن النبي .
- ٣ - عاقلاً لما يحدث به .

(٢) صحيح ابن حبان ١/١٤٠ .
(٣) الرسالة ص ٢٧١ وكل ما يأتي بين قوسين بعد ذلك فهو تضمين وإيضاح للنص من الرسالة .
(٤) الخبر ينقسم إلى قسمين: خبر عامة وهو المتواتر، وخبر خاصة وهو الأحاد .
(٥) الرسالة ص ٢٥ .
(٦) الرسالة ص ٥٧ .

٤- عالماً بما يحيلُ معاني الحديث من اللَّفْظ ، أو يكون مِمَّن يـــــــؤدي الحديث بحروفه ، كما سمع ، لا يحدث به على المعنى لآته إذا حَدَّثَ به على المعنى - وهو غير عالم بما يحيل معناه - لم يَذَرِ لعلـــــــه يُحيل الحلال إلى الحرام والحرام إلى الحلال، وإذا أَدَّاه بحروفه، فلم يبق وجه يُخاف فيه إحالته الحديث .

٥- بريئاً من أن يكون مدلساً ، يُحَدِّثُ عَمَّن لَقِيَ ما لم يسمع منه (ومن عرفناه دَلَّسَ مَرَّةً فَقَدْ أَبَانَ لَنَا عَوِيَّتَهُ فِي رِوَايَتِهِ . وليست تلك العورة بالكذب فَتَرَدُّ بِهَا حَدِيثُهُ وَلَا النَّصِيحَةُ فِي الصَّدَقِ ، فنقبل منه ما قبلنا من أهـــــــل النصيحة في الصدق، لانقبل من مدلس حديثاً حَتَّى يَقُولَ فِيهِ : حَدَّثَنِي أَوْ سَمِعْتُ (٧) .

ويكون هكذا من فوقه مِمَّن حَدَّثَهُ حَتَّى يَنْتَهِيَ بِالحديث موصولاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم، أو إلى من انتهى إليه دُونَهُ، لَأَنَّهُ كَلَّ وَاحِدَ مِنْهُمْ مُثَبِّتٌ لِمَنْ حَدَّثَهُ، وَمُثَبِّتٌ عَلَى مَنْ حَدَّثَهُ فَلَا يُسْتَفْنَى فِي كَلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَمَّا وَصَفَتْ (٨) .

وقد ارتضى أهل الحديث كلامَ الشافعي في تحديد صفات راوي الحديث الثَّقة . فقد نقله الخطيب (٨) البغدادي وتبعه عليه المتأخرون كابـــــــن القلاح ومن جاء بعده ، مع بعض الإضافات الأخرى كالسلامة من البدعة وخوارم المروءة .. كما تقدم

هذا ما قاله إمام المحدثين، فما مذهب ابن حبان في ذلك ؟ قال رحمه الله (٩): (أما شرطنا في نقله ما أودعناه كتابنا هـــــــذا من السنن فإننا لم نحتج فيه إلا بحديث اجتمع في كل شيخ من رواه خمسة أشياء :

(٧) الرسالة ص ٣٧٩ .

(٨) الكفاية ص ٦٢ .

(٩) صحيح ابن حبان ١٣٩/١ فما بعد .

- ١- الأول : العدالة في الدين بالستر الجميل .
والعدالة في الانسان: هو أن يكون أكثر أحواله طاعة الله ، لأتامتني
مالم نجعل العدل ، إلا مَن لم يوجَد منه معصية بحال ، أدانا ذلك
إلى أن ليس في الدنيا عدل ، إذ الناس لا تخلوا أحوالهم من ورود خلل
الشيطان فيها ، بل العدل من كان ظاهر أحواله طاعة الله والذي يخالف
العدل من كان أكثر أحواله معصية الله .
- ٢- الثاني : الصدق في الحديث بالشهرة فيه :
وقد يكون العدل الذي يشهد له جيرانه وعدول بلده ، وهو غير صادق
فيما يروي من الحديث لأن هذا شيء ليس يعرفه إلا من الحديث صناعته ،
وليس كل معَدِّل يعرف صناعة الحديث حتى يُعَدِّل العدل على الحقيقة
والدين معاً .
- ٣- العقل بما يحدث من الحديث : وهو أن يعقل من اللغة بمقدار ما لا يربط
معاني الأخبار عن سننها ويعقل من صناعة الحديث ما لا يسند موقوفاً ، أو يرفع
مرسلاً أو يصحف اسماً .
- ٤- والعلم بما يحيل من معاني ما يروي: هو أن يعلم من الفقه بمقدار ما إذا
أدى خبراً ، أو رواه من حفظه أو اختصره ، كم يحلّه عن معناه الذي
أطلقه رسول الله صلى الله عليه وسلم .
- ٥- والمتعري خبره عن التدليس : هو أن يكون الخبر عن مثل من وصفنا
نعتة بهذه الخصال الخمس ، فيرويه عن مثله سماعاً ، حتى ينتهي
ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم .
فأنت ترى أن الإمام ابن حبان قد قفا أثر الشافعي وتبعه في تحديد أوصاف
الراوي المقبول الرواية .

(١٠) وقد ذكر الخطيب البغدادي أن من العدالة ما يعرفه الناس جميعاً .
أما تعديل الرواية فخاض بالمحدثين . الكفاية ص ١٥٦ .

ووضح أنّ ابن الأثير قد لخص هذه النصوص فيما قدمت .
وقد أولى ابن حبان مسألة الضبط عناية فائقة حتى عدّه بعضهم مغالياً
في ذلك حين اشترط فقه الحافظ الثقة ، وحفظ الثقة الفقيه .
قال رحمه الله :

" الثقة الحافظ إذا حدث من حفظه وليس بفقيه ، لا يجوز عندي الاحتجاج
بخبيره ، لأن الحفّاظ الذين رأيناهم أكثرهم كانوا يحفظون الطرق والأسانيد
دون المتن ، ولقد كنّا نجالسهم برهة من دهرنا على المذاكرة ، فلا أراهم
يذكرون من متن الخبر إلّا كلمة واحدة يشيرون إليها ..

فيأذا كان الثقة الحافظ لم يكن فقيهاً وحدث من حفظه فربما
قلب المتن وغير المعنى حتى يذهب الخبر عن معن^{ما} جاء فيه ، ويقلبه
إلى شيء ليس منه وهو لا يعلم ، فلا يجوز عندي الاحتجاج بخبير من هذا نعتّه ، إلّا
أن يحدث من كتاب ، أو يوافق الثقات فيما يرويه من متون الأخبار " (١١) .

ولاشك أن المراد بكلمة (فقيه) هنا العالم بما يحيل المعانيس ،
لا الفقيه في المصطلح الخاص (١٢) .

وقال أيضاً :

" الفقيه إذا حدث من حفظه - وهو ثقة في روايته - لا يجوز عندي
الاحتجاج بخبيره ، لأنّه إذا حدث من حفظه ، فالغالب عليه حفظ المتن ، دون
الأسانيد وهكذا رأينا أكثر من جالسناه من أهل الفقه كانوا إذا حفظوا الخبر
لا يحفظون إلّا متنه ، وإذا ذكروا أول أسانيدهم تكون : قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم فلا يذكرون بينهم وبين النبي صلى الله عليه وسلم أحداً فـإذا
حدث الفقيه من حفظه فربما صحّف الأسماء وأقلب الأسانيد ورفع الموقوف

(١١) المجروحين ٩٢/١ .

(١٢) شرح علل الترمذ لابن رجب ١٥١/١ .

وأوهل المرسل ، وهو لا يعلم لقلّة عنايته به، وأتى بالمتن على وجهه
فلا يجوز الاحتجاج بروايته إلا من كتاب، أو يوافق الثقات في الأسانيد.
وإنما احترزنا من هذين الجنسَيْن لأنّنا نقبل الزيادة في الألفاظ
إذا كانت من الثقات ... " (١٣) .

وقد استشكل بعض الأفاضل (١٤) قول ابن حبان هذا وتعجب منه .
إذ كيف يشترط ابن حبان في الثقة الحافظ أن يكون فقيهاً، أو يردّ روايته
إلا من كتاب أو موافقة الثقات . ثم يردّ حديث الفقيه الثقة إذا حدث من
حفظه ؟

وعندي أنه لا تناقض بين هذين القولين للأسباب الآتية :

١- الأول: أنّ كلام ابن حبان في القسمين الأخيرين يدلّ على أنه يشترط في
المحدث الثقة والحفظ والفقه ، فإذا اختل واحد من هذه الثلاثة
ردّ حديثه .

٢- الثاني : أن كلمة الثقة عند ابن حبان أعمّ منها عند غيره ، فالثقة
عنده هو كل رجل صادق لم يُتهم بكذب ، ولم يَفُشْ خطؤه فيغلب
على صوابه .

فالفقيه إذا توفرت فيه صفة الصدق والامانة (الثقة) ، وكانت عنايته
منصرفة في الغالب إلى استنباط الأحكام من المتن فالاحتمال كبير أن يقع
منه تصحيف أو تحريف في السند .

٣- أمّا إذا كان فقيهاً، ثقة، حافظاً ، ضابطاً، فإنّه يقبل حديثه ويعده القيمة
في التمسك به والأخذ عنه ، ولذلك كمثل بشيخه ابن خزيمة (١٥) كما قال:
" وهكذا رأينا أكثر من جالسناه من أهل الفقه ، كانوا إذا حفظوا
الخبر لا يحفظون إلاّ متنه " فكلّما أكثر تفيد أن من أهل الفقه

(١٣) المجروحين ٩٣-٩٤ .

(١٤) انظر شرح ابن رجب ١/١٥٢ .

(١٥) في الجنس الرابع من أجناس جرح الثقات في المجروحين ١/٩٣ .

- من يحفظ متن الخبر وإسناده وهؤلاء يقبلهم ابن حبان وهو منهم .
- مما تقدم يمكن أن نوجز أركان الضبط عند ابن حبان بما يأتي :
- ١- أن يكون متيقظاً غير مغفل ولا كثير الوهم .
 - ٢- أن يكون حافظاً إن حدث من حفظه ، ضابطاً لكتابه إذا حدث ——— كتابه .
 - ٣- أن يكون على جانب من الفقه واللغة يمنعه من أن يحيل معاني ما يروى من حفظه لأن أكثر المحدثين لا يعنون بضبط المتن ، وأكثر الفقهاء لا يعنون بحفظ الأسانيد .
 - ٤- ألا يكون مدلساً ، فإن كان مدلساً — وهو ثقة — لم تقبل منه إلا ما صرح فيه بالتحديث .

وهذه الأركان الأربعة للضبط ، لا خلاف بين أهل العلم في اشتراط تحققها ، وإن كان بعضهم قد فهم من اشتراط ابن حبان الفقه والحفظ أكثر مما قصد . وسيأتي مزيد بيان لهذه الأمور في مبحث (نظرية الضبط عند ابن حبان) من الفصل الثاني .

المبحث الثالث

نوعا الضبط عند المحدثين

من خلال استعراض اركان الضبط راينا ان اهل الحديث يقسمون
الضبط الى ضبط صدر ، وضبط كتاب .
وضبط الصدر يستلزم مقومات اكثر من ضبط الكتاب وهو دليل على
تميز صاحبه على اقرانه .
وقد حكى المصنفون في تاريخ المحدثين قصصا وحكايات ، عن مبلـغ
حفظ الواحد منهم ، قدمت ذكر بعضها في الباب الرابع .
لا يخفى ان معظم جوارح الضبط انما جاءت من اختلال الحفظ لان اكثر
المتقدمين كانوا لا يكتبون .
قال الامام (١) الترمذى : (واكثر من مضى من اهل العلم كانوا لا يكتبون
ومن كتب منهم انما كان يكتب لهم بعد السماع) .
وقال (٢) : (وانما تفاضل اهل الحفظ بالحفظ والاتقان والتثبت عند
السماع ، مع انه لم يسلم من الخطا والغلط كبير احد من الائمة مـح
حفظهم ..) .
وروى عن منصور قال (٣) : قلت لابراهيم النخعي : ما لسالم بن ابي
الجعد اتم حديثا منك ؟ قال : لانه كان يكتب ..) .
وهذا واضح في ان الذى يعتمد على حفظه يقع منه الغلط والسهو ،
اكثر ممن يعتمد على كتابه اذا كان من اهل العلم على انه لم يسلم مـن
الغلط احد ، كان ممن يحدث من حفظه او ممن يحفت من كتابه ، ولا ريب
ان الحفاظ اذا حدثوا من حفظهم فربما وهموا ، اما اذا حدثوا من كتبهم
فقلما يخطئون .

(١) العلل المفرد في اخر الجامع ٥/٧٤٦ .

(٢) ماسبق ٥/٧٤٧-٧٤٨ .

(٣) ماسبق ٥/٧٤٨ .

قال في ترجمة (٤) داود بن أبي هند : (من المتقين في الروايات ، الا انه كان يهمل اذا حدث من حفظه .

ولا يستحق الانسان الترك بالخطأ اليسير يخطئ والوهم القليل يهمل حتى يفحش ذلك منه لان هذا مما لا ينفك عنه البشر ، ولو ما سلكتنا هذا المسلك ، للزمنا ترك جماعة من الثقات الاثمة لانهم لم يكونوا معصومين من الخطأ . بل الصواب في هذا : ترك من فحش ذلك منه والاحتجاج بمن كان منه ما لا ينفك منه البشر) .

وقال في ترجمة (٥) شريك النخعي :

(كان في آخر عمره يخطئ فيما يروى تغير عليه حفظه ، فسمي —————
المتقدمين عنه ، الذين سمعوا منه بواسطة ليس فيه تخليط مثل يزيد بن هارون واسحاق الأزرق ، وسمع المتأخرين عنه بالكوفة فيه اوهام كثيرة .
على ان كثير من المحدثين قد وقعوا في الوهم والغلط مع انهم يكتبون .
قال في ترجمة سفيان بن حسين السلمي الواسطي : (٦)

(يروى عن الزهري المقلوبات واذا روى عن غيره شبه حديثه حديث الثقات وذاك ان صحيفة الزهري اختلطت عليه فكان ياتي بها على التوهم .
فالانصاف في امره تنكب ما روى عن الزهري ، والاحتجاج بما روى عن غيره) .

وقال في الثقات (٧) :

(يروى عن عطاء طاوس والزهري . اما روايته عن الزهري فان فيها —————
تخاليط يجب ان تجانب ، وهو ثقة في غير حديث الزهري . . يجب ان يمحي اسمه

(٤) الثقات ٢٧٨/٦

(٥) سابق ٤٤٤/٦

(٦) المجروحين ٣٥٨/١

(٧) الثقات ٤٠٤/٦

من المجروحين (اه .

واخرج له في صحيحه حديثا واحدا من روايته عن يونس بن عبيد عن عطاء عن جابر ثم قال: (٨) : سفيان بن حسين في غير الزهري ثبت فانما اختلطت عليه صحيفة الزهري فكان يهم فيها) .

ولان الخطأ لا يتنزه عنه مخلوق سواء كان من حفظه او من كتابه ، ولتفاوت الرواة في المعرفة والحفظ والتمييز فقد كان ابن حبان يتشدد في قبول زيادات الالفاظ في المتن او رفع الحديث او وقفه او زيادة راو في الاسناد ونحو ذلك .

قال في مقدمة صحيحه (٩) :

واما زيادة الالفاظ في الروايات فانا لانقبل شيئا منها الا عن من كان الغالب عليه الفقه حتى يعلم انه كان يروى الشيء ويعلمه ، حتى لا يشك فيه انه ازاله عن سننه ، او غيره عن معناه ام لا ، لان اصحاب الحديث الغالب عليهم حفظ الاسامي والاسانيد دون المتن ، والفقهاء الغالب عليهم حفظ المتن واحكامها وادائها بالمعنى دون حفظ الاسانيد واسماء المحدثين فاذا رفع محدث خبرا وكان الغالب عليه الفقه ، لم اقبل رفعه الا من كتابه ، لانه لا يعلم المسند من المرسل ولا الموقوف من المنقطع انما همته احكام المتن فقط . وكذلك لا اقبل عن صاحب حديث حافظ متقن اتى بزيادة لفظ في الخبر لان الغالب عليه احكام الاسناد وحفظ الاسامي والاعضاء عن المتن ، ومافيها من الالفاظ الا من كتابه ، هذا هو الاحتياط في قبول الزيادات في الالفاظ " اه .

ولا يسعى ان اسبها هنا اكثر مما فعلت لان عرض مذهب ابن حبان في نعارض الوصول والارسال وزيادة الثقة وغير ذلك سايتى الكلام عليه في مباحث تخصه . . وانما اردت لفت النظر الى اهمية الضبط والى انه لم ينج من الوهم والخطأ احد الا من عمم الله تعالى من رسله .

(٨) الاحسان ٩٣/٧ ب والموارد (١١١٤) .

(٩) الاحسان ١٤٦/١ - ١٤٨ .

المبحث الرابع

طرق معرفة الضبط عند المحدثين

ذكرت في الباب الخامس (١) ان الناقد لا يحق له ان يتكلم في الجرح والتعديل حتى تتحقق اهليته لذلك . وقد ذكرت ابرز الشرائط التي حددها النقد في ذلك . كما ذكرت صفات (٢) الناقد في نظر ابن حبان . ثم تكلمت (٣) على مدى تحققه هو بتلك الصفات ثم اوضحت منهج ابن حبان في معرفة احوال الرواة وذكرت انه يعتمد في ذلك (٤) على اقوال معاصريه الرواة وغيرهم ممن جاء بعدهم من النقاد ، وعلى سبيل (٥) حديث الراوى والاحاطة به ودراسته ليتوصل الى الحكم على الراوى في نظره .

ومن يطالع في كتب العلل يتبين له حق البيان ان عناية المحدثين بالضبط كانت عناية فائقة وان النقد الكبار احموا على المحدثين انفسهم . قال ابن الحافظ (٦) في الصلاح :

(يعرف كون الراوى ضابطا بان نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والاتقان فان وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم او موافقة لها في الاغلب والمخالفة نادرة عرفنا حينئذ كونه ضابطا ثبتا ، وان وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه ولم نحتج بحديثه . والله اعلم) .

...

فما بعدها من هذه الرسالة .

- (١) راجع ص
- (٢) ماسبق ص
- (٣) ماسبق ص
- (٤) ماسبق ص
- (٥) ماسبق ص
- (٦) علوم الحديث ص ١٠٦ .

المطلب الاول

من تطبيقات المحدثين لطرق ثبوت العدالة

وقد كانت لنقاد الحديث في ذلك طرق عديدة ابرزها :

١- معارضة مرويات الشيخ بعضها ببعض :

وذلك بان ياتي الناقد الى الراوى فيسمع منه ويحفظ او يكتب ماسمع ،
ثم ياتي مرة ثانية فيسمع منه الاحاديث ذاتها فان اعادها كما هي
او قريبا مما سمعه منه في العرفة السابقة حكم بان المحدث حافظ .

قال الترمذى (٧) : ذكر عن يحيى بن سعيد القطان انه كان اذا راى الرجل

يحدث من حفظة مرة هكذا ومرة هكذا لا يثبت على رواية واحدة تركه) .

قال (٨) : (وهكذا من تكلم في ابن ابي ليلى انما تكلم فيه من قبل

حفظه . قال على قال يحيى بن سعيد : روى شعبة عن ابن ابي ليلى عن اخيه
عيسى عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن ابي ايوب عن النبي صلى الله عليه وسلم
في العظام قال يحيى : ثم لقيت ابن ابي ليلى فحدثنا عن اخيه عيسى عن
عبد الرحمن بن ابي ليلى عن على عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ابو عيسى :
ويروى عن ابن ابي ليلى نحو هذا غير شيء كان يروى مرة هكذا ومرة هكذا
- يعنى الاسناد - وانما جاء هذا من قبل حفظه ...) .

وروى الترمذى (٩) عن شعبة قال : (مارويت عن رجل حديثا واحدا

الا اتيت اكثر من مرة . والذي رويت عنه عشرة احاديث اتيت اكثر من
عشر مرات . والذي رويت عنه خمسين حديثا اتيت اكثر من خمسين مرة ،
والقى رويت عنه مائة حديث اتيت اكثر من مائة مرة الا حيان البارقي (١٠) ،

(٩) ماسبق ٧٤٩/٥ ، وانظر الكامل ٨٨/١ .

(١٠) هو حيان بن ابياس البارقي ذكره ابن حبان في الثقات ٧٠/٤ وقال : روى عن
ابن عمر وروى عنه شعبة وقد تتبع مروياته في الكتب الستة كما في تحفة
الاشراف ٣٤١/٥ فلم اجد لحيان رواية عن ابن عمر ولا عن غيره كما لم اجد ابن
حيان خرج عنه شيئا في صحيحه ولم يذكر له الهيثمي اى حديث في
مجمع الزوائد . وهذه قرائن قوية تؤكد مطابقة فعل شعبة لقول
والله اعلم . انظر تعجيل المنفعة ص ٧٥ فقد ذكر ان حيان من رجال
احمد؟؟!

فأنى سمعت منه هذه الأحاديث ثم عدت إليه فوجدته قد مات . ولم يرو عنه
شعبة شيئا فيما وقفت عليه وروى ابن عدى (١١) عن أبى داود الطيالسى
قال: سمعت شعبة يقول: مامن حديثا لا وقد اختلفت إليه غير مرة .

وذكر الحافظ ابن رجب (١٢) عن ابن أبى زائدة قال: سألت شعبة عن
حديث فلم يحدثنى به وقال لى : لم اسمعه الا مرة واحدة فلا احديثك به .
ولعله لهذا وغيره قال سفيان الثورى (١٣) : (شعبة امير المؤمنين
فى الحديث) .

وقد جاء فى كتاب منهج النقد (١٤) عند المحدثين ان عائشة رضى الله
عنها صاحبة اصل هذا المنهج . واستدل على ذلك بما أخرجه الامام
مسلم (١٥) من حديث أبى الاسود عن عروة بن الزبير قال : " قالت لى
عائشة : يا ابن اختى بلغنى ان عبد الله ابن عمرو مار بنا الى الحج
فألقه فسأله فانه حمل عن النبى صلى الله عليه وسلم علما كثيرا .
قال : فلقيته فسأله عن اشياء يذكرها عن رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم . قال عروة : فكان فيما ذكره ان النبى صلى الله عليه وسلم
قال : ان الله لا ينزع العلم من الناس انتزاعا ولكن يقبض العلماء فيرفع
العلم معهم ويبقى فى الناس رؤساء جهالا يفتونهم بغير علم فيضلون
ويضلون .

قال عروة : فلما حدثت عائشة بذلك ، اعظمت ذلك وأكرته .
قالت : احديثك انه سمع النبى صلى الله عليه وسلم يقول هذا؟
قال عروة : حتى اذا كان قابل قالت له : ان ابن عمرو قد قام
فألقه ثم فاتحه حتى تسأله عن الحديث الذى ذكره لك فى العلم .

(١١) الكامل ١/ ١٨٨

(١٢) ابن رجب ١/ ١٢٦

(١٣) الترمذى ٥/ ٧٤٩

(١٤) منهج النقد عند المحدثين للدكتور محمد مصطفى الاعظمى ص ٦٨

(١٥) أخرجه مسلم فى العلم باب رفع العلم وقبضه رقم ١٣/ ٢٦٧٣ ، ١٤

قال : فلقيته فسألته فذكره لنحو ما حدثني به في مرته الاولى .
قال عروة : فلما اخبرتها بذلك قالت : ما احسبه الا قد صدق ،
اراه لم يزد فيه شيئا ولم ينقص " اهـ .

٢- معارضة روايات الشيخ بمرويات غيره :

وهذه الطريقة التي اشار اليها الحافظ ابن الملاح - فيما نقلته
عنه انفا - وخلاصة هذه الطريقة : ان الاحاديث المروية عن النبي صلى الله
عليه وسلم قد رواها كبار الحفاظ من التابعين : كسعيد بن المسيب
وسالم بن عبد الله ونافع مولى ابن عمر والزهرى والاعمش ويحيى بن سعيد
الانصارى وابراهيم النخعي وعلقمة وغيرهم .. وقد كان لكل واحد من
هؤلاء الجهابذة تلامذة رواة حديثه وقد اتفقوا جميعا في مئات الاحاديث
او الوف الاحاديث التي رووها عن مشايخهم ثم انفرد بعضهم عن البعض
الاخر ببعض الاحاديث ويندر ان ينفرد واحد عنهم بحديث ليس عند جميعهم .

واذا انفرد عن جميعهم بحديث لم يخالفهم فيه وهو ثقة فقد قال
بعضهم هو الحديث الشاذ .. وقبله بعض اهل العلم وسياتي تحقيقه . وقال
بعضهم : بل هو الفرد الغريب لكن اذا انفرد عن جميعهم وهو ضعيف فهو
احد شقي المنكر .. فاذا خالفهم فهو الشق الثاني للمنكر وهو المنكر
باتفاق المحدثين . وسأضرب مثالا لتفرد الضعيف وآخر لمخالفته .

١- مثال تفرد الضعيف :

ذكر الحافظ المزي في ترجمة (١٦) ابراهيم بن يزيد النخعي رواة كثيرين
رووا عنه منهم منصور بن المعتمر (ع) والحكم بن عتبة (ع) وعمرو بن مرة (م د)
وعبد الرحمن بن ابي الشعثاء المحاربى والاعمش (ع) وسماك بن حرب (م و ن س)
في اربعة وثلاثين راويا حدثوا عن ابراهيم النخعي .

فاذا جاء مثل ميمون ابو حمزة الاعور (ت) وتفرد بحديث دون اصحاب
ابراهيم الثقات فان حديثه هذا لا يقبل منه اذ ليس يعقل ان يطلع مثل ميمون
الاعور على احاديث من حديث ابراهيم فانت على الشعبي - وهو من اقرانه -
وبقية الحفاظ الثقات الذين عرفوا بملازمتهم لابراهيم وبخاصة منصور والحكم بن
عتبة وضربائهما .

روى الترمذى (١٧) من حديث ابى الاحوص عن ابى حمزة عن ابراهيم عن
الاسود عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (من دعا على
من ظلمه فقد انتصر) .

قال الترمذى هذا حديث غريب لانعرفه الا من حديث ابى حمزة . وقد تكلم
بعض اهل العلم فى ابى حمزة - وهو ميمون الاعور - اه .

فانت ترى ان ابى حمزة هذا ، قد تفرد عن ابراهيم بحديث لم يشاركه
فيه احد من حفاظ حديث ابراهيم . ولذلك رقه الترمذى وقال : غريب ، وكثيرا
ما يطلق الترمذى هذه اللفظة اذا لم يقرنها بيد - عن الحديث منكر .
وقد ضعف الترمذى (١٨) ابى حمزة الاعور ونقل تضعيفه عن اهل
الحديث فى غير موضع من جامعه كما نقل فى العلل الكبير (١٩) عن البخارى
انه قال فيه : ضعيف ذاهب الحديث .

(١٧) الترمذى فى الدعوات باب فى دعاء النبي صلى الله عليه وسلم رقم
(٣٥٥٢) وانظر الجامع رقم (٩٢٧) ففيه تفرد ضعيف مثله وهو اشعث بن
سوار .

(١٨) الجامع رقم (٦٦٠ ، ٣٨٢ ، ٩٨٥) وانظر هذه الارقام ففيها تفرد او مخالفته

(١٩) العلل الكبير رقم (١٩٢) .

وروى الترمذى (٢٠) من حديث شريك عن ابى حمزة عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس عن النبی صلی اللہ علیہ وسلم قال : (ان فی المال حقاً سسوی الزکاة) من طریقین عن شریک عنه قال ابو عیسی : هذا حدیث اسناده لیس بذاك . و ابو حمزة میمون الاعور : یضعف .

وروى بیان (٢١) واسماعيل (٢٢) بن سالم عن الشعبي هذا الحدیث قوله وهذا اصح (ا هـ) .

وقد تفرد میمون الاعور عن جمهور اصحاب الشعبي فی وصل هذا الحدیث ، وخالف فیہ راویین ثقتین ثبتین من تلامذته . . حیث اوقفاه علی الشعبي من قوله ، ورفعہ هو ومخالفة مثله تجعل الحدیث منکراً .

وقد روى الدارقطنی (٢٣) له حدیثاً اخر فی زکاة الحلی عن الشعبي عن فاطمة بنت قیس مرفوعاً (فی الحلی زکاة) و اخر عنه عن الشعبي عن جابر مرفوعاً (لیس فی الحلی زکاة) وقال الدارقطنی : ابو حمزة هذا میمون ضعیف الحدیث .

فمثل میمون فی تفرد ومخالفاته . نحکم بعدم ضبطه وسوء حفظه فلا نقبل منه الا ما وافق الثقات فیہ . اما ما انفرد فیہ او خالف فهو حدیث ضعیف منکر . وانما قت : نحکم بسوء حفظه ولانحکم بترکه . الا اذا فحش خطؤه . لانه لم یتهم بالکذب .

(٢٠) أخرجه الترمذی فی الزکاة باب ما جاء فی ان المال حقاً سوی الزکاة رقم (٦٥٩-٦٦٠) وأخرجه ابن ماجه فی الزکاة (١٧٩٩) .

(٢١) التقريب ١/١١١ .

(٢٢) ماسبق ١/٧٠ .

(٢٣) سنن الدارقطنی ٢/١٠٧ .

(٢٤)
وقد ذكر صاحب منهج النقد امثلة تطبيقية كثيرة يحسن الرجوع
اليها ثمة ، حتى لانثقل هذه الرسالة بما فرغ منه ، وليتسنى لنا
الوقوف على منهج ابن حبان في ذلك .

...

المطلب الثاني

منهج ابن حبان في معرفة ضبط السراوي

كان ابن حبان يرى ان سبر احاديث الرواة هو السبيل الاقوم لمعرفة صحيح الحديث من ضعيفه ، ويتتبع طرق الاحاديث وروايات الثقات والضعفاء وجمع النسخ الموضوعة يتبين الصواب . وقد تقدم في الباب الخامس الكلام على النسخ الموضوعة التي كتبها ابن حبان ، وتقدم في الباب الثاني الكلام على شيوخه ورحلاته التي دامت اربعين سنة ..

قال في ترجمة (١) عبدالله بن وهب النسوي :

(شيخ دجال يفع الحديث على الثقات ويلزق الموضوعات بالضعفاء .. لا يحل ذكره في الكتب بحيلة الا على سبيل الجرح فيه . وهذا شيخ ليس يعرفه كل الانسان الا من تتبع حديثه . ولم يكن لناهمة في رحلتنا الا تتبع الضعفاء والتقرير من انبائهم وكتابة حديثهم للمعرفة والسبر .. تتبعت حديثه فكانه اجتمع مع احمد بن عبدالله الجزبباري واتفقا على وضع الحديث .. فقل حديث رايته للجوييناري من المناكير التي تفرد بها الا رايته لعبدالله بن وهب هذا ، بعينه ، كانهما مشاركان فيه) اهـ .

وقال في ترجمة (٢) احمد القيسي : (وانما ذكرت هذا الشيخ ليعرف اسمه فلا يحتاج به مخالف او موافق عليهن لمينعم النظر في اسباب الحديث ولا دار المدن والقرى في جمعه فيبقى لا يعرف فعلته اذا راي صحته اسناده) اهـ .

(١) المجروحين ٤٣/٢

(٢) مسبق ١٥٥/١

ومن نتائج جمع احاديث الرواة الثقات نتبين درجات الحديث الصحيح والحسن كما نتبين مراتب الضبط عند المحدثين ، ومن نتيج جمع احاديث الضعفاء والمتروكين نتبين اصحاب الوهم والغفلة منهم والكذابين والوضاعين ايضا .

وقد كانت طريقة ابن حبان في سير احاديث الرواة تتم باشكال متعددة ابرزها :

(١) معارضة روايات الراوى بعضها ببعض :

قال في ترجمة (٢) عبدالله بن لهيعة الحضرمي /

(كان شيخا صالحا ، كتبه سنة سبعين - يعنى ومائة - قبل موته بارب سنين كان اصحابنا يقولون : ان من سمع منه قبل احتراق كتبه فسمعهم صحيح ومن سمع منه بعد احتراق كتبه فسماعه ليس بشيء .

قال ابن حبان: قد سبرت اخبار ابن لهيعة من رواية المتقدمين والمتأخرين فرايت التخليط في رواية المتأخرين عنه موجودا ، وملا اصل له من رواية المتقدمين كثيرا .. فرجعت الى الاعتبار فرايته كان يدلس عن اقوام ضعى عن اقوام راهم ابن لهيعة ثقات فالتزقت تلك الموضوعات به ..

واما رواية المتأخرين عنه بعد احتراق كتبه ففيها مناكير كثيرة .. وذاك انه كان لا يبالى مادفع اليه قراه سواء كان ذلك من حديثه او من غير حديثه ..

وفر هذا النص يبدو ان ابن حبان قد قام بعملية مزدوجة فجمع حديث ابن لهيعة القديم والخير ووازن بينهما ثم وازن بين مرويات ابن لهيعة واقرائه فراى التخليط الكثيرة والاهام الغليظة والتدليس العميم والضعفاء والمتروكين .

(۲) معارضة حديث الراوى باحاديث اقرانه :

قال في ترجمة (٤) عباس بن الضحاك البلخي :

(ما احسب ان احدا من اصحابنا كتب عنه لکنی ذکرته ليعرف وتجنب روايته •

وروى له حديثا ثم قال : وهذا شيء موضوع لاشك فيه ، ولقد كتب
كل شيء عند ابن الرماح عن ابي معاوية عن الاعمش - على الوجه - وليس
هذا فيه .

وعندى ان المبتدئ في صناعة الحديث يعلم ان هذا بهذا الاسناد موضوع فكيف الممعن في هذه الصناعة ؟ () .

وفى ترجمة (٥) الحسن بن مسلم التاجر قال :

(رويع عن حسين بن واقد احرفا منكرو وروی له حديثا ثم قال: وهذا لا اصل له عن حسين بن واقد ومارواه ثقة ، والحسن بن مسلم هذا يعيدل ان يعيدل به على سنن العدول الى المجروحين برؤية هذا الخبر المنكر) اهـ .

وقال في ترجمة (٦) محمد بن عبد الرحمن بن غموان (قراذ):

(يروى عن ابيه وغيره من الشيوخ العجائب التى ريشك من هـــــــــــــ
الشان صناعته انها معمولة او مقلوبة .. روى له حديثا باسانيـهــــــــــــ
اربعة) ثم قال :

اخبرناه محمد بن اسحاق بن خزيمة بهذه الاسانيد الاربعة قال: حدثنا
محمد بن عبدالرحمن بن غزوان - وانا خائف انه كذاب - قال : حدثنا
ابي عن حماد بن سلمة سالت ابن خزيمة - رحمه الله - مرارا عن هذه

(٤) المجروحين ١٩١/٢

(٥) ماسبق ١/٢٣٦٠

(٦) المجروحين ٣٠٥/٢ •

الاحاديث فامتنع ، ثم قرأت عليه فلما قلت : حدثكم محمد بن عبد الرحمن ابن غزوان ، ادخل اصبعيه في اذنيه ، فلما قرأت اسنادا واحدا اخرجهما من اذنيه وسمع الى اخرها وقال : نعم ، وانا خائف انه كذاب) . .
قال ابن عدي (٧) بعد ان روى له حديثا عن المنكر بن محمد عن ابيه :
(وللمنكر بن محمد عن ابيه عن جابر احاديث ، ولم ار هذا الحديث عن المنكر بهذا الاسناد عند غير ابن قراد وهو غريب المتن ايضا) .

وقال : (وابن قراد هذا له احاديث عن ثقات الناس بواطيل . . وقد ابطل فرواياته عن مالك وابراهيم بن سعد وروى عن شريك احاديث انكرت عليه ، وعن حماد بن زيد كذلك وهو متهم بوضع الحديث . .) اهـ .

فرجال الاسناد كلهم ثقات ائمة ، وهو يدعى عليهم ما يدعيه فلا بد من معرفة روايات تلامذتهم وعرض ما روى عليها . وهذا ما فعله ابن حبان قيسل ان يصفه بانه يروى العجائب . وهو ما فعله ابن عدي ايضا قبل قوله : ولم ار هذا الحديث بهذا الاسناد عند غير ابن قراد؟ .

وقال في ترجمة (٨) عمرو بن خليف الحناوي :

(كان ممن يضح الحديث روى له حديث ذئب الجنة من طريق ايوب بن

سويد عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعا . . .

قال ابن حبان: وهذا لاشك انه موضوع ، قرأته على ابن قتيبة قلت:

حدثكم عمرو بن خليف قال : حدثنا ايوب بن سويد فلما فرغت من قراءته

قال لي : مثلك يسمع مثل هذا الحديث ؟ قلت : نخرج به رواية يا ابا العباس فتبسم) اهـ .

وهذا الاسناد الذي يدعيه رجاله ثقات ولا يحتمل احد منهم مشـ

هذا الهراء السخيف . ويتتبع مروياتهم عند تلامذتهم الثقات يتبين

ان مخرج الحديث فرد ويتهم به .

(٧) ٠٢٢٩٢/٦

(٨) المجروحين ٨٠/٢ وانظر ترجمة بقية بن الوليد وعشرات التراجم الاخرى .

قال ابن عدى (٩) : قال لنا ابن قتيبة : فقلت لعمر بن خليف :
ايوب بن سويد حدثك هذا ؟ . قال : نعم حقا . فذكرت هذا الحديث
لاحمد بن الفضل الصائغ على جهة التعجب فقال : لم نزل نسمع هذا الحديث
عن ايوب بن سويد .

قال ابن عدى () وهذا الحديث بهذا الاسناد وبغير هذا الاسناد باطل
لم يروه غير عمرو بن خليف وايوب (١٠) بن سويد - وان كان فيه ضعف -
فلا يحتمل هذا كله (اهـ .

ولا تقتصر جهود ابن خبان على تتبع احوال الضعفاء والمتروكين بل تتبع
الثقات المتقنين الذين خرج لهم في صحيحه وغيره من كتبه الاخرى .

اخرج في رمضة (١١) العقلاء حديث (مثل الجليس الصالح) من طريق
شبل (١٢) بن عذرة عن انس بن مالك مرفوعا ثم قال :
(شبل بن عذرة هذا من افاضل اهل البصرة وقرائهم ، ولكنه لم يحفظ
اسناد هذا الخبر ، لان انس ابن مالك سمع هذا الخبر من ابي موسى
عن النبي صلى الله عليه وسلم فقصر به شبل ولم يحفظه) اهـ .
وانما قصر شبل لان قتادة جعله عن انس عن ابي موسى عند البخاري
وغيره . وهذا موازنة بين رواية الثقات .

واخرج في الروضة ايضا حديث (كن في الدنيا كأنك غريب او عابر سبيل)
من حديث محمد بن عبد الرحمن الطفاوى عن الاعمش عن مجاهد عن ابن عمر
وساقه ثم قال :

(٩) الكامل ١٨٠٢/٥

(١٠) قال في التقریب ٩٠/١ صدوق يخطئ والصدوق لا يكون وضاعا بحال ؟؟
(١١) روضة العقلاء (١١٨) والبحارى فى التوحيد باب قراءة الفاجر
والمنافق رقم (٧٥٦٠) وطريق شبل عند ابى داود رقم (٤٨٣١) وانظر
تتمة تخريج الحديث ثمة
(١٢) الروضة (١٤٨-١٤٩) وانظر تخريجه فى شرح السنة ٢٣١/١٤ وكلام البغوى
عليه .

(قد مكثت برهة من الدهر متوهما ان الاعمش لم يسمع هذا الخبر من ليث بن ابي سليم ، فدلسه حتى رايت على بن المدينى حدث بهذا الخبر عن الطفـاوى عن الاعمش قال: حدثنى مجاهد فعلمت حينئذ ان الخبر صحيح لاشك فيه ولا امتراء فى صحتـه) .

وسبب هذا التوهم من ابن حبان ان ابن المبارك رواه عن سفيان الثـورى عن ليث بن ابي سليم عن مجاهد فظن ابن حبان ان الاعمش لم يسمع هذا الحديث من ليث . واحتاج الروايته فرواه عن مجاهد بصيغة العنعنة فلما وقف على التصريح بالسماع حكك بصحة الحديث .

وروى حديث (١٣) (جبلت القلوب على حب من احسن اليها) من طريق شفيخيه الحسين بن اسحاق الاصمهانى بالكـرج و ابراهيم بن محمد الدستوائى بتستر . فوقفه هو على ابن مسعود وقال : قال لنا هذا الشيخان عن النبى صلى الله عليه وسلم وانا اياه يعنى : يهاب رفع الحديث الى النبى صلى الله عليه وسلم ويتوقف فى ذلك .

وقد رواه ابن عدى فى كامله (١٤) مرفوعا وموقوفا من طريق الاعمش ورجح الوقف ايضا .

وروى فى صحيحه (١٥) حديث (اذا صلى احدكم فلا يدر ثلاثا صلى ام اربعا فليصل ركعة) الحديث . من طريق ابن راهويه عن الدراوردى عن زيد بن اسلم عن عطاء عن ابن عباس رفعه ثم قال : وهم فى هذا الاسناد الدراوردى حيث قال : عن ابن عباس وانما هو عن ابي سعيد الخدرى . وكان اسحاق بن راهويه يحدث من حفظه فلعله من وهمه ايضا) اهـ .

(١٣) الروضة ص ٢٤٣ .

(١٤) الكامل ٧١١/٢ .

(١٥) الاحسان ١٥٥/٤ ب .

وروى حديث (١٦) سعيد بن زيد (من ظلم شبرا من الارض) عن طريق معمر عن الزهري عن طلحة بن عبد الله بن عوف - ابن اخ عبد الرحمن بن عوف - عن عبد الرحمن بن سهل الزهري عن سعيد بن زيد ثم قال :

(روى هذا الخبر اصحاب الزهري الثقات المتقنون ، فاتفقوا كلهم على روايتهم هذا الخبر عن الزهري ، عن طلحة بن عبد الله بن عوف ، عن سعيد بن زيد ، خلا معمر وحده . فانه ادخل بين طلحة بن عبد الله وبين سعيد بن زيد ، عبد الرحمن بن سهل واخاف ان يكون ذلك وهما . وقد قال معمر في هذا الخبر بلغني عن الزهري في شبه ان يكون سمعه من بعض اصحاب الزهري فالقلب الرواية اولئك اميل) اهـ .

هذه نماذج من تتبع ابن حبان حديث الرواة لمعرفة ضبطهم ، ومعرفة عدالتهم ايضا . وسياتي في الفصل الثاني نماذج كثيرة من اوهام الرواة واغلاطهم فلاحاجة بنا الى الاطالة هاهنا حتى لانضطر الى التكرار المخل او التطويل الممل بالاكثار من الشواهد المتشابهة .

وخلاصة القول : ان ابن حبان رحمه الله قد اتبع منهاجا دقيقا في التعرف على احوال الرواة ونفقد السند كما نقد المتن وتتبع تاريخ الرواة ورحل اليهم ليتأكد من معرفة عدالتهم وضبطهم فتعرف على عدد غير يسير من الوضاعين والكذابين . وقد استخدم ابن حبان في ذلك طرائق كثيرة منها فحص الخبر والورق ايضا (١٧) .

...

(١٦) الاحسان ٦٩/٥ ، ب .

(١٧) انظر المجروحين ١٦١/١ فما بعدها . وسياتي تفصيل ذلك في موضعه . وقد تقدم بعضه .

أشـر عوارض الضبط فى مراتب السـرواة

تسليم النقاد بتفاوت الضبط عند الرواة

(١) المدخل الى الاكليل ضمن مجموعة الرسائل الكمالية ٩٦/٢ .

فليعلم طالب هذا العلم ان اكثر الرواة للاخبار ثقات وان الدرجة الاولى منهم محتج به في الكتابين وان سائرهم اكثرهم ثقات . وانما سقسط اساميهم من الكتابين الصحيحين للوجوه التي قدمنا ذكرها لايخرج منهم) اهـ .
ولما استعرضهم في كتابه المدخل الى معرفة الصحيحين (٢) كانوا ثلاثة وثلاثين رجلا وماقتى رجل .
وقال في مقدمته (٣) : (واخبرني فقيه من فقهاءنا عن ابي علي الحسين بن محمد الماسرجس - رحمة الله واياه - انه قال : وقد بلغني رواية الحديث في كتاب التاريخ " لمحمد بن اسماعيل قريبا من اربعين الف رجل وامرأة والذين يصح حديثهم من جملتهم هم الثقات الذين اخرجهم البخاري ومسلم بن الحجاج ولا يبلغ عددهم اكثر من الف رجل وامرأة " .
فلم يعجبني ذلكم - رحمه الله واياهنا - لان جماعة من المبتدعة والملحدة يشمتون برواية الاشار بمثل هذا القول اذا روي عن رجل ممن اهل الصنعة .

فقلت - والله الموفق - : ان محمد بن اسماعيل البخاري ومسلم ابن الحجاج شرط كل واحد منهما لنفسه في الصحيح شرطا احتاط فيه لدينه . فاما مسلم فقد ذكر في خطبته في اول الكتاب قصده فيما صنفه ونحا نحوه وانه عزم على تخريج الحديث على ثلاث طبقات من الرواة فلم يقدر له - رحمه الله - الا الفراغ من الطبقة الاولى (٤) منهم .

واما محمد بن اسماعيل فانه بالغ في الاجتهاد فيما خرجه وصححه . ومتى قصد الفارس من فرسان اهل الصنعة ان يزيد على شرطه من الاصول امكنه ذلك لتركه كل ما لم يتعلق بالابواب التي بنى كتابه الصحيح عليها ، فسادا

(٢) المدخل الى الصحيحين ص ١١٤-٢٣٣ فقد استعرض اسماء الرواة الذين لا تحل الرواية عنهم الا مقرونة ببيان احوالهم .

(٣) المدخ ب ص ١١٢-١١٣ .

(٤) هذا الكلام غير صحيح بل ان مسلما ذكر ان الرواة ثقات وهو لا يعرج على الواهين والمتروكين وخرج عن الطبقتين احتجاجا واعتبارا . وقد اوضحته في كتابي : النكت ص ٤٣٣ دراسات نقدية في صحيح الامام مسلم (مخطوط) وانظر مثلا صيانة صحيح مسلم لابن الصلاح .

كان الحال على ما صنفنا بان للمتأمل من اهل الصنعة ان كتابيهما لا يشتملان على كل ما يصح من الحديث وانهما لم يحكما ان من لم يخرجاه في كتابيهما مجروح او غير صدوق.

ومما يدلنا عليه ان محمد بن اسماعيل البخاري قد صنف اسامى المجروحين في جملة رواة الحديث في اوراق يسيرة لا يبلغ ان شاء الله عددهم الا اقل من سبعمائة رجل^(٥) فاذا اخذنا سبعمائة للجرح والفساد وخمسمائة واكثر للتعديل في كتابه بقى على ما ذكر ابو على نيف وثلاثون الف رجل بين الباب والدار .

لنقول : هكذا بل نقول بتوفيق الله : ان ائمة النقل قد فرقوا بين الحافظ والثقة والشبث والمتقن والصدوق هذا في التعديل ثم في الجرح فرقوا بين الكذاب على رسول الله صلى الله عليه وسلم والكذاب في حديث الناس ثم الكذاب في لقي الشيوخ ثم كثير الوهم وسوء الحفظ والمتهم في الرواية والمتهم في الدين والصدوق اذا اكثر الرواية عن الكذابيين وكثر المناكير في حديثه . سمعت ابا العباس محمد بن يعقوب يقول : سمعت العباس بن محمد الدوري يقول : سمعت يحيى بن معين يقول : قال لي يحيى بن سعيد القطان : لو لم ارو الا عن كل من ارضى لم ارا الا عن خمسة . فيحيى ابن سعيد في اتقائه وكثرة شيوخه يقول : مثل هذا القول ويعنى بالخمسة الشيوخ الائمة الحفاظ ، الشقات الاثبات .

سمعت ابا على الحافظ يقول : انا الهيثم بن خلف انا محمود بن غيلان ثنا عبد العزيز بن ابي رزمة ثنا ابن المبارك عن سفيان الثوري قال : ادركت حفاظ الناس اربعة : عاصم الاحول واسماعيل بن ابي خالد ويحيى ابن سعيد . قال : وارى هشام الدستوائي منهم .

والثوري في تقدمه وورعه بعد روايته عن قريب من ستمائة شيخ في جماعة من التابعين يذكر ان الحفاظ منهم اربعة وليس في قوله هذا جرح لسائر شيوخه (اهـ)

(٥) وكان عدد الذين ذكرهم برهان الدين الحلبي فيمن رمى بوضع الحديث (٨٨٠) رجلا كثير منهم مختلف فيه . ص ٤٧٨ .

ان هذين النعمين يفيدان ان الرواة الذين سقط الاحتجاج بهم لجرح عدالتهم او لفحش غلطهم فاستحقوا الترك يقلون عن الف رجل؟؟ بينما نجد عدد رواة الكتب الستة اربعة وتسعين راويا وخمسمائة وستة الاف راو... دون الكنى ونحوها... وقد احصيت عدد الرواة الذين خرج لهم الترمذى فى كتابه الجامع فكانوا مائة واربعة وسبعين راويا وثلاثة الاف راو...

وهذا يعنى ان جماهير الرواة من مقبولى الرواية وانما تتفاوت مراتبهم ما بين الحافظ والثبت والثقة والصدوق والذى يعتبر بحديثه والمستور... وقد تقدم فى الباب الرابع نقول كثيرة عن ائمة الحفاظ فى طبقات الرواة ومرتاهيم . وقد جعل الحاكم (٦) النيسابورى الحديث الصحيح على عشرة انواع .. جعل خمسة منها من المتفق على صحته وخمسة منها مختلفا فى صحته وكانت البدعة فقط احدى جوارح العدالة وماعدا ذلك فكلها جوارح ضبط .

وحين ذكر الحاكم اقسام الجرح (٧) جعلها على عشرة اقسام ايضا ثم وراء ذلك اسباب كثيرة كلها تتعلق بالحفظ والضبط ولم يذكر الا المسقط منها .

ثم مالنا نذهب بعيدا ومرتاتب الجرح والتعديل لابن ابى حاتم ثم الذهبى والعراقى والحافظ ابن حجر كلها تتحدث عن تفاوت رتب المحدثين فى الضبط (٨) .

(٦) المدخل الى الاكلیل ص ٨٧-٩٦ .

(٧) ما سبق ص ٩٧-١١٢ .

(٨) تقدم الكلام على مراتب الجرح والتعديل فى الباب الرابع . وانظر سريعا:

نزهة النظر ٤٣-٤٨ و ٦٩-٧٠ .

ويحسن ان انقل بعض اقوال الحافظ في نخبته :
(وخبر الاحاد بنقل عدل تام الضبط متمل السند ، غير معلل ولاشاذ ،
هو الصحيح لذاته وتتفاوت رتبته - اى الصحيح - بتفاوت هذه الاوصاف
ومن ثم قدم صحيح البخارى ثم مسلم ثم شرطهما .
فان خف الضبط فالحسن لذاته ، وبكثرة طرقه يصحح فان جمعنا
فللتردد فى الناقل حيث التفرد ، والا فباعتبار اسنادين ..) اهـ .

قلت : لا ريب ان قوله (خف الضبط) دلالة واضحة على ان الضبط
مراتب . ويجمل بنا الا نطيل فى المسلمات لننتقل بعد ذلك الى عمل صاحبى
الصحيحين وقبل الانتقال الى عمل صاحبى الصحيحين اود ذكر مراتب الجرح
والتعديل التى اوردها الحافظ فى مقدمة التقريب وصنف رواة الاثمة الستة
بناء عليها .. رغم اننى اشرت اليها فى الباب الرابع .. وقد لخصت اقوال
الحافظ ومن سبقه من النقاد فى تحديدها فى مقدمة الباب الثامن .
وعذرى فى الاشارة الى مراتب التعديل عنده هنا حتى اقرب على
القارى الامر .

ذكر (١٠) - رحمه الله - ان ارفع مراتب التعديل - بعد الصحابة -
وهى الثانية من اكد مدحه اما بافعال ثم التى تليها وهى الثالثة من افراد
بصفة كثقة او متقن او ثبت او عدل .
ثم المرتبة الرابعة : من قصر عن درجة الثالثة قليلا واليه الاشارة :
بصدوق او لابس به ، او ليس به بأس .
الخامسة : من قصر عن درجة الرابعة قليلا واليه الاشارة بصدوق سىء الحفظ
او صدوق يهمل او له اوهام او يخطئ او تغير باخره .

(٩) النخبة مع شرحها للحافظ ص ٢٩-٣٣ .

(١٠) تقريب التهذيب ١/٥٤ .

٩٦٣
(١٠٠)

السادسة : من ليس له من الحديث الا القليل ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من اجله ، واليه الاشارة بلفظ (مقبول) حيث يتابع والا فليسن الحديث .

الثامنة : من لم يوجد فيه توثيق لمعتبر ، ووجد فيه اطلاق الضعف ولو لم يفسر واليه الاشارة بلفظ ضعيف ..

وانت ترى اننى لم اذكر مرتبتي الجهالة والستر كما لم اذكر مراتب الترك لاننى تكلمت على ذلك فى الباب السادس .

ولو ذهبنا نستعرض رواة الامامين المتقدمين: البخارى ومسلم لراينا هما قد خرجا عن اصحاب جميع هذه المراتب التى ذكرت . وممن خلال تتبع كتاب التقريب وجدت الحافظ اشار الى تخريج الشيخين مع عزوالة المرتبة الثانية والثالثة وهؤلاء هم اصحاب الحديث الصحيح .

ووجدته اشار الى انهما قد خرجا عن اصحاب المرتبة الرابعة (صدوق) وهؤلاء هم اصحاب الحديث الحسن لذاته .

ووجدته قد اشار الى انهما قد خرجا عن اصحاب المرتبة الخامسة . وهؤلاء هم اصحاب مرتبة الاختبار الذين يتوقف فى قبول احاديثهم حتى يثبت لنا انهم قد ضبطوا اما بمتابعة او شاهد او بعدم ذكر النقاد انهم اخطوا فهذا الحديث او ذاك او تصحيح بعض ائمة النقائذ المعتمد بهم فى التصحيح ونحو ذلك مما يعرف به ضبط الراوى .

١- فمن وصفه الحافظ بقوله : (صدوق يهم) خرج الشيخان عن ستة وعشرين راويا مجتمعين منهم من خرج له البخارى تعليقا ومن هؤلاء: حاتم بن اسماعيل المدنى (ع) وحرى بن عمارة البصرى (خ م د س ق) والحسن ابن الصباح البزار (خ م د ت س) وانفرد البخارى بالتخريج عن

واحد وثلاثين راويا ممن قال فيهم الحافظ (صدوق يهيم او ربما وهم)
اوله او هام) .

وانفرد مسلم بالتخريج عن اثنين واربعين راويا من هؤلاء .

٢- وممن وصفه الحافظ بقوله : (صدوق يخطئ) اتفقا على التخريج عن
اثنتين وعشرين راويا منهم : اسماعيل بن زكريا بن مرة الخلقاني (ع)
وحسان بن ابراهيم الكرمانى (خ م د) وفضيل بن سليمان النميرى
البميرى (ع) وغيرهم ... وانفرد البخارى بخمسة وثلاثين راويا وانفرد
البخارى بخمسة وثلاثين راويا وانفرد مسلم بثمانية وعشرين
راويا .

٣- وممن وصفه الحافظ بقوله : (صدوق يخالف) اتفقا على التخريج
عن راو واحد هو قبيصة بن عقبة السوائى ، وانفرد البخارى بروائيتين
وليس عند مسلم وحده احد . ويحسن ان اذكر الالفاظ التى خرجوا
عن بعض اصحابها من هذه الطبقة حتى لا يطول بنا الامر فممن
الالفاظ التى اشتركا فى التخريج عن اصحابها من هذه المرتبة :
صدوق تغير او اختلط (٤) وصدوق فيه لين (٣) وصدوق له غرائب (٢) ،
وصدوق له افراد (١) وصدوق سىء الحفظ (٢) .

اما البخارى فخرج وحده عن : صدوق سىء الحفظ (٦) وصدوق يغرب (١)
وصدوق اختلط (٢) وصدوق له مناكير (٢) وصدوق فيه غفلة (١)

اما عن اصحاب المرتبة السادسة (مقبول) فقد اشرت فى الباب السادس
انهما اتفقا على التخريج لثمانية رواة وانفرد البخارى بالتخريج عن تسعة
وعشرين راويا وانفرد مسلم بالتخريج عن سبعة وخمسين راويا وذكرت ثمانية
فى الفصل الثالث (عن المجهول) ان كثيرا من هؤلاء لرواة ليس لهم الا راو واحد
ومنهم المجاهيل والمستورون ايضا .

واقول هنا : ومن هؤلاء جمهرة غير يسيرة في مرتبة الاعتبار الدنيا .
اما المرتبة الثامنة (ضعيف) فقد افترقا على التخرج عن اربعة
رواة خرج البخاري عن ثلاثة منهم تعليقا .
وانفرد البخاري بالتخرج عن ثلاثة عشر ضعيفا خرج عن سبعة
منهم تعليقا وانفرد مسلم بالتخرج عن خمسة ضعفاء (١١) .
واترك الحافظ يحدثنا عن كيفية تخرج صاحبى الصحيحين لهؤلاء
واضربهم قال في النكت (١٢) على ابن الملاح :

(واما من حيث التفصيل فيترجح كتاب البخاري على كتاب مسلم فان
الاسناد الصحيح مداره على اتصاله وعدالة الرواة كما بيناه غير مرة . وكتاب
البخاري اعدل رواية واشد اتصالا من كتاب مسلم والدليل على ذلك من اوجه :
١- احدها : ان الذين انفرد البخاري باخراج لهم دون مسلم اربعمائة
 وخمسة وثلاثون رجلا .

(المتكلم فيهم بالضعف منهم نحو من ثمانين رجلا) .
والذين انفرد مسلم باخراج حديثهم دون البخاري ستمائة وعشرون
رجلا .
المتكلم فيهم بالضعف منهم مائة وستون رجلا على الضعف من كتاب
البخاري ولا شك ان التخرج عن من لم يتكلم فيه اصلا اولى من التخرج
عن من تكلم فيه ولو كان ذلك غير سديد .

٢- الوجه الثانى : ان الذين انفرد بهم البخاري ممن تكلم فيه لم يكن
يكثروا من تخرج احاديثهم وليس لواحد منهم نسخة كبيرة اخرجها
او اكثرها الا نسخة عكرمة عن ابن عباس - رضى الله تعالى عنهم -

(١١) ذكرت هذه الاحصاءات وكيفية اخراج صاحبى الصحيحين لهم وبيان شرطهما
في صحيحهما في الكتابين اللذين كتبتهما عنهما ويترجح لى الان اخراجهما
في كتاب واحد بعنوان (دراسات نقدية في الصحيحين) ولو كبر حجمه .

(١٢) النكت ٢٨٦/١ فما بعد .

بخلاف مسلم فانه يخرج اكثر تلك النسخ التي رواها عن تكلم فيسه
كابن الزبير عن جابر - رضي الله تعالى عنه - وسهيل عن ابيه -
ابن هريرة رضي الله تعالى عنه وحماد بن سلمة عن ثبات عن انس - رضي
الله تعالى عنه والعلاء بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابن هريرة رضي
الله تعالى عنه ونحوهم .

٣- والوجه الثالث : ان الذين انفرد بهم البخاري ممن تكلم فيه اكثرهم
من شيوخه الذين لقبهم وعرف احوالهم واطلع على احاديثهم فميين
جيدها من رديها بخلاف مسلم فان اكثر من تفرد بتخريج حديثه ممن تكلم
فيه من المتقدمين . وقد اخرج تكثر نسخهم كما قدمنا ذكره .
ولاشك ان المرء اشد معرفة بحديث شيوخه وبصحيح حديثهم من ضعيفه
ممن تقدم عن عصرهم .

٤ - الوجه الرابع : ان اكثر هؤلاء الرجال الذين تكلم فيهم من المتقدمين
يخرج البخاري احاديثهم غالباً في الاستشهادات والمتابعات والتعليقات
بخلاف مسلم فانه يخرج لهم الكثير في الاصول والاحتجاج ولا يعرج
البخاري في الغالب على من اخرج لهم مسلم في المتابعات (فاكثروا من يخرج
لهم البخاري في المتابعات يحتج بهم مسلم واكثر من يخرج لهم مسلم
في المتابعات لا يعرج عليهم البخاري .
فهذا وجه من وجوه الترجيح ظاهر .

والاوجه الاربعة المتقدمة كلها تتعلق بعدالة الرواة .
وبقي ما يتعلق بالاتصال وهو الوجه الخامس :
وهو ان مسلماً كان مذهبه بل نقل الاجماع في اول صحيحه ان الاسناد
المعنع له حكم الاتصال اذا تعاصر المعنع والمعن عنده وان لم يثبت
اجتماعهما .

والبخارى لا يحمله على الاتصال حتى يثبت اجتماعهما ولو مرة واحدة .
وقد اظهر البخارى هذا المذهب فى التاريخ وجرى عليه فى الصحيح وهو ما يرجح
به كتبه لانا وان سلمنا ما ذكره مسلم من الحكم بالاتصال فلا يخفى ان شرط البخارى
اوضح فى الاتصال .

وبهذا يتبين ان شرطه فى كتابه اقوى اتصالا واشد تحريما . والله اعلم .

ولا يعنينا هاهنا الترجيح بين صحيحى الامام البخارى والامام مسلم
وانما يعنينا ان نعرف ان الرواة على مراتب متعددة .

وهذا هو الذى ذكره الشيخان فى كتابى التلخيص والدرر .
وقد اوردنا فى كتابنا هذا من كتابى التلخيص والدرر ما يوضح
الطريق الذى اتبعناه فى تصنيف كتابنا هذا .
والله اعلم بالصواب .

وهذا كله نتيجة طبيعية لستافوت مراتب الرواة .

قال الحافظ (١٣) وهو يعرض اجناس رواة البخارى فى صحيحه :

(..) واما الغلط فتارة يكثر من الراوى وتارة يقل فحيث
يوصف بكونه كثير الغلط ينظر فيما اخرج له ان وجد مرويا عنده او عن
غيره من رواية غير هذا الموصوف بالغلط علم ان المعتمد اصل الحديث لخصوص هذه
الطريق .

وان لم يوجد الا من طريقه فهذا قاذح يوجب التوقف عن الحكم بصحة
ما هذا سبيله وليس فى الصحيح بحمد الله من ذلك شيء .

وحيث يوصف بقلة الغلط كما يقال : سيء الحفظ أو له أوهام
أو مناكير وغير ذلك من العبارات ، فالحكم فيه كالحكم في الذي قبله - يعنى
يتزقف في قبول حديثه - إلا أن الرواية عن هؤلاء في المتابعات أكثر منها
عند المصنف من الرواية عن أولئك .

واما المخالفة وينشأ عنها الشذوذ والنيكارة . فاذا روى الضابط
الصدق شيئا فرواه من هو احفظ منه او اكثر عددا بخلاف ما روى بحيث
يتعذر الجمع على قواعد المحدثين فهذا شاذ وقد تشدد المخالفة او يضعف
الحفظ فيحكم عليها بخالف بكونه منكرا وهذا ليس في الصحيح منه الا النزر
اليسير ..

واما دعوى الانقطاع فمدفوعة عن ارجح لهم البخارى لما علم من شرطه
ومع ذلك فحكم من ذكر من رجاله بالتدليس او ارسال ان تسبر احاديثهم
الموجودة عنده بالعننة فان وجد التصريح بالسمع فيها اندفع الاعتراض
زالا فلا. اهـ .

وقال في ختام (١٤) كلامه على الرواية المنتقدين على البخاري :

واما من عدا من ذكر... فمن وصف بسوء الحفظ او الوهم او الغلط
ونحو ذلك فلم يخرج لهم - البخاري - الا ما توبعوا عليه عنده او عنده
غيره (... اهـ.

وقال في آخر (١٥) مناقشته للدارقطني في انتقاده بعض احاديث —————
البخاري :

(هذا جميع ماتعقبه الحفاظ النقاد العارفون بعلل الاسانيــــــــــــد
المطلعون على خفايا الطرق وليست كلها - يقصد الاحاديث العشرة والمائة -
من افراد البخارى بل شاركه مسلم فى كثير منها ٠٠٠ وعده ذلك اثنان وثلاثون
حديثا .

فافراده منها ثمانية وسبعون فقط . وليست كلها قاذرة .. وبلاكثرها

(١٤) اليهودی ص ٤٦٤.

(١٥) ماسبق ص ٢٨٢.

٩٦٩
(١٠٠٦)

الجواب عنها ظاهر... والقدر فيها مندفع ويعضها الجواب عنه محتتمســـــــــــــــــل
واليسير منها في الجواب عنه تعسف كما شرحته مجملاني اول هـــــــــــــــــــــــــــــــــذا
الفصل (اهـ

+++

المبحث الثاني

نظرية ابن حبان في عوارض الضبط

تمهيد :

الاصل في الراوى مقبول الرواية ان يكون عدلا ضابطا سليما من اسباب الفسق
وخوارم المروءة .

ومن شرائط الضبط ان يكون متيقظا مغفلا ، حافظا اذا حدث من حفظه
ضابطا لكتابه ان حدث من كتابه وان يعرف من لسان العرب وقواعد الحديث
والفقه ما يعينه على رواية الحديث على الصواب اذا رواه بالمعنى او اختصره
ويسعه حتى لا يرفع موقوفا او يوصل مرسلا ونحو ذلك .

هذه صفات ينبغي توفرها في الراوى الحديث ، وقد تتوفر في جموع غفيرة
من الرواة وان كان بعضهم اسعد بها من بعض .

بيد ان الخطأ والوهم والغفلة اعراض طارئة على الناس ، وكسـل
محدث معرض لان يصاب بشيء منها .

وقد قام ائمة النقد فاحصوا هذه الاعراض وميزوا ما يسقط الراوى مما
لا يسقطه من عوارض العدالة وعوارض الضبط .

وصنفوا عوارض الضبط الى عوارض خارجية كضياع الكتب واحتراقها
وفقدان السمع والبصر وعوارض عقلية كالغفلة والوهم والاختلاط والخرف ..

وعوارض اهلية الرواية كالجهل بالعلم وعدم معرفة اللغة ومعرفة
الفقه بالقدرة اللازم للمحدث وعوارض خاصة برواية الحديث كالخطأ والاعراب
والتفرد والمخالفة وما يترتب على ذلك من زيادة الثقة او الشذوذ او النكارة
او تعارض الوصل والارسال وغير ذلك مما يبحث في عوارض ضبط الرواة .

وقد ذكر ابن حبان في مقدمة المجروحين اسباب جرح الرواة فجعلها
عشرين نوعا للضعفاء وستة انواع للثقات - كما قال - .

وقد صنفت هذه الانواع كلها وارجعتها الى معاني كلية يمكن ان تنتظمها .
بيد اننى احب ان الفت النظر الى كلمة قالها ابن الصلاح فى كتابه (علوم
الحديث) فى صدر كلامه على الحديث الضعيف فقال (١) :

(واظن ابوحاتم بن حبان البستي فرتقسيمه فبلغ به خمسين قسما
الا واحدا وما ذكرته ضابط جامع لجميع ذلك) والذى ذكره هو تعريف الحديث
الضعيف قال :

(كل حديث لم تجتمع فيه صفات الحديث الصحيح وصفات الحديث الحسن
المذكورات فيما تقدم فهو حديث ضعيف) ..
قال الحافظ فى النكت (٢) :

(اقول : لم اقف على كلام ابن حبان فى ذلك وتجاسر بعض من عاصرناه (٣) ،
فقال : هو فى اول كتابه فى الضعفاء . ولم يصب فى ذلك فان الذى قسمه
ابن حبان فى مقدمة كتاب الضعفاء له تقسيم الاسباب الموجبة لتضعيف الرواة
لاتقسيم الحديث الضعيف .

ثم انه ابلغ الاسباب المذكورة عشرين قسما لا تسعة واربعين .
والحاصل : ان الموضع الذى ذكر ابن حبان فيه ذلك ما عرفنا
مظنته . والله الموفق) اه .

قلت : ان كلام ابن الصلاح فى طريقة حصر هذه الاقسام واضح كل الوضوح
فى انه لم يقف على افراد هذه الاقسام للحديث الضعيف بل راح يتكلم على اوصاف
الحديث باعتبار ما داخله من اوصاف الرواة .. وهذا يعنى انه اراد اوصاف
ضعف الرواة ولذلك فانه اراد ان كلام الزركشى فى تقييده لاطلاق ابن الصلاح
فير بعيد من الصواب وان تشنيع الحافظ عليه وتخطئه السخاوى وغيرهما له ،

(١) علوم الحديث ص ٤١ .

(٢) النكت على ابن الصلاح ٤٩٢/١ وانظر التبصرة للعراقي ١١١/١ وفتح
المغيث ٩٦/١ .

(٣) جاء فى فتح المغيث : (وزعم الزركشى ان ذلك فى اول كتاب الضعفاء
وليس كذلك) ٩٦/١ .

فيها نظر ، وای نظر... لان الفاظ الجرح التي وقفت عليها عند ابن حبان زادت على مائة وتسعين لفظا . صحيح ان بعضها يقرب من بعض ولكنها اذا محصت وادمج المتشابه بمثله صح ما قاله ابن الصلاح وما فسر الزركشي .

فاذا نحن فهمنا كلام ابن الصلاح بانه يقصد اسباب فعف الحديث امكن حصر هذه الاقسام الى تسعة واربعين نوعا . والله اعلم .

اصبح من المسلم عندنا ان الرواة - جميعا - يخطئون ويهملون ، وبعضهم اقل خطأ من بعض ، والحفاظ قليلو الخطأ واطاؤهم قد احصاهم عليهم نقاد الحديث . فماذا يقول ابن حبان في ذلك؟

ان ابن حبان يقسم الرواة الى ثلاث طبقات من حيث الاحتجاج بعد ان تحققت فيهم العدالة وانتفى عنهم القدر في الدين :

- ١- الطبقة الاولى : هم طبقة الحفاظ المتقنين والثقات العارفيين والرواة الاثبات وهؤلاء يحتج بهم ابن حبان ويخرج عنهم في صحيحه . ولكن هل هؤلاء معصومون عن الخطأ فلا يخطئون وعن الوهم فلا يهملون؟ وعن التفرد فلا يتفرد الواحد منهم عن صاحبه بشيء يشاركونه فيه ؟ يرى ابن حبان ان هؤلاء تقبل مروياتهم ويحتج باحاديثهم الا ما علم انهم اخطأوا فيه (١) فانظر الى الحافظ ابراهيم بن بشار الرمادي فقد قال فيه الحافظ (٢) : حافظ له اوهام . ونقل (٣) عن البخاري قوله : يهمل في الشيء بعد الشيء - وهو صدوق . ولم يخرج عنه فسي صحيحه ولكن ابن حبان الذي اعتبر احاديث الرواة حديثا حديثا ، قد خرج (٤) عنه ثلاثة عشر حديثا من الزوائد على الصحيحين - وترجمه في الثقات (٥) وقال :

(١) انظر مقدمة الصحيح ١٤٢/١ (٢) التقريب ٣٢/١
(٣) التهذيب ١٠٨-١٠٩
(٤) الموارد (١٠٩ ، ٤٠٩ ، ٤٧٣ ، ٥٣٢ ، ٦٠٦ ، ٨٣٠ ، ١٠٧٩ ، ١٤٤٦ ، ١٩٢٥ ، ٢٠٤٤ ، ٢٢١٠ ، ٢٣٣٩ ، ٢٦٠٨)
(٥) اثبات ٧٢/٨ وانظر م ٧٦:١

(يروى عن ابن عيينة ، روى عنه اهل البصرة وحدثنا عنه ابو خليفه الحنبل . وكان متقنا ضابطا صاحب ابن عيينة سنين كثيرة وسمع احاديثه مرارا . ومن زعم انه كان ينام في مجلس ابن عيينة فقد صدق .

وليس ذلك مما يجرح مثله في الحديث وذاك انه سمع حديث ابن عيينه مرارا والقائل بهذا راه ينام في المجلس حيث كان يجيء الى سفيان ويحضر مجلسه للاستئناس ، لا للاستماع ، فنوم الانسان عند سماع شيء قد سمعه مرارا ليس مما يقدر فيه واحد . . .) اهـ .

ومن طريق ما يذكر انه اخرج احاديث ابراهيم الهادي كلها من حديثه عن سفيان بن عيينه الا حديثا واحدا فقد رواه عن صفوان بن سليم (٦) .

وترجم لاسحاق (٧) بن ابراهيم الحنظلي فقال : (كان من سادات زمانه فقها وعلماء وحفظا ونظرا ممن صنف الكتب وفرغ السنن وذب عنها وقمع من خالفها) وقال الحافظ : ثقة حافظ مجتهد . . وقد اخرج له ابن حبان في صحيحه قرابة مائتي حديث . . ومع هذا فانه قد نص على ان اسحاق يخطئ ويهم . .

اخرج (٨) حديث ابن عباس مرفوعا : (اذا سها احدكم فلم يفر ثلاثا صلى ام اربعا . . .) الحديث من حديث عبد الله بن محمد الازدي عن اسحاق بن راهويه عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس . . به .

ثم قال : وهم في هذا الاسناد الدراوردي حيث قال : عن ابن عباس وانمو هو عن ابي سعيد الخدري . وكان اسحاق بن ابراهيم (يعني ابن راهويه) يحدث من حفظه كثيرا قلعله من وهمه ايضا) اهـ .

(٦) الموارد (٤٠٩) .

(٧) ٤/١م .

(٨) صحيح ابن حبان ١٥٥/٤ ب .

٢- الطبقة الثانية : رواة مرتبة الاعتبار (٩) :

ومرتبة الاعتبار واسعة جداً تبدأ بالرجال الصدوقين الذي ظهر الخطأ في حديثهم وكثر نسبيا كحماد بن سلمة وشريك وهشيم وابي بكر بن عياش واضرابهم هؤلاء كانوا يخطئون فيكثرون... ومع ذلك فان هؤلاء لا يتركون وانما هم مقبولوا الرواية فيما لم يخطئوا فيه ، ويستحقون مجانية ما اخطأوا فيه من الحديث فقط .

ولذلك فان ابن حبان قد شنع (١٠) على البخاري عدم اخراجه حديث حماد بن سلمة واخرج عنه هو في صحيحه اكثر من مائة حديث .. وقد يختلف ائمة النقد في راء من الرواة ، فيستخدم ابن حبان مسلك الاعتبار ، فمن صح عنده انه قد حفظ ممن لم يتهم بعقيدته ودينه ، خرج حديثه ، وان ضعفه بعض ائمة النقد كابراهيم (١١) بن اسماعيل الجوهري ، وابراهيم (١٢) بن قعيس ، وبشار بن (١٣) كرام السلمي ، وداود (١٤) بن جميل ، وعبدالله (١٥) بن خراش وعبدالله بن عيسى بن خالد (١٦) الخزاز وغيرهم .

(٩) وقد افضت في الكلام على مفهوم الاعتبار في الباب الثامن ، مقدمة الفصل الثاني .

- (١٠) الثقات ٢١٦/٦ ومقدمة الصحيح ١٤٢/١ .
(١١) الثقات ٨٣/٨ ، والتقريب ٣٢/١ ضعيف والموارد (١٣٥) .
(١٢) الثقات ٢١/٦ والميزان ٥٣/١ واللسان ٩٣/١ والموارد (٢٥٤٠) .
(١٣) الثقات ١١٣/٦ ، والتقريب ٩٧/١ ضعيف ، والموارد (١١٧٥) .
(١٤) الثقات ٢٨٠/٦ ، والتقريب ٢٣١/١ ضعيف والموارد (٨٠) .
(١٥) الثقات ٣٤٠/٨ وقال ربما اخطأ ، والتقريب ٤١٢/١ والموارد (٢١٨٢) .
(١٦) لم اجده في الثقات ولا في المجروحين ولا في المشاهير فلعله سقط على النسخ ، والتقريب ٤٣٩/١ ضعيف والموارد (٨١٦ ، ١٣٢٩) .

٣ - الطبقة الثالثة : رواة مرتبة الترك :

يترك الراوى عند ابن حبان بغلبة احد اسباب الجرح عليه ، فاذا ظهر فسقه او دعا الى بدعة او ثبت كذبه باى شكل من اشكال الكذب او وضـع الحديث او كان مجهولا لم يرو الا عن ضعيف او لم يرو عنه غير الضعفاء او غلب خطؤه او وهن على صوابه او اختلط فلم يدر صحيح حديثه من سقيمه ولم يتميز . فهؤلاء جميعا يستحقون الترك عند ابن حبان ، وقد صرح فى غير موضع بذلك (١٨) . ولا يروى عن هؤلاء شيئا .

بيد اننا وجدناه قد خرج عن بعض من حكم عليهم هو بالترك ؟ ومسـن هؤلاء : محمد بن ثابت (١٩) - اخو عزرة بن ثابت - قال عنه واه وبطل الاحتجاج به . ومع هذا فقد اخرج عنه فى صحيحه حديثين . وزياد بن المنذر (٢٠) ابو الجارود الثقفى . فقد اخرج له حديثين ايضا . وعباد بن مسلم (٢١) بن يحيى الفزارى فقد اخرج له حديثا ومحمد بن ثابت العبدى اخرج عنه حديثين (٢٢) . وغير هؤلاء ..

بيد ان هؤلاء قلة لا يذكرون . وقد ذكرت ان الصحيحين لم يسلموا من بعض هذا وان مثل هؤلاء انما يخرجون لهم تنبيها او سهوا . والله اعلم .

...

(١٨) وقد بينت ذلك فى الباب الثامن فى صدر الفصل الثالث

(١٩) ٨٤/٤م

(٢٠) ٣٥/٤م

(٢١) ٦٥/٤م

(٢٢) ٨٩/٤م

ببین تعنت ابن حبان و تناقضه

اما تخريجه عن الضعفاء في صحيحه ، وذكرهم في الثقات ، فليس هو وحده الذي اخرج عن الضعفاء بل ان صاحبي الصحيحين قد خرجا عن رجال مثل

رجاله في الجهالة والتستر والضعف .. وذكره اياهم في الثقات ،
ليس غريبا ايضا لان مراتب التعديل واسعة - كما تقدم - عند جميع الحفاظ
وهي تنقسم الى قسمين رئيسيين : قسم مرتبة الاحتجاج وقسم مرتبة الاعتبار
واما ما عيب عليه من انه قد ذكر عشرات الرواة في الثقات وصرح بانهم
لا يعرفهم فقد تقدم في الباب السادس ما يمكن ان يكون عذرا له .

وبالجملة ففي الباب السادس تقدم مناقشة الاعتراضات التي
انصبت على العدالة والجهالة . وفي الباب السابع تقدم الحديث على نظريته
في الضبط وتطبيقاته لها ، وفي الباب الثامن بينت مصطلح (الثقات ،
المدوق) وغيرهما من مصطلحات مرتبة الاحتجاج كما بينت مصطلحات مرتبة
الاعتبار ، ومرتبة الترك .

وكل الذي يعنيني هنا مناقشة دعوى تعنته وتشدده في جرحه عشرات
الرواة من رجال الشيخين وتناقضه في ذكر مائة وسبعة وثلاثين راويا
في الثقات ثم ذكرهم في المجروحين .

المبحث الأول

مراتب الرواة الذين جرحهم ابن حبان من رجال المصنفين

عند الحافظ

قد يكون اخلاص صاحب المصنفين - رحمهما الله - سببا قويا في تلقي جماهير الامة لكتابيهما بالقبول ، وعد مافيهما صحيحا لايسأل عن سنده ، ولا عن متنه .

وقد تكون اولية سبقهما في تجريد المصنف في مصنف محبوب ، سببا آخر في ذلك ايضا .

ومما لانكره ان الامامين البخارى ومسلما من عمالقة هذا الفن ، وحذاقته ، أضاف الى هذا أننى أعد الامام البخارى فقيه اهل الحديث ففى القرن الثالث الهجرى - بعد الامام الشافعى - ومن اوتى دقة فى النظر يستطيع ان يتبين عظمة الامام البخارى فى تراجم ابوابه ، وتقطيعه للحديث واستدلاله به فى مواضع عديدة من صحيحه .

ومن المسلم به ان الامامين البخارى ومسلما قد صرح كل واحد منهما بأنه لم يدخل فى كتابه من الحديث الا ما هو صحيح عنده .

لكننى لم اقف على أى نص صحيح او حسن او ضعيف اوضح فيه احدهما ، او كلاهما شرط الصحة عنده؟ كما لم ينص احدهما او كلاهما على ان الصحيح الذى يعنيه هو الصحيح ذاته او هو الصحيح لغيره ، وان الحسن لا يدخل فى معنى الصحيح عندهما؟ .

وما قاله ابن الصلاح من استثناء الاحاديث التى انتقدتها الدارقطنى وغيره غير مسلم ايضا فكم من حديث يتعقب عليهما او على احدهما فيه ولم يذكره الدارقطنى ولا ابو مسعود الدمشقى وانما استدركه الحافظ عليهما - على الدارقطنى والدمشقى - فى فتح البارى .

قال الحافظ في الهدى (١) : (اما سياق الاحاديث التي لم يتتبعها —
الدارقطني وهي على شرطه في تتبعه من هذا الكتاب فقد اوردتها —
اماكنها من الشرح ، لتكمل الفائدة مع التنبيه على مواقع الاجوبة المستقيمة
— كما تقدم — لئلا يستدركها من لا يفهم ..) اه .

ولست اعنى ان ما استدرك عليهما لا يحتج به ، وانما اعنى ان بعض
ما استدرك عليهما لا يصل الى شرط الصحة التي يدعيها لهما الحافظ —
الملاح وبعض من قبله ومن بعده ..

وقد كان عدد الرواة الذين ضعفهم ابن حبان من رجال الصحيحين
سبعة وثمانين راويا .. خرج تلبخارى عن بعضهم تعليقا ، وعن بعضهم
في الادب المفرد ، وهذا وذاك لا يقدح لانه ليس من شرط الصحيح ، اذ ان شرط
الصحيح الاحاديث المسندة .

وقد وجدت من هؤلاء من قال فيه الحافظ : متروك (٢) ، او ضعيف (٣)
او لين الحديث (٤) ، او سوء الحفظ (٥) او مقبول (٦) . فهؤلاء الضعفاء
لن تزعمهم سهام ابن حبان بعد ان سقطوا ولن يرفعهم الى مراتب الاحتجاج
قول الحافظ او الذهبي في الدفاع عنهم او في الاعتذار عن الشيخين —
تخريج حديثهم .

وقد كان عدد هؤلاء عشرين راويا . معظمهم في مرتبة صدوق مع قيد النظر
والاختبار وبعضهم في مراتب الاعتبار وبعضهم في مرتبة الصدق وبعضهم
قال فيه الحافظ : ثقة .

(١) هدى السارى ص ٢٨٢ .

(٢) ١٨/٥م ، ٥٢ .

(٣) ١/٥م ، ٥ ، ٦ ، ٨ ، ١٧ ، ١٩ ، ٢٢ ، ٣٦ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٦٠ ، ٧٩ ، ٨١ .

٨٢ .

(٤) ٣٨/٥م .

(٥) ٣١ / ٥م .

(٦) ٥٩/٥م ، ٧٤ .

وقد كان الذين قال الحافظ فيهم (ثقة) خمسة (٧) رواية ومن كان ثقة في حال دون حال راويان (٨) ، ومن وثقه بعضهم وضعفه البعض ثلاثة (٩) رواية ، وكان فيهم صدوق واحد (١٠) ، ووحد صدوق في حال دون حال . وماعدا هؤلاء ، فكلهم في مرتبة الاعتبار .

حيث كان واحد منهم (١٢) : (صدوق له مناكير) (١٣) وآخر : صدوق كثير الارسال والاهام . وثالث (١٤) : صدوق كثير الخطأ والتدليس ، ورابع (١٥) صدوق ولكنه عمى فصار يتلقن ، وخامس (١٦) : صدوق يخطئ كثيرا . وسادس (١٧) صدوق اختلط . وسابع (١٨) صدوق يهيم كثيرا ومرسل ويدلس .
وشامن (١٩) : صدوق رمى بالقدر وكان يدلس وتغير باخره ، وتاسع (٢٠) : صدوق خلط بعد احتراق كتبه ، وعاشر (٢١) صدوق كثير الغلط ، ووحد (٢٢) منهم

-
- (٧) ٢٤/٥م ، ٥٠ ، ٧٠ ، ٨٤ ، ٨٥ .
(٨) ٢٨/٥م ، ٢٩ .
(٩) ١٤/٥م ، ٣٠ ، ٥٥ .
(١٠) ٩/٥م .
(١١) ٢٣/٥م .
(١٢) ٢٥/٥م .
(١٣) ٣٥/٥م .
(١٤) ١٥/٥م .
(١٥) ٣٣/٥م .
(١٦) ٨٦/٥م .
(١٧) ٤٤/٥م .
(١٨) ٥٨/٥م .
(١٩) ٣٩/٥م .
(٢٠) ٥٣/٥م .
(٢١) ٤٨/٥م .
(٢٢) ٢١/٥م .

صدوق سىء الحفظ ، واربعة (٢٣) : صدوق لين الحفظ . او : صدوق فيه لين وثلاثة (٢٤) : صدوق تغير باخه . وكان خمسة (٢٥) منهم : صدوق رمى ببدة .

أما صدوق يخطئ فقد وصف بها الحافظ تسعة رواة ، وقال فى اربعة عشر راويا : صدوق يهمل اوله او هام . وقال فى راو (٢٦) واحد : افحش ابن حبان القول فيه ، ولم يات بدليل ، وواحد (٢٧) : ليس به بأس .

وقد تقدم فى الباب الرابع ان ابرز كتب الضعفاء فى القرن الرابع الهجرى كتاب العقيلي والكامل لابن عدى والمجروحين لابن حبان .

وقد انفرد ابن حبان عنهما بذكره ستة عشر راويا (٢٨) ، لم يذكرهم ابن عدى والعقيلي فى كتابيهما فى الضعفاء وبقية رواة الشيخين اتفق ابن حبان مع العقيلي او مع ابن عدى او معهما على ذكرهم فى الضعفاء وهو الاكثر .

وهؤلاء الرواة الذين انفرد ابن حبان عن صاحبيه بتضعيفهم ليسوا على درجة واحدة من الضعف او التوثيق فقد كان ثلاثة (٢٩) منهم ثقات

(٢٣) ٢/٥م ، ٤١ ، ٦٩ ، ٧١ .

(٢٤) ٤/٥م ، ٤٣ ، ٦٥ .

(٢٥) ١٦/٥م ، ٤٠ ، ٦١ ، ٧٧ ، ٨٧ .

(٢٦) ٣٤/٥م .

(٢٧) ٤٧/٥م .

(٢٨) ٥/٥م ، ٧ ، ١٤ ، ٣٤ ، ٤٠ ، ٤٧ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٥ ، ٥٩ ، ٦٣ ، ٦٥ ،

٧٠ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٧ .

(٢٩) ٥م / ٧٠ ، ٨٥ ، ٨٦ .

المبحث الثانيدراسة عن الرواة الثقات الذين انفرد ابن حبانبجرحهم دون العقيلي وابن عسدي

ذكرت قبل قليل ان الحافظ نص على توثيق ثلاثة رواة ، ونقل توثيقهم
لعجلي في راو رابع ، ونسب الى الجمهور توثيقهم لراو خامس . ويحسن دراسة
احوال هؤلاء الرواة بايجاز لنتبين مدى تشدد ابن حبان في جرحهم .

(١) الحارث بن عمير البصري (١) : قال ابن حبان : كان ممن يروى عن
الاثبات الاشياء الموضوعات وذكر له ثلاثة احاديث موضوعة المتن والسند
او احدهما .

وقال الحافظ في الهدى : وثقه الجمهور ، وشذ الازدي فضعه ، وتبعه
الحاكم وبالح ابن حبان فقال : ان احاديثه موضوعة وليس له في الصحيح سوى
موضع واحد في اواخر الحج ، وهي زيادة في خبر توبع عليها في الصحيح
ايضا . وقد نقل المزي توثيقه عن يحيى بن معين وابي حاتم والنسائي ، وقال
ابوزرعة : ثقة رجل صالح ، وكان حماد بن زيد يقدمه ويقول : هذا من ثقات
اصحاب ايوب .

وقال الحافظ في التقريب : وثقه الجمهور وفي احاديثه من اكيـــــــــــــــــر
ضعفه بسببها الازدي وابن حبان وغيرهما ، فلعله تغير حفة في الاخر (خت ٤) .
وقال الذهبي : ما اراه الا بين الضعف .

قلت : ان الاحاديث التي اخرجها ابن حبان ينبغي معرفة درجة بعضها
في سلم القبول او الرد لان ابن حبان يتشدد اذا وجد للراوى من اكبر ..

اما حديث انس الاول (٢) : سئل النبي صلى الله عليه وسلم
سئل يوما عن اجر الرباط فقال : (من رباط ليلة حارسا من وراء المسلمين،
كان له اجر من خلفه فمن صلى وصام) فقد قال الهيثمي (٣) : رواه الطبراني
في الاوسط ورجاله ثقات .

ونقل ابن الجوزي عن الدارقطني في الافراد قوله : تفرد به الحارث بن
عمير . وقد اخرج ابن الجوزي في العلل المتناهية .
قلت : ان تفرد الثقة بحديث لا يرويه غيره ، لا يقدح في عدالته ولا في
صحة الحديث . لكن اذا كان غير ضابط وانفرد عن اصحاب شيخه الكبار
الثقات . فهذا الذي يضر ، ولعله لهذا قال فيه الحافظ : في احاديثه مناكير .

اضف الى هذا ان هذا الحديث منكر مخالف للاحاديث لانه قد وردت احاديث
صحيحة كقول (٤) النبي صلى الله عليه وسلم (رباط يوم في سبيل الله خير من
صيام شهر وقيامه) وقوله (٥) : (رباط يوم في سبيل الله خير من الف يوم
فيما سواه من المنازل) .

اما ان يجعل اجر من رباط ليلة حارسا من وراء المسلمين ، كان له
مثل اجور المسلمين جميعا (فمن صام وصلى) فهذا مخالف لذاك . والله اعلم .

وقد ذكر الذهبي احاديثه الثلاثة التي اخرجها ابن حبان وضعفها .

وقد اخرج البخاري (٦) من حديث انس بن مالك قال :

(كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قدم من سفر فابصر درجات
المدينة اوضع ناقته ، وان كانت دابة حركها) .

(٢) المجروحين ٢٢٣/١ .

(٣) مجمع الزوائد ٢٨٩/٥ والجامع الازهر للمناوي ٥/٢ ب والعلل المتناهية

٩٢/٢ والدارقطني في الافراد ٧/٢ وذكره الذهبي في الميزان ١/٤٤٠ .

(٤) اخرجه مسلم في الامارة رقم (١٩١٣) والترمذي في فضائل الجهاد رقم
(١٦٦٥) وقال: حسن صحيح .

(٥) اخرجه الترمذي في فضائل الجهاد رقم (١٦٦٧) والنسائي في الجهاد
باب فضل الرباط ٣٣/٦ .

(٦) فتح الباري مع البخاري ٦٢٠/٣ وانظر تفليق التعليق ١٢١/٣ والاباطيل
للجوزقاني ٢٧٩/٢ .

قال ابو عبد الله البخارى : زاد الحارث بن عمير عن حميد : (حركها
من حبيها) .

حدثنا قتيبة بن سعيد قال : حدثنا اسماعيل بن جعفر عن حميد عن
انس قال : (جذرات) تابعه الحارث بن عمير) .

وقد ذكر الحافظ في الفتح والتغليق من وصل هذين الاثرين
المعلقين وذكر من تابعه عليهما .

ومهما يكن من امر فان تخريج البخارى له زيادة لفظة توبع عليهما
لايعنى انه عند البخارى في موضع من يعتمد عليه .

على ان الجوزقاني قد نقل عن ابن خزيمة انه قال: الحارث بن عمير:
كذاب .

(٢) عبد الملك بن الربيع (٧) بن سبرة قال ابن حبان: منكر الحديث جدا يروى عن ابيه ما لم يتابع عليه ، وروى عن ابن معين قوله : ضعيف
وقال الحافظ في التقريب : وثقه العجلي .

وقال في التهذيب : قال ابن القطان : لم تثبت عدالته وان كان مسلم قد
اخرج له فقير محتج به .

قال الحافظ : انما اخرج له مسلم حديثا واحدا متابعة .
فقول ابن حبان : منكر الحديث جدا لا ينافي ما نقله عن ابن معين ،
بل ان نقله عن ابن معين ما نقل يدل على رضاه بحكمه مادام لم يتعقبه .
واما توثيق العجلي فلم اقف عليه في ثقاته .

(٣) محمد بن الحسن (٨) المزني الواسطي : قال ابن حبان فـ
المجروحين : يرفع الموقوف ويسند المرسل روى عن محمد بن اسحاق عـ
نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

(زكاة الجنين زكاة امه اذا اشعر ولكنه يذبح ، حتى ينصب مافيه من الدم ٠٠٠٠) وانما هو موقوف من قول ابن عمر (اه .

وقال الحافظ (٩) : ماله في البخاري سوى اثر واحد ذكره في كتاب العلم موقوفا على الحسن .

قلت : وذكر الحافظ (١٠) له متابعة ايضا . وقال في التقریب : ثقة . قلت : انما قال ابن حبان : يرفع الموقوف ويسند المرسل ، وهذا يعني ان الرجل ضعيف الحفظ وذكر له هذا الحديث دليلا على ما قال . وحديث ابن عمر اخرجه (١١) مالك في الموطأ باسناد كالشمس موقوفا عليه ونحوه عن سعيد بن المسيب .

(٤) يحي بن ميمون (١٢) ابو المعلى العطار البصري (خت س ق) قال ابن حبان : منكر الحديث جدا يروى عن الثقات مالى من احاديثه ——— كان عمرو بن علي الفلاس يقول : هو كذاب . وقال الحافظ / ثقة ، ونقل توثيقه عن عدد من الحفاظ وانكر على ابن الجوزي نسبة القول المتقدم الى ابن حبان .

وسبب توثيق الحافظ اياه — والله اعلم — هو عدم وقوفه على تضعيف ابن حبان وعلى تكذيب الفلاس .

ونقل هذا الحافظ الذهبي وقال : بل صدوق . حدث عنه مثل شعبة وابن عليه واحتج به النسائي .

(٩) الهدى ص ٤٣٨ .

(١٠) الفتح ١٤٨/١ ، ١٥٠ .

(١١) الموطأ في الذبائح باب زكاة مافي بطن الذبيحة ٤٩٠/٢ .

(١٢) م ٨٤/٥ .

(١٣) م ٨٥/٥ .

ومما ينبغي قوله هاهنا هو : ابن دليل ابن حبان على توهينه
وما حجة الفلاس في تكذيبه ، حتى لو قلنا بان الكذب بمعنى الخطأ ،
ومذهب ابن حبان عدم قبول الجرح الا مفسرا .

(٥) يونس (١٣) بن أبي الفرات الاسكاف القرشي مولا هم . قال

ابن حبان :

منكر الحديث على قلة روايته لايجو ، الاحتجاج به لغلبة المناكير
في روايته .

وقال الحافظ: ثقة ولم يصب ابن حبان في تليينه (خ ت س ق) وقال
في الهدى : شذ ابن حبان . وقال في الهدى (١٤) : ماله في البخاري وفي السنن
سوى حديثه عن قتادة عن انس قال : ما اكل النبي صلى الله عليه وسلم
على خوان (٥٠) .

قلت : وقال الترمذي (١٥) عقب اخراجه : هذا حديث حسن غريب . قال
محمد بن بشار : ويونس هذا هو يونس الاسكاف . وقد روى عبد الوارث بن سعيد
عن سعيد بن ابى عروبة عن قتادة عن انس ، عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه .
فكانه يريد ان يقول : بان الرجل قد توبع على حديثه .

وقال الحافظ (١٦) في شرح الحديث في الفتح : وليس ليونس في البخاري
الا هذا الحديث الواحد وهو بصرى وثقن احمد وابن معين وغيرهما ، وقال
ابن عدى : ليس بالمشهور وقال ابن سعد : كان معروفا وله احاديث
وقال ابن حبان : لا يحتج به . كذا قال ومن وثقه اعرف بحاله ، والراوى عنه

(١٣) ٨٥/٥م

(١٤) الهدى ص ٤٥٤-٤٥٥

(١٥) جامع الترمذي ٢٥٠/٤

(١٦) الفتح ٥٣١/٩

٥١٨
(١٠١٥)

هشام الدستواشي ، وهو من المكثرين عن قتادة . وكأنه لم يسمع منه هذا ..
وقد رواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة . وصرح بالتحديث - كما سيأتي -
في الرقاق (...) اهـ .

قلت : لم يأت ابن حبان بدليل على ما قال : وقد وثق يونس جماعة من
من الحفاظ وقد توبع على حديثه من سعيد بن أبي عروبة .

ولكن : كيف يكون الرجل ثقة - وما أكبرها - وليس له في الكتب
الستة إلا هذا الحديث الواحد متابعة ؟؟

قلت : لقد خرج هذا الحديث ابن عدي في كامله (١٧) ، وقال بـ
سعيد بن أبي عروبة يرويه مرة عن قتادة ومرة عن يونس الأسكاف . قال : بصري
ليس بالمشهور ..

هؤلاء هم الرواة الذين وثقهم الحافظ ، أو نقل توثيقهم عن غيره ، وقد
رايت أن جميعهم ممن ليس له كبير رواية عند الشيخين .

وكان الإمام ابن حبان إذا رأى منكراً في رواية قليل الحديث
هجم عليه . والله أعلم .

ويصعب على في هذه الظروف أن تتبع كل الرواة الذين انتقدهم
ابن حبان على الشيخين ، لأن الأمر يطول ، ونخرج عن القصد الذي نحاوله
فهذه الرسالة ما أمكن .

...

المبحث الثالث

مناقشة الذهبى فيما اتهم به ابن حبان

لقد دأعترض الذهبى على ابن حبان فى مواضع كثيرة من ميزان ، بيسد
ان ثمة ست تراجم ، هجم فيها هجوما عنيفا عليه ، وانتقصه وسخف اقواله .
وقد كان معظم هؤلاء الرواة من رجال الشيخين .

وسوف اعرض هذه التراجم الست موازنا بين اقوال ابن حبان وغيـره
من اهل العلم ، وبين هجوم الذهبى العنيف على ابن حبان :

١- أفلح (١) بن سعيد المدنى القبائى (م س) ذكره ابن حبان فى الثقات ،
ثم اعاد ذكره فى المجروحين وقال: يروى عن الثقات الموضوعات وعن
الاثبات الملزقات ، لايحل الاحتجاج به ولا الرواية عنه بحال) وقد ذكره
العقلى فى الضعفاء ايضا . وقال الحافظ: صدوق من السابعة . وقال
الذهبى عقب قول ابن حبان السابق : (قلت : ابن حبان ربما قصـب
الثقة ، حتى كانه لا يدرى ما يخرج من راسه ، ثم انه بين مستنده فساق
حديث عيسى بن يونس ، حدثنا افلح بن سعيد عن عبد الله بن رافع
عن ابي هريرة مرفوعا : (ان طالت بك مدة ، فسترى اقواما يغدون فى سخط الله
ويروحون فى لعنته ، يحملون سياطا مثل اذناب البقر) ثم قال ابن حبان:
وهذا بهذا اللفظ باطل .

وقد رواه سهيل بن ابى صالح عن ابيه عن ابي هريرة مرفوعا اثنان من امتى
لم ارهما رجال بايديهم سياط مثل اذناب البقر ، ونساء كاسيات عاريات
قلت : بل حديث افلح صحيح غريب وهذا شاهد لمعناه) اهـ .

وقال الذهبي : افلح صدوق .

قلت : الحديث من رواية افلح اخرجه مسلم متابعة (٢) واخر (٣) رواية سهيل بن ابي صالح عن ابي بن ابي هريرة اصلا ولم يتبين لي وجه التعارض الذي يجعل افلح مخالفا لسهيل . ويجعل حديثه معارضا لحديثه ، اللهم الا قوله : (ستجداقواما يغدون في سخط الله ويروحون في لعنته) فهذه زيادة عما في حديث سهيل . وزيادة الثقة مقبولة عند ابن حبان ولكنها في نظره لا تحتل من مثل افلح ، وقد تقدم في فصل تطبيق نظرية ابن حبان الكلام على زيادة الثقة وشروط قبولها .

٢- ايوب بن عبد السلام (٤) : شيخ كانه كان زنديقا ، يروى عن ابي

بكرة عن ابن مسعود (ان الله تبارك وتعالى : اذا غضب انتفخ على العرش ، حتى يثقل على حملته) . روى عنه حماد بن سلمة . كـان كذابا لا يخل ذكر مثل هذا الحديث ولا كتابته . وما اراه الا دهريسا يوقع الشك في قلوب المسلمين بمثل هذه الموضوعات ، نعوذ بالله من حالة تقربنا الى سخطه ..) .

قال الذهبي : (بئس ما فعل حماد بن سلمة بروايته مثل هذا الضلال فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم كفى بالمرء اثما ان يحدث بكـل ما سمع) بل ولا اعرف له اسنادا عن حماد فليتأمل هذا ، فان ابن حبان صاحب تشنيع وشغب ..) .

قال ابن الجوزي (٥) : (ويجب ان يعتقد ان الله تعالى لا يتأثر بشيء ولا تحدث له صفة ولا يتجدد له حال .. ولقد ادخل جماعة من الزنادقة في احاديث الصفات اشياء يقصدون بها عيب الاسلام وادخال الشك في قلوب المؤمنين) وساق كلام ابن حبان ثم نقل عن الدارقطني ان اسم هذا الرجل (الزبير ابو عبد السلام فانه يحدث عن ايوب بن عبد الله بن مكرز عن ابن مسعود المنكرات) .

(٢) اخرجه مسلم في كتاب الجنة رقم ٢٨٥٧/٣-٥٤٠

(٣) مسلم في اللباس والزينة رقم ٢١٢٨ وانظر كتاب الجنة حديث ٥٢

(٤) المجروحين ١٦٥/١ ، الميزان ٢٩٠/١ ، اللسان ٤٨٥/١

(٥) الموضوعات لابن الجوزي ١٢٧/١

ولست ادري ما دليل الذهبي على رد كلام ابن حبان ؟ مع ان الدارقطني نفسه قال نحو قوله ؟؟

واما عدم معرفة الذهبي باسناده الحماد بن سلمة فلا يقدح بقول ابن حبان الذي تايّد بقول الدارقطني ، بل ربما ترك ابن حبان اسناده تورعا من ذكر اسناد له قد يعتمد عليه الجهال .

٣- سعيد بن عبد الرحمن (٦) بن عبد الله الحمصي القرشي (م د س ق) .
قال ابن حبان: يروى عن عبيد الله بن عمر وغيره من الثقات اشياء موضوعة تتخيل الى من يسمعها انه كان يتعمدها (وذكر له ثلاثة احاديث .

وقال الحافظ : (مدوق له او هام وافرط ابن حبان في تضعيفه . وقال الذهبي : (وثقه ابن معين وغيره وقال ابن عدى : له غرائب حسبان وارجو انها مستقيمة وانما يهيم فيرفع موقوفا ويوصل مرسلا لا عن تعمد .
واما ابن حبان فانه خساف قصاب فقال: روى عن الثقات اشياء موضوعة . .
وقد لينه الفسوى وقال ابو خاتم: لا يحتج به . وقال ابو خاتم ايضا : صالح . وقال احمد : لا بأس به .

وقال الساجي : يروى احاديث لا يتابع عليها) . . اهـ .
قلت: لم يحكم ابن حبان على عبيد الله بن عمر بشيء وانما نسيه الى التفرد باشياء يحسبها الانسان لكثرة وهمه فيها متعمدا . فكان ابن حبان نسيه الى فحش الوهم ومن يرفع موقوفا او يوصل مرسلا - وهو لا يعلم - حتى كثر ذلك منه ، فانه يسقط عند ابن حبان .

ثم ان الاحاديث الثلاثة التي ساقها الامام ابن حبان قد عدها الذهبي نفسه من مناكيره . ولو استعرضنا الاحاديث الثلاثة التي ذكرها ابن حبان مما يؤخذ على الرجل لتبين لنا وجه الحق :

١- روى له ابن حبان حديث عن عبد الله بن عمر مرفوعا : (من نسي صلاة فلم يذكرها الا مع الامام فليتم صلاته ثم يقضى ما فاتته ثم يعيد التي صلاها مع الامام) .

قال ابن عدى تعقيبا على هذا الحديث : وهذا لا اعلم احدا رفعه عن عبيد الله غير سعيد بن عبد الرحمن . ورجح انه موقوف . قلت : وقد اخرجه مالك في الموطأ (٧) عن نافع عن ابن عمر انه كان يقول : وذكره نحوه

٢- واما حديث علي رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له : شلاق يا علي لا تؤخرهن : الصلاة اذا اتت ، والجنابة اذا حضرت ، والايم اذا وجدت لها كفوًا) .

فقد اخرجه الترمذي (٨) من حديثه (٩) في جامعه . وقال : هذا حديث غريب حسن ، ولكن الزيلعي نقل عنه قوله (غريب وما ارى اسناده بمتصل) وحتى تحسين الترمذي اياه ان كان ثابتا عنه فيحمل على شواهد . وهذا لا يعني ان الحديث بحد ذاته حسن .

٣- وحديثه الثالث : هو حديث ابن عمر قال : جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : اوصني قال : (تعبد الله ولا تشرك به شيئا وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم وتحج وتعتقر وتسمع وتطيع وعليك بالعلانية واياك والسر) .

(٧) اخرجه في الموطأ باب قصر الصلاة ١٦٨/١ واسناده كما ترى من السمو والرفعة .

(٨) اخرجه الترمذي في ابواب الصلاة رقم ١٧١٠ .

(٩) وقد وقع في مطبوعه العارضة ٢٨١/١ سعيد بن عبد الله الجهني وتبعه على ذلك الشيخ احمد شاكرو وجه الالتباس ان الترمذي نسب الرجل الى جده فهو سعيد بن عبد الرحمن بن عبد الله الحمصي وتصحفت الحمصي الى الجهني والجهيني هذا قال عنه الحافظ مقبول . والشيخ احمد شاكرو يصحح حديث المقبول فكيف لو علم ان راويه الحمصي ؟

قال ابن حبان : (هذا خطأ فاحش انما روى عبید الله بن عمر هذا الكلام عن يونس بن عبید عن الحسن بن عمر قوله) .

وقال ابن عدی : (وقال محمد بن شر عن عبید الله عن يونس عن الحسن بن عمر قوله مثله وهذا بائسالة اصح) ورجح البخاری ارساله ايضا فقال : وهذا اصح .

فقد رايت ابن حبان قد وصف حديثه بالخطأ الفاحش وهو يفسر قوله : تتخيل الى من انه كان يتعمدها كما رايت من الاحاديث الثلاثة قد تكلم فيها غير ابن حبان ايضا .

٤ - سويد بن عمرو (١٠) الكلبي ابو الوليد الكوفي ، قال ابن حبان :

(كان يقلب الاسانيد ويضع على الاسانيد المصاح المتون الواهيية ، لايجوز الاحتجاج به بحال) وروى له حديثا عن حماد بن سلمة عن ايوب وهشام عن ابن سيرين عن ابهريرة رفعه فقال :

(احب حبيبك هونا ما عسا ان يكون بغيضك يوما ما ، وابغض بغيضك هونا ما عسا ان يكون حبيبك يوما ما) ثم قال : (وليس هذا الحديث من حديث ابهريرة ولا من حديث ابن سيرين ولا من حديث ايوب وهشام ولا من حديث حماد بن سلمة وانما هو قول علي بن ابي طالب رضي الله عنه فقط . وقد رفعه عن علي الحسن بن ابي جعفر الجعفي عن ايوب عن حميد بن عبد الرحمن عن علي ، وهو خطأ فاحش) .

وقد قال الحافظ : (افحش ابن حبان القول فيه ولم يات بدليل من كبار العاشرة (م ت س ق) ولم يصفه بشيء) .

ونقل في التهذيب توثيقه عن ابن معين والعجلي والنسائي ولم ينقل جرحه الا عن ابن حبان .

وقال الذهبي : (وثقه ابن معين وغيره . واما ابن حبان فانه اسرف واجترأ .. وساق كلامه ثم ساق الحديث السابق .

(١٠) ٣٤/٥ م والحدیث أخرجه الترمذی فی البر والملة رقم (١٩٩٧) .

والحديث اخرجه الترمذى فى جامعه وقال: (هذا حديث غريب لانعرفه
بهذا الاسناد الا من هذا الوجه . وقد روى هذا الحديث عن ايوب باسناد
غير هذا . رواه الحسن بن ابى جعفر وهو حديث ضعيف ايضا باسناد لـ
عن على عن النبى صلى الله عليه وسلم والصحيح عن على موقوف قوله) اهـ .
قلت: الذى رجحه ابن حبان انه موقوف من قول على هو عين ما قاله
الترمذى . وحكمه على هذا الحديث بانه (غريب) لا يعنى غير انه
منكر ؟ .. ولكن هل رواية حديث واحد منكر يسوغ لابن حبان اتهـام
الرجل بالوضع ؟؟

قلت : ان من منهج ابن حبان الذى اوضحه فى مقدمة صحيحه (١١) بل نص
على حماد ذاته ، وهذا الاسناد بعينه فقال: كانا جئنا الى حماد بن
سلمه فراينا به روى خبرا عن ايوب عن ابن سيرين عن ابى هريرة عن
ابى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم لم نجد هذا الخبر عند غيره من
اصحاب ايوب .

فالذى يلزمنا فيه التوقف عن جرح ولا اعتبار بما روى غيره من اقاربه
فيجب ان نبدا فننظر هذا الخبر هل رواه اصحاب حماد عنه اورجـل
واحد منهم وحده ؟ .. فان وجد اصحابه قد رووه علم ان هذا الخبر
قد حدث به حماد .

وان وجد ذلك من رواية ضعيف عنه الزق ذلك ، بذلك الراوى دونه
الى ان قال : (وان لم يوجد ما قلنا - يعنى المتابعات باشكالها -
نظر هل روى احد هذا الخبر عن النبى صلى الله عليه وسلم غير ابى
هريرة ؟ فان وجد ذلك صح ان الخبر له اصل . ومتى عدم ذلك
والخبر نفسه يخالف الاصول الثلاثة (المتابعة التامة والقاصـرة
والشاهد) علم ان الخبر موضوع لاشك فيه واننا قلنا الذى تفرد به هو
الذى وضعه) .

فكان ابن حبان في قوله هذا يعنى الحديث الذى حكم عليه بالوضوع ،
واتهم به سويد بن عمرو .

وتفصيل ذلك : ان سويد بن عمرو روى عن حماد عن ايوب هذا الخبر ،
ولم يتابعه عليه عن حماد احد وحماد ثقة امام - عند ابن حبان -
ولا يحتمل مثل هذا الحديث المنكر ، فيجب ان يلحق هذا الخبر به ،
وقد تحقق فهذا الخبر قلب الاسناد ونسبة الحديث الى ابى هريرة
عن النبى صلى الله عليه وسلم وليس ذلك بثابت فتحقق عند ابن حبان
ان سويد الكلبى هو الذى وضعه .

قلت : لم لا يكون ذلك وهما من سويد مثلاً ؟ ويكون قد قلب الاسناد
توهما لاتعمدا ؟ بخاصة ان حماد بن سلمة كثير الرواية عن ايوب عن
ابن سيرين .

بيد ان تروجدت الحديث عند تمام الرازى (١٢) في فوائده من حيث
ابى هريرة وعلو ابن عمر وهو عن ابى هريرة من حديث سويد بن عمرو عن
حماد عن ايوب عن محمد بن سيرين .

ومن حديث الحسن بن الطيب الشجاعى عن شبان فروخ عن الحسن بن
دينار عن محمد بن سيرين .

قلت: لماذا لا يكون هذا الحديث من صنع محمد بن الطيب الشجاعى
وقد كذبه الدارقطنى ، وقال البرقائى : ذاهب الحديث ويكون قد
ادخل على سويد وهما ؟

ولكن يقال: لم لا يكون سويد قد سرق هذا الحديث من الشجاعى ، وبـدل
اسناده ؟

والمسألة - كما ترى - خطيرة ومظنة زلق ، نسأل الله ستره وعافيته .

(١٢) انظر فوائده تمام الرازى الارقام (١٥٣١-١٥٣٦) والعلل المتناهيّة

٥ - عثمان بن عبد الرحمن الطراشفي (١٣) : قال ابن حبان :

(يروى عن اقوام فعاف أشياء يدلّسها عن الثقات حتى اذا سمعها المستمع لها لم يشك في وضعها . فلما كثر ذلك في اخباره الزقت به تلك الموضوعات وحمل عليه الناس في الجرح فلا يجوز عندي الاحتجاج بروايته كلها على حال من الاحوال ، لما غلب عليها من المناكير عن المشاهير والموضوعات عن الثقات) ولم يذكر ابن حبان شيئا من هذه الموضوعات .

وقال الحافظ في التقريب : صدوق اكثر الرواية عن الضعفاء فضعف بسبب ذلك حتى نسبته ابن نمير الى الكذب وقد وثقه ابن معين (د س ق) .

وقال الذهبي : (واما ابن حبان فانه يقع كعادته فقال فيه) ونقل كلام ابن حبان المتقدم ثم نقل عن ابن معين : صدوق وقال ابو عروبة متعبد لابياس به ياتى عن قوم مجهولين بالمناكير . وقال ابن عسدي : (وصورة عثمان بن عبد الرحمن انه لابياس به كما قال ابو عروبة الا انه يحدث عن قوم مجهولين بعجائب وتلك العجائب من جهة المجهولين وهو في اهل الجزيرة كبقية في اهل الشام . وبقية ايضا يحدث عن مجهولين بعجائب وهو في نفسه ثقة لابياس به صدوق . وما يقع في حديثه من الانكار فانما يقع من جهة من يروى عنه .)

وذكر الذهبي حديثا ثم قال : فهذا لم يصح وسنده مظلم ؟ ثم ختم ترجمته بقوله : (قلت : لم يرو ابن حبان في ترجمته شيئا ولو كان عنده شيء موضوع لاسرع باحضاره ، وما علمت ان احدا قال في عثمان ابن عبد الرحمن هذا : انه يدلّس عن الهلكى انما قالوا : ياتى عنهم

(١٣) انظر المجروحين ٩٦/٢ والعقيلي ٢٠٧/٣ والكامل ١٨٢٠/٥ والميزان ٤٥/٣ ،
والتهذيب ١٣٤/٧ والتقريب ١١/٢ طبقات المدلسين رقم (١٤٦) .

بمناكير والكلام في الرجال لا يجوز الا لتمام المعرفة تام الورع ، وكذا اسرف فيه ابن نمير فقال: كذاب (اهـ .
قلت : كم انت مظلوم يا ابن حبان ؟ ولم لاتكون هذه الحملة على ابن نمير دونك ؟ وهل قول ابن عدى : يروى عن المجهول العجايب الطف من كلمة ابن حبان : (يروى عن اقوام فحفاء اشياء يدلها عن الثقات ؟) .
ان الحافظ ابن حجر ادخل عثمان الطرائفي في المرتبة الخامسة من طبقات المدرسين .. ونقل قول ابن حبان وارتفاه ، وجعل الطرائفي في المرتبة الخامسة من المدلسين وقد خصها الحافظ لمن (ضعف بأمـر آخر سوى التدليس فحديثهم مردود ولو صرحوا بالسماع ، الا انه يوثق من كان ضعفه يسيرا ..) .

٦- محمد بن الفضل السدوسي (عارم) (١٤) : قال ابن حبان :

(اختلط في آخر عمره وتعير حتى كان لا يدري ما يحدث به فوق المناكير الكثيرة في روايته فما روى عنه القدماء قبل اختلاطه - اذا علم ان سماعهم عنه كان قبل تغيره - فان احتج به محتج بعد العلم بما ذكرت ارجو الا يجرى في فعله ذلك واما رواية المتأخرين عنه فيجب التنكب عنها عن الاحوال .

واذا لم يعلم التمييز بين سماع المتقدمين والمتأخرين منه يترك الكل ولا يحتج بشيء منه . هذا حكم من اختلط في آخر عمره واختلط اذا كان قبل الاختلاط صدوقا وهو ممن يعرف بالكتابة والجمع والاتقان مات سنة اربع عشرة ومائتين (اهـ .

وقال الحافظ : ثقة ثبت تغير في آخر عمره من صفار التاسعة (ع) .

وقال الذهبي : (قال الدارقطني : تغير باخره وماظهر له بعد اختلاطه حديث منكر وهو ثقة . قال الذهبي : فهذا قول حافظ العصر الذي لم يأت بعد النسائي مثله فاین هذا القول من قول ابن حبان الخفاف المتهور في عارم ؟...)

قال الذهبي : ولم يقدر ابن حبان ان يسوق له حديثا منكرا ، فايمن مازعم ؟

قلت : ان الذهبي قد نقل عن ابي حاتم الرازي قوله : اختلط عارم فـلى آخر عمره وزال عقله .. ونقل (ان ابا داود لم يسمع منه لتغيره ، ونقل عنه ايضا قوله : (بلغنى ان عارما انكر سنة ثلاث عشرة ومائتين ، ثم راجعه عقله ثم استحکم به الامتلاط سنة ست عشرة ومائتين ..)

فهل قال ابن حبان اكثر من قول ابي حاتم الرازي الذي نص على انه (زال عقله ؟) . وهل قول ابن حبان اسوأ من صنيع ابي داود بترك السماع منه ؟ ... ثم ان ابن حبان وصفه بانه كان قبل الاختلاط صدوقا ، ممن يعرف بالكتابة والجمع والاتقان ، ولم يقل بدعا من الامر ، بل أقبل قاعدة لكل ثقة تغير ، ونوع حديث هذا الثقة الى ثلاثة انواع : فنسوع تيمز وقد حدث به قبل اختلاطه ، وهذا يحتج به كما قال ابن حبان ، ونوع حدث به بعد اختلاطه ، وهذا لا يحتج به الا اذا تابعه عليه الحفاظ وابوداود لم يسمع منه لانه ادركه بعد اختلاطه ؟ .. ونوع لا يعرف هل حدث به قبل الاختلاط ام بعده ؟ وهذا يترك ايضا احتياطا في الدين .. فهل لهذه الحملة العنيفة من الذهبي على ابن حبان من مغزى ؟ ! رحم الله الجميع وغفر لهم .

المبحث الرابع

الرواة الذين ذكرهم في المجروحين والثقات

أشار ابن حبان في مقدمة كتابه (١) (الثقات) الى انه صنف كتاب (التاريخ الكبير) وضمنه الحكايات والاسانيد والطرق ثم خرج منه كتاب (الثقات) وذكر انه قد ذكر (٢) فيه اناسا اختلف فيهم ائمة النقد ، فمن صح عنده انه ثقة ادخله في كتاب الثقات والا ادخله كتاب المجروحين ————— الذي صنفه بعد ذلك كما اشار اليه في آخر كتاب الثقات (٣) .

وهذا يعني انه قد صنف كتابا كبيرا جمع فيه الرواة الثقات والمجروحين والمختلف فيهم اولئك الذين خص بهم كتاب (الفصل بين النقلة) وذكر في هذا الكتاب كل ما يعرف عنهم من حكايات وطرق واسانيد .

وقد تبين من خلال دراستي كتاب المجروحين وترجمة رواته ان الحافظ المزي كان ينسب على من ذكره ابن حبان في الثقات منهم ، وتبعه على ذلك الحافظ فسي التهذيب .

وقد ذكر ان ابن حبان أورد ثلاثة وستين راويا ومائة راو (٤) من رواية كتاب المجروحين في كتاب الثقات . وقد تتبعته في كتاب الثقات فوجدتها قد وهما في سبع وعشرين ترجمة (٥) ولم يذكرها ابن حبان في الثقات مترجما وانما ذكر بعضهم ناسا على ضعفه في ترجمة احد الرواة للتمييز (٦) بينهم ، اولاه من تلامذته (٧) او من شيوخه ، وبعضها مما وهم (٨) الحافظان فيسه وهو الاكثر .

-
- | | |
|-----|---|
| (١) | الثقات ١١/١ |
| (٢) | ماسبق ١٣/١ |
| (٣) | ماسبق ٢٩٧/٩ |
| (٤) | م ١٦٣-١/٤ |
| (٥) | م ١٦٣-١٣٧/٤ |
| (٦) | م ١٤٢/٤ ، ١٥١ ، ١٥٤ ، ١٥٩ |
| (٧) | م ١٣٧/٤ |
| (٨) | م ١٣٨/٤ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٥ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥٣ ، ١٥٦ |

والذين تحقق ذكرهم (٩) في الثقات والمجروحين سبعة وثلاثون راويًا ومائة راوٍ ، كان قد نص على أنه ذكر ثلاثة رواة (١٠) في المجروحين والثبات وأخرج عنهم في صحيحه .

قال في ترجمة (١١) اسحق بن يحيى بن طلحة القرشي من المجروحين : (كان رديء الحفظ سيء الفهم يخطئ ولا يعلم ويروى ولا يفهم) . وذكره في الثقات وقال : (يخطئ ويهم قد أدخلنا اسحق بن يحيى هذا في الضعفاء لما كان فيه من الإيهام ثم سرت أخباره فإذا الاجتهاد أدى إلى أن يترك ما لا يتابع عليه ويحتج بما وافق الثقات بعد أن استخرنا الله فيه) وأخرج له في صحيحه حديثًا واحدًا .

ولعل هذا يسوغ لنا أن ندعى بأن ابن حبان قد أداه اجتهاده إلى ذكر الراوي في الثقات أولاً ثم حين شرع في كتابة المجروحين ترجع عنده أنه ينبغي ذكره في ذاك الكتاب حتى لا يفتر أحد بذكره في الثقات ، أو يتهم ابن حبان بقصور المعرفة ، ومما يدل على هذا أيضاً تعليقه أمر عدد من الرواة على الاستخارة (١٢) .

ولكن إذا ساغ هذا في الرواة الذين جعلهم في كتاب الثقات من مرتبة الاعتبار أو هم كذلك في المجروحين فهل يسوغ ذلك في ستين راوياً حكم عليهم بالترك أو بعدم جواز الاحتجاج بهم ؟ أو اتهمهم بالوضع وقلب الأخبار ؟ قبل الاعتذار عن ابن حبان أو الهجوم عليه ينبغي تفصيل أحوال هؤلاء الرواة وتمييز أقواله فيهم حتى نحدد دائرة النقد ولا نطلق الكلام جازفاً .

(٩) ١٣٦-١/٤م ، ١٤٤ .

(١٠) ٢/٤م ، ٤٠ ، ١٠٤ .

(١١) ٢/٤م .

(١٢) ٢/٤م ، ٧١ ، ١٠٤ .

قال في ترجمة (١٣) راو في الثقات : لا يعجبني الاحتجاج به اذا انفرد ،
وقال في المجروحين : يروى ما لا يتابع عليه ، وقال في اثنين (١٤) : يعتبر
بحديثه ، وقال في راو (١٥) : ربما اغرب ، وفي ثلاثة (١٦) رواية يغرب ، وقال
في راو (١٧) : ربما خالف ، وفي اثنين (١٨) : ربما اخطأ ، وفي راو (١٩) : يخطئ
ويدلس وفي آخر (٢٠) : يروى المقاطيع . وفي آخر (٢١) : يروى المراسيل
وفي راو (٢٢) : في القلب مما يروى ، وقال مرة (٢٣) : يخطئ كثيرا ، وفي
روايتين (٢٤) : يخطئ ويهم ، ونقل عن بعض الأئمة الثناء على راويين (٢٥) في
الثقات ثم ذكرهم في المجروحين وقال في ستة (٢٦) رواية : يخطئ ويخالف
وفي ثلاثة عشر (٢٧) راويا : يخطئ وذكر (٢٨) راويا بأوصاف جارحة في الثقات
وذكره في المجروحين بنحوها . وقال عن راو (٢٩) : يقة في الثقات ووصفه في
المجروحين بالخطأ .

-
- (١٣) م ١١٠/٤ وكل ما سيأتي من أرقام فهي من الملحق الرابع .
(١٤) ماسبق ٦٨ ، ١٣٠
(١٥) ٣٧
(١٦) ٦٩ ، ٩٠ ، ١٢٧
(١٧) ٧٣
(١٨) ١١ ، ١٢٢
(١٩) ١٨
(٢٠) ٣٠
(٢١) ٤٨
(٢٢) ١١٨
(٢٣) ٥٨
(٢٤) ٢ ، ٢٨
(٢٥) ١٧ ، ١٠٦
(٢٦) ٤٧ ، ٤٩ ، ٧١ ، ٧٦ ، ١٠٣ ، ١٠٨
(٢٧) ١ ، ٤ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٣١ ، ٣٤ ، ٦٠ ، ٨٤ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١٠١ ، ١١١ ، ١٣١
(٢٨) ٥٩
(٢٩) ١٢

هؤلاء الرواة جميعا يمكن التوفيق بين ذكره اياهم في الثقات
والمجروحين لان مرتبة الاعتبار عنده واسعة كما ان مدلول كلمة (ثقة) عنده وعند
المتقدمين عامة ، واسع ، كما بينت ذلك في الباب الثامن - وسياتي - .

بيد ان ابن حبان قال في راو (٣٠) : يروى اشياء مستقيمة في كتاب
الثقات ، بينما قال في المجروحين عنه : يروى العجائب ؟ لا يجوز الاحتجاج
به . ومن مذهب ابن حبان ان من لم يرو الا عن ضعيف او ليس له غير راو ضعيف
فعو مجهول ، والمجهول عنده لا يحتج به وان وافق الثقات . ومع ذلك فقد ذكر
اربعة (٣١) من هؤلاء في الثقات والغريب انه اشترى على راو (٣٢) في الثقات
وقال: يروى عن انس مع انه نص في المجروحين على عدم سماعه منه ؟ والاغتراب
من هذا كله ان ستين راويا (٣٤) ممن ذكرهم في الثقات حكم عليهم باستحقاق
الترك او ببطلان الاحتجاج بهم في المجروحين .

والانكى من ذلك ان سبعة (٣٥) من هؤلاء قد اتهمهم بالوضع ؟!!! وقال
في راو اخر مستقيم الحديث وجرحه ..

ومن غرائب ابن حبان - رحمه الله - انه ذكر محمد بن ثابت في ترجمة (٣٧)
اخيه عزرة بن ثابت في الثقات وقال: واه . وقال في المجروحين : (كان يرفع
المراسيل ويسند الموقوفات توهمها من سوء حفظه ، فلما فحص ذلك منه ، بطل
الاحتجاج به) ومع هذا فقد اخرج له في صحيحه حديثين . وقد كان مجموع
من خرج عنه في صحيحه من هؤلاء احد عشر راويا (٣٨) تقدم دراسة بعضهم في
الفصل الثالث من هذا الباب .

٨١ ، ٥٧ ، ٤١ ، ١٦ (٣١)	١٢٤ (٣٠)
٠ ٦٢ (٣٣)	٧٥ (٣٢)
١٣٠ ، ١٢٤ ، ١٠٠ ، ٩٣ ، ٤٣ ، ٢٥ ، ١٦ ، ٦ ، ٣ ، ١	(٣٤) من ذلك مثلا :
٠٠٠٠٠١٣٦	
٠٥٥ ، ٥٤ ، ٤٧ ، ٣٥ ، ٢٤ ، ٢٣ ، ٢١	(٣٥)
٠١٠٠	(٣٦)
١٨٩/٤م	(٣٧)
١٤ ، ٢ مع انه قال فيه : فاحش الخطأ - ٢٨ ، ٣٣ ، ٣٥ ، ٦١ ، ٦٥	(٣٨)
٠٩٤ ، ٨٩ ، ٨١ ، ٦٦	

(٣٩) وقد كان الرواة الزوائد على رجال الكتب الستة اثنين واربعين راويين
واما رواية الكتب الستة فقد تعددت مراتبهم عند الحافظ ابن حجر ما بين
ثقة الكذاب .
وحين عرضت هؤلاء على التقريب وجدت الحافظ قد قال في سبعة (٤٠) رواية
ممن ذكرهم ابن حبان في الشقات والمجروحين : ثقة . . وقال في راو (٤١) واحد ثقة
في غير فلان . ونقل توثيق بعض الائمة في راويين (٤٢) وقال في راويين (٤٣) :
لاباس به . وفي ستة رواية (٤٤) : صدوق . وفي ثلاثة (٤٥) صدوق يتشيع اما من
جعلهم في مرتبة الاختبار والنظر فقد قال في راو (٤٦) : صدوق سيء الحفظ
وفي ثان (٤٧) : صدوق يدللس ، وفي ثالث (٤٨) : صدوق تغير بآخره ، وفي مرتبة
دون هذه قليلا كان عنده اربعة رواية (٤٩) قال فيهم الحافظ : صدوق يخطئ
وفي تسعة رواية (٥٠) قال : صدوق يهم ، وقال في واحد (٥١) : صدوق فيه لين ،
وفي اثنين (٥٢) : صدوق كثير الخطأ وتغير .

(٣٩) منهم ٣ ، ٩ ، ١١ ، ١٨ ، ٢٤ ، ٤٢ ، ٥٣ ، ٨٨ ، ١٠٢ ، ١٣٥ .

(٤٠) ٥٧ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٨٤ ، ٨٦ ، ٩١ ، ١١٠ .

(٤١) ٤٠ .

(٤٢) ٣٩ ، ٥٤ .

(٤٣) ٤١ ، ١١٧ .

(٤٤) ٦ ، ٧ ، ١٠ ، ٥١ ، ٧٥ ، ٧٧ .

(٤٥) ٥٦ ، ٦٦ ، ١١٦ .

(٤٦) ٩٢ .

(٤٧) ١٣٤ .

(٤٨) ١١٩ .

(٤٩) م ٥٨/٤ ، ١٢٣ ، ١٢٧ ، ١٣٣ .

(٥٠) ٥ ، ٨ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٨٢ ، ٩٩ ، ١٠١ ، ١٢١ .

(٥١) ٩ .

(٥٢) ٣٦ ، ٦٣ .

ثم فدرجة دون هذه قال في سبعة رواة (٥٣) : مقبول؟ وقال في اثنين وعشرين راوياً (٥٤) : ضعيف . وفي أربعة : (٥٥) لين الحديث . وفي راو واحد (٥٦) مستور .

ثم قال : مجهول (٥٧) في ثلاثة رواة ومترك (٥٨) في أربعة رواة . وفي راويين (٥٩) كذاب . وقد صرح الحافظ بانتقاد ابن حبان في ستة (٦٠) رواة .

بعد هذا العرض السريع لمراتب هؤلاء الرواة لا يسعنا الا التسليم بان ابن حبان قد تناقض في رواة كثيرين وبخاصة الذين حكم عليهم بالترك او بطلان الاحتجاج بهم مع ذكره اياهم في الثقات .

بيد انه لا بد من الاعتراف ايضا بان اضطرابه في ستين راوياً ذكرهم في الثقات ثم حكم باستحقاقهم الترك في المجروحين ليس كبيراً جداً اذا علمنا ان عدد الرواة الذين ترجمهم في الثقات يزيد على خمسة عشر الف راو . ومما يؤخذ بعين الاعتبار والنظر ان ابن حبان قد عمر دهره بعد كتابته الثقات والمجروحين وقد تغيرت نظرتة في عدد غير قليل من الرواة . وقد ذكرت انه نص على عدوله عن تضعيفه عدداً من الرواة كمانص على عدوله عن توثيق بعضهم . وقد تقدم عند ذكر مصنفات ابن حبان ان الذهبي والحافظ قد ذكرا له كتاباً اطلقا عليه اسم (ذيل الضعفاء) !!!

فلعل مسودة الكتاب الاصلية هي التي وصلتنا ونسخته الاخيرة لم تمل اولعل في كتابه (ذيل الضعفاء) تبريراً لمضيعة أو تفسيراً له ، ولكنه لم يصلنا شيء من هذا أو ذاك . والله أعلم .

(٥٣) ٤٦ ، ٦٧ ، ٨٩ ، ١٠٣ ، ١٢٨ ، ١٣٠ ، ١٣٦ .

(٥٤) ٢ ، ٤ ، ١٤ ، ١٦ ، ٢١ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ... الخ .

(٥٥) ٢٥ ، ٣٣ ، ١٠٤ ، ١٠٧ .

(٥٦) ١ (٥٧) ١٩ ، ٨٣ ، ٨٧ .

(٥٨) ٢٦ ، ١٠٩ ، ١١٥ ، ١٢٩ . (٥٩) ٢٣ ، ٣٥ .

(٦٠) ٤٦ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٨ ، ٦٥ .

الباب الثامن

الفاظ البحر والتعديل عند ابن جني

« حصرو دراسة »

الفصل الاول

الفاظ مرتبة الاحتجاج

تمهيد :

ان دراسة مصطلحات الجرح والتعديل من أبرز ما يتعين على الباحثين في علوم الحديث القيام به والتفرغ له .
والقيام بعمل كهذا يتطلب امورا كثيرة ينبغي الاعداد لها والتوفر عليها حتى يتم مثل هذا العمل الضخم . وحيث اننى اعتبر القول بـ عدم الاجتهاد فى التصحيح والتفويض فى الحديث النبوى ، فرعا عن القول السمج بعدم الاجتهاد فى الفقه ، فان دراسة مصطلحات النقاد أمر لابد منه ، وهو دين فى عنق علماء الحديث ، لم يقوموا بوفائه على الوجه الاكمل بعد !

وان دراسة كهذه تتطلب القيام باحصاءات (١) لاقوال ائمة النقـد منذ عصر الرسالة ، وحتى عصر الامام ابن حجر الذى يعتبره الاكثرون قد بلغ بهذا العلم الشريف نهايته وذورته .

ثم يقوم كل باحث متخصص بدراسة مصطلحات امام من ائمة النقـد المعتبرة اقوالهم فيه . ويقوم بعد ذلك كبار الباحثين بالموازنة بين اقوال ائمة النقد ، لاعطاء المدلول الصحيح لكل لفظة ، ومعرفة التوفيق بين اقوال النقاد المختلفة فى المصطلح الواحد ، او فى الرجل بعينه . وهذا أمر لم يقم به أحد من المتقدمين ، ولا من المتأخرين ، وان كنا نلمح تحقيقات علمية باهرة عند الحافظين الذهبى وابن حجر ، غير ان مجموع الرجال الفيين تناولهم كل منهما بالدراسة ، لم يحظ بذلك كله . وبخاصة الرجال الذين لم يخرج لهم أصحاب الكتب الستة .

(١) لا أعلم أحدا قام بمثل هذا الا الباحث سلمان محمد طاهر الندوى فى جامعة الامام محمد بن سعود ، فانه قام بجمع الفاظ الجرح والتعديل فى المجلدات الثلاث الاولى من كتاب (تهذيب التهذيب) لابن حجر . وقسـد حاول الباحث اعطاء بعض الالفاظ مدلولاتها عند بعض الحفاظ ، ولكنه لم يدرس ذلك دائما . انظر رسالته ص ٤٠٨ فقد صرح هو بذلك .

بيد أن عدة دراسات وتحقيقات قام بها عدد من الباحثين المعاصرين وقد حاول بعضهم اعطاء مدلولات من مصطلحات النقد عند امام من الائمة او بشكل عام ، كما قام آخرون بتنزيل هذه الالفاظ على مراتب الجرح والتعديل التي ذكرها ابن أبي حاتم في مقدمة الجرح والتعديل . وقد حاول بعضهم تلمس الأدلة لما ذهبوا اليه من اقوال الائمة السابقة ، او الكتاب المعاصرين او ذكرا عددا من الامثلة التي التقطها من الكتاب الذي يحققه ، او مما نقل عن الامام الذي يتناوله ، بالدراسة . وهذا كله - في نظري - بعيد عما نحن بمصده .

كان هذا كله واضحا أمامي ، وأنا أريد الكتابة في منهج ابن حبان في الجرح والتعديل ، وقد كنت عازما على سبر العباب الى قاعه محاولا التقاط أثمن مافيه من درر وماس!

بيد أن عواثق (٢) حالت دون هذا ، فاقترنت على دراسة الفاظ الامام ابن حبان - وحده - دراسة داخلية متتبعا كل الفاظه في الجرح والتعديل ، ومحاولا الموازنة بين بعضها عنده وعند غيره من النقاد . كنماذج لما ينبغي أن تكون عليه الدراسة الجادة في المقارنة .

وقد جعلت هدفي استقراء الفاظه النقدية في كتابيه : الثقات والمجروحين ، مستعينا بما أطلقه من الفاظ نقدية في شيا صحيحة ، وروضة العقلاء ، ومشاهير علماء الامصار . غير متناسا اهمية الدراسات السابقة - قديمها وحديثها - في هذا المدد .

وجعلت دراسة مصطلحات ابن حبان على اربع مراتب : الفاظ مرتبة الاحتجاج والفاظ مرتبة الاعتبار ، والفاظ مرتبة الترك ، والفاظ الجهالة .

(١) ابرزها ظهور المرض الذي ألم منذ قبولى في الدراسات العليا حتى اليوم ، والحمد لله رب العالمين .

ولعلمن الضروري تلخيص مقاله علماء (٣) الحديث في تحديد مراتب الجرح والتعديل ، وسرد عدد من الفاظ كل مرتبة . حتى نوازن بينها وبين ما يطلقه امامنا ابن حبان من الفاظ .

أ - مراتب التعديل :

جعل بعض ائمة النقد مراتب التعديل ستا ، سحاول تلخيصها فيما يأتي :

١- أرفع مراتب التعديل عند المحدثين : الوصف بما دل على المبالغة ، أو عبر عنه بصيغة (أفعل) التفضيل : كأشق الناس ، وأثبت الخلق ، وأصدق البشر ، واليه المنتهى في الثبوت أو نحوها ، كقول الشافعي - رحمه الله - في ابن مهدي : لا أعرف له نظيرا في الدنيا ، وكقول ابن هشام بن حسان : حدثني اصدق من أدركت من البشر : محمد بن سيرين .

٢- الثانية : ما يدل على استغناء الراوي عن البحث عنه . كقول يحيى بن معين في ابن عبيد بن سلام وقد سئل عنه ؟ ابو عبيد نسأل عنه ؟ هو يسأل عن الناس !! .

٣- الثالثة : ما تكرر فيه الالفاظ الدالة على التوثيق . سواء تكرر كقولهم : ثقة ثقة ، أو ثبت ثبت . أو تغايرت ، كقولهم : ثقة حافظ ، أو ثقة ثبت ، أو ثقة مأمون . ومن ذلك قول ابن عيينه قال : حدثنا عمرو بن دينار مكان ثقة ثقة . إلى أن كررها تسع مرات . قال السخاوي : كأن سكت لانقطاع نفسه .

ومن هذه المرتبة أيضا قول ابن سعد في شعبة : ثقة مأمون ، ثبت ، حجة ، صاحب حديث .

(٣) انظر في ذلك : توضيح الافكار للصنعاني ٢/٢٦١ فمابعد . وفتح المغيـث للسخاوي ١/٢٣٦ فمابعد . وتدريب الراوي ١/٣٤٢ . والرفع والتكميل ص ١٢٠ فمابعد . ولمحات في اصول الحديث لاسـتاذنا الدكتور محمد اديـب الصالح ص ٣٣٥ فمابعد . وتقريب التهذيب للحافظ ابن حجر ١/٤ فمابعد .

ويلتحق (٤) بهذه المرتبة قول شعبة في اسماعيل بن عليه : سيـــــــــــــــــد
المحدثين وريحانة الفقهاء . وقوله في الاسود بن يزيد النخعي : (هذا
رأس مال أهل الكوفة) وقوله في ايوب السختياني : ما رأيت مثل ايوب
السختياني ... ايوب سيد الفقهاء .. شك ايوب أحب الى من يقين غيره؟!)
وبالجملة : فكل ماتكرر فيه الفاظ التوثيق ، كان اوثق من غيره وأرفع -
بوجه عام - قال السخاوي : (لان التكرار الحاصل بالتكرار فيه زيادة
كلام على الخالي منه . وعلى هذا . فما زاد على مرتين مثلاً ، يكون أعلى
من المرتين فمادونها .

٤- الرابعة : ماتنفرد فيه الفاظ التوثيق : كثقة ، وثبت ، وحجة ،
وامام ، وضابط ، وحافظ ، وان كان بينها تفاوت . وسأشير الى ذلك
في مواضعه عند دراسة الفاظ ابن حبان .

٥- الخامسة : من قيل فيه : صدوق ، وليس به بأس ولا بأس بن ، ومأمون ،
وكان خيارا . وأما ما قيل من أن قول ابن معين لا بأس به فهو يعني أنه
ثقة عنده ، فكلام لا طائل تحته ! وانما هو التوثيق بالمعنى العام . وسيأتي
الحديث على ذلك في دراسة لفظ (ثقة) . ولا اعتداد بقول من قال
ان هذا مصطلح خاص به فيخرج من هذه المرتبة الى الرابعة؟! كما لا اعتداد
بعد ابن الملاح ومن تبعه ذلك توثيقا ، لان دراسة مصطلح (لا بأس به)
عند ابن معين ، لم تعط هذا المدلول ، بل ان دراسة لفظ (الثقة) لم تعط
مدلولها في كثير من الاحيان ! .

٦- السادسة : ماتشعر الفاظها بالقرب من التجريح كقولهم : محله المصدق،
وأرجو أنه لا بأس به . والى المصدق ما هو ، وشيخ وسط ، شيخ ، صالح ، صالح
الحديث ، مقارب الحديث ، حسن الحديث ، جيد الحديث ، يكتب حديثه .
يكتب حديثه ولا يحتج به ..

قال السخاوي (٥) : (ان الحكم في اهل هذه المراتب ، الاحتجاج
بالاربعة الاولى منها . واما التي بعدها (الخامسة) ، فانه لا يحتج باحد
من أهلها ، لكون الفاظها لاتشعر بمسمى شريطة الضبط ، بل يكتب حديثهم
ويختبر .

وقال ابن أبي حاتم (٦) (إذا قيل : صدوق ، أو محله الصدق ، أو لا بأس به ، فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه . وهي المنزلة الثانية) .

وقال ابن الصلاح (٧) : (هذا كما قال ، لأن هذه العبارات لا تشعُر بشرطة الضبط ، فينظر في حديثه ويختبر حتى يعرف ضبطه) . (ويعرف ضبط الراوى بأن نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والاتقان فان وجدنا رواياته موافقة ، ولومن حيث المعنى ، لرواياتهم ، أو موافقة لنا في الأغلب ، والمخالفة نادرة ، عرفنا حينئذ كونه ضابطاً شتاً ، وان وجدناه كثير المخالفة لهم ، عرفنا اختلال ضبطه ، ولم نحتج بحديثه) (٨) .

فالاعتبار إذن : هو التوقف بشأن الحكم على الراوى حتى نقوم بعملية النظر أو هو القيام بعملية الاعتبار ذاتها !! .

ويقول ابن الصلاح (٩) : (ان لم يستوف النظر المعروف بكون ذلك المحادث في نفسه ضابطاً مطلقاً واحتجنا بالحديث من حديثه اعتبرنا ذلك الحديث ، ونظرنا هل له أصل من رواية غيره) .

أما عن رجال المرتبة الدنيا - السادسة - من مراتب التعديل ، فقد قال السخاوى (١٠) : (الحكم في أهل هذه المرتبة دون التي قبلها ، وفي بعضهم من يكتب حديثه للاعتبار دون اختبار ضبطهم لوضوح أمرهم فيه . والى هذا المعنى أشار الذهبي بقوله : أما صدوق وما بعده - يعنى من أهل المرتبتين الخامسة والسادسة فمختلف فيها بين الحفاظ : هل هي توثيق أو تليين؟ وبكل حال فهي متحفظة عن كمال رتبة التوثيق ، ومرتفعة عن رتبة التجريح .

-
- (٦) مقدمة الجرح والتعديل ٣٧/٢ .
(٧) علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٢٢ .
(٨) ماسبق ص ١٠٦ .
(٩) وبناءً على قول ابن الصلاح هذا فقد ذهب بعض أهل العلم من المعاصرين إلى اعتبار المرتبة الخامسة مرتبة اعتبار ، وان لفظ صدوق ، ولا بأس به ، لا يحتج بصاحبها إلا إذا توبع . وسأناقش هذه المقولة في دراستي اللفظية (صدوق) عند ابن حبان . انظر علوم الحديث لابن الصلاح ١٢٣ .
(١٠) فتح المغيث ٣٤٠/١ .

وعلى هذا فإنه يمكننا تقسيم مراتب الجرح والتعديل الى ثنتى عشرة
مرتبة اربعة منها الاحتجاج واربعة للاعتبار ، واربعة للترك . والمرتبة
الاولى من مراتب الاعتبار هي مرتبة الاختبار والتوقف .

هذه المراتب التى ذكرها الحفاظ ، كان لبعضهم ملاحظات حول تداخلها
ومدلولاتها ، بيد أننى لم أعرج على ذكر ذلك ، لأننى لا أعد دلالات هذه
الفاظ على ما قالوه صحيحة تماما ، وسيأتى .

...

المبحث الأول: الفاظ التوثيق العليا

تمهيد :

استخدم ابن حبان عددا من الالفاظ التى لم أجد من تقدمه استخدمها
او اكثرها ، ورأيت الفاظه تتداخل .

بيد اننى حاولت تمييز هذه المصطلحات ، بعضها عن بعض ، بابرز الالفاظ
التى تظهر فيها ولو كانت تشترك فيما بينها فى بعض الالفاظ .

فالامام ابوداود السجستاني قال فيه ابن حبان : كان احد ائمة الدنيا
فقهها وعلمها وحفظها ونسكا وورعا واتقاناً . ممن جمع وصف ، وذب عن السنن
وقمع من خلفها .

وقال فى ترجمة الترمذى : كان ممن جمع وصف وحفظ وذاكر . . فالاشنان
فى مرتبة واحدة الا أن ابا داود ذكرته فى مصطلح (ما تكرر فيه الفاظ التوثيق)
بينما ذكرت الترمذى فى مصطلح من وصف بالجمع والتصنيف .

...

المطلب الاول : من تكررت (١) فيه الفاظ التوثيق المختلفة

لقد أطلق ابن حبان الفاظ التوثيق على الحفاظ الجهادية ، وغالباً ما تكون الالفاظ التي يطلقها وصفا موجزا لابرز خصائص الرجل الشخصية والعلمية . وكسان عدد من جمعته تسعة وعشرون حافظا . قال في ترجمة (٢) احمد بن حنبل - رحمه الله - كان حافظا ورعا متقنا فقيها ، لازما للورع الخفي ، والعبادة الدائمة وقد خرج له في صحيحه (٣) احاديث كثيرة .

وقال في ترجمة (٤) شعبة بن الحجاج : كان من سادات اهل زمانه حفظا واتقاناً وورعا وفضلا ، وهو اول من فتش بالعراق عن امر المجروحين - وخرج له في صحيحه (٥) كثيرا جدا .

ومن الالفاظ العليا هذه (٦) : كان من الحفاظ المتقنين واهل الورع فـسـي الدين ممن حفظ وجمع وتفقه ، وصنف وحدث ، واظهر السنة في بلده . ومنها (٧) : كان أحد أئمة الدنيا في الحديث ، مع الدين والورع الشديد ، والمواظبة على الحفظ والمذاكرة .

ومنها (٨) : في ترجمة مالك بن أنس : كان اول من انتقى الرجال مسـن الفقهاء في المدينة واعرض عمن ليس بثقة في الحديث . ولم يكن يروى الا ما صح ولا يحدث الا عن ثقة مع الفقه والدين والفضل والنسك . ومما يجب لفت النظر اليه ان بعض هؤلاء الكبار الذين وصفهم باعلى الاوصاف العلمية ، لم يخرج عنهم فـسـي صحيحه ، وذلك لاعتبارات حديثه ، لا لظن فيهم ، فهو لم يخرج للبخاري ومسلم وابي داود والترمذي والنسائي وابن ماجة . وخرج للدارمي (١٠) لانه اعلى اسنادا

(١) م ١/١-٢٩٠

(٢) م ١/٣٠

(٣) موارد الظمان رقم (١٢٠ ، ٢٦٩ ، ٥٤٦ ، ٩١٨ ، ٠٠) .

(٤) م ١/٨٠

(٥) الموارد : الارقام ٣٠ ، ٤٣ ، ٩٥٠ ، ٢٣٤٩ .

(٦) م ١/٩٠ (٧) م ١/١٣٠

(٨) م ١/١٥٠ (٩) م ١/١٨٠

(١٠) الموارد : الارقام (٨٧١ ، ١١٩٩ ، ١٨٥٧) .

منهم ، فهو لم يخرج عن البخارى مثلاً - اكتفاء بشيخه ابن خزيمة الذى شارك البخارى فى كثير من شيوخه ومثل ذلك يقال بالنسبة لمسلم . فقد اكتفى ابن حبان بشيخه ابن عوانة الاسفراينى عنه ، وقد شاركه ايضا فى كثير من شيوخه ، ولحق الاسانيد العالية .

وهؤلاء الذين وصفهم بهذه الاوصاف ونحوها ، خرج لاكثرهم اصحاب الكتب الستة ، وبعضهم لم يخرجوا لهم ، اما لتاخر زمنهم كابن خزيمة (١١) ، او لكونه ممن اقرانهم (١٢) كحمدان بن سهل البلخى الفقيه ونعيم بن ناعم الازدى ، او استفناء بمثله او من هو افضل منه من طبقته ، ك يحيى (١٣) بن عبد الكريم التيممى النيسابورى .

وحيث ان الكتب الستة لم تجمع كلماصح من السنة النبوية ، فان معرفته مثل هؤلاء الرجال وانهم من طبقة الحفاظ الكبار الذين نالوا ارفع الالقاب فى الحفظ والاتقان ، مفيد سواء فى تصحيح الاحاديث الزوائد على الستة او فى الترجيح بين الروايات فى الوقف والرفع ، والوصل والارسال ، وزيادة الثقة ونحو ذلك مما يحتاج فيه الى مزيد ضبط مرجح .

...

(١١) م ٢٠/١ .

(١٢) ماسبق ٥ ، ٢٤ .

(١٣) ماسبق ٢٦ .

المطلب الثاني : من وصف بالجمع والتصنيف

قد أطلق ابن حبان هذا المصطلح على ثمانية عشر رجلا ، تكررت في معظمهم بعض الفاظ التوثيق العليا التي مر ذكرها في المطلب الاول . الا ان ابرز صفات هؤلاء - كما تراءى لى - الجمع والتصنيف .

ولعل سؤالا يطرح نفسه : هل كل من وصف بالجمع والتصنيف من الحفاظ الاثمة؟ بل هل التصنيف يعنى التوثيق؟

أقول : ان الامر الأهم فى دراستى لمصطلحات ابن حبان ، هو معرفة مدلول هذه المصطلحات عنده ، ثم ننظر الى مدلولها عند غيره ، مقارنا بما قاله هو - ان أمكن - .

وبدراسة احوال هؤلاء الرجال تبين ان اربعة (١٤) منهم لم اجد معلومات اضافية لما ذكره ابن حبان عنهم ورأيته غمز اثنين (١٥) منهم : احدهما غمزه بالاعراب . فقال فيه الحافظ بن حجر : ثقة يغرب ، والآخروصفه بقلب الاسامى وتغيير الكنى ، فقال فيه الحافظ : ثقة ، لكنه كثير التدليس والتسوية !!! .

وهذا يدل على دقة ابن حبان ، ومعرفته برجاله الذين يتوجههم بالفاظ الشناء او يصممهم بالفاظ القدح . ووجدت رجلا واحدا اقرب الى الضعفاء ، وعلق أمره على الاستخارة ، وسبب ضعفه انه امتحن باصحاب سوء يقلبون عليه حديثه . فهو هو قد نبه عليه .

والذى افدناه من دراسة هذا المصطلح ثلاثة أمور:

- ١- الاول : ان من وصفه ابن حبان بهذا المصطلح - ولم يذكر فيه جرحا - فهو من الثقات ، لالسكوت عنه ولكن لثبوت أن هؤلاء من الثقات الكبار بالاستقراء ولان من عادة ابن حبان تتبع عفوات الكبار والتنبيه عليها .
- ٢- الثانى : دقة منهج ابن حبان فى وصف الرواة ، وانه يفتش على أدق الامور فى الرجل الذى يريد ترجمته حتى ولو كان ثقة .

٣- الثالث : اننا استفدنا توثيق اربعة من الرواة انفراد ابن حبان بالترجمة لثلاثة منهم ، وسكت ابن ابى حاتم على الرابع منهم (١٦) . وهذا وحده ربح عظيم .

ومن الالفاظ التى كان يقرن بها ابن حبان هذا المصطلح قوله : جمــــــــع وصف (١٧) مع اتقان فيه ، جمع وصف لكن قدم موته فمما ظهر له علم كثير (١٨) ، كان متيقظا ممن جمع وصف (١٩) . ممن جمع وصف وحفظ وذاكر ، وكان يخطئ اذا حدث من حفظه على تشيع فيه . وقال الحافظ : ثقة حافظ مصنف شهير عمى فى اخر عمره ، فتغير وكان يتشيع (٢٠) !! ، كان حسن المذاكرة ، ممن جمع وصف . قــــــــال الحافظ ثقة حافظ . فان حبان مقتصد فى الفاظ الشاء ، لا يطرى كثيرا ، وان كان لا يبخل على رجاله بتحديد اوصافهم المفيدة فى تقويمهم .

والذى اخرج عنهم فى صحيحه (٢١) أقل عددا من الرجال الذين اخرج عنهم من رجال المصطلح الاول . مع ان عددا (٢٢) منهم وصفوا بالحفظ والوشاقة . وذلك لاعتبارات حديثة - كما سبق ان ذكرت - .

وبناء على ماسبق تقريره ، فان ابن حبان - وان كان لا يرى ان مجرد الجمع والتصنيف دلالة على الاتقان - يعتبر من يصفه بذلك من الرواة فى الثقات : ثقة حافظ فى الطبقة العليا من الاحتجاج والاعتماد .

...

(١٦) م ٣١/١ . وراجع بحثى (رواة الحديث الذين سكت عنهم ائمة الجرح والتعديل)

(١٧) ماسبق : ٣٠ .

(١٨) ماسبق : ٣١ .

(١٩) ماسبق : ٣٥ .

(٢٠) ماسبق : ٣٧ .

(٢١) ماسبق : ٣٠ ، ٣٥ ، ٣٧ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ .

(٢٢) ماسبق : ٣٣ ، ٣٤ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٤ .

المطلب الثالث : من وصف بالحفظ والانتقــــــــــــــــــــــــــــــــان

يحسن قبل ايضاح هذا المصطلح عند ابن حبان ان نعرف بمعناه في أصل اللغة ، ثم نتقل اقوال بعضاهل العلم في مدلوله ، ثم نشرح كلام ابن حبان ونناقشه .

قال ابن فارس^(٢٣) : (حفظ) : اصل واحد يدل على مراعاة الشيء . . . والتحفظ قلة الغفلة .

وقد نقل الحافظ السيوطي^(٢٤) في حد الحافظ كلاما كثيرا يرجع اليه من شاء . لان أكثره امور نظرية يعسر تطبيقها على الواقع ، او شرائط صادرة عن غير المحدثين ، فلاتعنيننا في بحث متخصص كهذا . والشرائط التي ينبغي توفرها فيمن يسمى حافظا ثلاثة : ذكرها الحافظ في نكته فقال^(٢٥) : (للحافظ في عرف المحدثين شروط اذا اجتمعت في الراوي سموه حافظا وهي :

- ١- الشهرة بالطلب ، والاخذ من افواه الرجال ، لامن الصحف
- ٢- والمعرفة بطبقات الرواة ومراتبهم .
- ٣- والمعرفة بالتجريح والتعديل ، وتمييز الصحيح من السقيم حتى يكون ما يستحضره من ذلك اكثر مما لا يستحضره . مع استحضار الكثير من المتن .

فهذه الشروط اذا اجتمعت في الراوي سموه حافظا . وان لم يكن يحفظ عن ظهر قلب - حديثه .

صحيح ان الخطيب البغدادي^(٢٦) روى عن مالك بن انس - رحمه الله - انه سئل : أيؤخذ العلم ممن لا يحفظ حديثه وهو ثقة صحيح؟ قال : لا .

(٢٣) مقاييس اللغة لابن فارس (حفظ) ٨٧/٢ والقاموس المحيط ٣٩٥/٢ نفس المادة .

(٢٤) تدريب الراوي للسيوطي ٤٣/١ - ٥٢ . وتوضيح الافكار ١١٨/١ . ولمحات في اصول الحديث ص ١٠٤ وغير ذلك .

(٢٥) النكت على ابن الملاح ٢٦٨/١ .

(٢٦) الكفاية ص ٢٢٧ .

قيل: فان اتى بكتب فقال سمعتها وهوشقة ؟ قال مالك : لا يؤخذ عنه ،
اخاف ان يزداد في حديثه بالليل (قال الحافظ (٢٧) : (هذا وان كان صريحا
في انه لا يؤخذ الا عن يحفظ فان العمل في القديم والحديث على خلافه لاسيما ممن
دونت الكتب ..) .

ويرى الحافظ ان رواية الحديث الصحيح قسمان :

- ١- قسم كانوا يعتمدون على حفظ حديثهم ، فكان الواحد يتعاهد حديثه ويكرر
عليه فلا يزال مشبها له ، وسهل ذلك عليهم قرب الاسناد وقلة ما عند الواحد
منهم من المتن ، حتى كان من يحفظ منهم الف حديث يشار اليه بالاصابع .
- ٢- وقسم كانوا يكتبون ما يسمعون ويحافظون عليه ، ولا يخرجونه من ايديهم
ويحدثون منه (.

وكان الوهم والغلط في حديثهم اقل من اهل القسم الاول الا من تساهل منهم ،
كمن حدث من غير كتابه ، او أخرج كتابه من يده الى يد غيره ، فزاد فيه
ونقص ، وخفى عليه ، فتكلم الائمة فيمن وقع له ذلك منهم .
واذا تقرر هذا ، فمن كان عدلا ، لكنه لا يحفظ حديثه عن ظهر قلب ،
واعتمد على ما في كتابه فحدث منه ، فقد فعل اللازم له ، وحديثه على هذه الصورة
صحيح بلا خلاف (الا ماورد عن مالك وهو غير معمول به .

ويحسن ان اتبه على امر وقع فيه وهم وغفلة لكثير ممن كتب في القاب المحدثين ،
وتحديد مراتبها .

ذكر الحافظ الذهبي في ترجمة (٢٩) المفيد الجرجاني : (قال المفيد : سماني
موس بن هارون : المفيد . قال الذهبي : فهذه العبارة اول ما استعملت لقباً فسي
هذا الوقت قبل الثلاثمائة . والحافظ أعلى من المفيد في العرف . كما ان الحجية
فوق الثقة ؟ !) ه . كلامه .

(٢٧) النكت ٢٦٧/١ فما بعد .

(٢٨) ماسبق ٢٦٩/١ فما بعد .

(٢٩) تذكرة الحفاظ ٩٧٩/٣ .

قلت : كأن الحافظ الذهبي يجعل المراتب هكذا : الحافظ ، المفيد ، الحجة ، الثقة ، ولكنني وجدت أن هذا الأمر العرفي غير منشبط ، ومن ثم فينبغي التنبيه إلى أن الثقة قد يسمونه حافظا ، كما قد يطلقون الحفظ على الثقة ، والمدوق ، ومن جمع الكثير من العلم . بل على من اشتهر بالعلم ، ولولم يــــرو إلا احاديث يسيرة ، وأكثر من ذلك فقد يطلقون لقب الحافظ على الضعيف ، والمتهم والكذاب ، والوضع باعتبارات سأشير إلى أهمها .

عد السيوطي عطاء بن السائب وعطاء الخراساني ، ويزيد بن أبي زياد الهاشمي من الحفاظ ، وترجمهم في طبقاته (٣٠) . مع أن عطاء الخراساني كان : (ردىء الحفظ كثير الوهم) ذكره ابن حبان في المجروحين (٣١) . والعقيلي في الضعفاء ، وابن عدي في الكامل . وقال الحافظ في التقریب : صدوق يهيم كثيرا ويرسل ويدلس ؟ !! وعطاء بن السائب اختلط (٣٢) ويزيد بن أبي زياد الهاشمي ترجمه ابن حبان في المجروحين (٣٣) وابعقيلي في الضعفاء وابن عدي في الكامل بسبب تغيره . وعد الحافظ (٣٤) الذهبي ابن أبي ليلى من الحفاظ . وهو في المجروحين وضعفاء العقيلي وضعفاء ابن عدي . وقال عنه الحافظ : (صدوق شيء الحفظ جدا ؟ !) . ولو أردت استعراض تذكرة الحفاظ لوجدت عشرات وعشرات لي يبلغوا درجة صدوق ؟ ! عند النقاد (٣٥) .

وأما من لم يوثق أصلا فعدد غير قليل من الحفاظ الكبار . ترجم الذهبي (٣٦) للشاذكوني فقال : الحافظ الشهير أبو أيوب سليمان بن داود المنقري . من أفراد الحفاظ ، إلا أنه واه . مع أن أحمد قال لعمر والنقاد : اذهب بنا إلى الشاذكوني نتعلم منه نقد الرجال . ووصفه أحمد بأنه أحفظ أهل عصره للابواب ؟ . وسئل عنه صالح بن محمد جزرة فقال : ما رأيت أحفظ منه لكنه يكذب في الحديث ؟ !

-
- (٣٠) طبقات الحفاظ ص ٦٠ ، ٦١ .
 (٣١) المجروحين ١٣٠/٢ ، والعقيلي ٤٠٥/٣ ، الكامل ١٩٩٦/٥ ، التقریب ٢٣/٢
 (٣٢) التقریب ٢٢/٢ : صدوق اختلط .
 (٣٣) المجروحين ٩٩/٣ ، والعقيلي ٣٨١/٤ ، الكامل ٢٧١٤/٧ .
 (٣٤) التذكرة ١٧١/١ والمجروحين ٢٤٣/٢ ، والعقيلي ٩٨/٤ ، الكامل ٢١٩١/٦ ، التقریب ١٨٤/٢ وانظر طبقات السيوطي الأرقام : ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٧ ، ٢١٠ .
 (٣٥) انظر امثلة لذلك ونحوه في التذكرة ٢٤٦/١ .
 (٣٦) التذكرة ٤٨٨/٢ .

وترجم (٣٧) لابن ياسين فقال: الحافظ العالم احمد بن محمد بن ياسين الحداد مؤرخ هراة - تركه الدارقطني وكذبه - وقال الخليلي : ليس بالقوى؟! وترجم لابي الفتح (٣٨) الازدي فقال : الحافظ العلامة - قال الخطيب: كان حافظا صنف في علوم الحديث ، سألت البرقاني عنه فقعه .. وقال الذهبي وهاه جماعة بلامستند طائل ، مع انه كثيرا ما يشنع عليه ويصفه بالضعف في الميزان ؟!

ومثل (٣٩) ذلك في ترجمته للمفيد الجرجاني ، وابوالحسن احمد بن موسى الجرجاني - فقد قال الذهبي عن المفيد بانه متهم .. وقد تجاسر البرقاني فاخرج عنه في صحيحه حديثا واعتذر بانه لم يسمع هذا الحديث من غيره !!

وقال عن الجرجاني : روى عن مناكير عن شيوخ مجاهيل لم يتابعه احدا عليها فانكروا عليه وكذبوه؟! اذن فلم ذكره في الحفاظ؟ قال : (كان قد كتب الكثير من المسانيد والسنن والتواريخ وجمع الشيوخ والابواب والطرق ، وكان له فهم ودراية؟!) وحلف ابوسعيد النقاش تلميذه : انه كان يفع الحديث .

نعم - الغالب على من وصف بالحفظ انه كما ذكر الحافظ ابن حجر - واما قول بعض اهل (٤٠) العلم من ان الحافظ الذهبي (صنف تذكرة الحفاظ ، جمع فيها من لقب بالحافظ بالمعنى الذى يشمل الحافظ والحجة فما فوق ..) فيجب أن يجل على كثرة المرويات ، والعناية بالحديث .

لكن هل يشترط ان يوصف الرجل بالحفظ والاتقان ، او الحفظ والضبط ، حتى يعتبر من هذه المرتبة العالية - كما يقول السخاوي (٤١) - (وان مجرد الوصف بالحفظ او الضبط منفردا غير كاف في التوثيق ؟ لان بين العدالة وبينهما عموم وخصوص من وجه ، لانه توجد العدالة بدونهما ويوجدان بدونهما ويوجد الثلاثة ؟) .

(٣٧) التذكرة ٨٧٧/٣ .

(٣٨) ماسبق ٩٦٧/٣ .

(٣٩) ماسبق ٩٧٩/٣ ، ٩٨٥ .

(٤٠) انظر منهج النقد في علوم الحديث لاساتذنا الدكتور نور الدين عتر ص ٧٧ .

(٤١) فتح المغيث ٣٣٧/١ .

إذا نحن وازنا بين هذا الكلام ، وكلام الذهبي السابق ، اتضح ان لفظة الحافظ والمفيد ونحوهما قد تطلق للدلالة على الجمع والمعرفة ، وقد تطلق للدلالة على التوثيق والقبول ، فإذا اطلقت في معرض الحديث عن جمع الرجال وعنايته فهي لاتغنى في التوثيق وإذا اطلقت كمصطلح نقدي افادت التوثيق ، والافانه لا يستقيم قول الذهبي والسخاوي . واقع الحال يؤيد ما ذكرت .

واما المتقن : فهو اسم فاعل من الاتقان .
قال ابن فارس (٤٢) (تقن) اعلان : احدهما احكام الشيء . . . تقول : أتقنت الشيء : أحكمته ورجل تقن : حاذق) .
وقال في التعريفات (٤٣) : (الاتقان : معرفة الادلة بعلمها ، وضبط القواعد الكلية بجزئياتها وقيل : الاتقان معرفة الشيء بيقين)
والمعنى النقدي لا يبعد عن المعنى اللغوي كثيرا . فمن لم يحكم صنعته الحديث ومعرفة الروايات لا يسمى حافظا ولا يسمى متقنا .
فالمتقن : هو الذي يحكم حفظه في صدره - ان كان ضبطه ضبط صدر - او يحكم كتابه ويحكم ما فيه ، فيرغم ما سمعه مما لم يسمعه - اذا اراد احد ان يدخل عليه .
والحافظ ابن حبان قد وصف عددا من الرواة بالحفظ والاتقان ، وعددا آخر بالاتقان ومصطلح (حافظ متقن) من المرتبة الثانية في مراتب التعديل كما هو نص الحافظ العراقي وشارحه السخاوي (٤٤) .

ولا يخفى على من مارس هذا العلم ان الاتقان امر نسبي ، وكذلك الحفظ ، اذ قد يهمل الحافظ ويخطئ المتقن . بل من يستطيع ان يقول بان حافظا لم يخطئ؟؟ وهل الشذوذ الا هفوات الحفاظ والثقات ؟ !

(٤٢) مقاييس اللغة ٣٥٠/١ (تقن) والقاموس ٢٠٥/٤ .

(٤٣) التعريفات للجرجاني ص ٩٠ .

(٤٤) فتح المغيث للسخاوي ٣٣٦/١ .

أطلق الحافظ ابن حبان مصطلح (حافظ متقن) وما يدخل في إطارها على واحد وعشرين رجلاً. قال في واحد منهم (٤٥) (كان حافظاً متقناً قليل الخطأ) ولم يخرج عنه في صحيحه .

وبمقارنة قول ابن حبان - رحمه الله - مع أقوال غيره من الحفاظ ، وجدت ثمانية عشر رجلاً قد وصفوا بالثقة والحفظ ، أو الثقة والتثبت ، أو الثقة والحفظ والفضل ، ونحو ذلك من عبارات التوثيق العالية التي أدناها لفظ (ثقة) ! ورجلاً واحداً قال عنه (٤٦) الحافظ : صدوق ، ورجلين (٤٧) لم أقف على كلام لغيره فيهم قال عن محمد بن زرعة بن روح الرعيبي : كان ثقة متقناً يحفظ . وقال عن محمد بن عتاب أبو الوليد السرخسي : كان من الحفاظ المتقنين ممن اظهروا السنة في بلده ودعاهم إليها دهرًا إلا أن المنية فاجأته فلم يظهر له علم كثير .

ويمكننا القول : بأن من أطلق عليهم ابن حبان هذا المصطلح هم من كبار الثقات والمتقنين ، فإذا وجد لغيره في بعض الكلام ، فيتعين معرفة أسباب هذا الكلام . فإنه من أدق من أطلق هذا المصطلح . وعلى هذا فإننا نعتبر الرجلين الذين لم نجد من ترجمهم سواه من الثقات الحفاظ . وهذا كسب كبير ! .

...

(٤٥) م ٥٦/١ .

(٤٦) ما سبق الموضع نفسه .

(٤٧) ما سبق ٦٧ ، ٦٩ .

المبحث الثاني

الفاظ التوثيق العالية المفردة

وسأتناول في هذا المبحث الفاظ : حافظ ، متقن ، ثبت ، صاحب حديث .

المطلب الاول

من اطلق عليه الحفظ

اطلق ابن حبان مصطلح حافظ على ثمانية رجال ، قال عن واحد منهم (٢) : كان حافظا ربما اخطأ وقال عن اثنين (٣) : كان يتعاطى الحفظ وعن ثالث : يحفظ وعن رابع (٤) : كان يحفظ حديثه ويقرؤه من حفظه .

وقد قارنت قول ابن حبان بأقوال غيره من الحفاظ فوجدت اثنين (٥) منهم قال عنهم ابوحاتم الرازي : مجهول . وواحدا (٦) مع انه ذكر في طبقات الحفاظ الا ان الحافظ ابن حجر قال عنه صدوق . واثنين (٧) ثقتين واثنين (٨) لم اجسد لغيره كلاما فيهما .

اما الذين لم اجد لغيره كفا فيهما ، فترجمة ابن حبان تدل على معرفته القوية بهما ، فقد قال عن كل منهما : يتعاطى الحفظ ، ووصف احدهما بانه ممن طسأ احمد بن حنبل بينما سكت عليه في الجرح . وسكوت ابن ابى حاتم عنه يفيد عنده جهالة حاله عنده . وقد نص على انه ذكر هذه الاسماء ليعرف غيره ما جاء فيهم من جرح او تعديل . وهذا ابن حبان جيل حفظ ، وناقد حاذق قد نص على توثيقه . فهو ثقة . واما الاخر فقد روى عنه جمع ، ذكر بعضهم الخطيب البغدادي ، وروى

(١) انظرها في م ٥٠/١ ، ٥١ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٣ ، ٧٤ .

(٢) ماسبق ٥١ .

(٣) ماسبق : ٦٤ .

(٤) ماسبق : ٦٥ .

(٥) ماسبق : ٥٠ هـ ٥١ .

(٦) ماسبق : ٧١ .

(٧) ماسبق : ٦٥ ، ٧٠ .

(٨) ماسبق : ٦٤ ، ٧٤ .

أن أبانعيم الفضل بن دكين قال له : (ياهارون اطلب لنفسك صناعة غير الحديث ، فكانت بالحديث قد صار مزيلة) . ولم يذكر فيه جرحا . وهذا ليس نصا في الجرح . بل الأرجح فيه انه يرشده الى علم آخر يكون اجدي عائدة على هارون ، او ربما قالها تحسرا على ما يعانيه اصحاب الحديث .

وتوثيق ابن حبان الصريح مقدم على مظنة جرح مبهم . والله أعلم .
واما اللذان وصفهما ابوحاتم الرازي بالجهالة ، فلا يسلم لابي حاتم هذا الوصف اطلاقا . فلبيل بن حرب البصري ، قال فيه ابن حبان (٩) : كان هو وسفيان الرؤاسي حافظي اهل البصرة . ولكن عاجلهم الموت في شبابهم . قال خلف بن سالم : مرض لبيل باليمن ، فدخل عليه عبدالرزاق الصنعاني يعوده فقال له فيما خاطبه : وهل تشتهي شيئا؟ قال : نعم . احب ان تحدثني بحديث السقيفة فقال له عبدالرزاق : مماثلا ان شاء الله واحدك بحديث السقيفة وغيره . فقال يا ابا بكر : سالتني عن الشهوة . وهذه شهوتي . فقال عبدالرزاق : حدثنا معمّر عن الزهري ... فلما اخبره حديث السقيفة طفى - رحمه الله .

ومن المعلوم عند اهل الحديث ان ابا حاتم قد يطلق لفظ مجهول ، ويعني به جهالة حاله عنده . وهذا لا يعني ان احدا من الناس لم يعرفه؟ والعجيب ان الحافظ الذهبي وافق اباحاتم على وصفه بالجهالة . والاعجب منه رضا الحافظ ابن حجر بذلك مع انه وقف على كلام ابن حبان ونقل منه ؟! ثم كيف يكون مجهولا من روى عنه علي بن المديني وعبيد الله بن سعيد ابوقدامة السرخسي؟ .

ثم ان اباحاتم لم يذكر فيه جرحا ، والتعديل مقدم على الوصف بالجهالة لان الذي عدل عند زيادة علم وبخاصة اذا كان التعديل من ناقد حصيف مرجح بالتعديل .

ومما يؤكد أن كلام ابي حاتم الرازي (مجهول) لا يعتد به دائما ما يأتي:
ترجم ابن حبان (١٠) للحكم بن عبد الله ابو النعمان البصري (خ م ت س) وقال:
كان حافظا ربما أخطأ . وترجمه ابن ابى حاتم في الجرح ونقل عن ابيه : مجهول؟!!

(٩) الثقات ١٥٤/ظ

(١٠) م ١٠١/٥١

قال عبد الرحمن : كان يحفظ . اخبرنا ابن ابي خيثمة فيما كتب الى اسناده — عن
عقبة البصري قال : الحكم من اصحاب شعبة الثقات . فهذا ابن ابي حاتم —
يرد على ابيد قوله : (مجهول) . وقال الحافظ في الهدى : ليس بمجهول من روى عنه
اربعة ثقات ووثقه الذهلي . قلت : بل وثقه عبد الرحمن ، وابن حبان ايضا !!!
لذا قال الحافظ في التقریب : ثقة له أو هام .

ومن أهم ما افدناه من دراسة مصطلح (حافظ) توثيق ثلاثة رجال لم ينص
غيره على توثيقهم وترجيح وياقة رجل آخر .

ويتبين مما سبق ان مصطلح ابن حبان (حافظ) ليس مدلوله دون ما يقارن به
الحفاظ لهذا اللفظ . وان كان مصطلح (حافظ متقن) ومصطلح (متقن) أعلى رتبة
منه .

المطلب الثانيمن وصفه ابن حبان بالاثني عشر

أطلق ابن حبان هذا المصطلح على خمسة وخمسين رجلا ، كان من وصفوا من غيره : بثقة ، حافظ ستة رجال (١١) ، ومن وصف بحافظ (١٢) : اثني عشر وكذلك من وصف بثقة (١٣) متقن وثقة مأمون (١٤) . ووصف (١٥) أربعة بثقة ثبت . أما ثقة امام ، وثقة عابد ، وثقة فقيه فاضل ، وثقة ضابط ، وثقة نبيل ، فقد جاء ذلك (١٦) مرة ، مرة ، أما مصطلح (ثقة) فقد وصف غيره خمسة عشر رجلا من رجاله بذلك . ووصفوا اثني عشر رجلا بمدوق .

وأما الذين لم اجد لغيره كلاما فيهم فكانوا ثمانية (١٧) رجال . كان أولهم من معاصري ابن أبي حاتم . وقال : كتب الى ، ولم يذكره بجرح ولا تعديل ، وسكت هو والبخاري ايضا عن داود والنخعي بينما وصفه ابن حبان بأنه متقن عزيز الحديث . وزكريا بن صبيح روى عنه ابو زرعة ، ولم يذكره في ضعفائه ، وكل من يروى عنه ابو زرعة فهو ثقة الا في النادر . وخرج له ابن حبان (١٨) فسيحيه احاديث عديدة . وهو ينتقى رجال صحيح كما مر . وارتضى الحافظ في عون بن معمر البجلي ، قول ابن حبان : كان متقنا ضابطا يغرب ولم يزد .

(١١) ٨٥/١م ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٦ ، ١١٨ ، ١٢٢ .

(١٢) ماسبق ٧٦ ، ٨٠ .

(١٣) ماسبق ٩٣ ، ١٠٩ .

(١٤) ماسبق : ١١١ ، ١٢٢ .

(١٥) ماسبق : ١٠٥ ، ١١٢ ، ١٢٧ ، ١٢٨ .

(١٦) هم على التوالي : ٩٥ ، ١٠٠ ، ١٠٤ ، ١١٤ ، ١٣١ .

(١٧) ٧٩ ، ٨٦ ، ٩١ ، ٩٤ ، ١١٠ ، ١١٢ ، ١١٩ ، ١٢٦ .

(١٨) الموارد (٢٨١ ، ٤٠٥ ، ٤٢٦) .

وفتح الموصلى الزاهد المشهور ، ترجمه ابونعيم فى الحلية ، وابسن
الجوزى فى الصفوة . ومعمربن سهل الاهوازى قال فيه : شيخ يغرب ، وخرج
له فى صحيحه .

فهذه التراجم كما ترى يعرف ابن حبان أصحابها معرفة تجعله يحكمهم
على احدهم بان يغرب ، والثانى كان مرجئاً ، ويرتضى الحافظ ابن حجر حكم
ابن حبان على الرجل الذى ترجمه فى كتابه . فنحن أولان نقبل حكم ابن حبان
فيمن لم ينص على جرحهم غيره .

ان هذا المصطلح - كما ترى - على كثرة الرجال الذين وصفهم به ، يعتبر
أعلى رتبة من مصطلح (حافظ) المتقدم اذا كان مفرداً عن الضبط ، وهو يساوى
مصطلح (من الحفاظ المتقنين) تقريباً .
وحسبنا ان نكون قد أفدنا ثمانية رجال لم ينص على توثيقهم ———
ابن حبان ، عرفنا انهم من المتقنين الثقات .

وهنا يعترض بقول السخاوى^(١٩) ظ (والظاهر ان مجرد الوصف بالاتقان
- لايفنى - قياساً على الضبط ، اذ هما متقاربان ، ولايزيد الاتقان على الضبط
سوى اشعاره لمزيد الضبط ، وصنع ابن ابى حاتم يشعر به ، فانه قال: اذا قيل
للوحد انه ثقة ، او متقن ثبت ، فهو ممن يحتج بحديثه . حيث اردف المتقن
بثبت المقتضى للعدالة بدون او التى عبر بها فى غيرها ، ووجه الاعتراض
ان ابن حبان قد استخدم لفظ حافظ - كما تقدم - مفرداً ومركباً ، واستخدم
لفظ (متقن) هاهنا مفرداً ، فكيف قررنا انهما فى الدرجة العليا من
التوثيق ؟ والسخاوى يقول بان ايا منهما لايفيد ذلك وحده . واورد دليلاً
على ذلك بعضها قدمته من ذكر الحافظ الشاذكونى وسواه من المتروكيين
والمتهمين .

والجواب على ذلك من وجهين :

الاول : ان قول المتأخرين بان الثقة من يجمع بين العدالة والضبط التامين - كما في تعريفهم للحديث الصحيح - ليس هو كذلك - بالضرورة - عند المتقدمين . والناظر في كتب المتقدمين من الاثمة يجدهم لا يعنون كثيراً بهذه الشكليات من الالفاظ . فمن وصفوه بالحفظ - عادة - لابد ان يكون ثقة عدلاً ضابطاً روى الكثير ، وله معرفة بالعلل والرواة ، فاذا ضعف فيأتي ضعفه من زاوية اخرى كالكذب او الاختلاط او الفسق . وهذا يكون طارئاً على الاصل الذي هو المعرفة الجيدة في الحديث والاطلاع الواسع ، وصنيع الحافظ ابن حجر يؤكد هذا . (٢٠) .

والثاني : ان سلمنا بضرورة ما قالوا ، فان ابن حبان قد شرط في اول كتابه أنه لا يذكر فيه الا الثقات العدول . فيكون وصف متقن جاء على اصل متقرر : (ثقة) فكأنه قال : ثقة متقن ، او عدل متقن .

...

(٢٠) التقريب ٤/١ اذا اعتبر لفظ (ثبت ، ثقة ، متقن ، عدل) كلها من المرتبة

الثالثة من مراتب التوثيق .

المطلب الثالث : مصطلح : ثبت

جاء في مقاييس (٢١) اللغة : (ثبت) كلمة واحدة وهى دوام الشيء
ورجل ثبت وثبت .. قال الشاعر :

فالهيت لأفؤاد له والعشيت شبتة فهمه

زاد فى القاموس (٢٢) : والاثبات : الثقات .

وعد الحافظ ابن حجر (ثقة ، ثبت ، عدل ، متقن) من المرتبة الثالثة
من مراتب التعديل .

وابن حبان قد استخدم هذا المصطلح بمعنى الثقة - عنده - ايضا .

فقد ترجم (٢٣) لحفص بن سليمان المنقرى وقال : ليس بحفص بن سليمان

المباز القارىء ، ذاك ضعيف ، وهذا ثبت . وقال الحافظ : ثقة من السابعة .

وترجم لمحمد (٢٤) بن ابيان الانصارى المدنى وقال : من زعم انه سمع

عائشة فقد وهم ، وليس هذا بمحمد بن ابيان الجعفى : ذاك من اهل الكوفة ضعيف ،
وهذا مدنى ثبت .

وقال عنه الحافظ ابن عبد البر : شيخ يمانى ثقة .

....

(٢١) المقاييس ١/٣٩٩ .

(٢٢) القاموس المحيط ١/١٤٤ .

(٢٣) ١٤٢/١م

(٢٤) ١٤٣/١م

المطلب الرابع : مصطلح : صاحب حديث

ذكر ابن حبان هذا المصطلح عشر مرات^(٢٥)، بيد انه لم يذكره عاريا عن الوصف الا مرة واحدة^(٢٦) وهذا يجعل حكمنا على هذا المصطلح خاضعا للاضافات الاخرى التي زادها ابن حبان على هذا المصطلح. فهو مرة^(٢٧) يقول: كان ثقة ثبتا، صاحب حديث يحفظ، وهذا اقرب ان يكون مع المصطلحات في المرتبة الاولى، لتكرار اربع الفاظ من الفاظ التعديل فيه، ولكنني آثرت ان أدرسه مع هذا المصطلح ليوضح لنا مدلول صاحب حديث.

وقال مرة^(٢٨): كان صاحب حديث ثبت متقن، تأملت حديثه، فوجدت له حديثين على غير الاستقامة. واطلق مصطلح (صاحب حديث يحفظ) ست مرات، وقال مرة^(٢٩): كان متيقظا حسن الحفظ لحديثه. فقال عنه الحافظ: ثقة صاحب حديث.

ولم أجد لغير ابن حبان كلاما في سهل^(٣٠) ابن دليم البيني. فيلتحق باخوانه في الحكم.

وقال الحافظ عن خمسة من هؤلاء المترجمين: ثقة حافظ، وثقة: عن ثلاثة. وقال: صدوق عارف فيمن قال فيه ابن حبان: صاحب حديث.

هذا كله يدل على ان مصطلح (صاحب حديث) يدل على ان الرجل من اهمل الحديث الجامعين له العارفين فيه، الذين قلت مخالفتهم وتفردهم. وبالتالي فهم الحفاظ المتقنون، والاثبات العارفون، في نظره.

...

(٢٥) ١٤١-١٣٢/١م

(٢٦) ماسبق: ١٤١.

(٢٧) ماسبق: ١٣٢.

(٢٨) ماسبق: ١٣٥.

(٢٩) ماسبق: ١٣٦.

المبحث الثالث

مطلح ثقة

ان مصطلح ثقة لا يختلف عما سبق من مصطلحات مفردة ، ولكننى افردته بمبحث مستقل لضرورة دراسته دراسة مقارنة ، نقف فيها على اقوال كبار النقاد ، عسى أن نخلص الى نتيجة مرضية .

المطلب الاول

لمحة عن المصنفات فى الثقات وبعض المصطلحات فيها

تعددت مناهج المصنفين فى الرجال ، فمنهم من كتب فى التاريخ عامة ، فذكر سيرة النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة فمن بعدهم ، وذكر فى اثناء ذلك الرجال الذين يود التنبيه على مكانتهم العلمية ، كالذهبي فى تاريخه الكبير والعبر ، ودول الاسلام . ومن المصنفين من افراد الرواة بمصنف وتكلم عليهم بالجرح او التعديل كتاريخ البخارى ، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم .

ومنهم من صنف فى ثقات المحدثين خاصة ، ومنهم من صنف فى الضعفاء والمتروكين ، ومنهم من صنف فى المدلسين .. الخ .

ومن صنف فى الثقات خاصة : الامام على بن المدينى (ت ٢٣٤هـ) وسمى كتابه (الثقات والمثبتون) فرعشة اجزاء حديثية . ثم الحافظ احمد بن عبدالله ابن صالح العجلي (ت ٢٦١هـ) فى كتابه تاريخ الثقات ثم الحافظ ابو العرب محمد بن احمد التميمي (ت ٣٣٣هـ) (١) .

(١) كذا عده الدكتور العمري فى (بحوث فى تاريخ السنة) ص ١٠٠ وحققه أن يذكره فيمن (جمعوا بين الثقات والضعفاء) ص ١٠٤ لان ابا العرب قال فى طبقات علماء افريقية ص ٣٣ : وقد دخل افريقية الحارث بن نبهان وهو عند المحدثين ضعيف فى روايته . وقد ذكرنا ما قالوا - فيه - فى كتابنا الذى ألفناه فى (ثقات الرجال وضعفائهم) فكانه لم يقف على هذا القول .

ثم جاء الحافظ ابن حبان (٣٥٤هـ) فألف كتابي (الثقات) و (مشاهير علماء الأمصار) . ثم ألف أبو حفص عمر بن بشران السكري (ت ٣٦٧هـ) والـف في الثقات ثم ألف الحافظ عمر بن أحمد بن شاهين (ت ٣٨٥هـ) تاريخ أسماء الثقات (٢) .

والذي بين أيدينا من المصنفات في الثقات: كتاب ابن حبان ، وكتاب ابن شاهين ، وكتاب العجلي بترتيب الهيئتي .

ولا أقدر في هذه السطور القليلة أن أدرس هذه الكتب ، فإن هذا محال ! بيد أنني أحببت أن أضع بين يدي القاري نماذج من ألفاظهم التي استخدموها في رجال عقوهم من الثقات وذكروهم في كتبهم .

— المسألة الأولى : من ألفاظ العجلي :

ترجم أبا حنيفة (٣) في ثقاته وسكت عنه ، بينما نقل في موضعين (٤) آخرين النيل منه . كما ترجم (٥) الحارث الأعور وقال : متهم بالتشيع . والتهمة بالتشيع لاتجرح الرجل ، فقد يصفه بأنه ثقة ثبت (٦) كما أن بغض علي ليس جرحاً ، ومن يفعله يسمى ثقة (٧) .

(٢) انظر بحوث في تاريخ السنة المشرفة للدكتور أكرم العمرى ص ١٠٠ وقد عد الدكتور العمرى (المدخل الى معرفة الصحيحين) للحاكم من المؤلفات في الثقات . وفيما ذهب اليه نظراً لأن الحاكم قد ذكر في هذا الكتاب الضعفاء الذين لاتحل الرواية عنهم فكانوا قرابة مائتين وثلاثين راوياً ، وبقية الكتاب في رجال مخصوصين ، وليس في الثقات عامة . ولا أدري لـم عد تصنيف الحاكم هذا من المصنفات في الثقات ولم يعد كتاب (الجمع بين رجال الصحيحين) و (التعديل والتجريح) للباجي وغيرهما ممن عنى بالصحيحين خاصة ؟ !

(٣) ثقات العجلي رقم (١٦٩٤) وكل ما ياتي من عزو فهو بالأرقام عند العجلي وابن شاهين .

(٤) ماسبق : ٢٥١ ، ٤٤٦ .

(٥) ماسبق : ٢٢٣ .

(٦) ماسبق : ٢٨١ .

(٧) ماسبق : ٦٥ .

بل ان لعن على رضى الله عنه والامر به لم يخرج صاحبه من ثقات العجلي؟
فهاهو يترجم للحجاج (٨) بن يوسف الثقفى . ويقول: ثقة . وهو الذى نقل (٩) أنه
كان يضرب الناس حتى يلعنوا علينا ولايرضى من وجهائهم الا ان يخرجهم ليلعنوه
أمام الناس . بل ترجم بشرا (١٠) المريسى وقال: رأيت له لعنه الله !

ومدلول كلمة ثقة عند العجلي أوسع من حدها عند المتأخرين .
قال فى ترجمة (١١) بكر بن يونس بن بكير : لا بأس به . وبعض الناس
يضعفونهما - يعنى هو وأبوه - وهم الاكثرون ؟! كتب عنه محمد بن عبد الله بن
نمير وكان يقول : ثقة ، ومن يضعفه اكثر .

وقال فى ترجمة اخرى (١٢) : حديثه عن المعروفين صحيح . اما عن المجهولين
فلا ؟ . وفى الثالثة (١٣) : ثقة اذا روى عن المعروفين واذا روى عن المجهولين
فليس بشئ .

وقال فى ترجمة (١٤) : ثقة . ومرة جاز الحديث . فالجائز الحديث من
الثقات ؟ وبينه وبين مدلول الثقة عند المتأخرين مفاوز ؟ وذكر فى الثقات (١٥)
من وصفه بأنه ضعيف . وقال : يكتب حديثه .

بل ذكر فى عدة تراجم (١٦) وصف اصحابها بانهم ضعاف فى الحديث
دون اشارة الى كتب حديثهم . وفى الثقات ايضا : ليس بالقوى (١٧) وجائز الحديث (١٨) .
واستخدم مصطلح : (١٩) لا بأس به . ثقة . وقال من رجل (٢٠) : مرة صدوق
ومرة لا بأس به .

(٨)	ثقات العجلي : ١٨٧٦ .
(٩)	١٤٧٦ .
(١٠)	١٥٣ .
(١١)	١٦٦ .
(١٢)	١٥٥٦ .
(١٣)	١٦٠ .
(١٤)	٧٧ .
(١٥)	١٧٠٥ .
(١٦)	١٧٠٥ ، ١٨٠٢ ، ١٨٠٨ ، ١٩٤٨ .
(١٧)	١٧٩٥ .
(١٨)	٤٦٤ ، ١٨٥٠٠ .
(١٩)	١٠٨ .
(٢٠)	١٢٤١ .

اما مصطلح لابس به فقد استخدمه مرات كثيرة (٢١)، ومعنى شيخ عنده، وفي عداد الشيوخ، انه : ليس (٢٢) بكثير الحديث. وترجم (٢٣) لرجل وقيل عنه مجهول. والعجب من ترجمته (٢٤) لرجل قال عنه : كذاب وترجم لزياد بن ابيه وقال : تابعى ولم يكن (٢٥) يتهم بالكذب .

وكأن الثقة عند العجلي هو من لم يتهم بالكذب . ولم يكن فاحش الخطأ، يخلط فى الرواية . وما ورد من تراجم قليلة كقوله : (كذاب ومجهول) فلا يقاس عليه وهو شاذ .

— المسألة الثانية : من الفاظ ابن شاهين فى كتابه (الثقات) :

ان ابن شاهين فى (ثقاته) ناقل عن نقاد الحديث فى اغلب التراجم، وحرصا على عدم الاطافة فاننى ساكتفى بذكر المصطلح دون الاشارة الى صاحبه - غالبا - لان مقصودى الاعظم من عرض هذه الالفاظ التدليل على ان مصطلح ثقة عند المتأخرين ليس هو بالضرورة ما كان يعنيه المتقدمون حتى القرن الرابع الهجرى .

قال مرة (٢٦) فى اشعث : ثقة صدوق . وسئل عثمان بن ابي شيبة : هو حجة ؟ قال : اما حجة فلا . وقال اخرى (٢٧) : ثقة صدوق وغيره اثبت منه . وقال (٢٨) : ثقة ليس بحجة . صدوق (٢٩)، صدوق يروى عن الضعفاء (٣٠). وقال فاسماعيل (٣١) بن مجالد :

-
- (٢١) ثقات العجلي : ١٨ ، ١٨ ، ٤٧ ، ٥٠ ، ٦١ ، ١٠٨ ، ١٢٦ ، ١٦٦ ، ١٦٩ ، ١٧٦ ، ١٨١ ، ١٩١ ، ٢٠٢ ، ٣١٧ ، ٣٥٢ ، ٣٦٨ .
- (٢٢) ماسبق ٧١١ ، ١٤٦٢ .
- (٢٣) ماسبق ١٨١٢ .
- (٢٤) ١٧٥٧ .
- (٢٥) ماسبق ٤٧٨ .
- (٢٦) تاريخ اسماء اليقات لابن شاهين ٧٠ .
- (٢٧) ٦٤ .
- (٢٨) ١٩٧ .
- (٢٩) : ١٠٥ .
- (٣٠) ٥٧ .
- (٣١) ١٥ .

صالح . وقال فيه ابن ابى شيبة : كان ثقة صدوقا وليتني كنت كتبت عنه .. وليس به بأس . وقال احمد : ما اراه الا صدوقا ! . صاحب حديث (٣٢) . لا بأس به (٣٣) .
صالح (٣٤) . لا بأس به (٣٥) مع انه لم يرو عنه الا واحد ثقة وهو صالح (٣٦) الحديث .
صدوق (٣٧) وليس بحجة مع ان احمد قال فيه : ثقة صدوق لكنه لم يكن يعرف (٣٨)
الحديث . صالح الحديث (٣٩) . أرجو أن يكون (٤٠) صدوقا . ضعيف
أخشي أن يكون ضعيف (٤١) الحديث . صالح الحديث ليس (٤٢) به بأس . ليس به (٤٣)
بأس . ثقة اذا روى عنه الثقات (٤٤) . وهو نفسه يدل على ان لفظ ثقة
غير صالح وصدوق .

قال في ترجمة (٤٥) روح بن عباد : صدوق صالح قاله ابن معين ، وقال :
ثقة مرة أخرى . لا أعلم به بأس (٤٦) ثقة مقارب (٤٧) الحديث ، ليس (٤٨) . لم يكن
(٤٩) يكذب في الحديث . ثقة رجل (٥٠) صالح ، له في بدنه صلاح ، اشترى نفسه ممن

(٣٢)	ثقات ابن شاهين ٩ .
(٣٣)	٦ ، ٩ ، ١١ ، ١٥ ، ٢٣ ، ٣٥ ، ٤٥ ، ٥٦ ، ٨٥ ، ٨ ، ٩٠ .
(٣٤)	٨ ، ٢٢ ، ٣٨ ، ٤٠ ، ثقة ، ٦٦ ، ٨٠ ، ثقة ، ٨٨ ، ١١٠ ، ١٤٢ ، ١٩٦ حسن
	الهيئة ...
(٣٥)	٣٠
(٣٦)	٣٨٥ .
(٣٧)	٣٩٤ .
(٣٨)	٤٣٤
(٣٩)	٨٣ ، ١٣٥ ، ١٣٨ ، ١٦٢ .
(٤٠)	١٠٢ .
(٤١)	١١٦ ، ١٦٣ .
(٤٢)	١٢٧ ، ١٤١ .
(٤٣)	١٣١ ، ١٣٣ ، ١٦٦ ، ١٦٩ ، ١٨١ ...
(٤٤)	١٥٨ .
(٤٥)	٣٦٥ .
(٤٦)	٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٦٠ .
(٤٧)	٢٤٢ .
(٤٨)	٢٥٠ ، ٢٨٩ .
(٤٩)	٢٨٢ .
(٥٠)	٣١٨ ، ٣٤٦ ، ٣٦٣ .

الله ثلاث مرات .

وفى ترجمة الخليل^(٥١) بنمرة قال : قال احمد بن صالح : ما رأيت احدا
تكلم فيه ، ورأيت احاديثه عن قتادة صحاحا ، ولم ار احدا تركه . وهو ثقة !
وينقل عن ابن معين^(٥٢) فى رجل واحد : ضعيف مرة وثقة أخرى . ومرة : لا بأس
به رجل صالح . وقال : ثقة^(٥٣) ليس به بأس . ليس به بأس^(٥٤) صدوق .

هذه بعض الالفاظ التى وردت فى كتابى الثقات للعجلي وابن شاهين .
وقد رأيت أن ما اورده من تراجم متفاوت الرتبة ، ففيها الحافظ والثقة ،
وفيها الصدوق ، والصالح ، وفيها من لا يحتج به وانما يعتبر به . كما فيها
بعض الضعفاء والمجاهيل .

...

(٥١) ٢٣٢ .

(٥٢) ٣٥٣ .

(٥٣) ١٩٤ ، ٢٠٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٥ .

(٥٤) ١٨٨ .

المطلب الثاني

مدلول كلمة ثقة بين الاصطلاح واطلاق المتقدمين

قال الحافظ (٥٥) (خبر الآحاد بنقل عدل تام الضبط ، متصل السند ، غير معلل ولاشاذ هو الصحيح لذاته ، وتتفاوت رتبته - أي الصحيح - بتفاوت هذه الأوصاف .

ولما شرح هذا المتن جعل الصحيح لذاته ما تحققت فيه الشروط بتمامها ، فإذا كان الرواة قد حازوا أعلاها فهو الصحيح لذاته . وإن وجد بعض قصور في الحفظ ، وتعددت الطرق فهو الصحيح لغيره . وحيث وجد القصور الخفيف وليس هناك طرق ، فهو الحسن لذاته ، وإن قامت قرينة ترجح قبول ما يتوقف فيه ، فهو الحسن لغيره . ومن ثم قدم كتاب البخاري على كتاب مسلم لأن المفصلات التي تدور عليها الصحة في كتاب البخاري اتم منها في كتاب مسلم .

وسأذكر نماذج من اطلاق النقاد القدامى لفظ (ثقة) مبينا مــــــدى انضباطها مع قواعد الحافظ ابن حجر عمدة المتأخرين في النقد ، وسأحاول اختيارهم من رجال الشيخين الذين احتجوا بهم ، دون الذين أخرجنا لهم في المتابعات والشواهد ؟ !

١- سلام (٥٦) بن أبي مطيع الخزاعي: قال الحاكم النيسابوري : قد أخرج عند البخاري ومسلم جميعا . وهو منسوب إلى الغفلة . وقال ابن حبان: كان سيء الأخذ كثير الوهم ، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد . وقال أبو حاتم : صالح الحديث ، وقال النسائي : ليس به بأس ، وقال الذهبي : لا ينحط حديثه عن درجة الحسن . وقال أحمد وأبو داود: ثقة وقال الحافظ : (ثقة صاحب سنة في رواية من قتادة ضعيف) .

(٥٥) شرح النخبة ص ٣٩-٤١ مقتطفات .

(٥٦) المدخل إلى الصحيحين رقم الترجمة (٣٠٦٨) .

۲- سلم بن زير العطاردی : قال الحاكم : قد حدثنا عنه جميعا البخاری
فی الامول ومسلم فی الشواهد.

وقال يحيى بن معين : ضعيف . (وقال البخارى من ابن المدينى : له نحو من عشرة احاديث . وقال ابوداود : ليس بالقوى . ومرة ليس بذاك . وقال النسائى : ليس بالقوى . وقال ابن حبان : لم يكن الحديث صناعته وكان الصلاح يغلب عليه . يخطئ الخطأ الفاحش ، لا يجوز الاحتجاج به الا فيما يوافق الثقات .

ووثقه ابوحاتم والعجلى والذهبي . وقال ابوزرعة : صدوق . ومرة ثقة .
وفى التقريب : وثقه ابوحاتم . وقال النسائي : ليس بالقوى . ولم يزد .
عمر بن حمزه العمري : قال الحاكم^(٩٨) قد روي له جميعا البخارى فى
الاصول ومسلم فى الشواهد واحاديثه كلها مستقيمة .

قال احمد : احاديثه مناكير . وقال ابن معين : ضعيف . وقال النسائي : ليس بالقوى . وقال ابن حبان : يخطئ . وقال الحافظ : ضعيف من السادسة .

فمقتضى قواعد المصطلح ان الذين خرج لهم الشخان ثقات . وقد رأيت كلام النقاد في بعضهم .

وسأزيد الامر وضوحا باختيار نماذج من لفظة (ثقة) لاشهر النقاد .
 قال يحيى^(٥٩) بن معين : الزنجي ابن خالد ثقة ، وهو صالح الحديث .
 وقال الحافظ : فقيه صدوق كثير الاوهام . (٦٠) .

وقال في ترجمة ابي يحيى الاعرج المعرقب : ثقة . وقال استاذي المشرف :
لم تذكر المراجع فيه توثيقا لغير يحيى فيه . وقال الحافظ: مقبول (م) .

(٥٧) المدخل الى الصحيحين رقم الترجمة (٣٠٦٩).

(۵۸) ماسبق : رقم ۳۰۷۰ والذى فى التقريب ان البخارى روى له تعليقاً
لاكما قال الحاكم .

(٥٩) الدورى عن ابن معين رقم (٣٣٣) والتقريب ٢/٢٤٥.

(٦٠) الدقاق رقم (٦٧) والتقريب ٢ / ٢٥١.

وسئل يحيى (٦١) عن ابي العنيس الذي يروى عن ابي العديس ما حالهما ؟
فقال: ثقتان . وقال الحافظ عن الاول : مقبول ، وعن الثاني :
مجهول ! .

وقال عن ابراهيم (٦٢) بن ابي حية : شيخ ثقة .. بينما قال ابي —
عدي : الضعف على احاديثه بين ، ولم يوثقه سواء ! .

فهل كان هؤلاء امثالهم من الضعفاء ثقات فعلا عند ابن معين ، ولهم
عنده حكم لفظ الثقة ؟

الذي قرره محقق (٦٣) كتاب ابن معين (التاريخ) ان لفظ (ثقة)
(من المرتبة الاولى ، مرتبة الثقات الذين يحتج بحديثهم ، وتقربهم
روايتهم ويعمل بها وهي اعلى المراتب) .

نعم لقد قرر المحقق الفاضل - ان الثقة مراتب عند نقاد الحديث ،
جميعا ، ولكن هل نستطيع الجزم بان ابن معين نفسه يحتج بكل من قال في —
ثقة ؟ ان النقاد ردوا على شعبة ومالك وسفيان واضرابهم من جهابذة
الحفاظ احاديث رأوا فيها عللا . فما بال ابن معين يرد على اولئك احاديثهم
المعللة ، ويحتج بصاحب الاوهام والمقبول ، بل والمجهول ؟ !

أقول : لو أننا قيدنا هذا الاطلاق فقلنا : ان يحيى بن معين —
يتتبع احوال الرواة واحاديثهم ، فاذا لم يجد ثلما في دين الرجل ، ولم
يجد — هو — له مخالفة وشذوذا ، حكم بوثاقته ، وقد لا يكون ثقة في نفسه
الامر ، او ربما حكم بوثاقته الدينية فظهر من حديثه ما يقتضى رده .

(٦١) الدارمي عن ابن معين (٩١٦) .

(٦٢) ماسبق (١٥٩) .

(٦٣) انظر ابن معين وكتابه التاريخ لاساتذنا الدكتور احمد محمد نور سيف

وعلى هذا ، فلو قلنا : ان ابن معين يحتج بكل من يقول فيه ثقة . شريطة
الا يروى شاذاً او منكراً وقد يقف له على حديث واحد منكر ، وعلى بضعة احاديث
صحيحة ، فيقول : انه ثقة روى حديثاً منكراً ، ثم يظهر لغيره انه لم يرو من
الصحيح الا ماسمع يحيى: وروى غير ما انكره يحيى مناكير كثيرة ! لهذا
فانه يصعب على اطلاق قبول كل من قال فيه يحيى ثقة ، باعتباره ———
المتشدد في الجرح لما يقال ! .

وقد يقال : ان ما نقوله من عدم اطلاع يحيى او انطلاء خداع الراوى عليه
احتمال ، وما قررناه اصل له ادلته الثابتة ، واليقين لا يزول بالشك . .
قلت : ان الاحتمال الذي لا يؤثر على الاصل ، هو مجرد الاحتمال العقلي ،
اما الاحتمال الناشئ عن دليل او قرينة قوية فهو احتمال مؤثر ، ولدى اكثر من
دليل فهذا السبيل :

١- اما الدليل الاول: فهو واقع الحال . وهذه التراجم السالفة وامثالها
كثير ممن قال فيه يحيى: ثقة وهو ضعيف او مقبول او صاحب او هام كثيرة ،
او مجهول . ولا مناص من التسليم بان يحيى حسن الظن بأولئك ، أو أنه
وثق عدالتهم الدينية ، أو الطعن بمقدرة يحيى النقدية ، لان من
يوثق الضعفاء والمجاهيل ، لم يتأهل للنقد ، بسبب خفاء احوال
الرواة عليه ، ومن خفى عليه حال الرواة ، وجب عليه التوقف ، لان الحكم
بالوثاق يعنى الزام الناس بقبول حديثهم .
فلما كان الافتراض الثالث غير وارد ، لان يحيى امام هذا الشأن بلا خلاف،
بقى أن نسلم بالفرض الاول والثانى . فيسلم لنا أنه لا يسلم لمحتج
أن يحتج علينا بتوثيق يحيى مع مخالفة غيره ! .

٢- وأما الدليل الثانى : فقد نقل ابن حبان فى ترجمة (٦٥) بقيق بن الوليد
الحمصى تضعيف أحمد له ، وقال: كان يحيى بن معين حسن الرأى فىه ،
قال الدارمى : قلت ليحيى : فبقيق بن الوليد كيف حديثه ؟ فقال: ثقة
فقلت : هو أحب اليك ، أو محمد بن حرب ، فقال: ثقة وثقة ! .

ونقل عن مضر بن محمد الاسدي انه قال : سألت يحيى بن معين عن بقية بن الوليد ، فقال : ثقة اذا حدث عن المعروفين ، ولكن له مشايخ لا يدرى من هم .

قال ابن حبان : ويحيى بن معين اطلق على بقية شبيهها بما وصفنا مسن حاله ، فلا يحل ان يحتج به اذا انفرد بشيء (٠٠) وقال ابو حاتم : يكتب حديثه ولا يحتج به ، وقال الحافظ : صدوق كثير التدليس عن الضعفاء .

فقول ابن معين - رحمه الله - كقول ابن حبان ، وقول ابى حاتم وما قول الحافظ عنهم ببعيد ! .

وهذا يؤكد ما قلته من ان ابن معين لا يحتج بكل من قال فيه : ثقة (٦٦) ! مطلقا بدون قيد النظر او الاعتبار (٦٧) .

ونقل الترمذى عن احمد بن عبد الله بن زيد بن أسلم انه قال : لا بأس به . وعن على بن المدينى انه قال : ثقة . وقال الحافظ : صدوق فيه لين .

ونقل الترمذى (٦٨) أيضا عن البخارى قال : كان أحمد بن حنبل واسحاق بن ابراهيم بن راهويه ، والحميدى يحتجون بحديث عبد الله بن محمد بن عقيل . وهو مقارب الحديث .

قال الترمذى : هو صدوق ، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه ، وقال الحافظ : صدوق فحفظه لين .

وقال الترمذى (٦٩) فى القاسم بن عبد الرحمن الدمشقى : ثقة شامى ، وقال

(٦٦) وانظر المجروحين ١٤٦/٢ فمابعد ، و ٤٦٥/٢ ، ٣١/٣ .

(٦٧) الجامع لسنن المصطفى ، للترمذى رقم ٤٦٦ ، ٧١٩ ، والتقريب ٢١٧/١ .

(٦٨) الجامع للترمذى رقم (٣) . والتقريب ٤٤٨/١ .

(٦٩) الجامع رقم ٤٢٨ ، ٢٣٤٧ . والتقريب ٥٣٣/١ ، ١١٨/٢ .

البخارى : عبيد الله بن زحر ثقة ، وعلى بن يزيد ضعيف ، والقاسم بن عبد الرحمن : ثقة ، وقال الحافظ عن عبيد الله م صدوق يخطئ وعن القاسم : صدوق يرسل كثيرا .

وقال الترمذى (٧٠) فى عبد الرحمن بن زياد بن انعم : ضعف فى الحديث ضعفه يحيى بن سعيد القطان وغيره . ورأيت محمد بن اسماعيل البخارى يقضى أمره . قال : هو مقارب الحديث . وقال الحافظ : ضعيف الحفظ .

وقال البخارى (٧١) فى ثبات بن ابى صفية : تكلم فيه احمد بن حنبل وهو عندى مقارب الحديث وقال الحافظ : ضعيف رافض .

وقال الترمذى (٧٢) فى اسماعيل بن رافع : ضعفه بعض اصحاب الحديث ، وسمعت محمدا البخارى يقول : هو ثقة (٧٣) مقارب الحديث . وقال الحافظ : ضعيف الحفظ .

هؤلاء النقاد من أبرز أئمة الحديث وقد رأيت من هذه المقارنة السريعة انهم قد يطلقون الثقة بمعناها الاعم . وقد يكون صاحبها مهتر الضبط غير متقن . بل ان البخارى - كما ترى - أطلق الثقة على من قال فيه مقارب الحديث ، ومحال ان يكون مقارب الحديث ثقة بمعناها الاصطلاحى عند المتأخرين .

وقد نقل السخاوى بعض ما ذكرته عن البخارى ثم قال : (فانظر الى قول الترمذى : ان قول البخارى : مقارب الحديث تقوية لامر الرجل . وتفهمه فانهم من المهم الخافى الذى اوضحناه) .

(٧٠) الجامع للترمذى : ٥٤ ، ٩٩ ، ٤٠٨ ، والتقريب ١/٤٨٠ .

(٧١) الجامع : ١٨٤١ ، والتقريب ١/١١٦ .

(٧٢) الجامع : ١٦٦٦ ، والتقريب ١/٦٩ .

(٧٣) فتح المغيـث ١/٣٣٩ .

(٧٤) وهذا ينقض ما قرره محقق كتاب العلل الكبير من ان مقارب الحديث ميفضة جرح عند البخارى كما ينقض قوله من ان كل من ضعفه الحافظ فى الفتوح يكون مجمعا على ضعفه . انظر علل الترمذى الكبير ص ٨٦٤ .

بل لم نذهب بعيدا؟ فان كثيرا من الحفاظ المتأخرين قالوا: ان كل من خرج له الشيخان فقد جاوز القنطرة، وكثيرا منهم قال: ان البخاري لا يخرج الا احاديث الثقات.

وقد احصيت الرجال الذين انتقدتهم الحفاظ ابن حجر على البخاري ومسلم ممن وصفهم بقوله: صدوق يخطئ، صدوق يهيم ٠٠ حتى مجهول، فوجدت الذين انتقدتهم على الشيخين مجتمعين اربعة وتسعين رجلا فيهم اربعة ضعفاء (٧٤) هم: اسباط بن محمد بن عبد الرحمن القرشي وعبد الكريم بن ابي المخارق وعمر بن حمزة العمري، ويزيد بن ابي زياد الهاشمي ٠ وكان فيهم عشرة (٧٥) رجال بدرجة مقبول، وثلاثة (٧٦) ليس لكل منهم الا راو واحد، وواحد مجهول (٧٧) الحال.

أما المنتقدون على البخاري وحده فقد بلغوا ثمانية واربعين ومائة رجل كان اربعة (٧٨) منهم مجهولي الحال ٠ خرج لواحد منهم مسندا وخرج للباقين تعليقا. وثلاثة منهم (٧٩) مجهولين ٠ خرج لواحد منهم مسندا، ولاثنين تعليقا.

وكان ثلاثة (٨٠) عشر رجلا منهم ضعفاء ٠ وعلق عن واحد (٨١) متروك ٠

وكان عنده تسعة وعشرون مقبولا خرج لبعضهم تعليقا، ولاكثرهم مساندا !

... الخ ٠

والرجال المنتقدون على مسلم وحده - عند الحفاظ - بلغوا ستة وستين ومائة رجل كان منهم ستة مجاهيل (٨٢) وسبعة وخمسون (٨٣) مقبولا، وخمسة (٨٤) ضعفاء،

(٧٥) التقريب ١/١٤٧، ٤٢٨، ٥٨/٢، ١١٧، ٠٠١٥٦

(٧٦) التقريب ١/١٨٣، ٥٠١، ٠٦٢/٢

(٧٧) ماسبق ٢/٣٠٩

(٧٨) ماسبق ١/١٧، ٧٧/٢، ٣١٢، ٠٣٥٦

(٧٩) ماسبق ١/٣٨٩، ٤٦٩/٢، ٤٨٠

(٨٠) ماسبق ١/٢٩، ٣٢، ٥٣، ٠٠٧٧ الخ

(٨١) ماسبق ١/١٦٩

(٨٢) ماسبق ٢/١٨٥، ٤٢٨، ٤٥٠، ٥٧١، ٥٨٠، ٠٦٠٤

(٨٣) ماسبق: ١/١٢، ١٥، ١٢٢، ٠٠٢٧٩

(٨٤) ماسبق: ١/٧٩، ٢٦٣، ٤٣٤، ٣٧/٢، ٢٢٢ ٠

وثلاثة اتهموا بالظلم والجور أو الفسق (٨٥) ، وأربعة لينوا (٨٦) الحديث،
 واثنان ليسا بقويين (٨٧) ومتروك واحد (٨٨) . وآخر يسرق (٨٩) الحديث .
 وما أكثر من قال فيه الحافظ: صدوق يخطيء ، صدوق يهمل ، لين الحفظ ،
 سيء الحفظ ... الخ .

مما سبق نستخلص الآتى :

- ١- لانسلم بان قول امام من ائمة النقد: فلان ثقة ، يعنى انه يحتج به الا اذا
 لم نجد فيه جرحا لغيره .
- ٢- لانسلم انه كل من قال فيه امام : ثقة ، أنه ثقة عنده بالمعنى الاصطلاحى .
- ٣- لانسلم بان كل من خرج عنه البخارى ومسلم انه ثقة عنده ، فكيف نسلم
 كونه ثقة على الاطلاق ؟ !

ترجم الذهبى لمقسم الراوى عن ابن عباس فقال (٩٠) : والعجب ان البخارى
 اخرج له ، وذكره فى كتاب الضعفاء

...

-
- (٨٥) التقريب ٨/٢ ، ٥٦ ، ٧٠
 (٨٦) ماسبق ٨٩/١ ، ٤٢٣ ، ٢٥١/٢ ، ٣٣٧
 (٨٧) ماسبق ٢١٩/٢ ، ٢٢٩
 (٨٨) ماسبق ٤٠٠/١
 (٨٩) ماسبق ٣٥٢/٢
 (٩٠) الميزان ١٧٦/٤

المطلب الثالث

مدلول كلمة ثقة عند ابن حبان

تقدم الحديث في البيابين السادس والسابع عن اتساع مدلول الثقة عند ابن حبان في كتابه الثقات ، وقد رأينا نظير ذلك عند كل الحفاظ الذين تكلموا في النقد أو افردوا الثقات بالتصنيف - قريبا - .

ولكنني أريد في هذه السطور تحديد مدلول لفظة (ثقة) إذا أطلقها ابن حبان وصفا لرجل .

وصف ابن حبان أربعة وعشرين رجلا بهذا الصوف ، منهم من وصفه بذلك في كتاب الثقات ، ومنهم من وصفه بذلك في المجروحين موازنة بينه وبين ضعيف ذكره هناك .

وقد رأيت أنه نص على توثيق ثلاثة (٩١) رجال في المجروحين لم يترجم لهم في الثقات ولا في المجروحين؟ ! وأخرج عن واحد منهم حديثا في صحيحه .

وترجم لاثنتين (٩٢) في (الثقات) ولم أقف على ترجمتهما عند غيره . وكان عشرة من هؤلاء قد نص على توثيقهم الحفاظ ابن حجر وغيره من الحفاظ ، وخمسة قال فيهم (٩٣) : صدوق . وقال عن واحد مقبول (٩٤) . وانتقد الحفاظ عليه رجلين آخرين . أما أحدهما فهو الإمام سحنون ، وأما الآخر فهو إبراهيم بن الأشعث ، وقد أبان ابن حبان أن العيب من غيره .

(٩١) م ١٥٠/١ ، ١٥٦ وأخرج له في صحيحه حديثا (الموارد ٩٤١) ، ١٥٨ .

(٩٢) م ١٦١/١ ، ١٦٢ .

(٩٣) م ١٤٥/١ ، ١٤٧ ، ١٤٩ ، ١٥١ ، ١٥٧ .

(٩٤) م ١٥٩/١ .

(٩٥) م ١٤٤/١ ، ١٥٥ .

وايا ماكانت تفاصيل هذا المصطلح ، فان من قال فيه ابن حبان ثقة
يعتد به ، ويحتج ، مالم نجد لغيره فيه جرحا ، وعندها نتوقف لنسوازن
بين الاقوال ، وأدلة الجرح .

فالرجال الذين وثقهم ولم نجد لغيره كلاما فيهم ، هم ثقات
محتج بهم ، لانه امام ناقد ، وقد تبين بالاستقراء انه لا يطلق هذه اللفظة
الا على من يحتج به عند الحفاظ . والله أعلم .

...

المبحث الرابع

مصطلح صدوق

لقد اختلف العلماء في الاحتجاج بمن قيل فيه صدوق من الرواة قديما وحديثا وقد حكى الخلاف الذهبي والسخاوي وغيرهما .

وقبل ان أعود الى منشأ الخلاف - في نظري - أحب أن أقرر بعض القواعد التي يرجع اليها عند الاختلاف .

المطلب الاول

الصدوق في اصطلاح النقاد

ذكر الحافظ عبدالرحمن بن ابي حاتم الرازي مراتب الرواة ، فجعل الاولى طبقة الحفاظ الذين يرجع الي اقوالهم في الجرح والتعديل . وجعل المرتبة الثانية للعدل في نفسه الثبت في روايته ، الصدوق في نقله ، الورع في دينه ، الحافظ لحديثه المتقن فيه ، فهذا يحتج به ويوثق .

وجعل المرتبة الثالثة : للصدوق الورع الثبت الذي يهم احيانا قبله النقد واحتجوا بحديثه .

وقال في موضع آخر : الثانية : اذا قيل : صدوق او محله الصدق ، أو لابس به فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه . وهي المنزلية الثانية .

جاء في كتاب ابن معين (٢) وكتابه : (جعل هذه المرتبة هنا في حكم الاعتبار وهذا يخالف قوله السابق حيث جعلها مع المرتبة التي قبلها في القبول والاحتجاج . فهذه المرتبة يصدق عليها قوله : الصدوق الثبت الذي يهم احيانا ، قبله النقد ، واحتجوا بحديثه ، وجعلها المرتبة الثالثة هناك .)

(١) الجرح والتعديل ٣٧/٢ .

(٢) ابن معين وكتابه التاريخ ٩٣/١ ، ٩٦ .

والذى يبدو لى - والله أعلم - ان ابن ابراهيم ، لم يناقض نفسه
وانما اراد بالكتب والنظر شيئا سوى الاعتبار ، الا تراه روى عن عبد الرحمن بن
مهدي (٣) انه قال لتلميذه : (احفظ عن الرجل الحافظ ، المتقن ، فهذا
لا يختلف فيه ، واخر ييهم والغالب على حديثه المحة فهذا لا يترك حديثه ،
ولو ترك حديث مثل هذا لذهب حديث الناس ، واخر ييهم والغالب على حديثه الوهم
فهذا يترك حديثه ، يعنى لا يحتج بحديثه ؟) .

وروى عنه أيضا انه قيل له : (ابوخلدة ثقة ؟) فقال : كان صدوقا ،
وكان مأمونا ، الثقة شعبة وسفيان ؟) ثم قال : فقد اخبر ان الناقلة للاسار
والمقبولين على منازل ، وان اهل المنزلة الاعلى الثقات ، وان اهل المنزلة
الثانية : اهل الصدق والامانة) .

فهذان النمايان يوضحان ان من ييهم قليلا لا يترك حديثه . وهو من اهل الصدق
والامانة . فهل يقدم باهل الصدق والامانة مدلول كلمة : صدوق الاصطلاحى ؟ !

يبدو لاولهولة ان ما ذكره شعبة وسفيان فى المرتبة الاولى ، وهم بلا ريب
من الحفاو المتقنين ، يوحى بان اراد باهل الصدق والامانة : الثقات
الذين عدهم الطبقة الاولى بعد الحفاظ ولكن حين نعلم بان اباخلدة - خالدين
دينار التميمي - وصفه الحافظ (٤) بانه صدوق اصطلاحا ، نرجح انه اراد بوصفه
شعبة وسفيان بالثقة ، ذروتها ، لان الثقة اسم عام يشمل مراتب الثقات
جميعا واعلى مراتبها الحفاظ النقاد .

وعلى هذا فان قوله : يكتب حديثه وينظر فيه يتنزل على التوقف للاختبار ،
وذلك للاحصاء اوهامه والاحتجاج بما تبقى من حديثه . وقد قام بذلك الحفاظ ،
واحصوا على المحدثين انفسهم ، بله احاديثهم . وليس توقف الاعتبار الذى

(٣) الجرح والتعديل ٢/٣٨٠

(٤) التقريب ١/٢١٣

يجعل الراوى غير محتج به الا اذا توبع على حديثه . هذا ما تبين لى ان ابن ابي حاتم يريد . والله اعلم .

وهذا ما فهمه الحافظ ابن الصلاح عند كفه على الحديث الحسن لذاته ، اذ قال (٥) : (ان يكون راويه من المشهورين بالصدق والامانة ، غير انه لم يبلغ درجة رجال الصحيح لكونه يقصر عنهم فى الحفظ والاتقان ، وهو مع ذلك يرتفع عن حال مزيع ما ينفرد به من حديثه منكر (٥٠) .

وقال الحافظ ابن حجر : (٦) : (ان قيد الاتصال انما يشترط فى روائع الصدوق الذى لم يوصف بتمام الضبط والاتقان . وهذا هو الحسن لذاته . وهو الذى لم يتعرض الترمذى لوضعه بخلاف القسم الثانى الذى وصفه (٥٠) .

وقال (٧) : (ان المصنف - ابن الصلاح - وغير واحد نقلوا الاتفاق على ان الحديث الحسن يحتج به كما يحتج بالصحيح وان كان دولته فى المرتبة ، فما المراد بالحديث الحسن الذى اتفقوا فيه على ذلك ؟ هل هو القسم الذى حرره المصنف ، وقال : ان كفا الخطابي (٨) يتنزل عليه وهو رواية الصدوق المشهور بالامانة او القسم الذى ذكرناه آنفا عن الترمذى ...)

لم أر من تعرض لتحريز هذا . والذى يظهر لى ان دعوى الاتفاق انما تتم على الاول - الحسن لذاته - دون الثانى ... ويؤيد هذا قول الخطيب : (اجمع أهل العلم ان الخبر لا يجب قبوله الا من العاقل الصدوق المأمون على ما يخبر به (٥٠) .

فهذا الذى قاله الحافظ ابن حجر يدل دلالة واضحة على ان موصفه بانه صدوق يحتج بحديثه وان حديثه حسن لذاته .

(٥) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٣١ .

(٦) النكت ٤٠٧/١ .

(٧) ماسبق ٤٠١/١ .

(٨) نقل ابن الصلاح تعريف الخطابي وتعريف الترمذى للحسن وجعل تعريف الخطابي هو الحسن لذاته وتعريف الترمذى هو الحسن لغيره . علوم الحديث له ص ٣١ .

ويؤكد مذكرات مانقله السخاوي^(٩) عن الحافظ ابن حجر من تعريفه
للحسن لذاته بانه : (الحديث المتمثل الاسناد برواتها معروفه بالصدق فـ
ضبطهم قصور عن ضبط رواة الصحيح ، ولا يكون معلولا ولا شاذاً . . ومحصله انه هـ
والصحيح سواء الا في تفاوت الضبط . فراوى الصحيح يشترط ان يكون موصوفا بالضبط
الكامل وراوى الحسن لا يشترط ان يبلغ تلك الدرجة وان كان ليس عريا عن الضبط
في الجملة ليخرج عن كونه مغفلا ، وعن كونه كثير الخطأ ، وماعدا ذلك من الاوصاف
المشترطة في الصحيح ، فلا بد من اشتراط كله في النوعين) أ.هـ .

وعلى هذا درج الحافظ في كتبه ، وألمح اليه في مقدمة التقريب حيث قال : (١٠)
(الثالثة : من افرد بصفة كثقة ، او متقن ، او ثبت ، او عدل . الرابع :
من قصر عن درجة الثالثة قليلا ، واليه الاشارة بصدق ، او لابس به ، او ليس به
بأس . .)

فلا يخفى ان الثقة من جميع بين العدالة والضبط ، وحديثه صحيح ، فمن قصر
عنه قليلا هو الصدوق ، وحديثه الحسن لذاته .

...

(٩) فتح المغيث ٦٨/١ .

(١٠) تقريب التهذيب ٤/١ .

المطلب الثاني

مدلول كلمة صدوق في اطلاق المحدثين

لقد وردت كلمة صدوق مجردة ، ومقترنة بالفاظ اعلى منها فمراتب التوثيق ، ومقترنة بالفاظ تشعر بتخلخل الضبط . وساحاكم هذه الالفاظ كلها الى تقريبـــــــــــــــــ الحافظ ابن حجر ، لانه قد نص على ان الصدوق يحتج به ، وحديثه حسن لذاته ، ولانـــــــــ عمدة كل من جاء بعده في الاعتماد على هذا المصطلح .

قال الترمذی: (۱۱) ادريس بن يزيد الاودی : شہتمدوق۔ وقال الحافظ : یقہ (ع)

وقال هو والبخارى^(١٢) عن عاصم بن محمد بن يزيد العمرى : ثقة صدوق . وقــــــــال
الحافظ : ثقة (ع) . وقال البخارى^(١٣) فى عبد الله بن جعفر المخزومى : صدوق
ثقة . وقال الحافظ : لا بأس به ؟ .

وقال البخارى^(١٤): أبان بن عبدالله بن ابي حازم البجلي: صدوق الحديث
وقال الحافظ: صدوق فى حفظه لين .

وقال في عمر (١٥) بن ابراهيم العبدى وابنه الخليل : صدوق . وقال عن عمر في موضع آخر مقارب الحديث . وقال الحافظ عن عمر : صدوق في حديثه عن قتادة ضعيف (ت س ق) .

وقال عن الخليل بن عمر (١٦) العبدى : صدوق ربما خالف .

(١١) العلل الكبير ٤٥٧/١ والتقريب ٥٠/١

(١٢) العلل الكبير ٨٧٠/٢ والجامع للترمذی رقم (١٦٧٤) والتقريب ٣٨٥/١.

(١٣) العطل الكبير ٣٥٨/٠ والتقريب ٤٠٦/١.

(١٤) العلل الكبير ٢١٥/١ والتقريب ٣١/١.

(١٥) العلل الكبير ٤٢٧/١ و ٨٦٤/٢ والتقريب ٥١/٢.

(١٦) العلل الكبير ٤٢٧/١ والتقريب ٢٢٨/١.

تبين لى من هذه التراجم ان كلمة صدوق حين اضيفت الى لفظ (ثقة وثبت) كانت زيادة تأكيد على الوثاقة او كانت الثقة تدل على استجماع شرائط العدالة والصدوق زيادة فى تأكيد الضبط .

وحين ابتدئ بصدوق و اضيف اليها (ثقة) لم ترفعها كلمة (ثقة) عن حد مرتبة الحسن لذاته وكانت الوثاقة هنا تشير الى عدالة الدين . والله اعلم .

وحين قال البخارى : صدوق الحديث ، او صدوق مقارب الحديث اشعر بان فى حفظه شيئا يحطه عن رتبة الاحتجاج به اذا انفرد ، فهو يحتاج الى متابعة فيما ضعف فيه من شيوخه او مطلقا (١٧) .

واما كلمة (صدوق) عارية عن الاضافة . فقد قال البخارى (١٨) فى اسماعيل ابن عبد الملك بن ابى الصغير المدائنى : صدوق وقال الحافى : صدوق كثير الوهم . وقال البخارى (١٩) فى الجراح بن مليح الرواسى : صدوق وقال الحافى : صدوق يهم .

(٢٠)
وقال البخارى : فى جنين ابو عبد الله الحجام : صدوق . فقال الحافى : يهم من الثامنة

(١٧) قال محقق كتاب العلل الكبير : (ان كل من قال فيه البخارى صدوق ومقارب الحديث من درجة واحدة غير ان كلمة صدوق ارفع حالا قليلا من مقارب الحديث وكلاهما من درجات الجرح) .

وهذا خطأ بل هما من درجات التوثيق . اما عن مصطلح (مقارب الحديث) فقد نبهت على ذلك قبل واما عن مصطلح صدوق فما بين يديك - اخى القارىء - ينقض هذا الكلام تماما . وسأزيد الامر وضوحا بعد عرض لفظ (صدوق) مجردا فكن على ذكر !

(١٨) العلل الكبير ٨٦٧/٢ والتقريب ٧٢/١ (د ت ق) .

(١٩) العلل الكبير ٨٧١/١ والتقريب ١٢٦/١ (ب خ م د ت ق) وقد جعله محقق العلل الكبير الجراح بن سليم وترجمه فى الحاشية باب مليح واعطاه اوصافه الذى فى الترمذى (١٨٠٩) الجراح بن مليح والدوكيع ولم اعثر على مسن يسمى بالجراح بن سليم . فكان المحقق تحرف الاسم معد من مليح الى سليم فهما قريبان .

(٢٠) العلل الكبير ٧٦٢/٢ والتقريب ١٣٥/١ (د س)

- وقال البخاري (٢١) عن الخليل بن عمر بل ابراهيم العبري : صدوق فقال الحافظ : صدوق ربما خالف .
- وقال (٢٢) عن الربيع بن صبيح : صدوق ، فقال الحافظ : صدوق سيء الحفظ وكان عابدا مجاهدا . وهو اول من صنف الكتب في البصرة .
- وقال (٢٣) عن زياد بن عبد الله البكائي : صدوق ثبت في المغازي ، وفي حديثه عن غير ابن اسحاق لين . ولم يثبت ان وكيعا كذبه .
- وقال (٢٤) عن زيد ابواسامة الحجام : صدوق . فقال الحافظ : ثقة لم يصب الازدى في قوله : يتكلمون فيه .
- وقال (٢٥) في عاصم بن عبيد الله بن عاصم : صدوق . لكن الحافظ قال : ضعيف
- وقال (٢٦) في عبد السلام بن حرب : صدوق . وقال العجلي : هو عند الكوفيين ثقة ثبت والبغداديون يستنكرون بعض حديثه . وقال الحافظ : ثقة ثبت لـه مناكير (ع) .
- وقال (٢٧) في كل من عباد بن منصور ، وعبد الوهاب الثقفي ،

- (٢١) العلل الكبير ٤٢٧/١ . والتقريب ٢٢٨/١ .
- (٢٢) العلل الكبير ٨٧١/٢ والتقريب ٢٤٥/١ .
- (٢٣) العلل ٨٦٨/٢ والتقريب ٢٦٨/١ (خ م ت ق) .
- (٢٤) العلل ٧٦٢/٢ ، التقريب ٢٧٧/١ (س) .
- (٢٥) العلل ٨٦٦/٢ ، التقريب ٣٨٤/١ (د ت ق) .
- (٢٦) العلل ٧٩/١ ، العجلي رقم ١٠٠١ ، التقريب ٥٠٥/١ (ع) .
- (٢٧) العلل الكبير ارقام الاحاديث : ٣٠٧ ، ٥٥ ، ٣١٣ ، ١١٨ ، ص ٨٧١ .

وليث بن ابي سليم ، ويحيى بن ايوب الخافقي ، ويزيد بن ابراهيم التستري :
مدوق .

وقال الحافظ (٢٨) في اولهم : مدوق تغير بآخره وكان يدلس وتغير بآخره
وفي الثاني : ثقة تغير قبل موته . وفي الثالث : مدوق اختلط اخيرا ولم يتميز
حديثه فترك . وفي الرابع : مدوق ربما أخطأ ، وفي الخامس : ثقة ثبت الا في
روايته عن قتادة ففيها لين .

ولا أريد سرد كل من قال فيه البخاري او تلميذه الترمذي : مدوق يغلط ،
مدوق يهم ، ومدوق الا من رواية فلان عنه ، اذ الشائع ان مثل هذه الالفاظ
لايحتج باصحابها الا في المتابعات والشواهد . وسناقش هذه القضية قريبا
ان شاء الله .

بيد أن مما يزيد الامر هاهنا وضوحا ، قول البخاري في ابن شبرمة
وابن ابي ليلى : نقل الترمذي (٢٩) عن أحمد بن حنبل انه قال في عبد الله بن
شبرمة : لا يحتج بحديثه ، وعن البخاري (٣٠) قال : مدوق الا انه لا يدرى صحيح
حديثه من سقيمه . ولا اروي عنه شيئا . وابن ابي ليلى (٣١) : مدوق فقيه ،
وانما يهم في الاسناد . وقال في موضع آخر (٣٢) : مدوق الا انه لا يدرى صحيح
حديثه من سقيمه . وقال في موضع (٣٣) ثالث : مدوق ولا اروي عنه لانه لا يدرى صحيح
حديثه من سقيمه ، وكل من كان مثل هذا فلا اروي عنه .

(٢٨) التقريب : ٣٩٣/١ ، ٥٢٨ ، ١٣٨/٢ ، ٣٤٣ ، ٣٦١ .

(٢٩) جامع الترمذي رقم : ١٧١٥ .

(٣٠) ماسبق الموضع نفسه .

(٣١) ماسبق الموضع نفسه .

(٣٢) العلل الكبير ٨٦٧/٢ .

(٣٣) الجامع رقم (٣٦٤) .

(٣٤) وقال تعقيباً على حديث : (ماروى ابن ابى ليلى حديثاً اعجب الى من هذا ولا اروى عنه شيئاً) ان كلام البخارى هذا قد يفهم منه ان كل من اطلق عليه البخارى وصف (صدوق) فانه لا يحتج به ولا يروى البخارى عنه شيئاً ، وهذا ما فهمه (٣٥) بعضهم وهو خطأ لان البخارى اطلق لفظ صدوق على عبدالسلام ابن حرب وعبدالوهاب الثقفى وخرج لهما الجماعة ، واطلق على زياد بن عبد الله البكائى وخرج له الشيخان ، وأطلقه على الجراح بن مليح وخرج له مسلم ، وأطلقه على الربيع بن صبيح وعلق عنه فى صحيحه . وهذا كله قد مر قريباً .

وقد يفهم منه ان كل رجل ، ولو كان صدوق اللهجة ديناً ولكنه مغفل ، او كثير الخطأ لا يدرى صحيح حديثه من سقيمه فانه لا يخرج منه حتى ولو روى حديثاً أعجبه .

وهذا هو الفهم الصحيح الذى يجب ان نسير عليه ، مضيفين عليه ان كل من وصفه البخارى بالصدق مع الغفلة او الخطأ فانه لا يحتج به منفرداً الا اختياريًا لبعض رواياته وانتقاءً .

اما من اطلق عليه البخارى او الترمذى لفظ (صدوق) مجرداً فهو محتج به عندهما وقد اخرج البخارى عن هذا وصفه فى صحيحه احتجاجاً وحديثاً حينئذ ينزل عن درجة الصحيح الى رتبة الحسن لذاته .

(٣٤) الجامع رقم (٥٥٢) .

(٣٥) ذكر الاستاذ حمزه ذيب انه من خلال دراسته وجد ان مصطلح (صدوق) عند البخارى من مراتب الجرح وانه ارفع حالا من مصطلح (مقارب الحديث) وكاد ان يجزم بذلك - كما يقول - ولكننا نبادره فنقول: لا تجزم . فان مصطلح مقارب الحديث من مراتب الاعتبار ، ومصطلح صدوق من مراتب الاحتجاج عند البخارى الا اذا صرح بقرينة صارفة فتعود الى مرتبة الاعتبار . وقد ذكرت لك نماذج ممن قال فيه البخارى : صدوق ، وحديثه ثبت ، بل وخرج عنه فى صحيحه . نعم لا يستلزم من كون الرجل صدوقاً عند البخارى ان يكون صدوقاً عند غيره وهذا امر آخر فتنبه واحذر التسرع . انظر العلل الكبير ٢/٨٦٤ .

المطلب الثالثمصطلح صدوق عند الحافظ ابن حجر

وكان الحافظ ابن حجر - حين قرر قاعدته - اعتمد على فهم البخاري لذلك لانه الصق الناس بكتابه ، وأعرفهم بمنهجه .

قال الحافظ (٣٦) - رحمه الله - : (ينبغي لكل منصف ان يعلم ان تخريج صاحب الصحيح لاى راو كان مقتضى لعدالته عنده ، وصحة ضبطه وعدم غفلته ولاسيما ما انضاف الى ذلك من اطباق جمهور الامة على تسمية الكتابين بالصحيحين ، وهذا معنى لم يحصل لغير من خرج عنه فى الصحيح . فهو بمثابة اطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما . هذا اذا خرج له فى الاصول . فاما ان خرج له فى المتابعات والشواهد والتعليق فهذا يتفاوت درجات من اخرج له منهم فى الضبط وغيره مع حصول اسم الصدق لهم . وحينئذ اذا وجدنا لغيره فى احسن طعنا فذلك الطعن مقابل لتعديل هذا الامام فلا يقبل الا مبين السبب مفسرا بقادح يقدر فى عدالة هذا الراوى وفى ضبطه مطلقا او فى ضبطه لخبر بعينه ، لان الاسباب الحاملة للائمة على الجرح متفاوتة . منها ما يقدر ومنها ما لا يقدر ... فلا يقبل الطعن فى أحد منهم الا بقادح واضح ، لان اسباب الجرح مختلفة) .

ومن خلال تتبعى لصنيع الحافظ فى دفاعه عن رجال الشيخين ، والبخاري خاصة ، وجدته يحتج احتجاجا مطلقا بكل رجل من رجالهما قال فيه صدوق ، ان لم يتعابه احد . اللهم الا اذا عرف لهذا الراوى حديث خطأ فيه فانه يجتنب شأنه فى ذلك شأن الثقة الذى يخطئ .

وسأعرض أمثلة ممن قال فيهم الحافظ صدوق واخرج لهم البخاري احتجاجا ودافع الحافظ عن ذلك :

١- احمد بن المقدام (٣٧) العجلي (خ ت س ق) : قال في التقريب : صدوق صاحب حديث ، طعن ابوداود في مروءته . وقال في الهدى : احتج به البخاري والترمذي والنسائي وابن خزيمة في صحيحه وغيرهم .

٢- ابراهيم بن المنذر (٣٨) الخزامي : قال في التقريب : صدوق تكلم فيه احمد لأجل القران (خ ت س ق) وفي الهدى : (احد الائمة .. اعتمده البخاري وانتقى من حديثه ، وروى له الترمذي والنسائي) .

٣- اسحاق بن ابراهيم (٣٩) الفراديس (خ د س) في التقريب : صدوق ضعيف بلامستند ، وفي الهدى (وثقه ابومن والدارقطني والنسائي واحتج به) .

٤- اسحاق بن محمد (٤٠) بن اسماعيل العزوي : قال في التقريب : صدوق كف فساء حفظه . وفي الهدى : (قال الدارقطني والحاكم : عيب على البخاري اخراج حديثه . والمعتمد فيه ما قاله ابوحاتم : كان صدوقا . اخرج له البخاري منفردا ومتابعا ..) .

٥- ثابت بن عجلان (٤١) الانصاري الحمصي (خ د س ق) في التقريب : صدوق وفي الهدى : (قال العقيلي : لا يتابع في حديثه ، واستغرب ابن عدي له ثلاثة احاديث وقال ابوالحسن بن القطان : ذلك لا يصره الا اذا اكثرت منه رواية المناكير ومخالفة الثقات . قال الحافظ : وهو كما قال له في البخاري حديثان) .

بل ان الامر اعم من ذلك ، فمن وصف بالخطأ اليسير ، والوهم القليل ممن قيل فيه صدوق فان حديثه حسن لذاته ، وهذا الذي يتوقف في امره للاختبار ، لتعرف الاحاديث التي أخطأ فيها ويحتج بما تبقى من حديثه ولكنسه لا يكون بمنزلة اصحاب الصحيح .

-
- (٣٧) التقريب ٢٦/١ والهدى ٣٨٧ .
(٣٨) التقريب ٤٢/١ ، الهدى ٣٨٨ .
(٣٩) التقريب ٥٥/١ ، الهدى ٣٨٩ .
(٤٠) التقريب ٦٠/١ ، الهدى ٣٨٩ .
(٤١) التقريب ١١٦/١ ، الهدى ٣٩٤ .

وقولى هذا لوحيت عليه الاتفاق لما ابعدت - لا كما حكى بعضهم الاتفاق
على عدم الاحتجاج بالصدوق بله ، من وصف بالخطأ او الوهم اليسير ؟!
وهذان صاحبا الصحيحين قد اعتمدا ذلك ، فمن لبعدهما من كلام وبخاصة
اذا كان ممن ينزل الصحيحين منزلة قدسية ؟ !

- ١- قال الحافظ فى ترجمة اسماعيل بن ابي اويس^(٤٢) (خ م ت ق) صدوق
يخطئ . وقال فى الهدى : احتج به الشيخان الا انهما لم يكثران تخريج
حديثه ولا اخرج له البخارى مما تفرد به سوى حديثين . وقرر الحافظ
ان ما اخرجه البخارى من مفاريد صحيح ، وغيره يحتاج الى متابعة !
٢- وفى ترجمة شجاع^(٤٣) بن الوليد السكونى (ع) : صدوق ورع له اوهام .
وفى الهدى : ليس له فى البخارى الا حديث واحد وقد توبع فيه شيخه .
وروى له الباقر .
٣- وفى ترجمة طارق^(٤٤) بن عبد الرحمن البجلي الاحمسي (ع) : صدوق له اوهام
وفى الهدى : ماله فى البخارى سوى حديث واحد واحتج به الباقر .
٤ - وفى عبد ربه بن نافع الكنانى^(٤٥) (خ م د س ق) : صدوق يهم . وفى
الهدى : احتج به الجماعة سوى الترمذى واظهار ان تضعيفه انما هو
بالنسبة الى غيره من اقارانه كابي عوانة ونظرائه .
٥ - وفى ابراهيم^(٤٦) بن يوسف بن اسحاق بن ابي اسحاق السبيعي (خ م د ت س) :
صدوق يهم وفى الهدى : (احتج به الشيخان فى احاديث يسيرة وروى له الباقر
سوى ابن ماجة) .
٦ - وفى اسماعيل^(٤٧) بن مجالد الهمداني (خ ت) : صدوق يخطئ ، وفى
الهدى : قال البخارى : صدوق وقال احمد : ما اراه الا صدوقا ، واخرج له
البخارى فى صحيحه حديثا واحدا .

(٤٢) التقريب ٧١/١ والمدخل الى الصحيحين للحاكم ص ٦٢٤ والهدى ٣٩١ .
(٤٣) التقريب ٣٤٧/١ والهدى ص ٤٠٩ وانظر فى مرتبته صاحب الاوهام السلسلة الصحيحة
١٠٠١/٣ ، ١٠٠٣ ، ١٠٠٤ .
(٤٤) التقريب ٣٧٦/١ والهدى ٤١١ والمدخل ٦٤٦ .
(٤٥) التقريب ٤٧١/١ والهدى ٤١٦ .
(٤٦) التقريب ٤٧/١ ، الهدى ٣٨٨ .
(٤٧) التقريب ٧٣/١ ، الهدى ٣٩١ .

٧ - وفي ابراهيم (٤٨) بن عبد الرحمن السكسكى (خ د س) : صدوق سء الحفظ وفي الهدى : له في الصحيح حديثان: احدهما عن عبد الله بن أبي أوفى وله شاهد . والثاني ليس له شاهد وانما له قصة تدل على انه حفظه .

هذه كلها ادلة تؤكد ان مصطلح (صدوق) يحتاج بمصاحبه ومصطلحات (صدوق ربما خطأ له او هام ، يخطئ قليلا) يتوقف فيها للعسودة الى كتب العلل وكتب الرجال المستوعبة التي احصت او هام المحدثين واخطاءهم كالكمال لابن عدى . وضعفاء العقيلي وعلل الدارقطني وعلل ابى حاتم والمجروحين - الرحد - وغيرها من الكتب المتخصصة في هذا الشأن .

اما اذا من وصف بالمدق فاحش الخطأ او كثيره او بالغفلة ، وكثرة الوهم فانه لا يحتاج به الا في المتابعات والشواهد .

قان قيل : يرد على هذا الكلام ماقرره الحافظ في الهدى (٤٩) اذ قال : (واما الغلط : فتارة يكثر من الراوى وتارة يقل ، فحيث يوصف بكونه كثير الغلط ينظر فيما اخرج له ان وجد مرويا عنده او عند غيره من رواية غير الموصوف بالغلط علم ان المعتمد اصل الحديث لخصوص هذه الطريق .

- وان لم يوجد الا من طريقه ، فهذا قاذح يوجب التوقف عن الحكم بصحته ، ماهذا سبيله وليس في الصحيح بحمد الله من ذلك شيء .

- وحديث يوصف الراوى بقله الغلط كما يقال : سء الحفظ أوله او هام ، أو له مناكير ، وغير ذلك فالحكم فيه كالحكم في الذي قبله ، الا ان الرواية عن هؤلاء في المتابعات اكثر منها عند المصنف من الرواية عن اولئك) . فقد جعل الحافظ كثير الخطأ وقليله سواء من أنه يبحث عن أصله ، وينظر هل له من شاهد او متابع ، أم لا ؟ .

(٤٨) التقريب ٣٨/١ ، الهدى ٣٨٨ ، المدخل ٦٣٧ .

(٤٩) هدى السارى للحافظ ابن حجر ص ٣٨٤ .

قلت : لاشك ان اكثر ما اخرج البخارى عن قليلى الغلط ، والوهـم ،
فى المتابعات والشواهد وكان معظم الرجال الذين ذكرهم الحافظ فى الفـتـح
ممن طعن على البخارى باخراج حديثهم كانوا من اصحاب الخطأ ، والوهـم القليل،
ومن الذين اخرج لهم فى المتابعات والشواهد ، بيد ان البخارى خرج لبعـض
هؤلاء احتجاجا وقد قدمت نماذج من ذلك . فكيف نوفق بين صنيع البخارى واطلاق
الحافظ السابق ؟

اقول: ان الاصل الا يخرج حديث الصدوق المتهم بسوء الحفظ ومن له أخطاء
أو اوهام الا فى المتابعات والشواهد ، لكن حين نعرف من خلال السبر والاختبار
وقرائن الاحوال وعدم اشارة الحافظ الى خطئه فى هذا الحديث ، او اشراروا،
وظهر لنا ان ما عللوه به غير قاصح فما الذى يمنع من الاحتجاج بحديثه واعتباره
حسنا ؟؟ وقد كان البخارى ينتقى من حديث من طالت صحبتة لشيخه لقلبـة
الظن بوجود الضبط .

ان الامثلة التى قدمتها تدل على ذلك عمليا . والا فما الفرق بين
قليل الغلط وكثيره اذا كان هذا وذاك يحتاج الى متابع ؟

ان الضعيف اذا توبع حسن حديثه والمجهول اذا توبع قبلنا روايته ، ومنكر
الحديث ايضا ، فهل الصدوق الموصوف بقليل الخطأ والوهـم يحتاج الى متابعة
او شاهد كمنكر الحديث وفاحش الخطأ والضعيف والمجهول ؟ !

ان الحافظ ابن حجر الذى اطلق هذا الحكم وسكت عن احتجاج البخارى
بقليل الخطأ ، هو نفسه يقرر الحقائق الآتية :

- ١- قال الدارقطنى (٥٠) : (واخرج البخارى حديث العوام بن حوشب عن ابراهيم
السكسكى عن ابى بردة عن ابي موسى عن النبى صلى الله عليه وسلم قال:
اذا مرض العبد او سافر كتب الله له مثل ما كان يعمل صحيحا مقيما) .

ثم قال : لم يسنده غير العوام وخالفه مسعر رواه عن ابراهيم السكسكى عن ابى بردة قوله : ولم يذكر ابا موسى ولا النبى صلى الله عليه عليه وسلم . وقال الحافظ (٥١) معقبا : مسعر أحفظ من العوام بلا شك الا ان مثل هذا لا يقال من قبل الراى ، فهو فى حكم المرفوع ؟ . وفى السياق قصة تدل على ان العوام حفظه ، فانه اصطحب يزيد بن ابى كبشة وابوبردة فى سفر ، فكان يزيد يصوم فى السفر فقال له ابوبردة : افطر فانى سمعت ابا موسى مرارا يقول ... فذكره .. وقد قال احمد بن حنبل : اذا كان فى الحديث قصة ، دل على ان راويه حفظه والله اعلم . فالعوام ثقة لكن مسعرا حافظ ، والاصل ترجيح رواية الاحفظ ، لكن قرينتان فى الحديث جعلتا الحافظ يعدل عن هذا الاصل : الاولى : ان مثل هذا الحديث لا يقال مافيه بالراى ، والثانية : ان فى الحديث قصة وغالبا ما تكون القصص مثبتة للحديث . وداعية الحفظ . اما ابراهيم السكسكى - وهو صدوق سء الحفظ - الا ان هذه القصة ايضا رجحت انه حفظه اذ لم يخالف فيه حديثا صحيحا بل له شواهد يتقوى بها .

٢-

ان الضعيف اذا توبع احتج بحديثه : قال فى ترجمة (٥٢) احمد بن يزيد بن ابراهيم الورتيس : ضعفه ابوحاتم ولم يرعونه البخارى الا حديثا واحدا متابعة . وفى اسباط (٥٣) بن اليسع قال : ضعيف له حديث واحد متابعة . وفى اسيد (٥٤) ابن زيد بن نجيح الجمال قال : ضعيف ، افطر ابن معين فكذب به وماله فى البخارى سوى واحد مقرون بغيره . وهناك بقية ثلاثة عشر راويا ضعيفا من رواة البخارى افصح الحافظ بأن البخارى لم يخرج لهم اصلا الا متابعة او تعليقا .

(٥١) الهدى ص ٣٦٣ .

(٥٢) التقريب ٢٩/١ والهدى ص ٣٨٧ .

(٥٣) التقريب ٥٣/١ والهدى ٣٨٩ .

ان المجهول فى اصطلاح المتأخرين ومجهول الحال اذا توبعا احتج بحديثهما .

قال فى ترجمة (٥٥) احمد بن عامر البلخى : زاهد من الحادية عشرة ، ولم يعرف ابوحاتم حاله فى الحديث . ولكنه فى التهذيب قال : (وله اخبار فى الحلية وفى رسالة القشيرى ، وفى الزهد وغيره ثم ظهر لى ان الزاهد غيره ، وهو انطاكى لابلخى - والله اعلم - ؟ !

وعده فى الهدى بلخيا . ولم يذكر له متابعا او شاهدا . وانما ذكر ان حديثه فى الرقاق .

وترجم لعامر بن مصعب (٥٦) فقال : شيخ لابن جريج لا يعرف البخارى قرنه بعمر بن دينار وقد وثقه ابن حبان على عاداته . وذكر انه قد روى عنه : ابن جريج وابراهيم بن مهاجر الكوفى .

وقال فى التهذيب : اخشى ان يكون الذى روى عنه ابن جريج غير الذى روى عنه ابراهيم بن مهاجر فقد قال ابن حبان فى ثقات التابعين : عامر بن مصعب : يروى عن عائشة لا اعلم له راويا الا ابراهيم بن مهاجر وربما قال : مصعب بن عامر لا يعجبني الاعتبار بحديثه من روايته ابراهيم ؟) .

فأقل احوال مثل هذا الرجل انه مجهول الحال ؟؟ وان كان الراجح فيه وفى الذى قبله جهالة العين ؟ ومع ذلك فحين توبع هذا قبل البخارى حديثه واخرجه فى الصحيح ، وتساهل فى الرقائق فاخرج حديث احمد بن عامر وربما يكون قد توبع ايضا ؟ .

قال الحافظ (٥٧) فى الهدى فى ترجمة ابراهيم بن عبد الرحمن بن ابي ربيعة المخزومى : قال ابن القطان : لا يعرف حاله ؟ قلت : وروى عنه جماعة ووثقه ابن حبان وله فى الصحيح حديث واحد وهو حديث مشهور له طرق كثيرة ؟

(٥٤) التقريب ٧٧/١ والهدى ص ٣٩١ وانظر الهدى ص ٤٤٢ فى ترجمته محمد بن يزيد الكوفى .

(٥٥) التقريب ١٧/١ والتهذيب ٤٦/١ والهدى ص ٣٨٦ .

(٥٦) التقريب ٣٨٩/١ والتهذيب ٥/٨١ .

(٥٧) الهدى ص ٣٨٨ .

فمجهول الحال اذا توبع قبل حديثه واحتج به (٥٨) فهل منزلة
(صدوق له اوهام) بمنزلة المجهول عند اهل الحديث ، بله منزلة
الصدوق مجردا ؟ ان هذا لعجب عجاب !

.....

(٥٨) قال الشيخ ناصر الالباني : اذا روى عن الراوى جماعة من الثقات ،
ولم يذكر فيه جرح او تعديل وقال الحافظ فيه : مستور ، فمثله حسن
الحديث اذا لم يخالف وبخاصة اذا توبع على حديثه . السلسلة الصحيحة

المطلب الرابع

المعاصرون والاحتجاج بالمدوق

ان مسألة الاحتجاج بالرواية وعدم الاحتجاج بهم ، ليست مسألة تاريخية نعرضها لنبرز جهود علمائنا السابقين . ولكنها مسألة علمية خالدة ملازمة لهذه الشريعة مابقى في هذه الامة علماء وما احتاج العلماء الى الاجتهاد في الدين .

وحيث ان الاحاديث الواردة عن النبي صلى الله عليه وسلم هي الحكم الفصل في الخلافات الاجتهادية ، فان معرفة صحيحها من سقيمها وما يصلح للاحتجاج منها ، مما لا يصلح ، او يصلح للاعتبار دون الاحتجاج يبقى امرا بالغ الاهمية ، فسي نتيجة الاجتهاد واثاره .

والاحاديث النبوية الشريعة ثلاثة اقسام :

- ١- قسم صحيح لا خلاف على صحته وقبوله .
- ٢- قسم ضعيف لا خلاف على تضعيفه .
- ٣- وقسم ثالث يحتمل الصحة ويحتمل الضعف او اختلفت فيه انظار النقاد ، نتيجة اختلاف انظارهم فتوفر شرائط القبول فيه وعدم توفرها .

فالقسم الثالث هذا هو ما يجب ان تصرف الجهود الى خدمته وتمحيصه ، وضبطه وتخريجه بعد تحديد منهج النقد الذي يسار عليه بغية السير في هذا الفرض والوصول الى غايته وقد كانت جهود علماء الحديث فردية في الغالب ، فلكل امام منهجه الخاص به في النقد . او لكل مدرسته الذي ينتمى اليها عدد من أقرانه وتلامذته .

ومادام امر القبول والرد في هذه الدائرة من الاحاديث يخضع للموازنة النقدية العامة ثم يخضع لمنهج الناقد في تطبيقاتها الفرعية ، فاننى أعتقد ان الحافز الذاتى والجهد الفردى سيبقى هو الموجه لعملية النقد هذه .

بيد ان مما يجب ان يلتقى اهل العلم عليه الان - امام كثرة ما صنف في علوم الحديث - ان يتفقوا على الاطر العامة ، والقواعد الثابتة في مسائل النقد هذه والا يكون اختلاف الرأى المذهبى - اعتقادا او فقها او تربية - حائلا دون اللقاء على الحق والخير والصواب .

وقد وجدت كثيرا من المشتغلين بالحديث - اليوم - يعتمدون كلام الحافظ بن الصلاح في (علوم الحديث) ومن بعده العراقي والسخاوى ، فاذا اختلفت اقوال هؤلاء واضرابهم راح احدهم يحاول تفسيرها والتوفيق بينها ، وكأنها الحق الذى لامرية فيه ، أو الصواب الذى لا صواب سواه .. ظنا منه ان هؤلاء العلماء قد استقروا كتب الجرح والتعديل وحددوا مصطلحات كل امام ثم وازنوا بينها جميعا ، ومن ثم كانت قواعدهم التى تعدوها !

ولعمري ان هذا لم يحدث قط .. ولئن صدق على استقراء ضيع امام ما - كما افعله في بحثى هذا - فمن العسير جدا ان يصدق على كل من كتب في النقد من الاثمة الحفاظ المعبرين .. نعم لقد وقف المصنفون في (علوم الحديث) على كثير من اقوال ائمة النقد ، وحاولوا التوفيق بينها ، الا انهم لم يقوموا باحصاءات دقيقة اعتمدوا فيها في تعيد قواعدهم . ويدلل على ذلك انهم في مراتب الجرح والتعديل - مثلا - قبلوا مراتب ابن ابراهيم قبول الاستسلام والتسليم ، غافلين عن ان ابن ابراهيم نفسه نص في مقدمة كتابه على انه وقف للنقد على كلام متناقض في الراوى الواحد ، بل ان الناقد الواحد متعدد اقواله في الرجل الواحد ، فقام ابن ابراهيم - كما قال - بحذف التناقض واشبات ما رآه - هو - أليق بحال الرجل . وكم نقل من اقوال لابييه وخالفه ؟ وكم نقل عن ابن معين - واحمد ويحيى القطان ومن قبلهم واقرا نهم وتلامذتهم وخالفها في الحكم اوعرضها دون ترجيح ؟؟ واليك نماذج من ذلك :

١- عمر (٥٩) بن ايوب ابو حفص الموصلى : نقل (٥٩) عن ابن معين : ثقة ، وعن احمد لابأس به وعن ابن ابراهيم : صالح .

- ٢- عمرو (٦٠) بن ابي عمرو - ميسرة - مولى المطلب بن حنطب : قال احمد : ليس به بأس روى عنه مالك وقال ابن معين : ليس بقوى وليس بحجة ، ولم يرو عنه مالك وكان يضعفه وقال ابو حاتم : لا بأس به . وقال ابو زرعة : ثقة .
- ٣- غسان (٦١) بن مضر ابو مضر البصرى النميرى : قال احمد : ثقة ثقة ، وقال ابو حاتم : بأس به . وقال ابو زرعة : صدوق .
- ٤- الحكم بن عبدالله ابو النعمان البصرى (خ م ن س) نقل عن ابيه ابنى حاتم قوله : مجهول . وقال عبدالرحمن : كان يحفظ . اخبرنا ابن ابنى خيثمة - فيما كتب الى - باسناده عن عقبة البصرى قال : الحكم من اصحاب شعبة الثقات .

فكم بالله عليك بين المجهول والثقة من المنازل؟؟ وقد احتج بـ الشخان ؟ !

قد رأيت من هذه الامثلة القليلة ان من العسير تنزيل هذه الاحكام المتباينة فى الرواة على قوله فى مراتبه : اذا قالوا للرجل ثقة او متقن . الخ فمن هم الذين قالوا ؟؟ وما الحكم اذا قال بعضهم وخالفهم البعض ؟ بل كيف تنزل تضعيف مالك ، وقول ابن معين ليس بقوى وليس بحجة ، وقول ابو حاتم : لا بأس به ، وهو من المتشددين ، كما يقول - وقول ابو زرعة : ثقة ؟ على مراتب ابن ابنى حاتم دون عناء وجهد . . ودون تتبع دقيق لمذلولات هذه الالفاظ عند كل امام من هؤلاء الاثمة بشكل عام . وفي هذه الترجمة بالذات . . بل اين تنزل كلمة ابنى حاتم فى الترجمة الاخيرة : مجهول ! مع احتجاج الشيخين به مع قول ابنه عبدالرحمن كان يحفظ مع قول عقبة البصرى : كان من الثقات؟؟ اذا لم نعرف مصطلح ابنى حاتم فى كلمة (مجهول) عنده ؟ !

(٦٠) الجرح والتعديل ٢٥٢/٦

(٦١) ما سبق ٥١/٧

(٦٢) ما سبق ١٢٢/٣

والذى أحب أن أخلص اليه أن قواعد ابن ابراهيم ليست مسلمة
وعليه فلا يجوز اتخاذها حكما يرجع اليه حين الاختلاف .
واما قبول المتأخرين - كابن الصلاح لها - فهو بناء على منهجه فسى
الوقوف عند اقوال السابقين وعدم الاجتهاد فى التصحيح والتضعيف ، فيما يبدولى
- والله أعلم - .

ومتابعة الذين جاؤوا بعده اياه اغلبها من باب الثقة بما عند المتقدم .
ومما يدل على ان المتأخرين - رحمهم الله - كالسكاوى وغيره - لم
يستقرئوا احوال الرواة - بشكل عام - ولا تعرفوا على مناهج ائمة الحديث ،
التعرف الكامل . ولا توصلوا الى مدلولات الفاظ الجرح بشكل كامل ومقارن
ما قرره الامام السكاوى وهو يشرح قول الحافظ العراقى :

والشيخ زاد فيها وزدت مافى كلام أهله وجـددت

قال السكاوى (٦٣) : (مافى كلام ائمة أهله وجدتم الالفاظ فى ذلك - يعنى
بدون استقصاء - والا فمن نظر كتب الرجال ككتاب الجرح والتعديل والكامل
لابن عدى ، والتهذيب وغيرها ظفر بالفاظ كثيرة .

ولواعتنى بارع بجمعها ووضع كل لفظة بالمرتبة المشابهة لها مع شرح
معانيها لغة واصطلاحاً لكان حسناً .

وقد كان شيخنا - يقصد الحافظ بن حجر - يلجج بذلك ، فما تيسر !) .

وحتى لا يتهمنى من لا صبر له على الاستقراء والتتبع بالتقاص العلماء
والائمة ، فأننى اسارع فأعرض بين يديه مقالته امام هذا الشأن فى المتأخرين
الحافظ ابن حجر فى اواخر كتابه الفريد (هدى السارى) (٦٤) :

(٦٣) فتح المقيث ١/ ٣٣٦ .

(٦٤) هدى السارى ص ٤٦٥ .

(وانما اوردت هذا القدر ليتبين منه ان كثيرا من المحدثين وغيرهم ، يستروحون بنقل كلام من يتقدمهم مقلدين له ويكون الاول ما اتقن ولا حـرر ، بل يتبعونه تحسينا للظن به والاتقان ..) .

اذا اتفقنا على ما تقدم فاننى اقول : من خلال استقراى التام لكلمة (صدوق) عند الائمة البخارى والترمذى وابن حبان واستقراى غير التام لها عند ابن معين وابى حاتم وابى زرعة ، تبين لى انهم يحتجون باصحابها احتجاجا مطلقا ، وان كانوا يرجحون عليها روايات الثقات عند المخالفة ويتحفظون عندما يقيدون هذا الاطلاق كقولهم : (صدوق يكتب حديثه) وقد كان الحافظ بن حجر دقيقا جدا فى تحديد مدلول هذه اللفظة واستخدامها وقد قدمت لك نماذج كثيرة تدل على احتجاج البخارى بمن قال هو فيه : صدوق ، وعلى من قال فيه الحافظ : صدوق ايضا ، فلاحاجة الى زيادة وافاضة .

بيد ان بعض العلماء الافاضل (٦٥) كان له رأى آخر فى مرتبة (الصدوق) (و لا بأس به) يحسن ان الخصرأيه وأدلته لنرى هل تصلح للاحتجاج وتناهى استقراءنا الذى رايت زبدته فيما تقدم ؟ !

قال (٦٦) استاذنا الشيخ نور الدين عتر بعد ان عرض مراتب التعديـل عند ابن ابى حاتم ونقل كلام ابن الصلاح : (وهذا اتفاق منهم على ان كلمة (صدوق) لا يحتج بمن قيلت فيه الا بعد الاختبار والنظر ليعلم هل ضبط الحديث أم لا ؟ وذلك يرد على ما زعمه بعض الناس من ان من قيلت فيه يكون حديثه حجة من الحسن لذاته دون ان يقيد به بان ينظر فيه) .
وقال تعليقا على نقل (٦٧) ابن الملاح كلام عبد الرحمن بن مهدي فى (ابوخلدة) بانه صدوق والثقة شعبة وسفيان :

(٦٥) انظر: منهج النقد فى علوم الحديث ص ١١١ وحاشية علوم الحديث لابن الملاح ١٢٣-١٢٤ وماذا عن المرأة ص ٨٩-١٠١ وخص هذا المصطلح بالدراسة ص ١٨٦-٢٠٠ بملحق خاص للرد على الشيخ الالبانى ومن انتصر له فى مسألة تحريم الذهب المطلق . تيسير مصطلح الحديث ص ١٥٢ واصل التخریج ص ١٦٤ .

(٦٦) منهج النقد ص ١١١ .

(٦٧) علوم الحديث لابن الملاح بتحقيقه ص ١٢٣-١٢٤ .

(١١٠٧)

(وهذا نص واضح وحاسم من ابن الصلاح في مرتبة (الصدوق ولا بأس به)
يرد علي من زعم انه يحتج بهذه المرتبة باطلاق . دون حاجة للنظر في حديثه
ويرد عليه ان معنى قولهم هنا (يكتب حديثه وينظر فيه) انه ينظر في——ه
لئلا يكون خالف الثقات ، فقد فسره ابن الصلاح وائمة الاختصاص من بعده
باعتبار الضبط مما لا يدع مجالا لقائل . وقد توسعنا في تحقيق هذه المسألة
وازحنا عنها غبار التقول والتظن بتحقيق دقيق في كتابنا (ماذا عن المرأة)
(٦٨)
لمناسبة الرد على من استدل بحديث الصدوق (اسيد البراد) على تحريم
الذهب المطلق على النساء بزعمه الفاسد (٦٩) ، فارجع اليه لزاما .

ولما رجعت الى كتابه (٧٠) المذكور وجدته قد قال (٧١) :

(اما الاسناد : فينتقد استدلالهم بحديث ابى هريرة بانه من رواية
اسيد بن ابى اسيد البراد ، قال فيه الحافظ (صدوق) .

وكلمن قيل فيه هذا لا يكون حديثه صحيحا لانه لم يوصف بالضبط .
واما حديث ربيع بن حراش فقد روى : عن ربيع عن امرأته ، وروى عن
ربيع عن امرأة فوقع التردد في رواية الحديث بين امرأتين وبين اخرى وكل
منهما مجهولة وحديث المجهول ضعيف عند المحدثين .

واما حديث اسماء بنت يزيد فقد قال فيه ابن القطان : وعلة هذا الخبر
ان محمود بن عمرو - راويه عن اسماء - مجهول الحال .

ثم قال (٧٢) حين مناقشة اعتراضات المخالف :

-
- (٦٨) ماذا عن المرأة ص ٨٩-١٠١ و ص ١٨٦-٢٠٠
(٦٩) ان الشيخ ناصر الالباني من اكبر محدثي عصرنا والقول بغير ذلك غلط
للناس اقدارهم فاذا اخطأ في مسألة او مائة ، فشانه في ذلك
شان المجتهدين . ولكنه هو ايضا - عفوا - يتناول خصومه بمثل هذه
اللفة .
(٧٠) هذا الكتاب (ماذا عن المرأة) من الكتب النافعة جدا في بابها وينبغي
قراءته ودراسته لكل بيت مسلم .
(٧١) ماسبق ص ٩٠ .
(٧٢) ماسبق ص ٩٢-٩٤ .

(هذا وقد عاب علينا بعض المجتهدين في هذا العصر الذي ذكرناه - عاب علينا مذهبنا اليه ولخصناه من القول في هذه المسألة وقذف من الطعن ماشاء له خلقه وأدبه - كما هو دأبه في المناقشة ، وعادته في الرد على من يخالفهم (شئنة نعرفها من اخزم) .

١- لقد انتقد قولنا : (ان من قيل فيه : (صدوق) لا يكون حديثه صحيحا) لانه لم يوصف بالضبط وزعن ان صاحب هذه المرتبة يحتج به ويكون حديثه حسنا وادعى بزعمه انه يرجع الى كلام العلماء ذوي الاختصاص ثم نقل كلاما للحافظ الذهبي والحافظ ابن حجر ونزل كلامهما على فهمه هذا .

وقد كان يكفي هذا الطاعن ان يرجع الى كتاب امام الجرح والتعديل ابن حاتم الرازي او يراجع علوم الحديث للامام ابن الصلاح ، او الى كتاب من معاصر هذا الفن الاصلية كى يوفق على نفسه ما تجشمه من عناء التطويل وما سوده من الصفحات . فيذا ابن ابى حاتم الرازي في كتابه العظيم (الجرح والتعديل) يقول (٧٣) :

واذا قيل له : صدوق او محله الصدق ، او لا بأس به ، فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه وهي المنزلية الثانية) انتهى كلامه .

وقد اعتمد كافة أئمة الحديث من بعده كلامه كابن الصلاح ، والنووي وفي التقريب وشارحه السيوطي في تدريب الراوي ، والحافظ العراقي في ألقيته وشرحها ، وشيخ الاسلام زكريا الانصاري في شرح الألفيئة ، والسخاوي في شرح الألفية ايضا والشيخ علي القاري في شرح الشرح وهذه عبارة الامام ابن الصلاح قالها (٧٤) يؤيد بها كلام الامام الرازي : (وهو كما قال ، لان هذه العبارات لاتشعر بشريطة الضبط) .

(٧٣) الجرح والتعديل ٣٧/٢ .

(٧٤) علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٢٣ .

فهذا كلام الائمة العلماء ذوى الاختصاص الذين اليهم المرجع فى هذا العلم . وانه لكلام واضح محكم فيما قلناه .

٢- ان الاعجب من هذا الاغفال للنصوص المحكمة من كلام الائمة هو استدلاله بتحسين الترمذى لاسيد الذى تكلمنا عنه واستدلاله بكلام بعض العلماء او تصرفهم فى تعديل اسيد .

ان الترمذى شرح اصطلاحه حسن فى خاتمة جامعة فقال :
(كل حديث يروى لا يكون فى اسناده من يتهم بالكذب ولا يكون الحديث شاذاً ويورى من غير وجه نحو ذاك فهو عندنا حديث حسن) .
وهذا معناه انه يحسن حديث الراوى الضعيف بالشروط التذكروها .
فاين هذا مما فهمه محدث العصر لما استدل به على ان من قيل فيه (صدوق) فحديثه حسن لا يحتاج الى معضد بزعمه ولا الى النظر فى ضبطه ؟
على ان هذا المخالف لم يقف عند هذا بل استند فى المناقشة الى وجود الشاهد الذى يقوى حديث ابى هريرة كحديث ثوبان الاتى :
فهو بهذا يعدل الى ان الحديث - على ضعفه - ترقى الى الحسن لاعتضاده بما يؤيد معناه (ا هـ .

وقال فى ملحق الكتاب (٧٥) : لقد نسب هذا المتعصب - يقصد تلميذ الشيخ ناصر الذئود على الشيخ العتو - الينا القوى بتضعيف حديث الراوى (الصدوق) هكذا تضعيف حديثه ثم يراجى يورد اشتاتاً من شواهد على الاحتجاج براوى هذه المرتبة ... وأبادر اولاً فاقول : بان مانسبه الى من تضعيف حديث الراوى الصدوق قول غريب ، نتمنى ان يكون توهمنا ناشئاً من عدم امعان النظر فى كلامى وذلك لانى انما نفيت الصحة عن الراوى الصدوق ، والاحتجاج المطلق عن النظر . لان حديث الصدوق لم يوصف بالضبط ، اى الحفظ ، فاحتاج الى التحرى من اتصافه بذلك كى يحتج به .

(٧٥) مر ١٨٦ وما ذكر بعد ذلك فى الملحق تكرر لما كان ذكره فى الكتاب ، فلاحاجة الى اعادته .

اقول: ان الحديث مع استاذي العتر في مسائل :

١- المسألة الاولى : دعوى الاتفاق على ان من قيل فيه (صدوق) لا يحتج به الا بعد النظر والاختبار لم تعد كونها دعوى وقد اوضحت بطلانها والتدليل على ضدها قبل صفحات (٧٦) بالادلة المتعددة .
واما قوله (الا بعد النظر والاختبار) فقد فسر به بانه امر زائد على مجرد النظر في حديثه خشية مخالفة الثقات لان هذا النظر المزعوم يطبق على حديث الثقات (٧٧) .

قلت : ان الحديث الصحيح هو حديث الثقات .. فمنهم اصحاب الحسن لذاته ؟ .. اليسوا هم اصحاب الصدق والامانة ؟ فينظر في حديثهم كما ينظر في حديث الثقات . اذ هم ثقات خف ضبطهم قليلا فوصفوا بالصدق . ومقولة ان الصدق لا يشعر بالضبط هزيلة مبناها على الفهم اللغوي المجرد .. لان الصدوق عند علماء الحديث يجمع بين عدالة الدين واستقامة الرواية التي من لوازمها الضبط وعدم المخالفة وان قالها ابن الصلاح وتبعه من تبعه ! .

فكم من الرواة من وصفه بعض الحفاظ بانه (صدوق) ووصفه اخرون بانـــــــه (لا بأس به) واخرون بانه (ثقة ؟) ..

١- ابراهيم (٧٨) بن سعد بن ابراهيم العوفي : قال احمد : احاديثه مستقيمة وقال مرة ثقة ، فهل استقامة الحديث - التي هي الضبط وعدم الشذوذ والمخالفة - تعني العدالة الدينية في اللغة ؟ وهل تساوئ الثقة ؟ وقال ابن معين : لا بأس به وقال مرة : ثقة .

(٧٦) انظر المطلب الثالث من هذا المبحث

(٧٧) ماذا عن المرأة ص ١٨٨ .

(٧٨) الجرح ١٠١/٢ .

- ٢- ابراهيم (٧٩) بن سويد المديني . قال ابن معين ثقة . وقال ابوزرعة
ليس به بأس .
- ٣- ابراهيم (٨٠) بن طهمان ابوسعيد الهروي : قال ابن معين : لا بأس به ،
وقال احمد : ثقة . وقال ابوحاتم : صدوق حسن الحديث .
- ٤- ابراهيم (٨١) بن عبد الله بن حاتم الهروي : قال ابوزرعة : صدوق
في الحديث . وقال ابوحاتم : شخ .
- ٥- ابراهيم بن عبد الأعلى الكوفي : قال ابن معين : لا بأس به ، وقال
احمد : ثقة . وقال ابوحاتم : صالح يكتب حديثه . . والامثلة اكثر من
ان تحصى في هذا الباب .
- بل كم من الرواة من وصفهم المتقدمون بالصدق ، ووصفهم الحافظ
بالثقة ؟ .
- ١- احمد بن منيع (٨٢) البغدادي : قال ابوحاتم : صدوق ، وقال الحافظ
ثقة حافظ (ع) .
- ٢- ابراهيم (٨٣) بن الحسن المصيصي : قال ابوحاتم : صدوق . وقال الحافظ
ثقة (د س) .
- ٣- ابراهيم بن محمد (٨٤) بن عرعة السامي : قال ابوحاتم : صدوق وقال
الحافظ : ثقة حافظ (د س) .
- فلا ادري بقول من ناخذ من الائمة اذا وصف الراوي بما يشعر بالضبط ،
او بما لا يشعر ؟
- واذا قال الامام المتقدم : صدوق وقال الحافظ ، ثقة ، فبقول
من ناخذ ؟

(٧٩)	الجرح ١٠٤/٢
(٨٠)	ماسبق ١٠٧/٢
(٨١)	ماسبق ١٠٩/٢
(٨٢)	ماسبق ٧٧/٢ والتقريب ٢٧/١
(٨٣)	ماسبق ٩٣/٢ والتقريب ٣٤/١
(٨٤)	الجرح ١٣٠/٢ والتقريب ٤٢/١

ولايرد على هذا أن ابا حاتم متشدد في الرجال لسببين :

الاول: ان الشيخ العتر اطلق بان من قيل فيه (صدوق) لايحتج به بسـل
يكتب وينظر .

والثاني : ان دعوى التشدد هذه فيها نظر . واليك بعض النماذج التي
تدل على دقة الحافظ في اطلاق الفاظه :

- ١- احمد بن عبيد الله (٨٥) بن صخر الغدائي : قال ابوحاتم : صدوق
وقال الحافظ : صدوق (خ د) .
- ٢- احمد بن عبد الرحمن (٨٦) بن عبد الله الدشتكي : قال ابوحاتم : كان
صدوقا وقال الحافظ : صدوق (د) .
- ٣- احمد بن عبد الرحمن (٨٧) بن زهوب القرشي : قال ابوحاتم : كتبنا عنه وامره
مستقيم ثم خلط بعد . ثم جاءني خبره انه رجع عن التخليط .. وكان
صدوقا . وقال الحافظ : صدوق تغير باخـره (م) .

اذ اتبين ان كلمة (صدوق) متضمنة للعدالة والضيـط على خلاف زعم
ابن الصلاح ومن تبعه وتبين ان هذا ليس خـاما بابي حاتم وحده وان ابا حاتم
- فهذا المصطلح على الاقل - ليس متقنا كما يقولون .. - وجب المصير الى
ان كلمة (صدوق) لاتعني مجرد العدالة الدينية او انها لاتشعر بالضيـط ، وانما
هي مصطلح (حديثي) ينزل رتبة واحدة عن كلمة (ثقة) وكلما يلزم الثقة
من احكام يلزم الصدوق مثله .

- ٢- واما قوله بان مقاله ابن مهدي في ابي خلدة واعتبار اياه نصا واضحا
حاسما في مرتبة الصدوق انها ليست للاحتجاج المجرد ، وذكره من تبعه على ذلك

(٨٥) الجرح ٥٨/٢ ، التقريب ٢١/١ .

(٨٦) الجرح ٥٩/٢ ، التقريب ١٩/١ .

(٨٧) الجرح ٥٩/٢ ، التقريب ١٩/١ .

فقد تقدم الجواب على هذا وأنه ليس إلا احسان الظن بابن الصلاح ، وثقتـــــــــــــــــه
المطلقة بما قاله ابن ابي حاتم ؟ ..

وان هذا وذاك مرفوض في الابحاث العلمية التي لاتخضع الا للحجج والبراهين
كما تقدم بان ابا خلدة الذي قال فيه ابن مهدي : (صدوق) لم يزد الحافظ
فترتب شيئا بل قال: (صدوق) ايضا فما وجه الحسم والوضوح الذي جاء به
الحافظ ابن الصلاح ؟ ..

٣- وامام ذكره فضيلته من عدم الاحتجاج بحديث ابهريرة لانه من رواية ابيـــــــــــــــــد
البراد وقد قال فيه الحافظ (صدوق) وحديثه لا يكون صحيحا .
فنحن لم ننازعه في عدم تمحيحه وانما نزاعننا معه في اعتباره حسنا لذاته
ثم ماذا يقصد استاذنا بالضبط من قوله (ينظر في ضبطه) ؟
اذا كان يقصد منه وجرد متابع له على حديثه فقد سواه والضعيف . فان الضعيف
اذا توبع علم انه حفظ وعندها يكون حديثه حسنا لغيره - كما هو اصطـــــــــــــــــلاح
الامام الترمذي - وان كان يقصد التثبت من كون هذا الراوي حفظ الحديث ،
فكيف سيعرف ذلك الا اذا وجد له شاهدا او متابعا ؟ او قرينة - كان يـــــــــــــــــروى
الحديث فرقة ؟ - وفي هذه الحالة ايضا يكون قد سواه بغيره من الضعفاء
وسئلى الحفظ والمستورين فهؤلاء كلهم لم يوصفوا بالكذب ووجدت القرينة
الدالة على انهم حفظوا ما نقلوا . ؟

بقي ان ينظر في حديثه ليري اخالف الثقات ام لا ؟ فاذا خالف الثقات
وهو صدوق مخالفة تحيل الجمع بين حديثه واحاديثهم ، كان حديثه شـــــــــــــــــاذا
حينئذ ونترك العمل بحديثه لشذوذه ، لا لعدم احتاجنا بروايته لكون مرتبته
لاتشعر بشريطة الضبط .

٤- واما ادعاء فضيلته من ان المتعصب نسب اليه القول بتضعيف حديث (الصدوق)
وهذا غير صحيح - كما يقول .

فجوابه : ان تضعيفه حديث اسيد لكونه (صدوقا) لا لعله اخرى ، يبدل على انه يذهب الى تضعيف حديث الصدوق اذا لم يتابع . وهذا نص كلامه : (على ان هذا المخالف - يعنى الشيخ الالبانى - لم يقف عند هـذا بل استند فى المناقشة الوجود الشاهد الذى يقوى حديث ابى هريرة كحديث ثوبان الا ترى . فهو بهذا يعدل الى ان الحديث على ضعفه ، ترقى الى الحسن لاعتضاده بما يؤيد معناه) . انتهى كلامه بحروفه .

ولكن فضيلة الشيخ اعتذر عن التضعيف المذكور فى الملحق الذى ختم به كتابه المذكور انفا وأكد انه يقصد التحرى . ويعود عليه السؤال الثالث : ماذا يقصد بالتحرى ؟ على ان الحديث الحسن اذا جاءه شواهد لمتنه او متابعات لبعض رواته بالشروط المعروفة - ترقى الى المرتبة الصحيح لغيره . فما وجه النقص على الشيخ الالبانى فى ذلك ؟ .

اذا سلمنا بان حديث ربيع بن حراش فيه مجهول وحديث اسماء فيه مجهول الحال ، وحديث ابى هريرة فيه هذا (الصدوق) الذى توقفنا فى الاحتجاج به ، فهل هذان الشاهدان يؤكدان انه ضبط ؟ اذا قال استاذنا نام ، فما هى درجة الحديث الذى ترجح لدينا ان (الصدوق) قد ضبطه وحفظه ؟ فلان من اعتباره حسنا لذاته ، لتأكد الضبط الذى توقفنا فيه من أحله ؟ على ان فى الحديث قصة طويلة اوردها فضيلة الشيخ العتير عن ابى هريرة (٨٨) وهذه وحدها قرينة ضبط - كما نص عليه الامام احمد - واعتمده الحافظ - كما تقدم . فماذا ترى بعد ؟

(٨٨) ماذا عن المرأة ص ٩٧ . انى ارجو من فضيلة شيخنا الدكتور العتير، ان يحذف من كتابه هذا ما يتعلق بهذا الموضوع ويلحقه بملحق خاص فى نهاية (منهج النقد) مثلا لان كتابه هذا أعد للاس لا للمتخصصين .

قال استاذنا الشيخ احمد محمد نور سيف (٨٩):

(فان اراد هؤلاء الذين قال عنهم : يقصد الاستاذ العتر -) بعض
الناس ان حديث الصدوق يؤخذ ويحتج به كالاحتجاج بحديث الثقات ، فان ذلك
غير مسلم ، وكذلك رأى الاستاذ العتر ان اراد به ان حديث الصدوق
يعامل معاملة غيره ممن انحط عن هذه الدرجة ، فتلتزم له طرق اخرى
تعضده ، كما تعضد غيره ليصلح للاحتجاج ، فان ذلك ايضا غير مسلم... اذ يحتاج
حديث الصدوق الى التاكيد فقط من ملازمة هذه الصفة بالن سلم من المخالفة
والشذوذ ، واتضح ان ضبطه كالمعهود منه ولم ينزل عنه) وهذا كلام غايبة
في الدقة والتحرير . والله أعلم .

...

(٨٩) دلالة النظر والاعتبار عند المحدثين . بحث نشرته مجلة البحث العلمي
- جامعة ام القرى - العدد الثاني ص ٦٠-٥٩ وقد ناقش فيه مسألة
الصدوق من زاوية غير التي قمت بها في هذا البحث فاجاد وافاد
جزاه الله خيرا .

المطلب الخامسمدلول مصطلح (صدوق) عند ابن حبان

أطلق الامام ابن حبان مصطلح (صدوق) على ستة عشر راوياً (٩٠)، ولاريب أن هذا المصطلح عنده في مراتب التعديل ، فانه ذكر (٩١) سليمان بن داود الخولاني ، في ترجمة سليمان الياصمي من المجروحين وقال عن الخولاني : صدوق مستقيم الحديث . وقال عنه في الثقات : ثقة ، وأخرج له في صحيحه حديثاً . وقد نص ابن حبان على انه لا يخرج لراو في الصحيح الا اذا كان ثقة عنده ، وان خالفه في توثيقه غيره . وأخرج لعبد الله (٩٢) بن الحسين ابو حريز السجستاني وغيره ممن وصفه بصدق ايضاً . على انني قد اشرت - غير مرة - الى ان ابن حبان قد وصف رجالاً بالوثاقة والحفظ ولم يخرج عنهم ، فلا يلزم من توثيقه لرجل ان يروى عنه في صحيحه .

وهؤلاء الذين وصفوا بالصدق عنده لم يفن علينا بتحديد درجة ضبطهم ، فقد وصف سلام (٩٣) القاري بانه صدوق يخطئ . وقال الحافظ: صدوق يهمل - وقال في العلاء الحضرمي (٩٤) : صدوق يعتبر حديثه م رواية الثقات عنه . وقال الحافظ : ثقة فقيه ، لكنه رمى بالقدر وقد اختلط ٩٩ وقال عن عمام (٩٥) بن يزيد الكوفي : يتفرد ويخالف وكان صدوقاً . وهذا يعني ان الحافظ ابن حبان حين اطلق هذا المصطلح حدد ان الصدوق انما يحتج بحديثه اذا روى عنه الثقات ، ويتوقف فيه حتى ينظر شذوذه او مخالفته .

(٩٠) م ١٦٧/١ - ١٨٢.

(٩١) م ١٧٢/١.

(٩٢) م ١٧٣/١ ، ١٧٥.

(٩٣) م ١٧١/١.

(٩٤) م ١٧٦/١.

(٩٥) م ١٧٥/١.

فإذا عدما ؟ احتج بحديثه .. على أنه قد يوجد بعض من اطلق عليهم ابن حبان (صدوق) من ضعفه غيره من النقاد فحينئذ نتوقف عن الاحتجاج بمن وصفه ابن حبان بالصدوق ، حتى نتعرف الى سبب الجرح وعندها فاما ان نحتج بالرجل لعدم وجود الشذوذ او المخالفة اولا نحتج اذا وجد ذلك فيه .

كما وجد من وصفه الحافظ بأنه مقبول (٩٧) ، او مستور (٩٨) ، ولاشير في هذا فمناهج النقاد في الحكم على الرواة متعددة وقد مر بنامن قال فيمنه بعض النقاد : ثقة ، فقال الحافظ فيه : ضعيف ونحو ذلك . اما الرواة (٩٩) ، الذين لا يوجد لغير ابن حبان كلام فيهم ، فانه يحتج بهم اذا لم يوجد الشذوذ او المخالفة كما اسلفنا . ومن وجد فيه كلام يحطه عن رتبة الاحتجاج به حتى ننظر في اسباب ذلك ونوازن بين اقوال النقاد وادلتهم .

وقد ذكر الحافظ ابن حبان ستة عشر (١٠٠) راويا وصفهم بالصدوق في كتابه المجروحين وبرز الاسباب التي دفعتهم الى ترجمتهم هذا الكتاب ، مع انهم في الاصل ثقات صادقون يحتج باحاديثهم قبل طرؤ اسباب الجرح عليهم . وقد بين ابن حبان ذلك بيانا وافيا . فقال في ترجمة داود بن الزبرقان : كان شيخا صالحا يحفظ الحديث ويذاكر به . ولكنه كان يهتم في المذاكرة ويفلظ في الرواية اذا حدث من حفظه . ويأتي عن الثقات بما ليس من احاديثهم . فلما نظر يحيى الي تلك الاحاديث انكرها واطلق عليه الجرح بها - فقال : ليس بشيء - واما احمد بن حنبل - رحمه الله - فانه علم ما قلنا انه لم يكن بالتعمد في شيء من ذلك - فقال : لا اتهمه في الحديث .

(٩٦) م ١٦٧/١ ، ١٧١ ، ١٨١ .

(٩٧) م ١٦٨/١ .

(٩٨) م ١٨٢/١ .

(٩٩) م ١٧٢/١ ، ١٧٥ ، ١٧٩ ، ١٨٠ .

(١٠٠) م ١٦-١/٢ .

(١٠١) م ١/٢ والمجروحين ٢٩٢/١ .

فلا يستحق الانسان الجرح بالخطأ يخطئ ، او الوهم يهيم مالم يفحش ذلك حتى يكون الغالب على امره ، فاذا كان كذلك استحق الترك . وداود بسسن الزبرقان عندي صدوق فيما وافق الثقات . الا انه لا يحتج بما انفرد) وهذا نص قاطع في أن داود بن الزبرقان في مرتبة الصدوق الذي يخطئ او يهيم . وفي كل ترجمة كان يبين سبب جرح الراوى الصدوق كسوء الحفظ او كثرة الخطأ والاختلاط والتفرد ، ورواية المناكير والوهم الشديد ..

بيد أن ابن حبان قد ضعف عددا من الرواة الثقات بهذه الاسباب ، وراح يبين عذره في ذلك ، ولما رحت اقارن بين اقواله واقوال غيره من النقاد في رواية هؤلاء وجدت في بعضهم كلاما لا يضر وجدت بعضهم قد عدهم الحافظ في مرتبة الاعتبار والبعض في مرتبة الاعتبار ، بيد انني وجدت اثنين (١٠٢) قال الحافظ في كلمتهما : ثقة ، بينما توقف ابن حبان في اولهما وعلق امره على الاستخارة وقال عن الثاني : بطل الاحتجاج به .

ولا ريب ان ابن حبان قد تشدد في الثاني حين قال : بطل الاحتجاج به ، وتوقفه في الاول انصاف منه مع نفسه حيث لم يترجح لديه فيه شيء وان اخرج له الشخان وقد قال الحافظ عن اثنين (١٠٣) : متروك ونقل ابن حبان ترك احدهما عن ابن المبارك وابن مهدي ويحيى القطان وابن معين ، بينما جعل واحدا في مرتبة الاعتبار وجعل الحافظ في مرتبة الترك .

وقال الحافظ عن خمسة منهم (١٠٤) : ضعيف وعن ستة (١٠٥) : صدوق ، تغيير اختلط .. وواحد منهم (١٠٦) ليس من رجال التهذيب ، جعله ابن عدي في مرتبة

(١٠٢) م ٤/٢ ، ٧٠

(١٠٣) م ١/٢ ، ١٣٠

(١٠٤) م ٦/٢ ، ٨٠ ، ٩ ، ١٤ ، ١٦

(١٠٥) م ٢/٢ ، ٣ ، ٥ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢

(١٠٦) م ١٥/٢

الاختبار (لابس به) .

مما سبق تبين ان ابن حبان قد جعل لفظ (صدوق) مضافا اليه صفة جارة من درجة الاعتبار - غالبا - وجعل بعض هؤلاء من المتروكين وان تقسم صدقهم لغلبة امارات الجرح عليهم .

ويلاحظ ان الحافظ قد خالف ابن حبان في اثنين ثقتين ، توقف ابن حبان في واحد وابطل الاحتجاج في الآخر بينما وافقه على ترك واحد ، وترك آخر جعله ابن حبان في مرتبة الاعتبار .

والذي يبدو لي ان جعل داود بن الزبرقان في مرتبة الاعتبار ، ولو في آخرها - اولي من تركه ، لان البخاري قال فيه (١٠٧) : مقارب الحديث عن داود بن ابي هند . وحسن القول فيه احمد وقال ابن عدي : يكتب حديثه وبذلك ينسجم كلام ابن حبان مع كلام البخاري واحمد . والله اعلم .

...

(١٠٧) نقل ذلك ابن عدي في كامله ٩٦٣/٣ .

المبحث الخامس

مصطلح لابأس به ، ليس به بأس

لاخلاف بين نقاد الحديث في القديم والحديث ان مصطلح (لابأس به) — من مصطلحات التعديل ، بيد ان اقوالهم اختلفت في تحديد مكان هذا المصطلح من درجات الاحتجاج ، هل هي بمعنى (الثقة) كما ينسب الى ابن معين؟ وهل كل من قال فيه ابن معين ذلك فهو ثقة عنده؟ او هو بمعنى الصدوق حيث وردت معها في مرتبة واحدة عند ابن ابى حاتم ومن جاء بعده؟ وهل يحتج بمصاحبها كما يحتج بالصدوق — على ما قررت — ام لا؟

المطلب الاول

مصطلح لابأس به عند ابن معين

استثنى الحافظ ابن الصلاح مصطلح (لابأس به) عند ابن معين من عموم المصطلح فقال (١) : (ثم ان ذلك مخالف لما روى ابن ابى حثيمة قال : قلت ليحيى بن معين : انك تقول (فلان) (لابأس به) وفلان (ضعيف) قال : اذا قلت لك : (ليس به بأس) فهو ثقة واذا قلت لك (هو ضعيف) فليس هو بثقة — لا تكتب حديثه) .

قال ابن الصلاح : (ليس في ذلك حكاية عن غيره من اهل الحديث فانه نسيه الى نفسه خاصة بخلاف ما ذكر ابن ابى حاتم) وتبعه الحافظ العراقي وزاد ان دحيما يذهب مذهب ابن معين في ذلك . ولكن الحافظ العراقي يرى ان مصطلح ثقة ارفع من مصطلح (لابأس به) وان اشتركا في مطلق (الثقة) .

(١) علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٢٣-١٢٤ والتبصرة والتذكرة للعراقي ٨٧/٢ ، وفتح المغي ٣٤١/١ وابن طعين وكتابه التاريخ ١١٢/١ فمابعد وغير ذلك من المصادر .

قال استاذنا الشيخ احمد محمد نور سيف (٢) :

(والذي يتتبع استعمال يحيى بن معين لهذين اللفظين فنقده للرجسـال وانطلاقه هذا اللفظ تارة ، واللفظ الاخر تارة اخرى والجمع بينهما احيانا يتأكد له ما نقله ابو خيثمة عن يحيى . وقد تتبعنا هذين اللفظين فى نقـسـ ابن معين للرجال - فى القسم المفهرس - فوجدت ان مدلول هـذـيـن اللفظين عنده واحد ، فهو يطلق على الرجل الواحد تارة بقوله : ثقة ، وتارة : ليس به باس ، ويجمع بينهما احيانا . ومن الغريب انه استعمل هـسـ هذه العبارات الثلاث فى ترجمة واحدة هى ترجمة حماد بن دليل ، فقال فيه : ليس به باس وهو ثقة ح ومرة : ليس به باس . ومرة ثقة . والتراجم التى وقفت على جمعه فيها بين ثقة تارة وليس به باس تارة اخرى - حسب تسليـهـسـ فى القسم المفهرس (٣) هى :

الاجلج بن عبدالله بن حجية ، اخضر بن عجلان ، اسد بن عمرو ، الحارث ابن مرة ، حشرج بن نباته ، حفص بن ميسرة ، الحكم بن عطيه ، حماد بن دليل ، حوشب بن عقيل ، وقد اكتفيت بتتبع اسماء الرواة الذين ورد فى ترجمتهم هذان اللفظان الى اخر حرف (الحاء) نظرا لكثرة استعماله ذلك . وهذا يقطع بانه يراهما فى درجة واحدة . والله اعلم .

اما الاستدلال على التفريق بين هذين اللفظين بما نقل عن النقاد فسـى الاشارة الى مراتب التوثيق فهذا امر مسلم به ، ولا يلزم من ذلك ان يكـون هذان اللفظان بالذات مختلفين عنده بل هو يراه واحدا وهذا مصطلـح خاص به كما مر - ويشهد له كذلك ما نقل عن دحيم فى التسوية بينهما)

قلت : قدمت فى المبحث الثالث اننا لانسلم الاحتجاج بكل من قال فيه ابن معين ثقة ، ودللت على ان هذا مقيد بقيدين : الاول : الا نجد جرحا معتبرا لغيره . والثانى : الا يروى منكرا ولا شاذا . لانه وجدت تراجم ممن اطلق

(٢) ابن معين وكتابه التاريخ ١١٢/١ فما بعد .

(٣) القسم المفهرس هو المجلد الثانى من الكتاب السابق .

لفظ ثقة ، لكنه بين انه لا يحتج باصحابها مطلقا ، كما وجدت تراجم قسالة في اصحابها اقوالا مختلفة . وهذه لها اعتبارات اخرى اوضحها محقق كتابه (٤) .

والذى يعنينا هنا هو هل نسلم لاستاذنا الكريم ماقرره من ان لفظ

(لاباس به) يساوى لفظ (ثقة) تماما عند ابن معين؟

١- سئل ابن معين (٥) في شعيب بن ابرحمة فقال : لاباس به ، هو اعلم بالزهرى من يونس ومعمرو ومالك بن انس ؟ اوثق الناس في الزهرى؟ فهو يريد ان يرفعه جدا فقد فضله على ثلاثة حفاظ في الزهرى؟ وقال الحافظ: ثقة ثبت ! .

٢- وجمع بين ثقة ولاباس به في تراجم (٦) كثيرة .

٣- ولكنه جمع ايضا بين لاباس به وضعف؟ ففي ترجمة (٧) عبدالرحمن بن

زياد بن انعم قال: ليس به باس وفيه ضعف؟ وقال الحافظ :

ضعيف في حفظه .. وكان رجلا صالحا .

وفي ترجمة (٨) عائد بن نسيب : ليس به باس ولكنه روى مناكير .. وعائذ

ليس من الثقات بحال؟

وهذا يعنى ان مجرد جمع ابن معين بين مصطلح ثقة ولا باس به لا يعنى

انهما في مرتبة واحدة ، كما لا يعنى جمعه بينها وبين صنيع التضعيف انها صيغة

تضعيف وقد تسلم الدعوة لو لم يرد اقترانها بصيغ التمريض عنده .

بيد ان ثمة ادلة تؤكد ان ابن معين يفاير بين المصطلح

من ذلك :

(٤) ابن معين وكتابه التاريخ ١٢١/١ فما بعد .

(٥) الدقاق (١٣٨) والتقريب ٣٥٢/١ .

(٦) ماسبق الارقام : ٧٥ ، ٨٨ ، ١٠٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١٢٢ ، ١٤٨ ، ١٥٧ ، ٢٤٧ ، ٢٥١ .

(٧) الدورى (٥٠٧٥) والتقريب ٤٨٠/١ .

(٨) الدورى (١٧٧٣) واللسان ٢٢٦/٣ .

- ١- قال في عطيه (٩) العوفي : ليس به بأس . قيل له : يحتج به ؟ قال :
ليس به بأس . اليس في هذا دلالة على ان سائله لم يفهم منه ان هـ سدا
المصطلح للاحتجاج ؟ . وقال الحافظ : صدوق يخطئ كثيرا .
- ٢- وقال الدارمي (١٠) : سألته عن العلاء بن عبد الرحمن عن ابيه كيف حديثهما ؟
فقال : ليس به بأس . قلت : هو احب اليك او سعيد المقبري ؟ فقال :
سعيد اوثق والعلاء ضعيف . وقال الحافظ (١١) عن سعيد المقبري : ثقة
تغير قبل موته (ع) وعن العلاء (١٢) : صدوق ربما وهم (م) .
فمهما قلنا بانه ضعف العلاء بالنسبة الى سعيد فيبقى انه يسرى :
لاباس به دون ثقة ؟ .
- ٣- وقال الدارمي (١٣) : قلت : فابراهيم بن مهاجر بن مسار تعرفه ؟
قال : صالح ليس به بأس .
وفي رواية الدورى : ضعيف . وقال الحافظ : صفوق لين الحفظ .
- ٤- وقال ابن معين (١٤) في ابو خالد الاحمر : ليس به بأس ، لم يكن
بذاك المتقن .
وقال عنه عند الدارمي (١٥) : ثقة . ليس به بأس ، في موضعين (١٦) منه
فهذا دليل ان ليس به بأس يقال في غير الثقة المتقن ؟ وقال الحافظ :
صدوق يخطئ (ع) .

-
- (٩) الدقاق (٢٥٦) والتقريب ١٠٢٤/٢ .
(١٠) الدارمي (٦٢٣-٦٢٤) .
(١١) التقريب ٢٩٧/١ .
(١٢) التقريب ٩٢/٢ .
(١٣) الدارمي (١٥٤) والدورى (١٦٦٨) والتقريب ٤٤/١ .
(١٤) الدقاق (٣٥٧) .
(١٥) الدارمي (٤١٠) .
(١٦) ماسبق ٥٤٥ ، ٩٤١ ، التقريب ٣٢٣/١ .

- ٦- وقال في أبوهام (١٧) الاهوازي محمد بن الزبرقان لم يكن صاحب حديث ولكن لابس به ، وقال الحافظ: صدوق ربما وهم (خم ٠٠)
- ٧- وقال في سلمة (١٨) بن الفضل الأبرش: كتبته ، وليس به بأس ، وقال الحافظ صدوق كثير الخطأ .
- ٨- وقال في زافر بن سليمان (١٩) القهستاني : لم يكن به بأس . وقال الحافظ : صدوق كثير الاوهام .

وكان الامام الدارمي تلميذا بن معين فهم مافهمته من مصطلح شيخه فقد سال شيخه عن النظر بن عربي (٢٠) ما حاله ؟ قال: ثقة . قال الدارمي : النظر ليس به بأس . وليس بذاك ؟ .

نعم لقد حاول الحاكم النيسابوري ان يقوى حديثا قال عنه الذهبي : باطل ؟ اذ اخرجه من حديث عبد الله بن احمد عن يحيى بن معين عن عبيد بن ابي قرة عن الليث بن سعد - ثم قال عقبه : هذا حديث تفرد به عبيد بن ابي قرة عن الليث بن سعد . وامامنا ابو زكريا وكان ابن معين قد قال في عبيد هذا : مابه بأس .

أعتقد ان هذه النصوص كافية للدلالة على أن ابن معين نفسه - لا يرى لفظ لابس به يساوي لفظ (ثقة) كما ان الحفاظ من بعده لم يروها في مرتبتها . وكأنني اميل الى ان لفظ (لابس به) اذا اقترن بصيغة (ثقة ، او ثبت) فيكون اميل الى التوثيق واذا اقترن بصيغة تضعيف فيكون اقرب الى الضعف ويصلح للاعتبار ، فاذا تجرد عن صيغ التوثيق والتضعيف كان عند ابن معين بمرتبة (صدوق) على تفاوت بين من وصفه بذلك . والله أعلم .

-
- (١٧) الدوري (٤٣١٨) والتقريب ١٦١/٢ .
 (١٨) الدوري (٣٨٠٤) والتقريب ٣١٨/١ .
 (١٩) الدوري (٤٨٠٦) والتقريب ٢٥٦/١ .
 (٢٠) الدارمي (٨٢٢) .
 (٢١) المستدرک على الصحيحين ٣٢٦/٣ والميزان ٢٢/٣ .

المطلب الثانيمطلح لابس به عند النقاد الآخرين

ان من المحال أن أستطيع القيام بدراسة مصطلحات الائمة جميعاً ولو ذهب امرؤ يدرس مصطلح (لابس به) عند النقاد لخرج ببحث علمي يقسده له اهل المعرفة بهذا الفن ، ومن خلال تتبع الجزئ وجدت النقاد مختلفين في دلالة المصطلحات . وعليه فانه يتعذر بالقطع بان مصطلح لابس به - مثلاً - عند المتقدمين يعني درجة الاحتجاج دائماً او الاعتبار دائماً ، حيث ان النقاد قد يطلقون مصطلح (لابس به) مقرونا بلفظ من المرتبة الاولى كشقة وثبت وحافظ ، وقد يطلقونه مقرونا بلفظ من الفاظ مرتبة الاعتبار ، وقد يطلقونه مجرداً ، وسأذكر نموذج من ذلك عساها ان تنير امامنا طريق الحكم التقريبي ، حتى يقيض الله لنا دراسات علمية جادة تعطينا الحكم الصحيح في هذا المصطلح وغيره من مصطلحات هذا الفن . (وكم ترك الاول للآخر) .

أ - مصطلح (لابس به) مقرونا بالفاظ الاحتجاج :

- ١- اسماعيل (٢١) بن عبد الله بن ابي طلحة الانصاري : قال ابو حاتم : ثقة لابس به وقال ابو زرعة : ثقة وقال الحافظ : صدوق (س) .
- ٢- اسماعيل (٢٢) بن ابان الوراق : قال ابو حاتم : صدوق في الحديث صالح الحديث لابس به كثير الحديث . وقال احمد : ثقة . وقال الحافظ : ثقة (خ ن) .
- ٣ - ابراهيم (٢٣) بن محمد بن خازم بن ابي معاوية الضير / قال ابو زرعة : لابس به

(٢١) الجرح ١٧٩/٢ والتقريب ٧١/١ .

(٢٢) الجرح ١٦١/٢ والتقريب ٦٥/١ .

(٢٣) الجرح ١٣٠/٢ والتقريب ٤١/١ .

ب - مصطلح (لاباس به) مقرونا بالفاظ الاعتبار :

- ١- قال البخارى (٢٤) : محمد بن موسى المخزومي : لاباس به مقارب الحديث وقال الحافظ : صدوق روى بالتشيع (م ٤) .
- ٢- وقال : يزيد (٢٥) بن سنان ابوفروة الرهاوى : ليس بحديثه باس الا من رواية ابنه عنه فانه يروى عنه مناكير . وقال فى موضع آخر : مقارب الحديث الا ان ابنه يروى عنه مناكير . وقال الحافظ : ضعيف (ت ق) .
- ٣- وقال ابوحاتم (٢٦) : ابراهيم بن عقبة بن ابي عياش المطرفى : صالح لاباس به . قيل له : يحتج بحديثه ؟ قال : يكتب حديثه . وقال ابن معين واحمد : ثقة . وقال الحافظ : ثقة (م د س ق) .
- ٤- وقال : (٢٧) اسماعيل بن حفص بن عمر بن ميمون الابللى : كان ابوه يكذب وهو خلاف ابيه ، قيل لابي حاتم : لاباس به ؟ قال : لا يمكننى ان اقول لاباس به . وقال الحافظ : صدوق (س ق) .

ج - مصطلح (لاباس به) مجردا :

- ١- قال يحيى (٢٨) القطان : محمد بن ابي يحيى الاسلمى : لم يكن به باس وقال الحافظ : صدوق .

-
- (٢٤) العلل الكبير ٣٩/١ والتقريب ٢١١/٢ .
 - (٢٥) الجامع للترمذى رقم (٢٦٩٤) و (٢٩١٨) والتقريب ٣٦٦/٢ .
 - (٢٦) الجرح ١١٧/٢ والتقريب ٣٩/١ .
 - (٢٧) الجرح ١٦٦/٢ والتقريب ٦٨/١ وانظر فيما قرن بالجرح ترجمته ابراهيم بن نافع الجلاب فى الجرح ١٤١/٢ وسنن الدارقطنى ١٩٧/٢ واللسان ١١٧/١ قال ابوحاتم : لاباس به حدث عن عمر الوجيهى باخاديث بواطيل، وعمر متروك . وقال ابن عدى منكر الحديث عن الثقات وعن الضعفاء وقال الدارقطنى : ضعيف .
 - (٢٨) جامع الترمذى (٣٢٣) والتقريب ٢١٨/٢ .

- ٢- وقال البخاري (٢٩): اسامة بن زيد بن أسلم: لابس به ، وقال الحافظ: ضعيف من قبل حفظه .
- ٣- وقال (٣٠): خالد بن ذكوان: لابس به . وقال الحافظ: صدوق (ع) .
- ٤- وقال (٣١): عبدالله بن الاجلح الكندي : ليس بحديثه لابس . وقال الحافظ: صدوق (ت ق) .
- ٥- وقال ايضا (٣٢): عيسى بن ميمون الجرشى : لابس به وقال الكافى: ثقة .
- ٦- وقال احمد بن حنبل (٣٣): ابراهيم بن مهاجر البجلي ليس به لابس .
- ومثله قال سفيان : وقال ابن معين: ضعيف وقال ابن المدينى عن يحيى القطان: لم يكن بالقوى . وقال ابو حاتم: محله الصدق يكتب حديثه ولا يحتج به . وقال الحافظ: صدوق لين الحفظ (م ع) .

مما سبق كله نستطيع القول بأن مصطلح (لابس به) عند الحفاظ بمنزلة مصطلح (صدوق) ولعلك تلاحظ ان الحافظ : كان يعبر - غالبا - بلفظ (صدوق) ممن قيل فيه : لابس به ..

ولم أقف على استعمال ابن حبان لهذا المصطلح وانما حاولت القاء الضوء عليه لان الحفاظ جعلوه قرين (صدوق) فى الاحتجاج . ومن توقف فى (صدوق) توقف فيه ايضا . فأحببت ان أذكر نماذج من استعمالات الحفاظ لهذا المصطلح حتى يتبين لنا انه يملح للاحتجاج بصاحبه . فاذا اطلق احد الحفاظ المعتبرين كلمة (لابس به) فاننا نحتج بصاحبها الا اذا وقفنا على جرح لغيره . وعندها لا بد من الموازنة والترجيح حسب أصول النقد .

...

- (٢٩) العلل الكبير ٨٦٢/٢ والتقريب ٥٢/١ .
- (٣٠) العلل ٨٦٧/٢ والتقريب ٢١٣/١ .
- (٣١) العلل ٨٦٧/٢ والتقريب ٤٠١/١ .
- (٣٢) العلل ٨٦٨/٢ والتقريب ١٠٢/٢ .
- (٣٣) الجرح ١٣٣/٢ والتقريب ٤٤/١ .

المبحث السادس

مصطلح مستقيم الحديث

سبق الامام ابن حبان في اطلاق هذا اللفظ ، بيد أنه أكثر الأئمة اطلاقاً له فيما علمت . ولعل في عرض نماذج من اطلاق الأئمة لهذا المصطلح ما يوضح امامنا مدلولات مصطلح ابن حبان المتشعب .

المطلب الاول

مصطلح مستقيم الحديث عند النقاد الآخرين

- ١- سئل ابوداود السجستاني عن عمران بن طلحة فقال: مستقيم الحديث ، وقال الحافظ : صدوق .
- ٢- واطلق ابوحاتم الرازي هذا المصطلح اكثر من عشرين مرة بصيغ متقاربة . فقال: صدوق صالح الحديث مرة ^(٢) واحدة وثقة صدوق مستقيم الحديث لاباس به مرة ^(٣) ومستقيم الحديث صدوق مرة ^(٤) ومستقيم الحديث محله الصدق صالح الحديث مرة ^(٥) . ولا بأس به مستقيم الحديث ثلاث مرات ^(٦) ، وصدوق مستقيم الحديث اربع مرات ^(٧) ، ومستقيم الحديث لاباس به مرة ^(٨) ، ومستقيم الحديث صالح الحديث لاباس به مرة ^(٩) وشيخ حديثه مستقيم ثلاث مرات ^(١٠) ، وشيخ مستقيم الحديث مرة ^(١١) ومستقيم الامر مرتين ^(١٢) ، وشيخ ليس بالمشهور ، محله الصدق ، واحاديثه مستقيمة مرة ^(١٣) .

- (١) سؤالات الاجرى رقم (٤٧٥) والتقريب ٨٣/٢ .
- (٢) ابوحاتم الرازي ومنهجه في النقد ص ٦٥٨ ولم يتسن لي المقارنه لان صاحب البحث لم يبين لنا موضع هذا المصطلح ولا على من اطلقه وليس من المعقول استعراض كتاب الجرح والتعديل لمعرفة مواضع عشرين رجلا .
- (٣) ماسبق ص ٥٧١ .
- (٤) ماسبق ٥٨١
- (٥) ماسبق ٥٧١
- (٦) ماسبق ٥٧٠
- (٧) ماسبق ٥٧٩ .
- (٨) ماسبق ص ٥٧٧ .
- (٩) ماسبق ص ٥٨٢
- (١٠) ماسبق ٥٧٤
- (١١) ماسبق ٥٧٥
- (١٢) ماسبق ٥٧٣
- (١٣) ماسبق ٥٧٩ .

ولا يخفى ان عدم اطلاق هذا المصطلح مقرونا بلفظ من الفاظ الجـسـرح
يشعر بانه عند ابى حاتم من الفاظ التعديل ، وبخاصة اذا لحظنا عدم اطلاقه
الا مقرونا بالفاظ مرتبة الاحتجاج .

ومما يؤكد هذا انه قال عقب احدى التراجم: حفيثه خطأ لا اعلم لـه
حديثنا مستقيما يكتب عنه (١٤) .

٣- وقد اطلق ابو زرعة الرازى هذا المصطلح ايضا مقرونا بالفاظ التعديل
ومجردا :

(١) فقال (١٥) فى ترجمة بهلول بن مورك الشامى : لابس به احاديثه
مستقيمة . وقال الحافظ: صدوق (ق) .

(٢) وقال (١٦) فى ترجمة حجاج بن دينار الاشجى : صالح صدوق مستقيم
الحديث لابس به . وقال الحافظ : لابس به (د ت س ق) .

(٣) وفى ترجمة (١٧) عبد الله بن يحيى المعافى قال: احاديثه
مستقيمة لابس به . وقال الحافظ : لابس به (خ د) . ومثله قال فـسـى
عبد الرحمن (١٨) بن ابراهيم القاصى لكن اختلفت الائمة فيه اختلافا بينا ،
الا ان ابن عدى قال : لم يتبين فى حديثه ورواياته حديث منكر فاذكره .

(٤) وقال (١٩) فى هارون بن عنترة الشيبانى : لابس به مستقيم
الحديث . وقال الحافظ : لابس به (د س) .

(٥) وفى عبد الله بن ابى موسى التستري قال (٢٠) : مستقيم الحديث .

-
- (١٤) ابوحاتم ومنهجه فى النقد ص ٥٧٣ .
(١٥) ابو زرعة وجهوده فى السنة ص ٥٨١ والتقريب ٢٠٩/١ .
(١٦) ابو زرعة ص ٨٥٦ والتقريب ١٥٣/١ .
(١٧) ابو زرعة ص ٨٩٧ والتقريب ٤٦١/١ .
(١٨) ابو زرعة ص ٨٩٨ والعقلى ٣٢٠/٢ والكامل ١٦١٧/٤ والميزان ٤٤٥/٢ واللسان
٤٠١/٣ والتعجيل ص ١٦٥ .
(١٩) ابو زرعة ص ٩٤٦ والتقريب ٣١٢/٢ .
(٢٠) ابو زرعة ص ٣٩٠ .

هذه النصوص كلها تدل دلالة واضحة على ان مصطلح (مستقيم الحديث) مــــن مصطلحات الاحتجاج عند النقاد وهو بمنزلة صدوق ولا باس به عندهم .

...

المطلب الثاني

مصطلح (مستقيم الحديث) عند ابن حبان

(٢١) أطلق ابن حبان - رحمه الله - هذا المصطلح على مائتين وستة وخمسين راوياً وقد جاءت الفاظه الدالة على الاستقامة متعددة . فتارة يصف الراوى بانــــه مستقيم الحديث جداً (٢٢) ، وتارة يصفه بانه مستقيم الامر فى الحديث (٢٣) ، وتارة يقيد الاستقامة بشروط فيقول مثلاً : مستقيم الحديث اذا روى عن الثقات او اذا روى عنه الثقات (٢٤) وتارة يقول: روى احاديث مستقيمة (٢٥) وأنه مستقيم الحديث يغرب (٢٦) ، ومستقيم الحديث ربما اخطأ (٢٧) كما اطلق عبارات اوضحت لنا مقصوده من الاستقامة (٢٨) ولكنه اكثر ما اطلق هــــذا المصطلح بلفظ (مستقيم الحديث) (٢٩) مجرداً . وله الفاظ اخرى مشابهة ولكنها قليلة (٣٠) .

-
- | | |
|--------------|------|
| ٠ ٤٣٨-١٨٣/١م | (٢١) |
| ٠ ٢٠٢-١٩٣/١م | (٢٢) |
| ٠ ٤٠٥-٣٩٢/١م | (٢٣) |
| ٠ ٤١٩-٤٠٦/١م | (٢٤) |
| ٠ ٤٣٥-٤٢٧/١م | (٢٥) |
| ٠ ٤٢٥-٤٢٠/١م | (٢٦) |
| ٠ ٤٢٦/١م | (٢٧) |
| ٠ ١٩٢-١٨٣/١م | (٢٨) |
| ٠ ٣٩١-٢٠٣/١م | (٢٩) |
| ٠ ٤٣٨-٤٣٦/١م | (٣٠) |

(٣١) وقد اوضح لنا ابن حبان مفهوم الاستقامة عنده فقال في ترجمته
سفيان بن مسكين: تفقدت حديثه على ان ارى فيه شيئا رغب فلم اره الا مستقيماً
الحديث .

وقال مرة اخرى : مستقيم الحديث لم ار في حديثه شيئا لا يشبه حديث
الاثبات .

وقال ايضا : لم ار في حديثه الا الاستقامة . وقال (٣٢) : لم ار في حديثه
شيئا ينكر الا حديثاً واحداً . وكرر الحديث ثم قال: وتابعه عليه الهيثم بن
جميل عن ابن عيينة وقال فيه : عن عائشة وقال مرة اخرى (٣٣) : لم ار في حديثه
الا ما يشبه حديث الثقات .

ومن كان حديثه يشبه حديث الثقات ولا يخالفهم ولا يغرب عنهم ، فلم يتترك
حديثه ويعدل به عن الثقات الى المجروحين ؟؟ .

قال (٣٤) : لم ار في حديثه ما يوجب ان يعدل به عن الثقات الى المجروحين
وانقلل روايته .

وعلى هذا فيمكننا القول بان الاستقامة في الحديث هي موافقة الثقات
وعدم الشذوذ عنهم ومجانبة رواية المنكر ، على ان الراوى المستقيم الحديث
قد يخطئ وقد يغرب ، وقد يروى منكراً ولكن ذلك لا يحطه عن مرتبة من يحتج بحديثه
ما لم يفحش ذلك منه .

وهذا المعنى الذى استخلصته مما بين يديك - وغيره - يوافق قول ابى حاتم
الرازى (٣٥) المتقدم . عقب ترجمة لاحد الرواة ، حديثه خطأ لا اعلم له حديثاً

(٣١) انظر هذه المواضع مرتبة حسب ورودها فى النص م ١٨٣/١ ، ١٨٥ ، ١٩٠ ،
١٩٢ ، ٤٠٥ .

(٣٢) م ٤٣٨/١

(٣٣) م ٤٣٧/١

(٣٤) م ٤٣٦/١

(٣٥) انظر المطلب الاول من هذا المبحث . وقد وقفت على نص للحافظ بن حجر فى
المجلد الثالث عشر يقول فيه : (استقامة الحديث هي موافقة الثقات فى
الروايات) وقد جهدت فلم اتعرف مكانه بعد ضياعه .

مستقيماً يكتب عنه . فالحديث يكون خطأ حين يخالف صاحبه الثقات او ينفرد عنهم بما لا يحتمل من مثله .

وساحاول دراسة هذا المصطلح في مسائل لكثرة رجاله وتعدد اطلاقاته
عسان نصل فيه الى ما يشبه المواب .

١- المسألة الاولى : الالفاظ الموضحة لمعاني الاستقامة :

اطلق ابن حبان - كما قدمت - عبارات اوضحت لنا معنى الاستقامة في ثلاث عشرة ترجمة (٣٦) لم اجد تراجم سبعة رواة (٣٧) منهم عند غيرهم ولم يخرج عن واحد منهم في صحيحه . وهذا يعني انهم ليسوا من المشهورين بين اهل الحديث كما انهم ليسوا ممن ينتقيهم ابن حبان للصحيح . بيد انني وجدت خمسة (٣٨) منهم من شيوخ مشايخه . وهذا يعني ان معرفته بهم قريبة ، واحاديثهم التي اطلع عليها حدثه بها شيوخه الثقات عنهم . وحيث اننا نلتم نطلع على جرح في واحد ووثقهم ابن حبان ، فاننا نقبل توثيقه بهذا الوصف الدال على التوثيق - كما سيأتي توكيده - فاذا اطلع احد على جرح واحد منهم فعندها يتوقف في الاحتجاج حتى يتبين اسباب الجرح ويتأكد من عدم الشذوذ والمخالفة .

وقد يرد على ما قدمته : ان ابن حبان - رحمه الله - قد قال : (لم ار في حديثه ما يوجب ان يعدل به عن الثقات الى المجروحين ، وان قلت روايته) .
(فان كان الراوى مستقيماً الحديث واحاديثه لا يخالف فيها الثقات فما الفرق بينه وبين الثقة والصدوق اذن ؟ ولم لا يقال فيه : ثقة او صدوق ؟
فهل لقلّة الرواية اثر في هذا الحكم - يعني مستقيم الحديث - فمن تبحر في روايته وثقه على يقين ، ومن قلت روايته لم يعامل كذلك) * .

(٣٦) م ١٨٣/١٩٢ - ٤٣٦ - ٤٣٨ .

(٣٧) م ١٨٣/١٨٥ ، ١٨٨ ، ١٩٠ ، ١٩٢ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ .

(٣٨) م ١٨٥/١٨٨ ، ١٨٨ ، ١٩٠ ، ١٩٢ ، ٤٣٨ ، وهذا ترجمه الحافظ في اللسان

ولم يزد عما قاله ابن حبان وكان هذا اقرار من الحافظ بما قاله ابن حبان واعتماد له .

(*) اوردهذا التساؤل فضيلة استاذي المشرف - حفظه الله تعالى - .

قلت: هذا اعتراض جيه ، ولفتة طريقة ، وللإجابة على هذا التساؤل
أقول: ان معظم من قال فيه ابن حبان (مستقيم الحديث) بشتى الفاظها لم يخرج
عنهم في صحيحه شيئا . ومعظم الذين أخرج عنهم في صحيحه لم يخرج عن الواحد منهم
إلا حديثا واحدا أو بضعة أحاديث . والشواهد بين يديك كثيرة جدا في هذه
الدراسة وفي الملحق .

لكنني وجدت ابن حبان قد خرج عن بعضهم قرابة عشرين حديثا؟ وعن بعضهم
الأخر خرج كثيرا جدا . ولكن هذا خاص بشيوخه .

على أن الأعم الأغلب أنه لم يخرج عن قال فيه: مستقيم الحديث
إلا أحاديث يسيرة . وهو يؤيد وجهة نظر استاذي المشرف من أن ابن حبان لا يطلق
هذا اللفظ إلا على من كان قليل الحديث - نسبيا - من الرواة المحتج بهم
عنده . والنادر لا يخرج القاعدة . والله أعلم .

(٣٩)
والسنة الآخرون الذين وقفت على تراجمهم قال الحافظ في أربعة منهم:
ثقة . ووافق ابن حبان في واحد منهم (٤٠) - كما ذكرت - ونقل اختصار
الحفاظ في واحد (٤١) قال عنه ابن معين : ليس بشيء وقال عنه أبو حاتم
لاباس به صدوق . وأثبت له البخاري مخالفة ثلاثة من الثقات في حديثه
رووه عن عطاء عن ابن عباس فجعله هو عن عطاء عن جابر . وترجم ابن عدي في
الكامل وقال بعد أن ذكر له ثلاثة أحاديث : ولفرات بن أبي الفرات غير ما ذكرت
من الحديث والضعف بين على رواياته وأحاديثه .

فهذا الرجل وإن قال فيه ابن حبان / حسن الاستقامة في الرواية لانتحج
بحديثه لأنه عورض بجرح مفسر ، وهو مخالفة الثقات ، وإنما نعتبر بحديثه
عند الموافقة . والله تعالى أعلم .

..

(٣٩) م ١٨٤/١ و ١٨٦ و خرج له في صحيحه حديثين (٣١٤م ، ١٦٩٠) ، ١٨٧ ، ١٨٩ ،

(٤٠) م ٤٣٨/١

(٤١) م ١٩١/١

٢- المسألة الثانية : فيمن قال فيه : مستقيم الامر في الحديث :

تقدم ان ابا حاتم الرازي قد اطلق هذا اللفظ (مستقيم الامر) مرتين وهو يعنى مستقيم الامر في الحديث .
اما ابن حبان فقد اطلق (مستقيم الامر) على راو (٤٢) واحدا قال عنه الحافظ : صدوق . واطلق مصطلح (مستقيم الامر في الحديث) على ثلاثة عشر (٤٣) راويا ، خرج (٤٤) عن ثلاثة منهم في صحيحه . وهذا يؤكد ان هذا المصطلح - عنده - من مصطلحات الاحتجاج .

وكان اربعة (٤٥) من هؤلاء لم اقف لهم على تراجم عند غيره ، وثلاثة (٤٦) منهم لم اجد فيهم جرحا ولا تعديلا لغيره ايضا . اما الباقيون فكان اثنان (٤٧) منهم ثقتين وثلاثة (٤٨) بدرجة (صدوق) وواحد (٤٩) (لا بأس به) وواحد مقبول (٥٠) . ولا أدري لماذا اعتبر الحافظ محمد بن مكي المروزقي (مقبولا) مع انه لم ينقل فيه جرحا عن احد ، وقال فيه ابن حبان : مستقيم الامر في الحديث ، وهو شيخ شيوخه .. بل هو شيخ ابي داود وروى عنه في سننه وذكر الحافظ سبعة رجال رووا عنه .

-
- (٤٢) ٣٩٣/١م
(٤٣) ٣٩٢/١م ، ٣٩٤ - ٤٠٥
(٤٤) ٣٩٦/١م ، ٣٩٩ ، ٤٠٣
(٤٥) ٣٩٢/١م ، ٣٩٥ ، ٣٩٨ ، ٤٠١
(٤٦) ٣٩٤/١م ، ٤٠٠ ، ٤٠٥
(٤٧) ٣٩٦/١م ، ٤٠٣
(٤٨) ٣٩٣/١م ، ٣٩٩ ، ٤٠٠
(٤٩) ٣٩٧/١م
(٥٠) ٤٠٤/١م

٣- المسألة الثالثة : فيمن قال فيه : مستقيم الحديث يغرب :

أطلق ابن حبان هذا المصطلح على ستة رواه (٥١) ، وكان الاغراب مطلقا ومقيدا ، كما كان يفيد القلة مرة ، ويحتمل الاقلالوالكثرة غير الفاحشة أحيانا .

فتراه قد قال مرة (٥٢) : يغرب عن شعبة عن الاعمش باشياء واخبرني (٥٣) يقول : يغرب عن مالك ومرة يقول (٥٤) : ربما اغرب ، وقد قال (٥٥) : حدث في الشام بالغرائب .

اما الاغراب في الحديث ومدلولان فستأتي في مصطلحات مرتبة الاعتبار ، والمقصود من الاغراب هنا التفرد ، فقوله : يغرب عن شعبة عن الاعمش باشياء يعني : يأتى باشياء غريبة ينفرد بها عن الرواة الآخرين الذين رووا عن شعبة . ومثله قوله : يغرب عن مالك .

ووصف مستقيم الحديث بالاغراب ليس تناقضا - كما قد يتصور - فانسه مامن ثقة الا واغربوتفرد وخالف اقرانه في بعض مايروى - كما يقول ابن حبان في مقدمة صحيحه . فمجرد الاغراب لا ينافي استقامة الحديث ، لكن اذا فحش التفرد ممن لا يحتمل مفرده حتى صار هذا الاغراب لا ينافي استقامة الحديث ، لكن اذا فحش التفرد ممن لا يحتمل تفرده حتى صار هذا الاغراب مخالفة للثقات فعندها يجرح الراوى .

فكم من الثقات من وضعهم الحافظ في التقريب بالاغراب والتفرد والمخالفة والخطأ .

(٥١) م ٤٢٠/١م - ٤٢٥

(٥٢) م ٤٢٠/١م

(٥٣) م ٤٢٢/١م

(٥٤) م ٤٢٥/١م

(٥٥) م ٤٢٣/١م

ففي ترجمتي (٥٦) ابان العطار والنضر بن محمد الجرشي قال فــــ
كلمتهما : ثقة له افراد ، وهما من رجال الشيخين . وقال مثله في ترجمة (٥٧)
قيس بن حفص التميمي من رجال البخاري . وقال في ترجمة (٥٨) بشر بن عبد الله
التنيسي : ثقة يغرب ومثله في بشر بن (٥٩) خالد العسكري .
وفي ابراهيم (٦٠) بن طهمان الخراساني ايضا . وقال في سيف بن عبيد الله
السراج (٦١) : صدوق ربما خالف . وقال في عبد الرحمن بن عبد الله البصري (٦٢) :
وقد خرج ابن حبان في صحيحه عن اثنين ممن وصفه (٦٣) بانه (مستقيم
الحديث يغرب ، او ربما اغرب) وفي ترجمتين (٦٤) من هذه التراجم الست
اقتصر الحافظ في اللسان على كلام ابن حبان . وقال عن راو (٦٥) : ثقة يغرب .
وقال الخطيب عن آخر (٦٦) : ثقة . ونقل في اللسان قول ابن حبان فــــي راو:
وقال الازدي فيه : غير ثقة . وقول الدارقطني : كان من اهل الحديث ولم يزد . بينما
كانت احدي التراجم مما تفرد ابن حبان بالترجمة لصاحبها - فيما وقفت عليه -

-
- (٥٦) التقريب ٣١/١ ، ٣٠٢/٢
(٥٧) ماسبق ١٢٨/٢
(٥٨) ماسبق ٩٨/١
(٥٩) ماسبق ٩٩/١
(٦٠) ماسبق ٣٦/١
(٦١) ماسبق ٤٤/١
(٦٢) ماسبق ٤٨٧/١
(٦٣) م ٤٢٠/١ ، ٤٢٥
(٦٤) م ٤٢١/١ ، ٤٢٣
(٦٥) م ٤٢٠/١
(٦٦) م ٤٢٥/١

٤- المسألة الرابعة : من قال فيه (مستقيم الحديث ربما اخطأ ، يخطئ) :

اطلق ابن حبان هذا المصطلح على رجل واحد هو يوسف بن اسباط الانطاكي ، قال فيه : كان من خيار اهليزمانه ومن عباد اهل الشام وقرائهم كان ممن لا ياكل الا الحلال المحض ، فان لم يجده استف التراب مستقيم الحديث — ربما اخطأ .

وقد بين ابن عدى : يوسف عندي من اهل الصدق الا انه لما عدم كتبه كان يحمل على حفظه فيغلط ، ويشتهر عليه ولا يعتمد الكذب ، وروى عن حجاج قال : ما رأينا احدا وصفه يحيى الارايته دون ما وصف الا يوسف بن اسباط .

وقد خرج عنه في صحيحه حديثا .

ومذهب ابن حبان - كما تقدم في الباب السابع - ان الراوى الصدوق يحتج بحديثه الا فيما اخطأ فيه . وآية معرفة ذلك الاختبار في حديث الصدوق المحتج به والاعتبار في حديث المصنف بالغفلة وسوء الحفظ والوهم والخطأ الكثير .

بيد ان مما يشير الانتباه ان حديث يوسف بن اسباط الذي خرجه له في صحيحه هو الحديث الذي انتقده ابن عدى على يوسف وخرجه في الكامل (٢) من حديث المسيب بن واثق عن يوسف بن اسباط عن سفيان الثوري . وقال :

وهذا يعرف بالمسيب بن واثق عن يوسف عن سفيان بهذا الاسناد وقد سرقه منه جماعة ضعفاء روه عن يوسف ولا يريوه غير يوسف عن الثوري .

وروى هذا الحديث في موضع (٣) آخر من طريق الحسن بن عبد الرحمن الاحتياطي عن يوسف بن اسباط عن الثوري . ثم قال :

وهذا الحديث حديث المسيب بن واثق عن يوسف بن اسباط سرقه منسوبة الاحتياطي هذا وغيره من الضعفاء .

(١) م ٢٩٠/١

(٢) الكامل ٢٦١٤/٧ وترجم العقيلي يوسف بن اسباط ولم يذكر هذا الحديث

فيما انتقده عليه .

(٣) ماسبق ٧٤٦/٢

واخرجه (٤) في موضع ثالث من حديث عبد الرحمن الحلبي عن يوسف بن محمد بن المنكدر عن ابيه عن جابر وقال: (لعبد الرحمن بن عبيد الله يقال له : ابن اخي الامام عن يوسف بن محمد بن المنكدر عن ابيه عن جابر احاديث ستسعة او سبعة ..

وحديث (مدارة الناس صدقة) ليس من هذه النسخة .. تفرد عن عبد الرحمن بن عمر بن الحسن بن نصر شيخ ابن عدي .

واخرجه (٥) ايضا من حديث ابن الاخيل خالد بن عمرو السلفي الحمصي عن سفيان بن عيينة عن محمد بن المنكدر عن جابر ..

وقال : وقد روى هذا عن مهدي بن جعفر عن ابن عيينة ومهدي هـذا ممن يروى عن الثقات اشياء لا يتابعه عليها احد . وكنا في شغل من حديث الثوري عن ابن المنكدر عن جابر .. يرويه عن الثوري يوسف بن اسباط حتى جاءنا ابو الاخيل فحدث به عن ابن عيينة ..

فالمسيب بن واصل تفرد بهذا الحديث عن يوسف بن اسباط ويوسف تفرد به عن الثوري ويوسف كان قد دفن كتبه وكان يغلط ولم يتابع في هذا الحديث عن الثوري من ثقة ، فكيف اخرجه ابن حبان في صحيحه وهو نفسه وصف يوسف بانه ربما اخطا ..

قلت : اما المسيب بن واصل فقد ترجمه في الكامل (٦) ونقل ثناء النسائي وابي عروبة عليه وذكر له عدة احاديث استنكرها الحفاظ على المسيب ثم قال : (والمسيب بن واصل له حديث كثير عن شيوخه وعامة ما خالف فيه الناس هو ما ذكرته لا يعتمد به بل كان يشبه عليه وهو لا بأس به .)

وترجم ابن حبان في الثقات (٧) وقال : يخطئ .

ولعل عذر ابن حبان في اخراج هذا الحديث هو وروده من حديث المقدام بن معدى كرب - كما تقدم - عند تمام في فوائده . او لان العلماء يتسامحون في اخراج مثله في الترعيب والترهيب ودليل هذا الاحتمال اخراجه الحديث في روضة العقلاء (٨) بمثله في الصحيح واعتباره احد الاحاديث الخمسين التي ادار عليها كتابه وابن حبان ليس بدعا في هذا فقد اخرج البخاري في الترغيب حديثا لرجل لا يعرف - كما تقدم - ومهما كان عذر ابن حبان في اخراج هذا الحديث فانه قد نيه الى ان الرجلين كلاهما ممن يخطئ وتنبه به هذا يدل على درجة عالى من النصح والمعرفة معا . والله اعلم .

(٤) ماسبق ٢٦١٣/٧ (٥) الكامل ٩٠٤/٣ (٦) ماسبق ٢٣٨٣/٦ (٧) الثقات ٢٠٤/٩ وانظر ترجمته في اللسان ٤٠/٦-٤١ (٨) الروضة ص ٧٠ وقد نسب الحفاظ في اللسان ٤١/٦ الى ابن حبان انه اخرجه في روضة العقلاء . وقال : تفرد به المسيب بن واصل . وكان الحفاظ وهم في امرين الاول : ان الحديث في الصحيح والثاني : ان جملة (تفرد بن المسيب) ليست في الروضة وربما كانت في الصحيح فاختلط الاثر على الحفاظ .

م المسألة الخامسة: من قال فيه مستقيم الحديث في حال دون حال :

اطلق ابن حبان هذا المصطلح على أربعة عشر راويا (٦٨) بصيغ متعددة فمرة يقول: مستقيم الحديث إذا كان دونه وزفقه ثقات (٦٩) ونحوها. وتارة يقول: مستقيم الحديث إذا روى (٧٠) عن الثقات ومرة يقول: مستقيم الحديث — إذا لم يكن في أسناده خبر ضعيف (٧١) . وقال: مستقيم الحديث إذا كان دونه ثقة (٧٢) وقال أيضا: مستقيم الحديث (٧٣) إذا بين السماع في خبره ، أو روى عن غير مدلس .

لأرب أن مثل هذه الصيغ لا تفيد التوثيق الكامل وتحتم على الباحث الاختبار والاعتبار . وقد كنت أحب أن أذكر هذا المصطلح في مرتبة الاعتبار ، بيد أن ضم الشبه والقريب إلى شبهه وقريبه من جهة واحتجاج ابن حبان في صحيحه ببعض الرواة ممن قال فيهم هذا المصطلح من جهة ثانية ، وكون هذه المصيغ محددة لكيفية التعامل مع روايات هؤلاء وهي كيفية الاعتبار على الغالب جعلتني أتناول هذا المصطلح ها هنا .

وقد كان الرواة الذين وصفهم بالاحتجاج المشروط متفاوتين فمنهم من قال فيه الحفاظ والآخرين أو بعضهم صدوق وهم خمسة (٧٤) رواة كان فيهم كلام لبعض النقاد لا ينزلهم عن درجة المدق .

وقال الحافظ عن واحد منهم (٧٥) ثقة . وقال عن واحد منهم (٧٦) : صالح إلا عن بقية . وهو الذوقال فيه ابن حبان : مستقيم الحديث إذا روى عن غير بقية ابن الوليد . ولم أجد إضافة نقيدة على ما ذكره ابن حبان في ثلاثة (٧٧) رواة منهم . ووحد قال عنه أبو حاتم (٧٨) شيخ . وآخر (٧٩) ضعفه الأكثرون ولم أجد فيهم توثيقا لغير ابن حبان . وبقية الرواة اختلفت فيهم أقوال الأئمة فقال أحمد في واحد منهم : لا بأس به بينما قال الدارقطني : ضعيف وقال ابن عدى : هـ — ممن يحتمل ويكتب حديثه .

(٦٨)	٤١٩-٤٠٦/١م	(٦٩)	٤١٢-٤٠٨/٢م
(٧٠)	٤٠٦/٢م - ٤٠٧ ، ٤٠٩ وهو أكثر هذه الصيغ استعمالا في هذا المصطلح		
(٧١)	٤١٠/١م	(٧٢)	٤١١/١م
(٧٣)	٤١٨ ، ٤١٧/١م	(٧٤)	٤٠٦/١م ، ٤١٠ ، ٤١٤ ، ٤١٧ ، ٤١٩
(٧٥)	٤١٢/١م	(٧٦)	٤١٨/١م
(٧٧)	٤٠٧/١م ، ٤١٣ ، ٤١٥	(٧٨)	٤١١/١م
(٧٩)	٤٠٩/١م		

ومما يجب التذكير به ان النقاد يحكمون على الراوى غالبا من خلال مروياته كلها ، فاذا كثرت الاخطاء والاهام - والكثرة امر نسبي لاضابط لها عند كثير منهم - حكم بضعفه مع اننا نستطيع ان نتبع الروايات التي اخذت عليه ونتجنبها . وهذا منهج ابن حبان في ذلك . فهو قد تتبع احاديث الرواة ، فوجد ان خطأ فلان ياتى من الرواة عنه ، او من شيوخه ، فاذا تجنبنا هذا او ذاك فما وجه الضرر - بعد ذلك - من الرواية عنه ! .

وقد خرج ابن حبان عن ثلاثة (٨٠) من هؤلاء في صحيحه تقدم في البسباب السابع نماذج منها .

وجملة القول انه لا يحتج باصحاب هذا المصطلح الا اذا اخترنا حديثهم ووقفنا على اسباب طعن الائمة فيهم ، وعرفنا ما يخرج منها مما لا يخرج فاذا لم يكن لاحد جرح فالحقول ما قال ابن حبان .

٦- المسألة السادسة : من قال فيه (روى اشياء مستقيمة) :

الذين قال فيهم ابن حبان هذا المصطلح باطلاقاته المتعددة تسعة (٨١) رواة كان ثلاثة منهم (٨٢) من شيوخه الذين اخرج عنهم فرصحيه كما كان اثنان منهم من شيوخ شيوخه .
وتجد في هذا المصطلح العبارات التالية : يروى (٨٣) عن شعبة احاديث مستقيمة ، رواها عنه ايوب بن محمد الوزان ، حدثنا القطان بالرقعة عن ايوب الوزان بها .

(٨٠) ٤٠٨/١م ، ٤١٢ ، ٤١٩ .

(٨١) ٤٢٦-٤٣٤م وقد سميتها نسخة لان ابن حبان حدد راويها بانه واحد .

(٨٢) ٤٢٧-٤٢٩م

(٨٣) ٤٢٦/١م

ويرى احمد بن حنبل فى غسان بن عبيد المولى - صاحب هذه النسخة -
قدم علينا المومل وحرفت حديثه منذ حين ، وكان قد سمع من سفيان احاديث
يسيرة ، وانكر احمد ان يكون سمع الجامع من سفيان الثورى ؟ وقال ابى -
معين : لم يكن يعرف الحديث ، ولكنه لم يكن يكذب !

اذا قرأت هذا فلاتتسرع بالحكم على غسان بالضعف ، وتخطيء ابن حبان
فيما قال ، فغسان روى احاديث مستقيمة عن شعبة واحاديثه عن شعبة غير احاديثه
عن سفيان الثورى ، فنحن نقبل من غسان هذه الاحاديث ونحتج بها اذا جاءت
من طريق أيوب الوزان عنه ، اما مارواه عن سفيان وغيره مما انكره احمد
فاننا نتوقف عن الاحتجاج به حتى نعتبره بروايات الثقات عن سفيان
الثورى . وبخاصة ان الرجل - كما قال ابن معين - لا يكذب . وهذا يفيدنا
اذا سمعنا ابن حبان يقول فى ترجمة (٨٤) مسلم بن شعيب بن عبد الرحمن الامدى :
يروى عنه حفيده ابو معاوية سفيان ابن شعيب بن مسلم . حدثنا ابن جوصا عن
سفيان هذا عن جده نسخة ، عامتها صحاح مشاهير الا ما كان فيها من حديث
صدقة بن عبيد الله (١٠١ هـ .

فمسلم بن شعيب هذا لم اجد من ترجمه سوى ابن حبان ، فاذا جاءتنا
احاديثه التى رواها عنه حفيده سفيان بن شعيب من غير حديث صدقة بن
عبيد الله ، احتجنا بها لان الحافظ الناقد ابن حبان عرفتها وصحها . ولم نجد
لغيره طعنا فيها بعد الاختبار خوف الشذوذ والمخالفة .

وهذا ينطبق على الرواة الذين لم نقف لغير ابن حبان على تراجم لهم ،
ممن اطلق عليهم هذا الوصف اما الدين وجدنا لغيره جرحا (٨٥) فيهم ،
فاننا نتوقف عن الاحتجاج بهم حتى نستوضح حالهم ونتعرف بعد السير والاختبار
صلاح مرويائهم للاحتجاج .

(٨٤) ٤٣٠/١ م

(٨٥) ٤٣٢/١ م قال ابوحاتم مجهول ، وقال الحافظ : مستور ولم يخرج له
ابن حبان فى صحيحه .

٧ - المسألة السابعة : من قال فيه (مستقيم الحديث جدا) :

اطلق ابن حبان هذا اللفظ على عشرة (٨٦) رواية ، كان خمسة (٨٧) منهم من شيوخ مشايخه وكان أربعة (٨٨) منهم ثقات . واشنان (٨٩) لم اجد من ترجمهم سوى ابن حبان ، وواحد (٩٠) قال عنه الحافظ: صدوق .

وقد اخرج عن اثنين (٩١) منهم في صحيحه ، وكان الثاني منهما ممن تفرد به ابن حبان بترجمته - حسب اطلاعي - اما الذين نقل عن غيره فيهم تضعيف ، فاحدهم وهو الحسن بن علي الواسطي (شيخ مشايخه) قال فيه ابن عدي : لم ار بشا باحاديثه اذا حدث عنه ثقة ، ولم اسمع احدا قال فيه شيئا ، فنسبه الى الضعف ، غير عباس العنبري في حكاية عبدان عنه . ولم اخرج له شيئا - يعني في كامله - لاني لم ار له شيئا منكرا .

وخالد بن مسرح الحرائي فهو شيخ شيوخه ، ولم اجد من ترجمه ، لكن له ذكر في ترجمة ابنه احمد الذي قال عنه الدارقطني : ليس بشيء ضعيف ما رايت احدا اثنى عليه .

قلت : اما قول الدارقطني هذا فهو مقابل توثيق ابن حبان الذي اخرج لاحمد في صحيحه (٩٢) وابن حبان متشدد جدا في معاصريه فلان قبل قول الدارقطني المجمل هذا في مقابل توثيق ابن حبان المدعم باخراج حديثه في الصحيح .

واما ابوه خالد فالقول فيه ما قاله ابن حبان حتى ياتي جرح مفسر ينقضه وهيئات ..

-
- (٨٦) م ١٩٣/١ - ٢٠٢ .
 (٨٧) م ١٩٣/١ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٩ ، ٢٠١ .
 (٨٨) م ١٩٣/١ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ٢٠٠ .
 (٨٩) م ١٩٩/١ ، ٢٠١ .
 (٩٠) م ١٩٤/١ .
 (٩١) م ١٩٣/١ ، ٢٠١ .
 (٩٢) صحيح ابن حبان ٣١٥/٢ ، ٣٤٠ ، ١٢٢/٣ .

والربيع بن حيطان الدمشقي ، قال ابوزرعة : منكر الحديث ، حدث عن
الزهري بحديث منكر . قلت : ان رواية حديث منكر لاتجعل الراوى منكراً
الحديث وكفى الربيع استقامة ان لم يكن له غير هذا الحديث المنكر؟ !

ولعله لهذا لم يذكره البخارى والنسائى والعقيلي وابن عسدي
والدارقطني في كتبهم عن (الضعفاء) ونحن لانغفل كلام ابوزرعة الناقد
ولكننا لانعمه ، فالحديث الذى حكم ابوزرعة بنكارته نرده ونعتمد
ماسواه بعد الاختبار .

٨ - المسألة الثامنة : من قال فيه : (مستقيم الحديث) :

كل الدراسات السابقة فهذا المبحث كانت تمهيدا لدراسة هذه
المسألة حيث بلغ عدد الرواة الموصوفين بهذا الوصف مائة راو وتسعة
وشمانين راويا (٩٣) وصف واحدا منهم بأنه ربما اخطأ (٩٤) ، وقدمت الحديث
مفردا .

وبتتبع اقوال ابن حبان في هؤلاء الرواة وجدتهم على مراتب شتى
اذ كان سبعة منهم بدرجة ثقة حافظ (٩٥) وواحد وثلاثون (٩٦) ثقة ،
وتسعة وثلاثون صدوقا (٩٧) ، وخمسة قيل فيهم (٩٨) : لا بأس به ،

(٩٣) م/٢٠٣-٣٩١ .

(٩٤) م/٣٩٠ وانظر المسألة الرابعة من هذا المطلب .

(٩٥) م/٢٤٤ ، ٢٥٩ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٩٤ ، ٣٦٣ ، ٣٧٦ .

(٩٦) م/١٠٩ ، ٢٢٣ ، ٢٢٧ ، ٢٢٢ ، ٢٣٥ ، ٢٥٥ ، ٢٥٨ ، ٢٦٧ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ،

٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨١ ، ٢٩٠ ، ٢٩٢ ، ٢٩٥ ، ٣٠٢ ، ٣٠٧ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ،

٣٢٠ ، ٣٢٤ ، ٣٢٦ ، ٣٤٦ ، ٣٧١ ، ٣٧٧ ، ٣٧٩ ، ٣٨١ ، ٣٨٤ ، ٣٩١

واثنان روى عنهما ابوزرعة ٣٧٣ ، ٣٧٤ فهما ثقتان .

(٩٧) م/٢٠٣ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢١٣ ، ٢١٨ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٤ ، ٢٢٨ ،

٢٤٥ ، ٢٥٢ ، ٣١٤ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ،

٣٤٢ ، ٣٥٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٨ ، ٣٨٠ ، ٣٨٧ .

(٩٨) م/٢٤٣ ، ٢٨٥ ، ٣٠٠ ، ٣٥٤ ، ٣٦٧ .

وواحد (٩٩) نقل ابن حبان توثيقه عن شيخه وثلاثة (١٠٠) قال عنهم الحافظ :
 مقبول . وواحد (١٠١) قيل عنه مجهول . وواحد (١٠٢) : شيخ . وضعف اثنان (١٠٣)
 وهما ، واثنان (١٠٤) معروف الحديث . وتسعة عشر (١٠٥) وجدت لهم
 تراجم عند غيره الا اننى لم اجد فيهم اضافات نقدية فهم بين سكوت عنه - كما
 فى كثير من تراجم البخارى والجرح والتعديل والاكمال - او ان المترجم
 ازتمر على قول ابن حبان لانه لم يجد غيره - كما فى كثير من اراجم اللسان
 للحافظ وخمسة وخمسون (١٠٦) راويا لم اقل لهم على ترجمة عند غير ابن حبان .
 واربعة عشر راويا (١٠٧) صنّفهم بعض الحفاظ .

امام ما تقدم كله فانه لا يسعنا ترك هذا المصطلح ما لم نبين احوال من
 قيل فيه : مجهول ومقبول وشيخ ، وازاحة الوهم الذى سبب تضعيف من ذكرنا ،
 ومعرفة اسباب الجرح فيمن ضعفه الحفاظ الآخرون .

-
- (٩٩) م ٢١٩/١ .
 (١٠٠) م ٢٤٨/١ ، ٣١٩ ، ٣٨٥ .
 (١٠١) م ٢٧٥/١ .
 (١٠٢) م ٢٦٣/١ .
 (١٠٣) م ٣١١/١ ، ٣٨٣ .
 (١٠٤) م ٢١٦/١ ، ٢٧٢ .
 (١٠٥) م ٢٠٨/١ ، ٢١٢ ، ٢١٥ ، ٢١٧ ، ٢٢٠ ، ٢٤٠ ، ٢٤٦ ، ٢٤٩ ، ٢٥١ ، ٢٦٥ ،
 ٢٨٢ ، ٢٩٩ ، ٣٠٥ ، ٣٠٩ ، ٣٤٩ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ .
 (١٠٦) م ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢١٠ ، ٢١٤ ، ٢٢٦ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٦ ،
 ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤١ ، ٢٤٧ ، ٢٥٠ ، ٢٥٤ ، ٢٥٦ ، ٢٦٠ ، ٢٧٠ ،
 ٢٨٣ ، ٢٨٩ ، ٢٩٣ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٣٠٤ ، ٣٠٨ ، ٣٢٠ ، ٣٢٥ ،
 ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ،
 ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٥٣ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ،
 ٢٧٢ ، ٢٧٨ ، ٢٨٢ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ .
 (١٠٧) م ٢١١/١ ، ٢٣٠ ، ٢٤٢ ، ٢٧١ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٣٠٣ ، ٣١٥ ، ٣٢٣ ، ٣٢٧ ،
 ٣٣٨ ، ٣٥٢ ، ٣٦٦ ، ٣٨٦ .

كما لا يمكننا مغادرة هذه المسألة ما لم نتعرف على حكم الرواة الذين لم أقف على ترجمة لهم عند غيره أو وجدت ولكن ما وقفت عليه لا يزيدنا معرفة بأحوال هؤلاء الرواة . وإن أفادت في بعض الأحيان زيادة معرفة بأعيانهم .

وقد كان من حسن التوفيق أن ابن حبان خرج عن الثقات والصدوقين والذين لا بأس بهم ومن لم يجد لهم ترجمة عند غيره ومن لم يجد إضافات عما عنده فيهم .

أما الرواة المحتج بهم فالحاجة إلى دراسة أحاديثهم التي خرجها ابن حبان ، أو بعضها للوقوف على حقيقة احتجاجه بهم وكيفية ذلك ، وذلك يلزم فيمن انفرد ابن حبان بالترجمة لهم أو لم ينفرد ولكن لا إضافة عند غيره .

أما تجهيل الدارقطني لعبد الله بن محمد البياضي اليماني ، فإنه ينبغي ذلك - فيما يبدو - من جراء هذا الحديث المنكر وقد لا يكون هو سببه ، ثم هـب أنه مجهول لديه فقد عرفه غيره ، ووصفه بما يدل على معرفته حيث قال: كأن راوياً لأبي قرة وسبر حديثه والا لما ساغ لمثله أن يقول: مستقيم الحديث .

وأما الذين وصفهم الحافظ في مرتبة الاعتبار (مقبول) فهم ثلاثة : قال الذهبي (١٠٨) في الأول : صدوق ، وفي الثاني : وثق ، وقال في الميزان: له عن عبد الله بن سالم الأشعري نسخة . تفرد بالرواية عنه إسحاق بن إبراهيم زبريق ومولاه له اسمها علوة فهو غير معروف بالعدالة . ولم ينقل عنه جرحاً ، وسكت عليه ابن أبي حاتم ولم ينقل صاحب تهذيب الكمال ولا مختصره فيه شيئاً من الجرح . فيجب أن يقبل تعديل ابن حبان له ويحمل على نمخته .

أما الخزرجي فقد اقتصر على قول ابن حبان فقط.

والثالث لم يترجم له الذهبي في الميزان .

وأيا ما كان الأمر فإذا عرفت عين الرجل ووثقه إمام معتبر ناقد مطلع ، فإنه يتعين قبول توثيقه إلا إذا جرح الرجل ، فعندها نوازن بين أقوال المعدلين والمجرحين ، على أن الاحتياط في مثل هذا سبب حديثه ومعرفة رواياته قبل الاحتجاج به .

وأما الذي قال عنه أبو حاتم شيخ وهو شعيب بن محرز فقد قال في —
الذهبي : صدوق مشهور أدركه أبو خليفه الجمحي .

والرواة الذين ضعفهم بعض الحفاظ توهمهما ، فقد رد الحافظ في ترجمته (١٠٩)
على بن صالح الأنماطي على الذهبي قوله : (لا يعرفونه خبر باطل)
فقال : ذكره ابن حبان في الشقات فينبغي التثبت في الذين يضعفهم —
المؤلف — الذهبي — من قبله ، وينظر فيمن دون صاحب الترجمة .

وأما الثاني ، فقد وهم فيه الحافظ ابن حجر وهما غريبان ، أو أن ابن حبان هو الذي وهم . وقد افقت القول في موضعه (١١٠) بما لا يقبل مع —
حكم الحافظ عليه بأنه : (مقبول) .

والرواة الأربعة عشر الذين ضعفهم بعض الحفاظ قد تبين لي من خلال دراستهم أن بعض الحفاظ يرد قول بعض في الجرح ، والبعض يوضح ما أبهم الآخر ويعفيهم يطلق الضعف لوجود حديث أنكره ، أو لأنه لا يعرف الرجل . وقد اوضحت في الملحق ما يقبل من الجرح بما لا يقبل ، وذكرت أن كل ما جرحوا به — لو ثبت —
فإنما ينزلهم عن درجة الاحتجاج إلى درجة الاعتبار ولا يحظ واحدا منهم إلى مرتبة الترك بحال .

(١٠٩) م ٣١١/١

(١١٠) م ٣٨٣/١

على ان ابن حبان لم يخرج عن احد من هؤلاء الذين تضاربت فيهم اقوال
النقاد اللهم الا حديثا واحدا اليكتخريجه :

- اخرج ابن حبان (١١١) حديث الحارث بن عبد الله الهمداني قال: حدثنا
هشيم عن عاصم بن كليب عن علقمة بن وائل عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم
كان اذا ركع فرج اصابعه واذا سجد ضم اصابعه (ولم يخرج له اي متابع او شاهد،
كما هي عادته فيمن فيه كلام . والحديث اخرجه ابن خزيمة في صحيحه ولم يغمره
في شيء واخرجه الحاكم في المستدرک وقال على شرط مسلم واخرجه البيهقي في
السنن ولم يعله . وله شاهد من حديث (١١٢) ابي مسعود والبدری قال: (الاصلی
بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: فكبر وركع ووضع يديه على
ركبتيه وفرج بين اصابعه حتى استقر كل شيء منه) . اخرجه الدارمی - واللفظ
له - واحمد في المسند والطيالسي وابن خزيمة والحاكم واصله عند ابي داود ،
والنسائي .

ومن الرواة الذين لم اجد لهم تراجم عند غيره وخرج عنه في صحيحه :
عبد الرحمن بن معرف ابن داود بن معرف مؤدب ابي بكر المقدمي . فقد اخرج من
طريقه حديث ابن عمر في دعاء النبي صلى الله عليه وسلم انه يعز الاسـلاح
بأحب العمرين الى الله .

(١١١) ابن حبان في صحيحه ٢٩٥/٣ (موارد ٤٨٨) وابن خزيمة فرقة في موضعين ٣٠١، ٣٢٤
وقال الشيخ ناصر اسناده صحيح لولا عنعنة هشيم . (المستدرک ٢٢٤/١ والبيهقي
١١٢/١ اما عن عنعنة هشيم فقد قال ابن حبان: فاذا صح عندي خبر من رواية
مدلس انه بين السماع فيه لا ابالي ان اذكره من غير بيان السماع في خبره
بعد صحته عندي من طريق اخر . الصحيح ٩١/١ واما الحارث بن عبد الله
فلم يتعرض احد لذكره لا الشيخ الالباني ولا غيره .

وهذا يؤكد كلام ابن حبان في الرجل وموافقة ابي زرعة اياه بوقله : لم يبلغني
انه حديث بحديث منكر الا حديثا واحدا . فمن لم يحدث الا بحديث واحد منكر
فهو مستقيم الحديث . وابن حبان لم يخرج حديث ابي مسعود البدری واقتصر على
حديث وائل محتجا به وكأنه يرى ان كل ما قيل في الحارث لا يؤثر .

(١١٢) الدارمی ٢٤١/١ ، مسند احمد ١٢٠/٤ ومنحة المعبود ٩٦/١ وابن خزيمة -
٣٠٢/١ وعلق الشيخ ناصر عليه بقوله : اسناده صحيح لولا ان عطاء بن
السائب اختلط وسماع جرير عنه انما كان بعد اختلاطه والمستدرک ٢٢٤/١ ،
وصححه ووافقه الذهبي وابوداود والنسائي ١٤٥/٢ وصححه الشوكاني في نيل
الاوطار ٢٧٠/٢ والشيخ الالباني في صفة الصلاة ص ١٣٣ وصحيح الجامع
رقم (٤٦٠٩) وانظر تحفة المحتاج لابن الملقن ١٨١/١ .

قال ابن حبان: اخبرنا الحسن بن سفيان حدثنا عبد الرحمن بن معمر عن
حدثنا يزيد بن الحباب حدثنا خارجة بن عبد الله بن سليمان بن زيد بن ثابت
قال: سمعت نافعاً يذكر عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:
(اللهم اعز الاسلام باحب هذين الرجلين اليك: بابي جهل بن هشام او عمر بن
الخطاب، فكان احبهما اليه عمر بن الخطاب رضي الله عنه).

والحديث اخرجه (١١٤) البيهقي بمتابعة علي بن عبد الله بن المديني
لعبد الرحمن بن معمر ومتابعة ابى عامر العقدي ليزد بن الحباب عن خارجة .
واخرجه احمد من حديث ابى عامر العقدي عن خارجة ايضا والترمذي وقال:
هذا حديث حسن صحيح غريب من حديث ابن عمر. والحاكم في المستدرک من طريق اخر
وقال: صحيح الاسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي .

فحديث ابن حبان اذا لم ينفرده صاحبه بل توبع من اوجه .
على ان ابن حبان قد اخرج (١١٥) له شاهدا من حديث عائشة رضي الله عنها
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال (اللهم اعز الاسلام بهما بن الخطاب خاصة) .
وعدل عن اخراج حديث (١١٦) ابن عباس لان فيه النضر الخزاز وقد حمل
عليه ابن حبان في المجروحين .

والذي يظهر ان ابن حبان اخرج حديث ابن عمر محتجا به لانه ترجم لحديث
عائشة بقوله: (خير يوههم بعض الناس انه مضاد لخبر ابن عمر الذي ذكرناه)
وساق حديث عائشة حيثان حديث ابن عمر فيه الدعاء لاحدهما بينهما حديث عائشة
فيه تخميم عمر وابن حبان لا يرى ذلك تضادا .

ومهما يكن من امر فقد ثبت لدينا ان من قال فيه ابن حبان (١١٧) مستقيم
الحديث - ممن لم نجد لهم ترجمة عند غيره - هو مستقيم الحديث فعلا لموافقته
الثقات في الروايات .

(١١٤) دلائل النبوة للبيهقي ٢/٢١٥ والمستد بتحقيق المرحوم احمد شاكر
رقم (٥٦٩٦) والترمذي في المناقب رقم (٣٦٨٢) والحاكم في المستدرک ٢/٨٣
واحمد في الفضائل رقم (٣١٢) .

(١١٥) صحيح ابن حبان ٩/١٦ ب والموارد رقم ٢١٨٠ والخطيب البغدادي ٤/٥٤ .
(١١٦) حديث ابن عباس اخرجه الترمذي في المناقب رقم (٣٦٨٤) واحمد في فضائل
الصحابه رقم (٣١١) ولمتن الحديث شاهدان مرسلان صحيحان عن الحسن البصري
وابن سيرين اخرجهما احمد في الفضائل رقم (٣٣٨ ، ٣٣٩) وحديث ابن عباس اقتصر
على البغوي فشرح السنة ١٤/٩٢ .

(١١٧) اخرج ابن حبان في صحيحه لعدد ممن قال فيه مستقيم الحديث ولم اجد عنده غيره
انظر م ٣٠٨/١ ، ٣٣٢ كما اخرج عن وجدته له ترجمة ولم اجد اضافات انظر
(٢٤٩/١ م ، ٣٠٩ ، ٣٤٩) وقد تقدم في الباب السادس نماذج من هذا وذاك .

ويمكننى ان اوجز الحكم فى مصطلح (مستقيم الحديث) باطلاقاته المتعددة فاقول : ان هذا المصطلح من مصطلحات التوثيق عند ابن حبان وغيره من الحفاظ وهو مصطلح يطلقه ابن حبان على الرجل الذى سبر حديثه واعتبره ، فوجده موافقا للثقات ، فهو محتج به عنده .

وموضع النزاع فيما اذا جاء رجل لم يرو عنه الا رجل واحد - وهو مجهول عند جماهير المتأخرين ممن تبنى مذهب الذهلى والدارقطنى كما تحدثت فى مبحث - ارتفاع جهالة العين وغيره من مباحث المجهول . فلاحاجة بنا الى تكرار مذكرناه هناك .

على ان ثمة امرا لابد من الاشارة اليه ، وهو ان ابن حبان ليس ممن ايمتساهلين فى اطلاق الفاظ التوثيق فقد مر معنا انه لم يزد على لفظ (مستقيم الحديث) بينما قال الحافظ عن سبعة منهم ثقة حافظ ، او قال غيره : ثقة نبيل ، او ثقة جواد ونحو ذلك من عبارات الاطراف .

نعم قد يطلق هذا اللفظ بناء على سيرة روايات الراوى ، ويكون لغيره من الحفاظ كلام فيه ، وهاهنا يتعين علينا التوقف لنرى حجج كل من الفريقين وبخاصة اذا كان جرح غيره عاما او مجملا او غير مفسر او جرح بغير جرح معتد به .

وقد كان معظم الرواة المضعفين من غيره من هذا القبيل . والمستعان .

.....

المبحث السابع

من وصفه بالعلم والفقه والفضل والعبر

لا يخفى ان وصف الانسان بالعلم والفقه ، ووصفه بالعبادة والزهد ، ووصفه بالفضل والملاح لا يدل الا على التعديل العام وبعض ما تقدم يدل على عدالة الدين ، اما عدالة الرواية فهي امر زائد على ذلك . وقد كنت أرغب (١) أن أترك هذه المصطلحات الى فصل رابع من هذا الباب بيد اننى وجدت مناقشتها فى هذا المبحث اولى لسببين :

١- الاول : انها من خلال الاستقراء والمقارنة دلت على ان ابن حبان لا يطلقها الا على الثقات العدول ، ومثل هذا حقه ان يذكر فى الفاظ التوثيق .

٢- الثانى : ان هذه الالفاظ اطلقها على رواية ترجمهم فى كتابه الثقات الذى اشترط الا يذكر فيه الا الثقات ، والصدوقين الذين يحتج برواياتهم - حسب الشرائط التى حددها - فهو حين يقول فى رجل (فقيسه ، او عابد ، او زاهد) فكأنه يريد: ثقة فقيه ، او صدوق عابد وهذا يشعر بانه مصطلح زائد على اصل الوثاقة والصدق فكأنه يرفع صاحبه الى الفاظ المرتبة الاولى التى تتكرر فيها الفاظ التوثيق .

وقد وجدت الحافظ ابن حجر (٢) وغيره ، يستخدمون مثل هذه العبارات فى الحفاظ وكبار الثقات فترجح لدى دراسة هذه الالفاظ فى هذا الفصل (الفاظ مرتبة الاحتجاج) .

(١) وهو رأى استاذى المشرف حفظه الله تعالى .

(٢) انظر على سبيل المثال م ٤٤١/١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٧ ، ٤٥٥ ، ٤٦٠ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ،

٤٧٧ ، ٤٩٠ .

المطلب الاول
من وصفه بالفقه والعلم

وقد وصف ابن حبان بعض رواة بالفقه ، وبعضهم بالعلم ، وحسبده
في بعض المصطلحات انه كان يتفقه ، وفي بعضها وصفه بالفصاحة ، ومعرفة
الادب .

لمصطلح كان من الفقهاء وما يدرو حوله اطلقه ابن حبان على اثنين وعشرين^(٣)
راويا وكان اثنان^(٤) منهم بدرجة (ثقة حافظ) والثاني منهما بزيادة فقيهه .
وثلاثة^(٥) : ثقة ، وواحد^(٦) ثقة ثبت ، وآخر^(٧) ثقة متقن ، واثنان^(٨) :
صدوق ، وواحد^(٩) صدوق فقيه ، وواحد^(١٠) ثقة امام في التفسير والعلم ،
وتسعة^(١١) قال فيهم : ثقة فقيه ! . وواحد^(١٢) منهم لم اجد عند غير
ابن حبان وواحد ضعفه غيره^(١٣) .

وهذا يدل على ان من قال^(١٤) فيه ابن حبان هذا المصطلح من الطبقة العليا
من الشقات الا من وجد فيه طعن لغيره من النقاد ، فيتوقف عن الاحتجاج به ، حتى
يختبر ويتبين حال حديثه .

-
- | | |
|------|--|
| (٣) | م ٤٣٩ / ١ - ٤٦٠ |
| (٤) | م ٤٣٩ / ١ ، ٤٥٦ |
| (٥) | م ٤٤٥ / ١ ، ٤٤٦ ، ٤٤٨ |
| (٦) | م ٤٥٧ / ١ |
| (٧) | م ٤٥٨ / ١ |
| (٨) | م ٤٤٠ / ١ ، ٤٦٠ |
| (٩) | م ٤٤٧ / ١ |
| (١٠) | م ٤٥٥ / ١ |
| (١١) | م ٤٤١ / ١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ |
| (١٢) | م ٤٥٤ / ١ |
| (١٣) | م ٤٥٩ / ١ |
| (١٤) | وليس هؤلاء الرواة هم من قال فيه ابن حبان ذلك فهنا رواة كثيرون اخرون
ضاعت على بطاقتهم ثم وجدت بعد الانتهاء من الدراسة ولما عرضتهم
على التقريب لم اجد جديدا على ما قدمت فاكتفيت بهذا . |

واما من وصفه بالعلم فقد كانوا خمسة (١٥) رواية قال الحافظ عن اربعة منهم : صدوق ، وعن الخامس (١٦) : ثقة ثبت .

...

المطلب الثانى

من وصفه بالخيرية (من الاخيار ، من خيار الناس)

وقد تعددت صيغ هذا المصطلح فمرة يقول: من خيار (١٧) عباد الله ومرة من خيار الناس (١٨) واخرى : من خيار عباد الله (١٨) : عبادة وفقلا وورعا ونسكا ، وغير ذلك من العبارات .

وقد اطلق هذا المصطلح على اربعة عشر (١٩) راويا ، لم اجد عنده غير ابن حبان ترجمة واحد منهم (٢٠) واخر (٢١) ترجمة فى الجرح وقال: روى عنه ابو زرعة وهو لا يروى الا عن ثقة عنده .

وقال الحافظ عن اثنين (٢٢) : صدوق وصف الاول بانه عابد والثانى : زاهد . والباقيون ثقات اضاف الى اكثرهم صفة الزهد او العبادة .

(١٥) م ٤٦١/١ - ٤٦٥ .

(١٦) م ٤٦٣/١ .

(١٧) م ٤٦٦/١ ، ٤٧١ ، ٥٧٢ .

(١٨) م ٤٦٩/١ ، ٤٧٥ .

(١٩) م ٤٦٦/١ - ٤٧٨ .

(٢٠) م ٤٧٤/١ .

(٢١) م ٤٧٨/١ .

(٢٢) م ٤٦٨/١ ، ٤٧٠ .

وأحب التأكيد على أن توثيقنا لمن لم نجد لغيره فيهم كلاما ليس
ماخوذا من سكوتهم ، ولأن مجرد ذكرهم في الثقات وانما من خلال دراسة هذا
المصطلح دراسة منهجية مقارنة .

...

المطلب الثالث : من وصفهم بالفضل

الوصوف بالفضل عند ابن حبان متضمن الوصف بالعبادة والاتباع والتقوى ،
فقد قال (٢٣) في حسان بن عطية الشامي : من أفاضل أهل زمانه وقال فيه الحافظ :
ثقة فقيه عابد .

وقال (٢٤) في محمد بن أحمد بن الجراح الجوزجاني : صاحب سنة وفضل
وخير فقال الحافظ : ثقة فاضل . وقال مرة (٢٥) : كان من القراء ———
أهل العبادة والفضل والدين . فقال الحافظ : ثقة مرضى عابد .

وقد ذكرت هذا المصطلح تحت ترجمتين : (من الأفاضل وعابد فاضل) وترجمت
تحتها ما يناسبه من الرواة . فكان عدد الرواة الذين ترجمت لهم ممن قال
فيهم أحد هذين اللفظين وما شابههما ثلاثة عشر (٢٦) راويا لم أجد ترجمته
واحد (٢٧) منهم عند غير ابن حبان ، وقال الحافظ في واحد منهم (٢٨) : مقبول
والباقيون في درجة الاحتجاج ما بين صدوق وثقة وثقة وثبت ، وثقة فاضل ، ونحوها ..
وهذا كله يدل على اقتصاد ابن حبان في الثناء ، ومعرفته بالرواة الذين
يوثقهم .

-
- | | |
|------|-----------|
| (٢٣) | م ٤٩٢/١ |
| (٢٤) | م ٤٩٥/١ |
| (٢٥) | م ٥٠٣/١ |
| (٢٦) | م ٤٩٢-٥٠٤ |
| (٢٧) | م ٤٩٤/١ |
| (٢٨) | م ٤٩٧/١ |

المطلب الرابع

من وصفهم بالعبادة او الزهد او التخشن او الشهرة

بالصلاح

والوصف بالعبادة زيادة في العدالة الدينية - ولاريب - اذا لم يـات ماينقـضه ، وقد وجدت من خلال الاستقراء - كما اسلفت - انها عبارات تفيـد درجات عالية من التوثيق والتعديل . وقد استخدم ابن حيان عدة مصطلحات والفاظا في التدليل على ذلك ، فاطلق مصطلح من العباد الزهاد على ثمانية (٢٩) رواة . كانوا جميعا من الثقات ، غير رباح بن عمر القيسى (٣٠) فقد قال ابوداود : هو رجل سوء . بينما قال ابوزرعة : صدوق ، ولعل في قول الذهبي فيه : هو من زهاد المبتدعة في الكوفة ، مايوضح قول ابى داود وانه انما عمل عليه لانه مبتدع - عنده - حيث كان رباح هذا من المتصوفة . الا ترى كيف ضمه ابوداود الى ابي حبيب وحيان الجريري ورابعة وقال: ورابعة رابعتهم في الزندقة . وابوداود صاحب احمد بن حنبل واعظم تلامذته - عندى - هو متأثر بشيخه احمد الذي كان ينفر من المتصوفة وغيرهم نفورا شديدا .

اما من وصفهم بالعبادة دون وصفهم بالزهد فكانوا اثنين وثلاثين رجلا (٣١) ، لم اجد ترجمة لراو منهم (٣٢) مند غيره ، وكان اثنين (٣٣) ان منهم ليس لهم حديث مسند ، واثنان (٣٤) قد ضعفا ، وخمسة (٣٥) منهم وجدت لهم تراجم ، ولم اجد اضافات نقدية ، واوجدت اضافات كثيرة عن زهدهم وورعهم .

(٢٩)	٥٠٥/١م - ٥١٢
(٣٠)	٥٠٦/١م
(٣١)	٥١٣/١م - ٥٤٤
(٣٢)	٥٤٢/١م
(٣٣)	٥١٥/١م ، ٥٢٩
(٣٤)	٥٢٣/١م ، ٥٣٩
(٣٥)	٥١٣/١م ، ٥١٩ ، ٥٢١ ، ٥٢٧ ، ٥٣٦

أما الرجل الذي لم أجد له ترجمته فقد اشتبه على هل هو صاحبـــــــــــــــــ

ام لا ؟ .

وأما اللذان ضعفا ، فأحدهما (٣٦) عباد بن ميسرة المنقرى المعلم ، قال فيه ابن معين : لا بأس به وضعفه أحمد ، وقال ابن معين مرة أخرى يكتب حديثه وليس بالقوى ، وقال ابن عدى : هو ممن يكتب حديثه ، ولكن الحافظ قال : لين الحديث ، وهى تفيد عنده ان الرجل لم يتابع على حديثه البتة ، فهل سبر الحافظ أحاديثه حتى أطلق عليه هذا الحكم؟

ومهما يكن من أمر ، فإذا توبع قبل حديثه ، فهو فى مراتبة الاعتبار عند الجميع .

وأما الثانى (٣٧) فهو مسمع بن عاصم البصرى. قال العقيليـــــــــــــــــ لا يتابع على حديثه ، وليس بمشهور فى النقل! وذلك له حديثا ثم قال: وهذا يروى بغير هذا الاسناد . والحديث فى البخارى من طريق شعبة عن قتادة عن أنس بينما ذكره العقيلي من طريق هشام الدستوائى ، عن قتادة عن أنس .

ومثل هذا لا يجعل الراوى ضعيفا مردود الرواية حتى تفحش منه المخالفة على ان مثل هذا لا يحكم عليه بالمخالفة حتى يثبت عدم احتمال الجمع او كثرة الذين خالفهم لان التفرد باسناد ، لا يعل به اسناد آخر ، اذا كان صاحبه ثقة .

على ان ابن حبان نفسه قد قال : ماله حديث مسند يرجع اليه .. وبقية الرواة ما بين ثقة مقرونة بالفاظ الاطراء او مجردة ، وبين صدوق مقرونة ومجردة أيضا .

(٣٦) م ٥٢٣/١ .

(٣٧) م ٥٣٩/١ .

واما (العباد الخشن) (٣٨) فقد وصف به ابن حبان ثلاثة عشر رجلا (٣٩).
كان واحد منهم (٤٠) قد ذكره في المجروحين والثقات . وقد تكلمت في السباب
السابع على الرواة الذين ذكرهم في المجروحين والثقات في فصل مستقــــل ،
فاغنى عن الاعداد . وقال الحافظ عن ثلاثة منهم (٤١) : مدوق ، والباقيون
ثقة وبعضهم اضاف اليها صفات توثيقية زائدة .

واطلق مصطلح متعبد ثلاث مرات (٤٢) ، وكان صواما قواما مـــــــ
المتعبدين مرة (٤٣) ، وصواما قواما مرة ايضا (٤٤) . ولم اقف على جرح في
احد منهم وقال الحافظ (٤٥) عن واحد منهم : وثقه ابن حبان . وعن اخر (٤٦) :
ثقة . واثنان منهما (٤٧) لم اجد ترجمتهما عند غير ابن حبان .

ولم يخرج عن واحد منهم في صحيحه . بينما خرج عنه بعض اصحاب
المصطلحات السابقة ، وقد وصف ابن حبان بعض الرواة بانهم مشهورون
بالملاح والورع ، وكانوا اربعة (٤٨) رجال : اشار هو الى تضعيف واحد (٤٩)
منهم ، والثلاثون الآخرون ائمة ثقات . قال الحافظ في واحد منهم (٥١) :

(٣٨) قال في القاموس (خشن) ٢١٩/٤ : خشن - ككرم - خشنا .. وجمعها بضمهمما

- بضم الخاء والشين: خشن .

(٣٩) م ٤٧٩/١ - ٤٩١ .

(٤٠) م ٤٨٤/١ .

(٤١) م ٤٧٩/٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٤ .

(٤٢) م ٥٤٥/١ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ .

(٤٣) م ٥٤٩/١ .

(٤٤) م ٥٤٨/١ .

(٤٥) م ٥٤٥/١ .

(٤٦) م ٥٤٨/١ .

(٤٧) م ٥٤٦/١ - ٥٤٧ .

(٤٨) م ٥٥٠-٥٥٣ .

(٤٩) م ٥٥٢/١ .

(٥٠) م ٥٥٠/١ .

(٥١) م ٥٥٣/١ .

زاهد جليل ثقة قدوة وفي آخر (٥٢): ثقة ثبت ، وقال ابن مهدي (٥٣) فـ في
الثالث : مارات عيناي مثله ؟ ولم يخرج ابن حبان الا عن واحد (٥٤) منهم
وقد اكثر عنه .

واستخدم ابن حبان الفاظا اخرى في التعديل كقوله (٥٥) : كان مـن
الغرائين ، له في العدو نكايات محكية ، وكان من اهل الفضل والنسب
مع لزومه الجهاد والتشدد فيه .

وقوله : كان فقيه البدن ، وقد وصف الحافظ بعض هؤلاء بالوثاقسة
والصدق . وبعضهم ترجمهم صاحب الحلية في الزهاد ولم اقف على جرح احسب
منهم .

وقد نقل ابن حبان عن سبقة من الحافظ توثيق سبعة (٥٦) من الرواة ،
اختلف الحفاظ في اثنين (٥٧) منهم ، رجح ابن عدى وشاقتهم واستقامة حديثهم
واثنان (٥٨) لم اجد من ترجمهما غيره . والله تعالى اعلم .

...

٥٥٣/١م	(٥٢)
٥٥١/١م	(٥٣)
٥٥٣/١م	(٥٤)
٥٥٤/١م - ٥٦٢	(٥٥)
٥٦٣/١م - ٥٦٩	(٥٦)
٥٦٤/٠م ، ٥٦٧	(٥٧)
٥٦٨/١م ، ٥٦٩	(٥٨)

الفصل الثاني

ألفاظ مرتبة الاعتبار

تمهيد :

ان الحافظ ابن حبان رحمه الله تعالى ، ناقد حصيف ، وقد كاد ان يحيط بسنة المصطفى صلى الله عليه وسلم : صحبها وضعيفها وعللها واسانيدها فقها وحكمها ، والقواعد الاصولية التي تجمعها ، واحاطته بالرواة وتواريخهم ودرجة الاعتماد على مروياتهم مما لا ينزع فيه احد .

وقد كانت له الفاظ شاركة الحفاظ في اطلاقها والفاظ لم يشاركه فيها غيره - وهي قليلة - والفاظ اطلقها غيره من النقاد ، ولم يستخدمها ابن حبان واستخدمها بقدر محدود في نقد الرواة ، فمن الالفاظ التي انفرد بها ابن حبان او كاد ، معظم الفاظ مرتبة الاحتجاج العليا ، ومن الالفاظ التي اكثر ابن حبان من استخدامها وهي قليلة عند غيره ، لفظ (مستقيم الحديث) ومثلها الفاظ العباد والزهاد وبخاصة مصطلح (من العباد الخشن) اما لفظا ثقة وصدوق فقد يكون ابن حبان اقل الحفاظ استخداما له .

ولم يستخدم ابن حبان لفظ (لابس به) اذ لم اقف عليه عنده الامنقولا عن ابن معين او غيره . ومن الالفاظ التي اكثر استعمالها ابن حبان لفظ (يعتبر به) وقد صدرت به دراستي لمرتبة الاعتبار عند ابن حبان حتى تتضح صورة الاعتبار امام الدارس ، اتم الوضوح . ثم انتقل بعدها الى رقية الفاظ الاعتبار .

وحيث ان كثيرا من الرواة المترجمين في المجروحين من هذه المرتبة فاننسى اتناولهم في دراستي هذه عند كل مصطلح مشترك ، اطلقه ابن حبان هنا وهناك واعلل سبب ذكر ابن حبان لهؤلاء في المجروحين ، بينما ذكر هؤلاء في الثقات .

المبحث الاول

مفهوم الاعتبار بين علماء الحديث وابن حبان

قال الحافظ : (١) (الاعتبار : هو الهيئة الحاصلة في الكشف عن المتابعة والشاهد) .

وقد اقتصر الحافظ ابن الصلاح (٢) على بعض ما أورده ابن حبان من تفسيرهما قال الحافظ ابن حبان في مقدمة صحيحه (٣) :

(واني امثل للاعتبار مثالا يستدركه ما رواه وكاننا جئنا الحماد بن سلمة فرايناه روى خبرا عن ايوب عن ابن سيرين عن ابهريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم نجد ذلك الخبر عن غيره من اصحاب ايوب . فالذي يلزمنا فيه التوقف عن جرحه والاعتبار بما روى غيره من اقترانه .

١- فيجب ان نبدا فننظر هذا الخبر هل رواه اصحاب حماد عنه اورجل واحد منهم وحده ؟ فان وجد صاحبه قد رواه علم ان هذا قد حدث به حماد وان وجد من رواية ضعيف عنه الزق بذلك الراوى دونه .

٢- فمتى صح انه روى عن ايوب ما لم يتابع عليه يجب ان يتوقف فيه ولا يلزم زق به الوهن . بل ينظر هل روى احد هذا الخبر من الثقات عن ابن سيرين غير ايوب ؟ فان وجد ذلك علم ان الخبر له اصل يرجع اليه .

٣- وان لم يوجد ما وصفنا نظر حينئذ / هل روى احد هذا الخبر عن ابهريرة غير ابن سيرين من الثقات ؟ فان وجد ذلك علم ان الخبر له اصل .

٤- وان لم يوجد ما قلنا : نظر : هل روى احد هذا الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم غير ابهريرة ؟ فان وجد ذلك صح ان الخبر له اصل .

٥- ومتى عدم ذلك اى المتابعة او الشاهد - والخبر نفسه يخالف الامسول الثلاثة علم ان الخبر موضوع لاشك فيه وان ناقله الذي تفرد به هو الذى وضعه .

(١) النكت على ابن الصلاح ٦٨١/٢ ونزهة النظر ص ٣٧ .

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٨٢ .

(٣) الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان ١/١٤٣-١٤٤ .

هذا هو حكم الاعتبار بين النقلة في الروايات (٠٠ هـ).

فإذا كان الاعتبار هو هيئة التوصل إلى الشاهد والمتابع وسبر طرق الحديث هو سبيل ذلك فما هي المتابعة ؟ وما هو الشاهد ؟
قد تقدم في كلام ابن حبان ما يعرف المتابعة التامة والناقصة كما تقدم فيه معرفة أشاهد وسيزداد الأمر وضوحاً عند ذكر تعريف كل من المتابعة والشاهد .

- تعريف المتابعة : جاء في منهج النقد (٤) : (أما المتابعة فهي أن يوافق راوي الحديث على ما رواه من قبل راو آخر فيرويه عن شيخه أو ممن قومه .

وتنقسم المتابعة إلى قسمين : تامة ، وقاصرة .

- فالمتابعة التامة : هي التي تحصل للراوي نفسه بأن يروي حديثه راو آخر عن شيخه .

- والمتابعة القاصرة (أي الناقصة) هي التي تحصل بشيخ الراوي بسان يروي الراوي الآخر الحديث عن شيخ وشيخه وكذا التي تحصل لمن فوق شيخ الراوي . ولا اقتصار في المتابعة بقسميها على ورود الحديث بنفس اللفظ . . بل لوجاءت بالمعنى لكفى ، لكنها تختص من رواية ذلك الصحابي (هـ) .

- وأما الشاهد (فهو أن يوجد متن يروي من حديث صحابي آخر يشبهه في اللفظ والمعنى أو في المعنى فقط) (٥) .

وقال الحافظ (٦) : (وخص قوم المتابعة بما حصل باللفظ ، سواء كان من رواية ذلك الصحابي أم لا . والشاهد بما حصل بالمعنى كذلك . وقد تطلق المتابعة على الشاهد والعكس . والأمر سهل ؟) .
وأورد الحافظ في النزهة والنكت مثالا للمتابعة التامة والشاهد :

-
- (٤) منهج النقد في علوم الحديث لاساتذنا الدكتور نور الدين عتر ص ٤١٨ وانظر لمحات في أصول الحديث لاساتذنا الدكتور اديب الصالح ص ٢٩٤ فما بعدها .
وشرح النخبة ص ٣٦ والنكت ٦٨٢/٢ .
(٥) نزهة النظر ص ٣٦ والنكت ٦٨٢/٢ .
(٦) النزهة ص ٣٧ والنكت نفس الموضع .

قال (٧) : (واذا تقرر هذا قلنذكر مثالا للمتابعة والشاهد سالما مسن هذا الاعتراض وهو مارواه الشافعى فى (الام) (٨) عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: الشهر تسع وعشرون فلاتصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فان غم عليكم فاكملوا العدة ثلاثين) .

فنظرنا فاذا البخارى قد روى الحديث فى صحيحه (٩) فقال: حدثنا عبد الله بن مسلمة القعيني حدثنا مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضى الله عنهما فاساقه باللفظ الذى ذكره الشافعى سوا .

فهذه متابعة تامة فى غاية الصحة لرواية اشافعى رضى الله عنه . . ودل على ان مالكا رواه عن عبد الله بن دينار باللفظين معا . .
وقد توبع عليه عبد الله بن دينار من وجهين عن ابن عمر رضى الله عنهما :

- ١- احدهما اخرجه (١٠) مسلم من طريق ابى اسامة عن عتيق بن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر فذكر الحديث . وفى اخره : (فان غم عليكم فاكملوا ثلاثين) .
 - ٢- والثانى : اخرجه ابن خزيمة فى صحيحه (١١) عن طريق عاصم بن محمد بن زيد عن ابيه عن ابن عمر رضى الله عنهما بلفظ (فان غم عليكم فاكملوا ثلاثين) .
- فهذه متابعة ايضا ، لكنها ناقصة) . اه .

-
- (٧) ماسبق الموضعان انفسهما .
 - (٨) الام ٩٤/٢ والنزهة والنكت الموضعان انفسهما .
 - (٩) اخرجه البخارى فى الصوم : باب قول النبى صلى الله عليه وسلم : (اذا رايتم الهلال فصوموا) رقم ١٩٠٧ وقد اشار الحافظ الى ان البيهقى قال : ان الشافعى تفرد بهذا اللفظ عن مالك وعجب الحافظ من خفاء ذلك عليه ولكن المحقق الافضل تعقبه بان البيهقى قد اخرج الحديث نفسه فى السنن ٢٠٤/٤-٢٠٦ ،
واشار البيهقى الى ان مالكا رواه على الوجهين .
 - (١٠) مسلم فى الصيام باب صوم رمضان لرؤية الهلال رقم ٠٣/
 - (١١) ابن خزيمة فى صحيحه ٢٠٢/٣ رقم ١٩٠٩ والبيهقى فى السنن ٢٠٥/٤ +

وذكر الحافظ (١٢) لهذا الحديث شاهدين :

- ١- أحدهما من حديث ابن هريرة - رضي الله عنه - رواه البخاري (١٣)
- ولفظه : (فان غمى عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين) .
- ٢- وثانيهما : من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أخرجه النسائي (١٤) بلفظ
حديث ابن دينار عن ابن عمر :
فهذا مثال صحيح بطرق صحيحة للمتابعة التامة والمتابعة الناقصة ،
ولاشاهد باللفظ والشاهد بالمعنى . والله الموفق سبحانه .

ولا يخفى ان تفرد الثقة بحديث خالف فيه الثقات او من هو اوثق منه
يعتبر شاذاً وتفرد من لا يَحْتَمَل تفرد به حديث خالف فيه الثقات او انفرد
دون مخالفة هو الحديث المنكر بقسميه - كما سيأتي - :

لذا كان لابد من الاعتبار لفما ريد الثقات وروايات الضعفاء ومن ثم كثر عند
ابن حبان معطلح (السبر) يقول : سبرت حفيثه وبعد الاختبار والسبر
والمقصود بالسبر تتبع طرق الحديث ورواياته واعتبارها .

ومما ينبغي التذكير به فهذا المقام ان مرتبة (الاعتبار) تفرق
رواة كثيرين من ثقات ابن حبان ورواة كثيرين من كتاب (المجروحين) فابن
حبان لا يحتج بكل راو اوردته في الثقات الا بشرائط ذكرها في مقدمة كتابه
(الثقات) .

على ان تلك الشرائط عامة وهناك امور اخرى يذكرها في تراجم بعض
الرواة تفيد انه لا يحتج بالرواية المذكورة وامثاله باطلاق وانما يحتج به في
حال دون حال .

(١٢) النكت ٦٨٤/٢ فما بعدها .

(١٣) البخاري في الصوم باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : اذا رايتم الهلال
فصوموا رقم ١٩٠٩ .

(١٤) النسائي ١٠٧/٤

وللحديث ثواهد اخرى عن جابر وابي بكر وعائشة أخرجه البيهقي
في السنن الكبرى ٢٠٦/٤ وحديث عائشة عند ابن خزيمة ايضا ٢٠٣/٣ رقم
١٩١٠ وانظر النكت على ابن الصلاح ٦٨٤/٢ .

ومن الرواة (الثقات) عنده من قال فيه : يعتبر حديثه ومن قال فيه : يخطئ .. ومن قال فيه : يخطئ ويهم ويغرب ويتفرد ويخالف .. ولا يخفى ان مثل هذه العبارات توحى بان علينا (التوقف) فى مرويات من يوسف بالخطأ او الوهم او التفرد او المخالفة حتى نسبر رواياتهم ونعتبرها بروايات الثقات ثم نحكم له او عليه .

وفى المجروحين جماعات كثيرة وصفهم بالخطأ والغفلة والوهم واضرار الى انهم لا يحتج بهم اذا انفردوا او لا يحتج بهم اذا خالفوا او لا يحتج بهم الا اذا وافقوا الثقات .

وقد تبين لى من خلال تتبعى لاقواء ابن حبان وجمعها ومن ترجمتى لالوف الرواة عنده ان الرجل يعرف مايقول وانه صاحب منهج وان مصطلحاته معتبرة وان كان يشوشها - احيانا - بعبارات المتشعبة .

فانظر اليه وهو يتحدث عن الفرق بين المخالفة والموافقة والتفرد ومتى قبل مفاريد الراوى ومتى ترد .

قال فى ترجمة يحيى (١٥) بن عبد الله بن الضحاك البابلتى :

(كان كثير الخطأ لا يرفع عن السماع ولكنه يأتى عن الثقات باشياء معضلات كان يهم فيها حتى ذهب حلاوته عن القلوب لما شاب احاديثه المناكير . فهو عندي :

١- فيما انفرد به ساقط الاحتجاج .

٢- وفيما يخالف الثقات معتبر به .

٣- وفيما وافق الثقات محتج به .

ولا يتوهم متوهم ان ما لم يخالف الثقات هو ما وافق الثقات ..

١- لان ما لم يخالف الاثبات : هو ما روى من الروايات التى لها اصول من

حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وان اتى بزيادة اسم فى الاسناد

او اسقاط مثله مما هو محتمل فى الاسناد .

٢- واما ما وافق الثقات : فهو ما يروى عن شيخ سمع منه جماعة من الثقات

فاتى بالشئ على حسب ما اتوا به عن شيخه .

٣- وما انفرد من الروايات : فهو زيادة الالفاظ التي يرويها عن الثقات او اتيان اصل بطريق غير صحيح . وهذا غير مقبول منه - يعنى البابلى - لما ذكرنا من سوء حفظه وشكركه خطئه وانه ليس بالمحل الذى تقبل ————— مفاريده .

وانما تقبل المفاريد اذا كان روايتها عدولا عاقلون يعقلون ما يحدثون عالمون بما يحيل من معانى الاخبار والفاظها .

فاما الثقة المصدق اذا لم يكن يعلم ما يحيل من معانى الاخبار وحديث من حفظه ثم انفرد بالفاظ عن الثقات ، لم يستحق قبولها منه لانه ليس يعقل ذلك ولعله احاله متوهما انه جائز . فمن اجل ما ذكرنا لم تقبل الزيادة فى الاخبار الا عن سميننا من العدول على الشرط الذى وصفنا (١٠) اهـ .

والاعتبار - عند ابن حبان - انما يلجأ اليه اذا كان الشيخ يروى عن شيوخ ثقات وشيوخ ضعفاء او مدلسين . فاذا كان لا يروى الا عن مجروحين فلاحاجة بنا الى البحث عن حاله لاننا لانتج بروايته وان كنا لانطلق عليه الجرح ايضا .

قال فى ترجمة (١٦) مطرح بن يزيد الكنانى :

(انا لانستحل القدم فى مسلم بغير بينة ، ولا الجرح فى محدث من غير علم . ومطرح هذا ليس يروى الا عن عبيد الله بن زحر ، وعلى بن يزيد ، وكلاهما ضعيفان وانما رواية على بن يزيد وعبيد الله بن زحر عن القاسم بن عبد الرحمن والقاسم واه . فكيف يتهيا اطلاق الجرح على محدث لم يروى الا عن الضعفاء؟؟ وهل يتهيا السبر فى امر المحدثين والاعتبار بالثقات والمتروكين الا بتمييز رواية العدول عن : أ- الثقات ب- والضعفاء ؟ ورواية المتروكين : أ- عن الثقات ب- والمدلسين ؟ فمتى لم يجتمع على شيخ واحد شيخان : احدهما ثقة والاخر ضعيف فيروى عنهما لا يتهيا اطلاق الجرح عليه ، الا بعد الاعتبار بحديثه من روايات الثقات التى خالف الاثبات فيها ام لا ؟ او روى عن ثقة مالا اصل له ؟ فمتى عدم هذه الدلائل لم يستحق القدح فيه .

ومطرح هذا لايحتج بروايته بحالمن الاحوال لما روى عن الضعفاء .

فان وجد له خير صحيح روى عن ثقة عن عدل كذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم موصولا ، حكم عليه ثم يترك الاحتجاج بما انفرد والاعتبار بما روى عن الثقات وترك ما روى عن الضعفاء على الاحوال هذا حكم الاعتبار بين المحدثين والمتروكين (اهـ)

وابن حبان يسبر حديث الضعفاء لا للاحتجاج بهم وانما ليقف على احوالهم ويبحث عن المتابعات والشواهد حتى يتقن الحكم الذى يصف به الراوى اذ ليس كل راو تابع راويا قبلت متابعتة عنده وانما تقبل المتابعات ممن لم يترك قال في ترجمة الحارث بن عمران الجعفى : (١٧)

(كان يفتح الحديث على الثقات . روى عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (تخيروا لنطفكم وانكحوا الاكفلاء ، وانكحوا اليهم))

وقد تابع عكرمة بن ابراهيم الحارث بن عمران فى هذه الرواية عن هشام بن عروة وهما جميعا ضعيفان . اصل الحديث مرسل ورفع باطل . (٠)

فكلمة ضعيف عامة - كما ترى - اذ وصف الحارث بالوضع اولا ثم وصفه بالضعف كما وصف (١٨) عكرمة بن ابراهيم الازدى بانه : (كان ممن يقلب الاخبار ويرفع المراسيل لايحوز الاحتجاج به) .

بل ان ابن حبان يسبر حديث المجاهيل او المشتبهين ويحاول التعرف على احوالهم .

قال فى ترجمة (١٩) سنان بن سعد الكندى : يروى عن انس بن مالك حدث عنه المصريون وهم مختلفون فيه . يقولون : سعد بن سنان وسعيد بن سنان وسنان بن سعيد وارجو ان يكون الصحيح سنان بن سعد .

وقد اعتبرت حديثه فرايت ما روى عن سنان بن سعد يشبه احاديث الثقات وما روى عن سعد بن سنان او سعيد بن سنان فيه المناكير كأنهما اشنان . فالحق اعلم ()

(١٧) المجروحين ٢٢٥/١ .

(١٨) المجروحين ١٨٨/٢ .

(١٩) الثقات ٣٣٦/٤ والتاريخ الكبير ١٦٣/٤ والجرح والتعديل ٢٥١/٤ والتهذيب

٤٧١/٣ باسم سعد بن سنان وقال فى التقريب ٢٨٧/١ صدوق له افراد .

فهذا الرجل مشتببه وقد اضطرب المصريون في اسمه كثيرا ، ومع ذلك ترجمه في الثقات بعدما سبر حديثه ورجح انه سنان بن سعد الذي قال عنه ابن معين ثقة وكان احمد بن صالح المصري الحافظ يجله . ولكن ابن حبان لم يخرج عنه شيئا في صحيحه لعدم وضوح امره ..

ولايسعني الانتقال الى دراسة الفاظ مرتبة الاعتبار في كتاب (الثقات) ثم في (المجروحين) حتى اتعرف الى الرواة الذين ينطبق عليهم هذا الوصف ويجوز لهم دخول ساحة (الاعتبار) .

في البابين السادس والسابع تحدثت عن اسباب الجرح وتبين الجرح المسقط منها وغير المسقط .

وفي هذا المبحث احب ان اذكر بان الوضاعين والكذابين ومن غلب الوهم والغفلة على حديثه حتى استحق الترك ومن كان لا يبالي اذا لقن ان يتلقن ، والذي يسرق الحديث ونحوهم ، فهؤلاء جميعا لا يقبل حديثهم ، ولا يعتبر بهم . وكذلك لا يعتبر بمن لم يرو الا عن ضعيف ولم يرو عنه الا ضعيف .

اما الذين اختل ضبطهم بخطا او وهم او غفلة ولم يفحش ذلك منهم — والمدلسون اذا لم يصرحوا بالسماع ، المحدث الحافظ اذا لم يكن فقيه — وروى زيادة في المتن ، وكان قد حدث من حفظه ، والفقيه اذا حدث من حفظه — فربما صف الاسماء ورفع الموقوف واقلب الاسانيد .

ومنهم الذين احترقت كتبهم او ساء حفظهم فهؤلاء جميعا يدخلون مرتبة الاعتبار عند ابن حبان بعد ان يكونوا قد سبقت عدالتهم وعرفوا بالعلم والرواية .

قال في ترجمة يحيى (٢٠) بن سعيد التميمي : (كان ممن يخطئ كثيرا ، وكان رديء الحفظ فوجب التنكب عما انفرد من الروايات والاحتجاج بما وافق الثقات لان امارات العدالة فيه بينة من الصدوق والاتقان وان وهم في الشيء بعد الشيء او اخطأ في الحديث بعد الحديث ، فان هذا شيء لا ينفك عن البشر ، فيترك ما اخطأ فيه اذا علم . والاحوط ان يترك ما انفرد من الرواية ،

وكل ما نقول في هذا الكتاب : انه لا يجوز الاحتجاج بخبره اذا انفرد، فسبيله هذا السبيل انه يجب ان يترك ما اخطاوا فيه ، ولا يكاد يعرف ذلك الا الممعن البازل فرصاعة الحديث فراينا من الاحتياط ترك الاحتجاج بما انفرد جملة حتى تشتمل هذه اللفظة على ما اخطا فيه او اخطى عليه او ادخل عليه وهو لا يعلم او دخل له حديث في حديث وما يشبه هذا من انواع الخطأ ويحتج بما وافق الثقات . فلهذه العلة ما قلنا في هذا الكتاب لمن ذكرنا انه لا يحتج بانفراده .

وقال في ترجمة (٢١) محمد بن سليم ابو هلال الراسبي :

(والذي اميل اليه في ابي هلال الراسبي :

- ١- ترك ما انفرد من الاخبار التي خالف فيها الثقات.
- ٢- والاحتجاج بما وافق الثقات .
- ٣- وقبول ما انفرد من الروايات التي لم يخالف فيها الاثبات التي ليس فيها المناكير لان الشيخ اذا عرف بالصدق والسماع ثم تبين منه الوهم ولم يفحش ذلك منه لم يستحق ان يعدل به عن العدول الى المجروحين الا بعد ان يكون وهمه فاحشا وغالبا فاذا كان كذلك استحق الترك فاما من كان يخطئ في الشيء اليسير فهو عدل وهذا - يعني الخطأ - مما لا ينفك عنه البشر ، الا ان الحكم في مثل هذا : اذا علم خطؤه تجنبه واتبع ما لم يخطئ فيه .

هذا حكم جماعة من المحدثين العارفين الذين كانوا يخطئون وقد فصلناهم

في الكتاب على احاس ثلاثة :

- ١- فمنهم من لا يحتج بما انفرد من حديثه ويقبل غير ذلك من روايته .
- ٢- ومنهم من يحتج بما وافق الثقات - فقط - من روايته .
- ٣- ومنهم من يقبل ما لم يخالف الاثبات ويحتج بما وافق الثقات (.

وقد احتج ابن حبان برواة الاعتبار في صحيحه وانتقى من حديثه — م
ما علم صواب صاحبه فيه . قال في مقدمة الصحيح : (٢٢)

(و ربما اروي فهذا الكتاب واحتج بمشايخ قد قدح فيهم بعض ائمتنا
مثل : سماك بن حرب (٢٣) ، وداود بن ابي هند (٢٤) ، ومحمد بن اسحاق بن يسار (٢٥)
وحماذ بن سلمة (٢٦) . وابي بكر بن عياش (٢٧) واضرابهم ممن تنكب
عن رواياتهم بعض ائمتنا واحتج بهم البعض . فمن صح عندي منهم — م
بالبراهين الواضحة وصحة الاعتبار على سبيل الدين انه ثقة ، احتججت به
ولم اعرج على قول من قدح فيه .

ومن صح عندي بالدلائل النيرة والاعتبار الواضح على سبيل الديــــن
انه غير عدل لم احتج به (٢٨) وانوثقه بعض ائمتنا .

وانى سامثل واحدا منهم واتكلم عليه ليستدرك به المرء من هو مثله .
كانا جئنا الى حماد بن سلمة فمثلناه وقلنا لمن ذب عن ترك حديثه :
لم استحق حماد بن سلمة ترك حديثه وكان — رحمه الله — ممن رحل وكتب
وجمع وصنف وحفظ وذاكر ولزم الدين والورع الخفي والعبادة الدائمة
والصلابة في السنة والطبق على اهل البدع ؟ ولم يشك عوام البصرة انه كان
مستجاب الدعوة ولم يكن بالبصرة في زمانه ممن نسب الى العلم يعد من البدلاء
غيره فمن تجتمع فيه هذه الخصال لم استحق مجانية روايته ؟

١- فان قال: لمخالفته الاقران فيما روى في الاحايين :

يقال له : وهل في الدنيا محدث ثقة لم يخالف الاقران في بعض ما روى ؟
فان استحق انسان مجانية جميع ما روى بمخالفته الاقران في بعض ما روى
لاستحق كل محدث من اثامة المرضيين ان يترك حديثه لمخالفتهم — م
اقرانهم في بعض ما روى .

(٢٢) صحيح ابن حبان ١/١٤١ .

(٢٣) اكثر عنه ابن حبان في صحيحه انظر (موارد ١٣ ، ٧٤ ، ٢٢٦ ، ٩٦٩) وهو — م
صدوق رواية عن عكرمة مضطربة .

(٢٤) روى عنه في صحيحه كثيرا (موارد: ١١٢ ، ٢٧٣ ، ٤٨٣ ، ١٩٧٣) وهو ثقة وهم باخوه .

(٢٥) اكثر عنه في صحيحه (موارد: ٦٠ ، ٥٦٢ ، ١٩٧٤ ، ٢٥٣٠) وهو امام المفازي
صدوق يدلس .

(٢٦) روى عنه في الصحيح كثيرا جدا (موارد: ٢٦ ، ٢٨ ، ٣٦ ، ٨١٩ ، ٠٠٨٣٤ ، ٢٤٥

٢٤٩) صدوق له اوهام .

(٢٧) له في الموارد اثنا عشر حديثا (موارد: ٤٨ ، ٥٢٧ ، ٢٢٨٧) ثقة عبد ساء

حفظه لما كبر وكتابه صحيح .

(٢٨) فكم من الرواة الذين اخرج لهم الشيخان او احدهما جرحهم ابن حبان ولم يخرج
عنهم في صحيحه منهم: ابراهيم بن المهاجر البجلي (٤م) وجرحه في المجروحين
واسيد الجمال (خ) وغيرهم تقدم بعضهم ويأتي بعضهم الاخر في الفصول القادمة .

- ٢- فان قال: كان حماد يخطئ ..
يقال له : وفي الدنيا احد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم
يعرى عن الخطأ . ولو جاز ترك حديث من اخطأ لجاز ترك حديث
الصحابة والتابعين ومن بعدهم المحدثين لانهم لم يكونوا بمعصومين .
- ٣- فان قال : حماد قد كثر خطؤه ..
يقول له : ان الكثرة اسم يشتمل على معان شتى ولا يستحق الانسان
ترك روايته حتى يكون منه من الخطا ما يغلب صوابه فاذا فحش ذلك منسه
وغلب على صوابه استحق مجانبه روايته .
واما من كثر خطؤه ولم يغلب على صوابه فهو مقبول الرواية فيما لم
يخطئ فيه واستحق مجانبه ما اخطأ فيه فقط مثل شريك (٢٩) وهشيم (٣٠)
وابى بكر بن عياش واضرابهم وكانوا يخطئون فيكثرون فروض عنهم
واحج بهم في كتابه وحماد واحد منهم .
- ٤- فان قال: كان حماد يدلس ..
يقال له : فان قتادة (٣١) وابا اسحاق السبيعي (٣٢) وعبد الملك (٣٣) بن
عمير وابن جريج (٣٤) . والاعمش (٣٥) والثوري (٣٦) وهشيم
كانوا يدلسون واحتجت (٣٧) بروايتهم فان اوجب تدليس حماد في روايته
-
- (٢٩) اخرج عنه في صحيحه مواضع كثيرة (موارد: ١٢٣ ، ٢٦٩ ، ٦٠٠) وعلق له البخاري
وروى له الباقر .
- (٣٠) له في الموارد اربعة عشر حديثا (موارد: ٢٤ ، ٢٨١ ، ٩٥٩ ، ٢٠٨٧) وقد
خرج له الجماعة .
- (٣١) اخرج عنه كثيرا جدا في صحيحه (موارد: ١ ، ٢٩ ، ٠٠٦٩ ، ٢٥٢٩ ، ٢٥٩٣)
وخرج له الجماعة .
- (٣٢) خرج له كثيرا: (الموارد ٦٧ ، ٢٩٦ ، ٤٢٩ ، ٠٠٠ ، ٢٤٣٣ ، ٢٤٦٨) وخرج له
الجماعة .
- (٣٣) له في الموارد بضعة عشر حديثا (٢٣٦ ، ٣١٢ ، ٨٤٢ ، ٢٢٨٣) وخرج له الجماعة .
- (٣٤) له احاديث كثيرة في الموارد (٢٧ ، ٩٠ ، ١٢٥ ، ٤٠٦) وخرج له الجماعة .
- (٣٥) له عند ابن حبان في الموارد اكثر من اربعين حديثا (١٨٧٢ ، ١٨٩١ ، ١٨٩٧)
وخرج له الجماعة .
- (٣٦) له في الموارد قرابة مائتي حديث (٤ ، ٢٣ ، ٤٥ ، ٦٢ ، ٠٠) وخرج له الجماعة .
- (٣٧) وهذا وجه الالتزام بذكر هؤلاء فتامل .

ترك حديثه اوجب تدليس هؤلاء الائمة ترك حديثهم .

هـ - فان قال: يروى عن جماعة حديثا واحدا بلفظ واحد ، من غير ان يميز بين الفاظهم يقال له : كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعون يؤدون الاخبار على المعانى بالفاظ متباينة وكذلك كان حماد يفعل . كان يسمع الحديث من ايوب وهشام وابن عون ويونس وخالد وقتادة عن ابن سيرين فيتحرى المعنى ويجمع فى اللفظ فان اوجب ذلك من ترك حديثه اوجب ذلك ترك حديث سعيد بن المسيب والحسن وعطاء وامثالهم من التابعين لانهم كانوا يفعلون ذلك بل الانصاف فى النقلة فى الاخبار استعمال الاعتبار فيما روى (٠٠) اهـ.

قد اصبح واضحا مراد ابن حبان فى مدلول الاعتبار وعرفنا طبقات الرواة الذين يدخلون فى حيز الاعتبار.

ولا يخفى ان رواة الاعتبار ليسوا على درجة واحدة من الوثاقة والعلم كما ان رواة الاحتجاج ليسوا كذلك . والرواة الذين ذكرهم ابن حبان - فيما نقلته من مقدمة صحيحه - كلهم ائمة ثقات ظهر الخطأ فى حديثهم . وهؤلاء رواة مغمورون لا يكادون يعرفون ورواة ضعفاء من سوء الحفظ وغير ذلك مما قدمت وكلهم تشملهم مرتبة الاعتبار ٠٠ غير ان مرتبة الاعتبار تبدأ بدرجة (الاختيار) لحديث من ذكرهم وتنتهى بمن يعتبر بحديثه من غير ان يحكم لموافقة او على مخالفة ؟! كما سياتى ٠٠

.....

الالفاظ المصرفة بالاعتبار في (الثقات)

اطلق ابن حبان الفاظا عديدة في كتابيه (الثقات) والمجروحين (صـ)
 فيها بالفاظ الاعتبار كان يقول: يعتبر بحديثه ، او خرج عن حد الاحتجاج
 به الا عند الاعتبار او يعتبر بحديثه اذا وافق الثقات . وهذه الالفاظ
 اطلقها في كتاب المجروحين .

ومن الالفاظ التي اطلقها في (الثقات) : يعتبر حديثه اذا كـ
 رجال اسناده ثقات ، ويعتبر حديثه اذا روى عن الثقات ، ويعتبر
 حديثه اذا روى عنه الثقات ، ويعتبر حديثه من غير رواية فلان عنه ، ويعتبر
 حديثه من غير روايته عن فلان . .

والحق بها في الكتابين لفظ (يتقى حديثه) بقيد من القيود التسـ
 شرطها ابن حبان . وستبين لنا من خلال دراسته الالفاظ المطلقة في الثقات
 والمجروحين ، سبب ذكر بعضهم في الثقات ، وبعضهم في المجروحين مع تشابه
 الالفاظ هنا وهناك . وقد فضلت دراسة الفاظ الثقات اولا ثم فـ
 المجروحين ، لان ابن حبان حين ذكر هؤلاء في الثقات ، والآخرين في المجروحين
 كان يقصد التمييز بينهم ويعرف مدلولات الالفاظ التي اطلقها على كل منهم .
 وبخاصة اذا علمنا انه كتب المجروحين بعد الثقات . وهذا يفسر لنا سبب
 ذكره عددا من الثقات في المجروحين .

١- يعتبر حديثه اذا كان رجال اسناده ثقات :

اطلق ابن حبان هذا المصطلح على خمسة (١) رواية ذكر واحدا منهم فـ
 المجروحين ايضا . اقتصر الحافظ في اللسان على قول ابن حبان في واحد منهم (٢)
 وقال عن الآخر (٤) : صدوق . اما الثالث (٥) فنقل فيه كلام ابن حبان ، وختـ

(١) ٢١-١٧/٢م

(٢) ٢٠/٢م

(٣) ١٧/٢م

(٤) ١٩/٢م

(٥) ١٨/٢م

الترجمة بقول الازدى : ليس بشيء .

ومنصور بن عبد الحميد (٦) البيوردي لم يذكر فيه ابن عدي جرحا وانما وصفه بقللة الحديث وانه يروى التفسير عن مقاتل . ونقل الحافظ في اللسان كلام ابن عدي وابن حبان ولم يزد . وعبد الواحد بن زيد العابد (٧) ترجمه ابن حبان في الثقات فقال: له حكايات كثيرة في الزهد والرقائق . وفي المجروحين قال: كان ممن غلب عليه العبادة حتى غفل عن الاتقان فيما يروى ، فكثير المناكير في روايته ، فبطل الاحتجاج به . ونقل عن ابن معين : ليس بشيء .

وقال الحافظ بعد نقله ان ابن حبان ترجمه في الكتابين: وذكره - ايضا -

في الثقات ، فما اجاد ..

قلت : ان كل ما ذكر عن الرجل من سوء الحفظ وقلة المعرفة بالحديث ، وسوء المذهب لا ينقض كلام ابن حبان فقد شرط الرجل ثلاثة شروط حتى يصلح هذا الرجل للاعتبار بحديثه :

- ١- الاول: ان يكون من فوق ومن دون ثقات
- ٢- الثاني : ان يكون حديثه من غير رواية سعيد بن عبد الله بن دينار .
- ٣- الثالث : ان الرجل لا يحتج به وانما يعتبر بحديثه اعتبارا اذا تحقق الشرطان السابقان .

كما ان ترجمته اياه في الثقات باعتبار دينه وملاجه وعدم تهتمته بالكذب ، وترجمه في المجروحين لما تحقق لديه كثرة وهمه وخطئه ، لانهم كتب المجروحين بعد الثقات - كما تقدم - .

والذي نخلص اليه ان شرائط ابن حبان التي يضعها قيودا على الاعتبار بحديث الراوي تدل على دقته واطلاعه على احاديث الرواة . فانظر اليه وهو يقول: (٨)

-
- | | |
|-----|--------|
| (٦) | م ٢١/٢ |
| (٧) | م ٢٠/٢ |
| (٨) | م ١٨/٢ |

يعتبر حديثه اذا لم يكن في اسناده ضعيف ، ولا بقية بن الوليد؟ ! ويقول (٩) :
يعتبر حديثه اذا لم يكن دونه او فوقه شيخ ضعيف وامانسته عن محمد بن مالك
عن البراء فهو منقطع لم يسمع محمد من البراء شيئا .

٢- يعتبر حديثه اذا روى عنه الثقات :

اطلق ابن حبان هذا المصطلح على احد عشر راويا (١٠) ، كان اربعة (١١)
منهم ثقات عند غيره من الحفاظ وخمسة من مرتبة (صدوق) عند الحافظ ،
وان كان قد وصفهم بالخطأ والوهم والاختلاط .
وقال الحافظ عن واحد (١٢) منهم : مجهول ، وعن آخر (١٣) : لين الحديث .
بيد ان مما ينبغي ذكره هو ان كل هؤلاء لرواة فيهم كلام ، وكثير
منه من قبل الرواة عنهم . وحتى الذين قال عنهم الحافظ : ثقات نقل هو لبعض
الائمة فيهم كلاما . وهذا يعني ان ابن حبان متشدد دقيق في تتبع احوال الرواة
فالشقة اذا كان له او هام او خطأ أو أخطئ عليه يجعله في مرتبة (الاختبار)
التي هي اعلى مرتبة الاعتبار . حتى اذا ميز الخطأ احتج بالصواب الباقي .

غير ان مما يلاحظ ان رجلين من رجال المصطلح ليسوا في مرتبة الاحتجاج ،
فكيف اطلق عليهما ابن حبان ما وصف به المحتج بهم؟

اما ضاربة بن عبدالله الشامي ، فقد قال فيه ابن القطان الفاسي :
اخاف ان يكون - هو وضاربة ابن مالك - واحدا اضطرب بقية فيه ؟ وقيل
الحافظ : وقيل هم ثلاثة ؟ . وذكرهما ابن عدي في كامله ونص على انه لا يروى
عنهما غير بقية ، وبقية ترجمه ابن حبان في المجروحين (١٤) وبين حاله .

(٩) م ١٩/٢

(١٠) م ٢٢-٣٢

(١١) م ٢٨/٢ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٢

(١٢) م ٢٢/٢

(١٣) م ٢٣/٢

(١٤) المجروحين ١/ ٢٠٠-٢٠٢

ولو سلمنا بان ضبارة مجهول - كما قال الحافظ ، وثوما ابن عدى -
 فان ابن حبان لم يحكم بجواز الاحتجاج بالرجل ، وانما تمشى مع قاعدته .
 فضبارة هذا روى عن دويد بن نافع (١٥) ودويد عنده ثقة . قال عنه فـــــــ
 الثقات : مستقيم الحديث اذا كان دونه ثقة .

وروى عن ضبارة بقية بن الوليد ، وهو ثقة على ضعف فيه ، فـــــــ
 خرج له مسلم فى صحيحه ، وعلق له البخارى .

وحيث ان بقية فيه كلام فقد احتزن ابن حبان فى ضبارة هذا فـــــــ
 يعتبر بحديثه اذا روى عنه الثقات ؟ .

أضف الى هذا ان ابن حبان نص على الاعتبار بحديثه ، وليس على
 الاحتجاج وهذا مسلم ، فالمجهول اذا توبع على حديثه قبل ، وقد قدمـــــــت
 الكلام على ذلك .

واما عبدالله بن عثمان الخراسانى فقد قال فيه الحافظ : لـــــــ
 الحديث ، وهذا يعنى - عنده - انه لم يتابع على حديثه ؟ مع انه لم ينقل
 فى الرجل الا قول ابى حاتم الرازى انه سمع منه بالرملة وهو اصلح حالا من
 ابى طاهر المقدسى . وكان ابوطاهر يكذب . وقال فيه ابوحاتم : صالح .

ونقل الحافظ كلام ابن حبان ايضا فقد يكون له بعض احاديث لم يتابع
 عليها ولكنه يقبل حديثه حيث يتابع . وحينما كانت حجة الحافظ
 فان الرجل من شيوخ مشايخ ابن حبان وقد جعله فى مرتبة الاعتبار فيقبل منه
 قوله بل يدل قوله على شدة تحريه وتمحيصه .

(١٥) ترتيب الثقات للهيثمى ١/١٢٥/أ .

(١٦) تقدم الكلام على المجهول فى فصل كامل من الباب السادس كما ذكرت بعض
 الاقوال فى مبحث الثقة من الباب الثامن .

ولا يخفى ان عبارة ابن حبان شملت رواية على مراتب شتى فيجب معرفتها
اقوال غيره في الرجل ليتميز من يكون في مرتبة الاختبار ممن يكون في
مراتب الاعتبار الدنيا .

وثمرة ذلك ان من يكون في مرتبة الاختبار من الصدوقين والثقات فانه
بالمتابعة يرتفع الى درجة الصحيح بينما من كان في مراتب الاختبار الدنيا
شانه ان يكون حديثه حسنا لغيره ولو كثرت متابعات امثاله له .

كما ان رجال مرتبة الاختبار يحتج بحديثهم منفردين بعد معرفة ما اخطأوا
فيه ولا يمكن ان يحتج برجال مرتبة الاعتبار بدون متابع او مشاهد .

وليس غريبا - بعدما تقدم - ان يخرج ابن حبان عن اصحاب هذه
المرتبة شريطة اختبار روايات الثقات واعتبار روايات المتكلم فيهم .
وقد وجدت ابن حبان خرج في صحيحه عن رجلين (١٧) من هؤلاء احدهما :
صدوق ربما وهم . وقد ذكره ابن حبان في المجروحين - ايضا - وقال فيه هناك :
لا يجوز الاحتجاج بما خالف الثقات فان اعتبر معتبر بحديثه الذي لم يخالف
فيه الاثبات ، فحسن .

وقد خرج لاحدهما ثمانية (١٨) احاديث وللثاني حديثا (١٩) ساخر
منها عدة احاديث عسى ان يتوضح منبهم ابن حبان فيمن يخرج له من
اصحاب مرتبة الاعتبار !!

...

(١٧) ٢٨ ، ٢٥/٢م

(١٨) ٢٨/٢م ، والموارد (٥٣ ، ١٠٧ ، ٦٥٤ ٠٠)

(١٩) ٢٥/٢م ، وانظر الموارد (١٨٧٠) .

- ١- اخرج ابن حبان في صحيحه (٢٠) من حديث الاوزاعي قال: حدثني ———
عبد الواحد بن قيس حدثني عروة بن الزبير حدثني كرز الخزاعي قال:
قال اعرابي يا رسول الله هل للسلام من منتهى؟ قال: نعم. من يراد الله
به خير امن عرب او عجم ادخله عليهم. قال: ثم ماذا يا رسول الله؟ قال
ثم تقع فتن كالظلل قال: كلا والله يا رسول الله. قال رسول الله
الله على الله عليه وسلم: بلى. والذي نفس بيده لتعودن فيهما
اساود يضرب بعضكم رقاب بعض فخير الناس يومئذ مؤمن معتزل فــــي
شعب من الشعب يتقى الله ويزر الناس) اهـ.
واخرجه الامام احمد من حديث الاوزاعي عن عبد الواحد بن قيس واخرجه
البيهقي من هذه الطريق ايضا .
وعبد الواحد بن قيس ممن قال فيهم ابن حبان يعتبر بحديثه الســــذي
لم يخالف فيه الاثبات فكيف تيقن ابن حبان انه قد حفظ الحديث ولم يخالف
الثقات .
ان الذي ينبغي تقريره - هنا- هو ان احاديث الفتن كثيرة فللحديث
شواهد كثيرة اخرج منها ابن حبان في صحيحه عددا لا بأس به وكلها تشهد
لحديث كرز بمعناه (٢١) .
وهذا وحده كاف في تقوية الحديث .
بيد انني وجدت متابعة غاية في الصحة فقد اخرج الامام احمد (٢٢) - عاليا -
عن سفيان الثوري عن الزهري عن عروة عن كرز بن علقمة الخزاعي (٢٣) به مثله .
وهذا حديث على شرط الشيخين - خلا كرز - فانهما لم يخرجاه حديثه .
ولعلك تقول : فلم عدل ابن حبان عن اخراج الحديث بهذا الاسناد
العالي الى اخراجه عن رجل ترجمه في المجروحين وعده ممن لا يحتج بحديثه ؟

(٢٠) الموارد رقم ١٧٨٠ واخرجه احمد في المسند ٤٧٧/٣ والبيهقي في دلائل
النبوة ٥٢٩/٦ وذكر احاديث عديدة عند البخاري ومسلم تشهد لمعناه .
(٢١) الموارد ١٨٦٢-١٨٦٩ ودلائل النبوة ٥٢٦/٦ - ٥٢٩ .
(٢٢) المسند ٤٧٧/٣ .
(٢٣) انظر ترجمة كرز في اسد الغابة ١٦٩/٤ والاصابة ٢٩١/٣ .

قلت: لم أقف على تفسير ابن حبان لما فعلوا لكنني اتلمس ذلك من صنيعه فاقول: قد يكون إخرجه حديث كرز عن طريق عبد الواحد لأشبات أن الرجل ممن يحتاج بحديثه إذا توبع ومادام أخرج له في صحيحه فليعلم أن للحديث متابعا أو شاهدا فلا يرد حديث عبد الواحد لمجرد كلام بعض الحفاظ فيه .

وقد يكون إخرجه من هذا الطريق لأنه لم يروه - عالينا - من الطريق الأخرى عن أحمد . وقد يكون لم يروه من طريق أحمد عن الثوري لأن الثوري مدلس وقد منعه وهذا ما يترجح لدى .

على أن الثوري قد تابعه معمر عن الزهري عن عروة به مثله (٢٤) .

غير أن بين أحمد وكرز ستة رواة من هذا الطريق ومن طريق الثوري أربعة رجال .. هذه كلها احتمالات وهي معقولة ومقبولة . كما أن إخرجه من طريق الثوري مقبول على شرطه ، إذ هو نص على أنه قد يخرج رواية المدلس بالنعنة إذا صحت من طريق آخر .

والذي يعنيها هو أن للحديث متابعا عالينا هو الزهري . كما للحديث شواهد .

٢- وأخرج ابن حبان لعمر بن أبي عمرو - ميسرة مولى المطلب بن عبد الله بن حنطب أحاديث عديدة - سأخرج الأول منها لنرى كيف احتج به ابن حبان :

أخرج (٢٥) من طريق أبي عامر العقدي حدثنا زهير بن محمد عن عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
(لعن الله من ذبح لغير الله ولعن الله من غير تخوم الأرض ولعن الله من كره أعمى عن السبيل ولعن الله من سب والديه ولعن الله من تولى غير مواليه ولعن الله من عمل قوم لوط قالها ثلاثا في عمل قوم لوط) .

والحديث أخرجه أحمد (٢٦) من حديث عبد الرحمن بن مهدي عن زهير عن عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة به مثله .

(٢٤) المسند ٤٧٧/٣ .

(٢٥) الموارد رقم ٥٣ .

(٢٦) مسند أحمد بتحقيق أحمد شاکر رقم (٢٨١٧) .

واخرجه (٢٧) من حديث محمد بن سلم) عن محمد بن اسحاق عن عمرو عن عكرمة باخضر منه ، فلعلك تلاحظ ان طريق ابن حبان وطريقي احمد كليهما تدور على عمرو بن ابي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس . ولم استطع - في عجالتى هذه - ان اقف على متابع لعمرو عن عكرمة وظنى لو وجد لودعه احمد في مسنده فكيف عرف ابن حبان ان الرجل حفظ ؟

ان ابن حبان قال في الرجل : ربما اخطأ ، يعتبر حديثه من رواية الثقات عنه . فما يدرينا انه لم يخطئ في هذا الحديث ؟ وهب ان حديثه هذا من رواية الثقات - وهو كذلك - فان ابن حبان لم يقل : يحتج به من رواية الثقات وانما قال : يعتبر حديثه .

والاعتبار - كما قدمت - هو البحث عن متابعة او شاهد .

والمتابعة مفقودة - فيما بين يدي - فهل من شاهد ؟ اللهم نعم :

اخرج (٢٨) الامام احمد ومسلم والنسائي وعبد الله في زوائد المسند من حديث عامر بن وائلة قال : سال رجل عليا : هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمر اليك بشيء دون الناس ؟ فغضب على حتى احمر وجهه وقال : ما كان يمر الى شيئا دون الناس غير انه حدثني بارب كلمات وانا وهو في البيست فقال : لعن الله من لعن والده ولعن الله من ذبح لغير الله ولعن الله من آوى محدثا ولعن الله من غير منار الارض) .

فهذا الشاهد دل على ان الرجل قد حفظ عند ابن حبان ولذا فقد اخرج حديثه .

يتبين مما سبق ان ابن حبان ينتقي احاديث رجال صحيحة ويخرج - ما امكنه - طرقا ليست في الصحيحين - وهي صحيحة - ليكون لصحيحه قيمة اضافية والا غدا عمليه نسخة اخرى فما في الصحيحين . والله اعلم .

(٢٧) مسند احمد بتحقيق احمد شاکر رقم (١٨٧٥) .

(٢٨) مسند احمد بتحقيق شاکر رقم ٩٥٤ ، ١٢٩٧ ، ١٣٠٦ ، وزيادة عبد الله في رقمي ٨٥٥ ، ٨٥٨ ، ومسلم في الاضاحي باب تحريم الذبح لغير الله رقم (١٩٧٨) الاحاديث ٤٣-٤٥ . والنسائي في الضحايا باب من ذبح لغير الله ٢٠٤/٧ والبغوي في شرح السنة ٢٢٦/١١ من طريق مسلم .

٣ - يعتبر حديثه اذا روى عن الثقات :

ان الراوى اذا لم يحدث الا عن الضعفاء والمتروكين لا يستحق الرواية عنه ،
عند ابن حبان - كما تقدم - ولو كان معروف العين وروى عنه الثقات .

لكن قد يروى المحدث عن رواة ثقات ، ورواة ضعفاء ، فادا كان المحدث
صدوقا فى نفسه عرفت له احاديث مستقيمة من روايته عن الثقات ، فان علينا
تجنبنا روى عن الضعفاء جملة ، او روى عنه ، لان الخطأ انما اتاه من قبلهم .

قال فى ترجمة (٢٩) سليمان بن عبد الرحمن بن بنت شرحبيل : (يعتبر حديثه
اذا روى عن الثقات المشاهير فاما روايته عن الضعفاء والمجاهيل ففيها
مناكير .

وانما يقع السبر فى الاخبار والاعتبار بالاثار برواية الثقات العدول ،
دون الضعفاء والمجاهيل) .

وقال فى ترجمة (٣٠) احمد بن على الافطح : (يروى عن يحيى بن زهدم عن
أبيه عن العرس بن عميرة بنسخة مقلوبة ، البلية فيها من يحيى بن زهدم . واما
هو فى نفسه ، فصدوق اذا حدث عن الثقات) .

وقد اطلق ابن حبان هذا المصطلح على احد عشر رجلا (٣١) لم اجده روى الا عن
واحد (٣٢) منهم فقد روى عنه خمسة وعشرين حديثا (مما فى الموارد) مع انه قال
فيه : يخطئ يعتبر حديثه اذا روى عن الثقات المشاهير ، فاما روايته عن
المجاهيل ففيها مناكير . ولم اجد فى واحد من هؤلاء كلاما يحطه عن درجة الاعتبار .

(٢٩) ٣٦/٢م

(٣٠) ٣١/٢م

(٣١) ٢٣-٢٤م

(٣٢) ٢٥/٢م وانظر الموارد (١٥٧ ، ١٧٦ ، ٢٢٧) .

٤- يعتبر حديثه من غير روايته عن فلان:

كثيرا مايكون الرجل ثقة ، وهو ضعيف في احد شيوخه ، اما لكونه لم يعرف حديثه تمام المعرفة ، لعدم طول ملازمته اياه وبخاصة اذا كـــــــان شيخه كثير الحديث ، او لكونه كان صغيرا حين لقيه لهذا الشيخ ، وغير هذا .

او يكون شيخ من مشايخه ضعيفا او مدلسا ، فيقع الضعف في حديثه اذا روى عن شيخه الضعيف هذا او يتحمل هو تبعة تدليس شيخه .

غير ان كبار النقاد تنبهوا الى مثل هذا حين سيروا احاديث الرواة .

على ان الشيخ الذي يروى عن الضعفاء يحتمل ان يكون قد وهم عليه مـــــــا ايضا ، ولهذا كان ابن حبان دقيقا في ترجمته هذه وامثالها فلم يقل يحتج به ؟ . وانما قال : يعتبر به .

وقد اطلق ابن حبان هذا المصطلح على تسعة عشر راويا (٣٣) كلهم في درجة الاختبار والاعتبار ماعدا رجلين . كان كم الحفاظ في احدهما عكس كلام ابن حبان ، والاخر كذبه الدارقطني .

فابن حبان قد جعل الهياج (٣٤) بن بسطام الحنظلي ممن يروى المعضلات ، وجعل ابنه في مرتبة الاعتبار مع ان الهياج نفسه قد جعله في مرتبة الاعتبار في المجروحين فقال: فهو ساقط الاحتجاج به . وان اعتبر به معتبر ارجو الا يجرح في فعله ذلك . وقال النسائي (٣٥) عن الهياج : ضعيف ؟ . بينما لم يترجم لخالد في الضعفاء .

وكلام الحاكم لم اقف عليه في المستدرک ولا في سؤالاته ، ولا في مقدمــــة المدخل حيث يترجم للضعفاء الذين لا تقبل روايتهم .

(٣٣) ٤٤/٢م - ٦٢ .

(٣٤) ٤٤/٢م .

(٣٥) ضعفاء النسائي (٦٤٢) .

ولو صح هذا القول من الحاكم فهو معارض بقول من هو اعرف منه بخالد وابيه واقدم عهدا ثم ان النسائي وابن حبان اعرف بهذه الصنعة من الحاكم ومن يحي الهروي .

وعبد الرحيم بن هارون النسائي قال فيه ابن حبان : يعتبر حديثه اذا روى عن الثقات من كتابه فان فيما حدث من غير كتابه بعض المناكير . وقال ابوحاتم : مجهول لا اعرفه . وابوحاتم يجهل كل من لا يعرفه فهو مجهول عنده وليس على الاطلاق . . وقد خرج له الترمذي حديثا وقال : حسن غريب لا نعرفه الا من هذا الوجه ، تفرد به عبد الرحيم .

وقال الدارقطني : متروك يكذب واسطى ان شاء الله ، وكان ببغداد . ونحن اذا وافقنا الترمذي على قوله تفرد به ، وعلى قول ابن عدى بانفسه روى مناكير وعلى قول الحافظ ضعيف . غير اننا لانوافق على قول الدارقطني بانه متروك يكذب . ولا يخفى ان اهل الحديث قد يطلقون الكذب على الراوى اذا وجدوا له مناكير والا فان الدارقطني لم يتحقق عينه تماما وهو متقدم قرابة مائتى سنة عنه . وليس للمتقدمين فيه كلام فكيف عرف انه يكذب ؟ .

لهذا كله نرجح قول ابن حبان ، وان الرجل فى مرتبة الاعتبار ، فـ اذا توبع على احاديثه التى ليست بمناكير قبلنا حديثه .

وقد خرج ابن كبان فى صحيحه عن رجلين من رواة هذا المصطلح . لكل واحد منهما حديثا واحدا مع ان سفيان بن حسين قد ترجمه فى المجروحين . وحديث سفيان بن حسين اخرجه فى صحيحه (٣٦) من حديث عباد بن العوام عن سفيان بن حسين ع (يونس بن عبيد ، عن عطاء عن جابر قال : (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الثنيا الا ان تعلم) والثنيا : هى ان يستثنى من المبيع شيئا مجهولا . وقيل غير ذلك (٣٧) .

(٣٦) الموارد (١١١٤) ومسلم فى البيوع (١٥٣٦) حديث ٨٥ والترمذى فى البيوع رقم (١٢٩٠) و (١٣١٣) والنسائي فى البيوع باب النهى عن بيع الثنيسا حتى تعلم ٢٦٠/٧ .

(٣٧) انظر جامع الاصول ١/٤٧٨-٤٨١ فى تفسير ماورد من الفاظ غريبة وماشئت من كتب الغريب .

وأخرجه الترمذى من حديث عباد عن سفيان بمثل اسناده عن جابر قال:
(نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة والمزانية والمخابرة ،
والثنيا الا ان تعلم) . وقال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح غريب
من هذا الوجه من حديث يونس بن عبيد عن عطاء عن جابر .

وأخرجه من حديث عبد الوهاب الثقفى عن أيوب عن ابى الزبير عن جابر
بلفظ (نهى عن المحاقلة والمزانية والمخابرة والمعاومة ، ورخص فـ
العرايا) وقال: حسن صحيح .

فكانه يشير الى ان زيادة الثنيا غريبة من حديث يونس بن عبيد
تفرد بها عن سفيان ابن حسين .

بيد ان الامام مسلما خرج لفظ (الثنيا) من حديث أيوب عن ابى الزبير
وخرج النسائى حديث سفيان بن حسين عن يونس بمثل لفظ الترمذى ، كما
خرج حديث أيوب بمثل لفظ مسلم . فدل على ان حديث سفيان صحيح متابع ، وان
كانت المتابعة قاصرة .

" هذا يعنى انها غريبة نسبية وهى لاتضر وبهذا تحقق لدينا ان سفيان
حفظ .

وأخرج لعبد الرحمن بن عطاء فى صحيحه (٣٨) حديثا واحدا من طريق
حاتم بن اسماعيل عن عبد الرحمن بن عطاء عن محمد بن جابر بن عبد الله عن ابيه
قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (من اخاف اهل المدينة اخافه
الله) .

اما حديث جابر هذا فقد اشار اليه الحافظ فى الفتح (٣٩) فقال :
(وروى النسائى من حديث السائب بن خلاد - رفعه - : (من اخاف
اهل المدينة ظالما لهم اخافه الله وكانت عليه لعنة الله) الحديث .
ولا بن حبان نحوه عن جابر .

(٣٨) الموارد (١٠٣٩) .

(٣٩) فتح البارى ٩٤/٤ وأخرج حديثا يصلح شاهدا بالمعنى لحديث جابر .

قلت : اما حديث السائب بن خلاد فلم أجده عند النسائي في المجتبى وقال المزي (٤٠) : أخرجه النسائي في الحج قال المحقق لعله في الكبرى .

وأخرجه الامام احمد في المسند (٤١) من طرق عن السائب بن خلاد . ينميه الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو شاهد قوي لحديث جابر .

واما حديث جابر هذا فقد أخرجه احمد في المسند (٤٢) من حديث محمد بن مطرف عن زيد بن اسلم عن جابر بن عبد الله عن ابيه جابر عن ابيه جابر عن ابيه جابر . وأخرج احمد في فضائل الصحابة من حديث محمد بن جابر عن ابيه جابر عن ابيه جابر .

فعبد الرحمن بن عطاء قد تابعه محمد بن مطرف ، وهو ثقة خرج لــــه الجماعة (٤٣) ، كما تابع زيد بن اسلم (٤٤) - وهو ثقة عالم - محمد بن جابر عن ابيه وتلك متابعة قوية فضلا عن شاهد الذي أخرجه احمد والنسائي في الكبرى - من حديث السائب بن خلاد (٤٥) .

مما سبق يتضح ان ابن حبان - رحمه الله - لا يخرج لرجال مرتبة الاعتبار الا ما توبعوا عليه من احاديثهم ، او كانت لهذه الاحاديث شواهد ...

....

(٤٠) تحفة الاشراف للمزي ٣/٣٥٥ .

(٤١) المسند ٤/٥٦٥٥ .

(٤٢) مسابق ٣/٣٥٤ ، ٣٩٣ ، فضائل الصحابة رقم (١٤٢١)

(٤٣) التقريب ٢/٢٠٨ .

(٤٤) مسابق ١/٢٧٢ .

(٤٥) وللحديث شاهد اخر من حديث معقل بن يسار . أخرجه ابن عدي في الكامل

١٩٦٩/٥ الا ان فيه عبد السلام بن أبي الجنوب قال فيه ابن عدي : بعض

ما يرويه لا يتابع عليه .

هـ - يعتبر حديثه من غير رواية فلان عنه :

اطلق ابن حبان هذا المصطلح على ستة واربعين راويا (١) كما اطلق مصطلح : لا يعتبر حديثه من رواية فلان عنه على اربعة (٢) رواية ومصطلح يتقى حديثه من رواية فلان عنه على خمسة (٣) رواية في كتاب (الثقات) وراويين في المجروحين ، وساتناول هذه المصطلحات الثلاثة بدراسة واحدة لان مقصود ابن حبان واحد فيها كما تبين لي :

والجامع المشترك بين المصطلحات الثلاثة ان فلانا الذي يعتبر حديث الراوى من غير روايته عنه او لا يعتبر حديثه من جهته او يتقى ما يرويه هذا الفلان عنه ، هو انه ضعيف فيخشى ان يلحق الضعف بالراوى (يعتبر حديثه) من الراوى الضعيف عنه وحيث ان تمييز الخطأ من الصواب قد يكون عسير جدا الا على كبار النقاد فالاحتياط ان نرد حديث الرجل المعتبر به - اذا كان من رواية الضعفاء عنه - او من روايته عن الضعفاء كما تقدم - ثم نعتبر مروياته بروايات الثقات.

وقد كان الرواة الذين يجتنب حديث تلمعتبر بهم من جهتهم كلهم من رجاله في المجروحين اللهم الا محمد بن عبد الله بن مهاجر الشيعى ، فانه قال في ترجمة والده (٤) : يعتبر بحديثه من غير رواية ابنه محمد عنه ، وترجم لمحمد في الثقات . ولم يذكره بادن جرح كما لم يترجم له في المجروحين .

وفي ترجمة (٥) عقبة بن علقمة البيروتى فقد قال : (يعتبر حديثه من غير رواية ابنه محمد بن علقمة منه ، لان محمدا كان يدخل عليه الحديث ويجيب فيه) . ولم يترجم منهم في المجروحين الا على بن موسى (٦) الرضا فقد ترجمه في الثقات قائلا : من سادات اهل البيت وعقلائهم وجلة اهل البيت ونبلاتهم يجب ان يعتبر حديثه اذا روى عنه غير اولاده وشيعته وابى المصطفى خاصة . فان الاخبار التى رويت عنه وفيها البواطيل انما الذنب فيها لابى المصطفى واولاده وشيعته لانه اجل فى نفسه من ان يكذب ؟!

بينما ترجمه في المجروحين وقال : يروى عن ابيه العجائب ، كانه كان بهم ويخطئ ؟

وهذا من عجائب ابن حبان - رحمه الله - فانه هو قد قرر في الثقات ان الذنب فيها لغيره ، فما باله هنا ينعت بالوهم والخطأ ويلحق التبعية

- | | | | |
|-----|------------------------|-----|------------|
| (١) | ١٠٨-١٦٣/٢م | (٢) | ١١٢-١٠٩/٢م |
| (٣) | ١٢٣-١١٩/٢م ، ١٦٧ ، ١٦٨ | (٤) | ٨٠/٢م |
| (٥) | ٨٧/٢م | (٦) | ٩١/٢م |

عليه ؟ ! . قال الحافظ : صدوق والخلل ممن روى عنه . والاغرب من هذا انه
(٧) ترجم لعمر بن مالك النكري في الثقات وقال: يعتبر حديثه من غير روايته
ابنه يحيى بن عمرو عنه .

وترجم ليحيى في المجروحين وقال: كان منكر الرواية عن ابيه ويحتمل
ان يكون السبب منه او من ابيه او منهما معا . ولانستحل ان نطلق الجرح
على مسلم قبل الاتضاح ، بل الواجب تنكب كل رواية يرويها عن ابيه لما فيها
من مخالفة الثقات والموجود من الاشياء المعضلات فيكون هو وابوه - جميعا -
متروكين من غير ان يلحق وضعها على احدهما ولا يعريهما عن ذلك ، لان هـذا
شئ قريب من الشبهة . على ان حماد بن زيد كان يرمى يحيى بن عمرو بالكذب
وحماد بن زيد عصرى يحيى . وغاية العجب انه بعد حكمه على عمرو بن مالك
وولده بالترك ، خرج له حديثان في صحيحه (٨) . لكنهما من غير رواية ابنه
عنه .

فتخرجه الحديثين من غير رواية ابنه عنه منسجم مع ما قـدره
في الثقات فلم عدل عن ذلك في المجروحين؟؟

واصحاب هذه المصطلحات لم يكثر ابن حبان من التخريج عنهم ، فلم
يخرج الا عن خمسة منهم (٩) . ولم يخرج شيئا من رواياتهم عن شـرط
ابعادهم فكان ملتزما بشرطه في هذا .

ومما يحسن التنبيه عليه ان رواة هذه المصطلحات لم يكونوا في درجة
واحدة فمنهم من يرقى الدرجة الاختبار - اعلى مرتبة الاعتبار - ومنهم من ينزل
الى ادناها ومن خلال الاستقراء تبين ان فيهم الثقة (١٠) والصدوق (١١) ، ومن
ليس به بأس (١٢) ، كما وجد فيهم المجهول (١٣) والمستور (١٤) والمقبول (١٥)

(٧) ٠٩٤/٢م

(٨) الموارد (١٤٢٣ ، ١٧٤٩) .

(٩) ٠١٢٢ ، ١٠٩ ، ١٠٧ ، ٩٤ ، ٦٨/١م

(١٠) ٠١٢٣ ، ١٠٣ ، ١٠١ ، ٩٥ ، ٨٦ ، ٧٢/٢م

(١١) ٠١٢٢ ، ١٢٠ ، ١١٩ ، ١٠٠ ، ٩٦ ، ٩١ ، ٨٧ ، ٨٢ ، ٦٨/٢م

(١٢) ٠١٠٩ ، ١٠٥ ، ٨٨ ، ٨٤/٢م

(١٣) ٠٩٢ ، ٨٣ ، ٧٤ ، ٧٣ ، ٦٦/٢م

(١٤) ٠١١٢ ، ٩٠ ، ٨٩ ، ٧٩ ، ٧٦ ، ٧٠/٢م

(١٥) ٠١٠٥ ، ٨١ ، ٨٠/٢م

ومن ليس بقوى (١٦) والمقارب الحديث (١٧) ومن روى المناكير (١٨)، والضعيف (١٩) ولين الحديث (٢٠)، ومن لم نجد فيه (٢١) كلاما أكثر مما ذكره ابن حبان . ولا يخفى ان هؤلاء كلهم يعتبر بحديثهم ، وان اختلفت مراتب اعتبارهم .

٦- يعتبر حديثه اذا بين السماع في خبره :

اطلق ابن حبان هذا المصطلح على ستة (٢٢) رواية لم يخرج عن واحد منهم في صحيحه كما لم يذكر واحدا منهم في المجروحين . ولا يعني هذا ان هؤلاء فقط هم المدلسون في نظر ابن حبان ، فقد ترجم لجماهير الرواة المدلسين . لكن الذي اتضح لي ان في هؤلاء الرواة ضعفا يزيده التدليس شاعة ! ولذلك ذكرهم ونبه على اهم ما يمكن ان يجهل من احوالهم وقد اعتمد الحافظ على كلام ابن حبان في طبقات المدلسين ، فدل على ان ابن حبان صرح بتدليسهم دون غيرهم لخفاء ذلك على كثيرين غيره . وقد تقدم الكلام عن التدليس ومراتبه ومذهب ابن حبان فيه مقارنة بمذاهب كبار النقاد فأغنى عن تكرار ذلك هنا .

وليس فيهم سوى رجلين (٢٣) من رجال التهذيب . قال الحافظ في كل منهما : مقبول . واغلب الباقيين لا يوجد اضافات نقدية فيهم .

٧- الفاظ متفرقة في مرتبة الاعتبار :

ان ابن حبان يعتبر الراوى الذي لم يرو عنه الا راو ضعيف مجهولا ، والمجهول عنده لا يعتبر بحديثه بله الاحتجاج به ، بيد ان مجهول الحال يعتبر بحديثه كما تقدم في الباب السادس ولكن هل سليم ابن عثمان الطائى مجهول الحال ام هو مجهول العين ؟

(١٦)	٠٧١/٢م
(١٧)	٠٦٤/٢م
(١٨)	٠٩٩ ، ٦٣/٢م
(١٩)	٠١٢١ ، ١١٠ ، ١٠٧ ، ٩٣ ، ٧٨ ، ٦٩ ، ٦٧ ، ٦٥/٢م
(٢٠)	٠١٠٤/٢م
(٢١)	٠١١١ ، ١٠٨ ، ١٠٦ ، ١٠٢ ، ٩٨ ، ٩٧ ، ٨٥ ، ٧٧ ، ٧٥/٢م
(٢٢)	٠١١٨-١١٣/٢م
(٢٣)	٠١١٧-١١٦/٢م

قال في ترجمته (٢٤): روى عنه سليمان بن سلمة الجناثري الاعاجيب
الكثيرة ولست اعرفه بعدالة ولا جرح ولا له راو غير سليمان ، فان وجد له راو
غير سليمان بن سلمة اعتبر حديثه ، ويلزق به ما يثاقله من جرح
او عدالة .

قلت : ان كثيرا من المجاهيل لم يطلق عليهم احد الجرح او العدالة
فما معنى تخصيص هذا الرجل بالذكر واعتباره مجهول الحال . مع ان قاعدا
ابن حبان تقول بان من لم يرو عنه الا رجل ضعيف فهو ضعيف . ؟ يبدو لى
- والله اعلم - ان الجناثري قد روى عن سليمان الطائي احاديث مناكير
كثيرة فخشية ان يعتبر احد بهذه الاحاديث اذا لم يجد من تكلم بصاحبها
- سليم - نبه ابن حبان على هذا ، كما نبه على ان كل رواية يرويها الجناثري
هذا لا وزن لها عن سليم او غيره .

وقد نقل الحافظ كلام ابن حبان هذا ثم قال : له رواية غيره فتعين
توهينه يعنى اذا كان ابن حبان يتوقف في جرح المجهول فهذا روى عنه غير
واحد ووجد له مناكير فيضعف بذلك .

وقال في ترجمة (٢٥) محمد بن ابراهيم بن خبيب الفزارى : لا يعتبر بما
انفرد من الاسناد . والرجل قد روى له البخارى في التاريخ حديثه فرسالة
سمره . و اشار اليه في الجرح وسكتا . ولم اجد اضافات على كلام ابن حبان
فالرجل اقل احواله انه مجهول الحال . واذا جاء مجهول الحال بحديث
فانه لا يحتج بحديثه كما انه اذا سمى رواية وانفرد بالرواية عنهم فـان
روايته عنهم وتسميته اياهم كعدمها . ولعل هذا الرجل لا يعرف الا بهذا
الحديث (٢٦) ولمعناه شواهد . فنبه على غرابة اسناده . بل على نكارتـه .
والله اعلم .

(٢٥) ٢٥/٢م

(٢٤) ١٢٤/٢م

(٢٦) عن سمره بن جندب رضى الله عنه قال: ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان يامرنا ان نملئ كل ليلة بعد المكتوبة ما قل او كثر ونجعلها
وترا . اخرج البخارى من طريق مروان بن جعفر باسناده في التاريخ
الكبير ٢٦/١ وهى رواية اخرجها البزار . واخرج نحوها منها هو والطبراني
في الاوسط والكبير وقال الهيثمى ٢٥٢/٢ اسناده ضعيف .

والرأوى الصدوق اذا كان ممن يخطئ او ييهم وله كتاب فانه اذا حدث
من كتابه وكان ضابطا له احتج بحديثه اما اذا لم يحدث من كتابه فانه
لا يحتج به لانه غير مأمون الغلط .

.....

المبحث الثالثالالفاظ المصروفة بالاعتبار في "المجروحين"

كنت قد صنف رجال ابن حبان في المجروحين على ثلاثة اقسام: المصطلحات والاسباب، والاحكام .

اما المصطلحات فقد عنيت بها الالفاظ على مكانة الراوى في سلم الجرح والتعديل عند ابن حبان .

والاسباب: عنيت بها علة اطلاق هذا المصطلح على الراوى فهو قسود يقول (١) مثلاً: منكر الحديث جداً، فيقال له ماعلة اطلاق هذا المصطلح؟ والجواب مثلاً: يروى عن على مالا يشبه حديثه . فسبب كونه منكر الحديث بروايته احاديث يخالف فيها الثقات او ينفرد عنهم وليس هو ممن يحتمل تفرده .

والاحكام: هي تقويم للرجل من حيث الاحتجاج، وعدمه . فيزيد بن بلال (١) الفزارى قد قال فيه ماتقدم ذكره . وختم ترجمته بقوله: (لايجوز الاحتجاج به اذا انفرد وان اعتبر معتبر بما وافق الثقات من حديثه فلا ضير) . فهذا هو الحكم الذى حدد به ابن حبان مرتبة الراوى في سلم الجرح والتعديل ، وان كان الرجل منكر الحديث ويخالف الثقات فيما يرويه .

وكان من خطئى ان ادرس هذه الاقسام الثلاثة كل قسم في مبحث يخص الفاظه ، بيد اننى وجدت هذا سيعكر على تقسيم مصطلحات ابن حبان في الجرح والتعديل الى الفاظ تخص مرتبة الاحتجاج ، واخرى تخص مرتبة الاعتبار، وثالثة تخص مرتبة الترك . اذ بعض الفاظ التى يطلقها احياناً مـثـل (منكر الحديث) قد يحكم على صاحبه بالترك ، او تحريم الرواية عنه ، وقد يحكم عليه بالتوقف فى امره وقد يحكم عليه بالاعتبار ، بل قد يحتج به اذا لم يخالف الثقات مثلاً ..

لذا فضلت دراسة احكام مرتبة الاعتبار في هذا الفصل مع الاشارة الى المصطلحات والاسباب التي تكون مقرونة معها ، حتى اذا واصلنا الى دراسة تلك الالفاظ مفردة كان بين ايدينا فكرة عامة عن رأي ابن حبان في المترجمين من جهة ، ونكون قد اوضحنا ان رجال ابن حبان في المجروحين ليسوا كلهم على درجة واحدة في الضعف ، وهذا ما يشير اليه عنوان كتابه : (كتاب المجروحين من المحدثين ، والضعفاء والمتروكين) .

١- يعتبر يحدithe اذا وافق الثقات :

أطلق الحافظ ابن حبان هذا الحكم على ثلاثة وثلاثين^(٢) راويا من كتاب (المجروحين) .

وكان قد ذكر ستة^(٣) منهم في الثقات ، وخرج في صحيحه عن اثنين^(٤) منهم . وكثرت المصطلحات والاسباب التي ذكرها مقرونة بهذا الحكم والييك هي : فمنهاظ يخطئ^(٥) ، يخطئ كثيرا^(٦) ، فاحش الخطأ^(٧) ، كثيـر الغلط^(٨) ، ينفر من الثقات^(٩) ، يعلب الاسانيد^(١٠) ، ويرفع المراسيل ، صدوق^(١١) ، يختلط ، يخالف الثقات^(١٢) ، مغفل لم يكن^(١٣) الحديث صناعته ،

-
- | | |
|------|--|
| (٢) | ١٥٩-١٢٧/٢م |
| (٣) | ١٥٢ ، ١٤٩ ، ١٤٥ ، ١٤٣ ، ١٤١/٢م |
| (٤) | ١٥٠ ، ١٤٩/٢م |
| (٥) | ١٥٩ ، ١٤٢ ، ١٣٧ ، ١٣٣ ، ١٣١/٢م |
| (٦) | ١٣٥ ، ١٣٠/٢م |
| (٧) | ١٣٢ ، ١٢٩/٢م |
| (٨) | ١٢٨/٢م |
| (٩) | ١٣٩/٢م ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٤ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ |
| (١٠) | ١٤٣/٢م |
| (١١) | ١٥٨ ، ١٤٦/٢م |
| (١٢) | ١٥٠/٢م |
| (١٣) | ١٣٨/٢م |

كان يجيب (١٤) في كل ما يسجل ويدخل عليه الحديث فيحدث به ، يهم (١٥) منكرو الحديث (١٦) ، منكرو الحديث (١٧) جدا ، كان داعية إلى بدعته ، يروى (١٨) المقلوبات ، يروى المناكير (٢٠) .

وهذه المصطلحات والاسباب التي ذكرها ابن حبان هاهنا يجمعها كلها حكم الاعتبارية ادا وافق الثقات . فماذا يعنى هذا الحكم ؟

تقدم (٢١) ان ابن حبان يفرق بين المخالفة والتفرد والموافقة ، وموافقة الثقات عند ابن حبان هي : (ماروى الراوى عن شيخ سمع منه جماعة من الثقات ، فأتى به على حسب ما اتوا به عن شيخه ؟ !) .

وقد يتساءل امرؤ عن فائدة موافقة الثقات فيمارووا؟ بالنسبة للراوى وبالنسبة للمروى .

والجواب على ذلك ان هذا الراوى قد نقل هذا الحديث او الاحاديث وبروايته تلك دخل عالم المحدثين فموافقة ثقات المحدثين فى كثير مما روى تبعد عنه تهمة الكذب والدس على السنة النبوية . وهذا امر ليس بالقليل فى حياة العالم او الراوى ، وفاعدته بالنسبة للمروى تظهر فى غرائب الحديث والافراد ، فاذا تفرد ثقة عن شيخه بحديث دون بقية اقرانه ، فان حديثه هذا يعتبر غريبا فردا ، فاذا توبع عن شيخه زالت الغرابة ، وزادت الثقة بالحديث ولو كان المتابع ليس بالحافظ . وقل مثل هذا بالنسبة للمتابعات القاصرة ايضا . بل بالنسبة للشواهد !!

(١٤) ١٣٦/٢م

(١٥) ١٢٧/٢م

(١٦) ١٣٤/٢م ، ١٥٤ ، ١٥٦

(١٧) ١٥٧/٢م

(١٨) ١٥٥/٢م

(١٩) ١٥٦/٢م

(٢٠) ١٤٥/٢م ، ١٤٩

(٢١) تقدم فى المبحث الاول من هذا الفصل .

بقى أن نشير إشارة سريعة الى الرواة الذين ترجم (٢٢) لهم في الثقات ثم اعاد ترجمتهم في المجروحين .

١- قال في عمر بن ابراهيم العبدى في كتاب المجروحين : ينفرد عن قتادة بما لا يشبه حديثه وقال في الثقات : يخطئ ويخالف . وقال الحافظ : صدوق في حديثه عن قتادة ضعف .

٢- وقال في ترجمة عمر بن يزيد النمري الشامي في المجروحين : يقلب الاسانيد ويرفع المراسيل وذكره في الثقات فقال : في روايته اشياء .. وقال دحيم : ثقة . وقال العقيلي : يخالف في حديثه .

فالراوي قد يخالف في حديثه ، وقد يقلب الاسناد او يرفع المراسل توهما ولكن اذا فعل هذا الصدوق ، فان حديثه ينزل عن رتبة الاحتجاج الى الاعتبار خشية عدم ضبطه .

٣- وفي ترجمة القاسم بن غصن الشامي قال : يروى المناكير عن المشاهير وذكره في الثقات . وقال البزار عقب حديث اخرجه من طريقه : (تفرد به القاسم بن غصن ولم يكن بالقوى في الحديث) والضعيف اذا تفرد بحديث فهو احد شقي المنكر . كما ذكرت قبل . وهذا عين مدلول كلام ابن حبان . وقال ابن عدى : (له احاديث سالحة غرائب ومناكير وذكر انه اذا روى عن قوم اتى باحاديث مستقيمة وروايته عن قوم فيها مناكير) .

فما كان سالحا اعتبر به ، وما كان منكرا رد ولم يقبل . وهذا قول ابن حبان في الرجل .

٤- وترجم مشرح بن هاعان في المجروحين فقال : يروى مناكير لا يتابع عليها وقال في الثقات : يخطئ ويخالفه وقال فيه الحافظ : مقبول وخرج له ابن حبان حديث في صحيحه (٢٣) .

(٢٢) ١٤١/٢م ، ١٤٣ ، ١٤٥ ، ١٤٩ ، ١٥٢ ، ١٥٣ .

(٢٣) الموارد (١٤١٣) .

٥- وترجم ميمون بن سياه البصرى فى المجروحين وقال: ينفرد بالمناكير عن المشاهير وقال فى الثقات: يخطئ . وقال الحافظ: صدوق عابـــــــــــــــــد يخطئ .

٦- وترجم النضر بن معبد ابوقحذم البصرى وقال : ينفرد عن الثقات بالمقلوبات وترجمه فى الثقات ساكتا . وقال ابن عدى : مـــــــــــــــــدا ر ما يرون لا يتابع عليه .

هؤلاء الرواة الذين ذكرهم ابن حبان فى الثقات والمجروحين ، درسناهم فى فصل مستقل كما درسنا الرواة الذين خرج عنهم فى صحيحـــــــــــــــــه من المجروحين ، والرواة الذين جرحهم من رجال الصحيحين خاصة .

بيد ان مما يجب قوله هنا : هو ان هؤلاء الرواة الستة ليسوا فى مرتبة الترك جميعا عنده ، فذكرهم فى الثقات على اعتبار انهم ممن تقبـــــــــــــــــل روايتهم فى بعض الاحوال . ونبه على ذكرهم فى المجروحين حتى لا يستدرك عليـــــــــــــــــه انه ذكر امثالهم وتركهم . او انه رجح لديه ان جانب الضعف فيهم اقرب .

واما اللذان خرج عنهما فى صحيحه فهما (٢٤) : مشر ح بن هاعان ، ومصدع المعرقب ، وقد وصف مشر ح برواية المناكير التى لا يتابع عليها ، ووصف ممدعا بالتفرد بما لا يشبه احاديث الثقات .

...

اما حديث مشر بن هاعان فقد اخرج ابن حبان من طريق عبد الله بن وهب عن حيوة بن شريح عن خالد بن عبيد المعافري ، عن مشر بن هاعان انه سمع عقبة بن عامر يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (من علق تميمية فلا اتم الله له ومن علق ودعة فلا ودع الله له) .

واخرجه الامام احمد من طريق حيوة عن خالد بن عبيد الله باسناده ومثله سواء واخرجه ابن عدى في الكامل في ترجمة مشر وختم ترجمته بقوله: ارجو انه لا باس به ومن قال فيه ابن عدى: لا باس به يعني انه يقع في حديثه غلط ولكنه لا يسقطه (٢٦) . واخرجه الحاكم في المستدرک وقال: صحيح الاسناد ولم يخرجاه .

وقال الهيثمي: رواه احمد وابو يعلى والطبراني ورجالهم ثقات .. وقد وجدت للحديث متابعة قاصرة اخرجها (٢٧) الامام احمد والحاكم

(٢٥) موارد الظنون (١٤١٣) ومسنند احمد ١٥٤/٤ والكامل ٢٤٦٠/٦ والمستدرک ٢١٦/٤ ومجمع الزوائد ١٠٣/٥ .

(٢٦) قال في ترجمة المغيرة بن زياد البجلي ٢٣٥٤/٦ : وعام ما يرويه مغيرة بن زياد مستقيم الا انه يقع في حديثه كما يقع في حديث (من ليس به باس) من الغلط وهو لا باس به عندي . اهـ .

(٢٧) المسند ١٥٦/٤ والمستدرک ٢١٩/٤ وسكت عليه . قال الشيخ ناصر الالباني في الصحيحين (٤٩٢) هذا اسناد صحيح رجاله ثقات ، رجال مسلم ، غير دخين وهو ابن عامر الحجري ابوليلي المصري وثقه يعقوب بن سفيان وابن حبان ، وصح له الحاكم في ٣٨٤/٤ . وقد اخرج الحاكم من طريق اخرى عن يزيد بن منصور في مستدرکه ٢١٩/٤ وللحديث طريق اخرى من حديث مشر بن هاعان عنه ، ولكن اسناده الى مشر ضعيف فيه جهالة ، ولذلك اورده في الكتاب الاخر - يعني الضعيفة رقم (١٢٦٦) قلت : كان الشيخ الالباني يعد هذه الطريق غير سالحة للمتابعة ولوعدها متابعة سالحة لما اوردها في سلسلته الضعيفة .

وسواء عدها سالحة او لم يعدها فباي شيء صح الطريق الاولى اذن ؟ هل اعتمد على ذكر ابن حبان اياه في الثقات ؟ ام على توثيق البسوى في المعرفة ٥٠٣/٢ حيث عد دخينا هذا في ثقات التابعين ، ام اعتمد على تصحيح الحاكم ام اعتمد المتابعة الاخرى عن يزيد بن منصور ؟ قلت : ان الحاكم قد سكت عن الرواية التي صحها الشيخ الالباني ، حيث اخرج الحاكم الحديث عن يزيد بن ابي منصور عن الرجلين وهما ميهمان - فاوهم كلام الشيخ ان الطريق الاخرى مقوية للاولى وقال الشيخ الالباني : ان الحاكم صح لدخين هذا في مستدرکه ٣٨٤/٤ ووجدناه في هذا الموضع قد صح لكثير مولى عقبة بن عامر ؟ فهل كثير هو دخين ؟؟

قلت : صنيع ابن حبان والبسوى ٥٠٣/٢ يشير الى هذا ولكن الحافظ يميل الى التفريق ثم ما بال فضيلته اعرض عن تصحيح الحاكم لحديث مشر وقبله في دخين او كثير ؟ الذي يبدو لي ان الشيخ الالباني لم يعتمد على تصحيح الحاكم وحده وانما اضاف اليه توثيق الحاكم لدخين (==) .

وغيرهما من حديث عبد المصد بن عبد الوارث عن عبد العزيز بن مسلم — حدثنا يزيد بن ابي منصور عن دخين الحجرى عن عقلة بن عامر وساق قصة — ثم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من علق تميمة فقد اشرك) .

ودخين الحجرى — هذا — كاتب عقبة بن عامر رضى الله عنه . وقد ذكر له ابن حبان فى الثقات راويين واخرج له فى صحيحه (٢٨) ، فهو عنده محتج به . فهذه الطريق صحيحة ، فلماذا عدل ابن حبان عنها واخرج طريق — مشرح ؟

بالعودة الى موارد الظمان وجدت ابن حبان قد اخرج (٢٩) حديث شعمران بن حصين : (ايسرك ان توكل اليها ؟ انبذها عنك) وحديث عبد الله : (ان الرقى والتمايم والتولة شرك) فكانه حين رأى ترهيب الرسول صلى الله عليه وسلم فى الحديث الاول وبيان انها من الشرك فى الحديث الثانى عدل عن التكرار الى معنى جديد . هو دعاء النبى صلى الله عليه وسلم بان لا يتم لمعلق تميمة ولا يودع له .

وانما جاز له ذلك — ومشرح قد ضعفه هو — لانه اعتبر طريق احمد عن دخين متابعة صالحة لرواية مشرح — والله اعلم .

(= ٢٧) ولكن كيف يستقيم هذا والحافظ يرى كثيرا رجلا آخر غير دخين — بينما يراهما الشيخ الالبانى واحدا ؟ ولماذا اختار الشيخ وصف التوثيق فيهما دون لفظ مقبول ؟ .

قال الحافظ فى التقريب ٢٣٥/١ عن دخين هذا : ثقة بينما قال عن ابي الهيثم ٢٨٥/٢ : مقبول . وانظر التهذيب ٢٠٧/٣ ، ٢٧٠/١٢ . ولا يخفى ان ترجيح الجمع على التفريق لا يستلزم اخذ خير الوصفين فى الراوى الا بعد دليل صحيح اكيد . والله اعلم .

(٢٨) موارد ١٤٩٣ .

(٢٩) ماسبق ١٤١١ ، ١٤١٢ . وحيث ان الحديثين من الزوائد على الصحيحين فمعنى ذلك ان كيفية اخراج ابن حبان له معروفة لانها بين ايدينا تامة .

وحديث مصدع ابويحيى المعرقب مولى ابن عفراء اخرجه ابن حبان (٣٠) — من حديث الوليد بن مسلم حدثنا شيبان بن عبد الرحمن عن عاصم بن ابى النجود عن ابى رزين عن ابى يحيى مولى ابن عفراء عن ابن عباس فى قوله تعالى : (وانه لعلم للساعة) قال : نزول عيسى بن مريم قبل يوم القيامة .

واخرجه الامام احمد فى مسنده — وفيه قصة طويلة لم يرودها ابن حبان — بمثل اسناده واخرجه الطبرانى بنحو حديث احمد وقال الهيثمى : (وفيه عاصم بن بهدلة وثقه احمد وغيره وهو سىء الحفظ وبقيصة رجاله رجال الصحيح) .

واخرجه الواحدى باسناد مثله فى اسباب النزول .

قلت : ان مصدع هذا قال فيه الحافظ مقبول وهوى قول هذا المصطلح فى احوال عديدة منها انه يقول فيمن لم يجد فيه جرحا ممن وثقهم ابن حبان وحسنه ولكن قال فيه عمار الدهنى : كان عالما بابن عباس وقال فيه الثورى : انما عرقب فى التشيع وفسر الحافظ هذا فى التهذيب من ان بشر بن مـروان اجبره على لعن على فابى . فقطع عرقوبه — او عرقوبيه — فغريب قول سفيان هذا ؟ ! — والله — .

واخرجه الطبرى وابن ابى حاتم وسعيد بن منصور من حديث ابن عباس ايضا والحديث موقوف على ابن عباس — كما ترى — وله شاهد عن الحسن البصرى عند ابن جرير .

ومثل هذا لابس باخراجه فى التفسير ، ونحوه ، وبخاصة اذا كان معناه العام صحيحا بل متواترا ، فان خروج المسيح عليه السلام — او نزوله — آخر الزمان لا يختلف فيه المسلمون ، وهذا عند ابن حبان يكفى لاثبات عدم الشذوذ فى هذا الخبر . والله اعلم .

...

(٣٠) موارد الظمآن (١٧٥٨) ومسنده احمد بتخريج احمد شاکر رقم (٢٩٢١) ٤/٣٢٨ ، قال : اسناده صحيح والواحدى فى اسباب النزول ص ٣٩٧ وذكر رواية اخرى تعتبر بمثابة تنمة لهذه القصة ص ٣١٥ والمعجم الكبير للطبرانى ١٢/١٥٣ — ١٥٤ وانظر القرطبى ١٦/١٠٣ والبغوى مع الخازن ٦/١١٥ والطبرى ٢٥/٣ والدر المنثور ٦/١٩ — ٢٠ وتفسير ابن كثير ٤/١٣١ والتصريح بمـ تواتر فى نزول لمسيح ص ٢٨٩ وقد رجح ابن كثير ان المقصود بقوله (وانـ لعلم للساعة) هو عيسى عليه السلام فانظره وقد ساق اسناد الامام احمد واسناد ابن ابى حاتم ، وهما واحد .

٢- يعتبر بحديثه من غير احتجاج به :

(٢٥)
قال في ترجمة شهاب بن فراش الشيباني : يخطئ كثيرا ، حتى خرج
عن حد الاحتجاج به الا عند الاعتبار وقال الحافظ فيه : صدوق يخطئ .
وقال (٢٦)
في محمد بن عمرو ابوسهل الانصاري الواقفي : يعتبر حديثه
من غير احتجاج به ، وذكره في الثقات وقال : يخطئ . وقال ابن عدي : احاديثه
افرادات . ويكتب حديثه في جملة الضعفاء . وقال الحافظ : ضعيف ولم يخرج
عنهما في صحيحه .

اما عن ذكره محمدا في الثقات ، فان الراوى الذى يخطئ انما يعتبر
بحديثه من غير احتجاج به منفردا . فلعل ابن حبان - كما اسلفت - رجح لذيده
وهو يؤولف الثقات ان الاليق بحاله ان يذكر في المجروحين حتى لا يغتر من لا يعلم
فيحتج به مطلقا .

واما الان فقد وصفه بكثرة الخطأ ، وكثرة الخطأ مالم تفحش وتغلب
على المواب فان صاحبها يعتبر بحديثه اذا وافق الثقات .

بيد ان المستغرب في صنع ابن حبان انه قال عن شهاب يخطئ كثيرا
وقال عن محمد : يخطئ والاول صدوق عند الحافظ ، والثاني ضعيف ، صحيح
ان الاثنين في دائرة الاعتبار لان شهابا وصفه الحافظ بانه يخطئ ولكن
شهابا في اعالى مرتبة الاعتبار - عنده - بينما محمد في ادناها . وقس
ابن عدي في شهاب : له احاديث ليست بالكثيرة ، وفي بعض رواياته ما ينكر
عليه .

فلعل هذا يفسر معنى قوله : يخطئ كثيرا ؟ فالكثرة تطلق على معان
عديدة - كما يقول ابن حبان .

واما محمد بن عمرو فقد قال فيه ابن عدى : عزيز الحديث؟ يعني
حديثه قليل . فقد يكون خطؤه فى حديثه اقل - نسبة - من حديث شهاب
فقال عنه : يخطئ . على ان ابن حبان لا يلتزم بذلك دائما ، واطلاقاته
- احيانا - غير دقيقة فى الرتبة .

٣- يتقى حديثه من رواية فلان :

قال ذلك فى ترجمتى (٢٧) عبد الصمد بن سليمان الازرق وعقبة بن
عبيد الطائى .

فى ترجمة عبد الصمد الازرق قال : يروى عن خصيب بن جدر . . منكسر
الحديث جدا لا يحتج بخبر رواه الا من غير روايته عن خصيب ، وكذلك التنكب
عما انفرد مما ليس يتابع .

وترجم لخصيب فى المجروحين وقال : يروى عن الثقات الموضوعات كان الارض
اخرجت له افلاذ كبدها . فهذا الراوى عبد الصمد مصيبته من شيخه - كما
يقول ابن حبان .

اما عقبة بن عبيد فمصيبته من الرواة عنه . فهو يخطئ كثيرا لا يعجبني
الاحتجاج بخبره اذا انفرد لانه يخطئ كثيرا . لكن يتقى حديثه جملة من
رواية يزيد المعلم عنه ، لان يزيد هذا ينفرد بالمناكير التى لا يشك اهل
هذه الصناعة انها مقلوبة او معمولة لا يجوز الاحتجاج به بحال .

وابن حبان لم يغفل عن محانة الرجلين فى انفسهما ، فقد وضعهما فى مرتبة
الاعتبار وفى كليهما قال : لا يجوز الاحتجاج بما انفرد . ولم يذكرهما فى
الثقات ولا خرج عن واحد منهما فى صحيحه .

٤ - لا اعتبار بروايته الا للاستثناس :

أطلق ابن حبان هذا المصطلح على أربعة رواة (٢٨) لم يخرج عنه أحد منهم في صحيحه ولم يترجم واحدا منهم في الثقات . وكان اثنان (٢٩) منهم من رجال التهذيب . قال الحافظ عن أحدهما وهو موسى بن أبي كثير : صدوق . ولم يصب من ضعفه . وقد قال ابن حبان فيه : بطل الاحتجاج به — الا فيما وافق الثقات كالمستأنس به .

فالحافظ جعله ممن يحتج بانفراده اذ قال عنه صدوق ، بينما جعله ابن حبان في مرتبة الاعتبار ، وبالعودة الى التهذيب وجدت الحافظ قد نقل عن أبي حاتم قوله : يكتب حديثه ولا يحتج به . ووجدت الباقيين قد احتجوا به وانما وصفوه بالارجاء . غير ان الساجي والعقيلي وابن حبان ذكروه في الضعفاء وذكر ابن عدي له حديثا وجعل عهده على الراوي عنه حفص بن سليمان وقال : حفص لين .

وقال الحافظ عن الثاني : ضعيف . والضعيف انما يعتبر بروايته ويستأنس به . واما الاخران اللذان (٣٠) ليسا من رجال التهذيب فقد قال ابن عدي ، في عمار بن مطر : الضعف على رواياته بين . واقتصر الحافظ في اللسان على كلام ابن حبان في محمد بن عبد الله العمري .

والذي نخلص اليه ان ابن حبان كان متشددا في ترجمة واحدة ، وافقه على تشدده فيها ابو حاتم الرازي وبقية تراجمه في دائرة الاعتبار اتفاقا . بيد ان كلمة الاستثناس هذه تحتاج الى بعض ايضاح . فالاستثناس (٣١) في اللغة : سكون القلب وعدم نفرتة فكان موافقة غير هذا الراوي له تجعل القلب يسكن اليه ويطمئن الى موافقته وحفظه . والله أعلم .

(٢٨) ١٦٦-١٦٣/٢م

(٢٩) ١٦٦-١٦٥/٢م

(٣٠) ١٦٤-١٦٣/٢م

(٣١) المصباح المنير (أنس) ٣٠/١

المبحث الرابع

أجناس رواة مرتبة الاعتبار - عند ابن حبان - في كتاب

المجروحين

تقدم (١) أن ابن حبان رحمه الله تعالى (قد فصل اجناس المحدثين العارفين الذين كانوا يخطئون على اجناس ثلاثة :

- ١- من لا يحتج بما انفرد من حديثه ، ويقبل غير ذلك من روايته .
- ٢- ومنهم من يحتج بما وافق الثقات - فقط x من روايته .
- ٣- ومنهم من يقبل ما لم يخالف الاثبات ، ويحتج بما وافق الثقات .

ولا ارى حرجا بالتفصيل بعد الاجمال ، ولا اعتبر هذا من التكرار المخل، وان كان من خطى تقديم هذا المبحث (٢) غير ان شرح مدلول (الاعتبار) كـ كان ضروريا ، فقدمت الكلام عليه ، واخرت الحديث على رجال الاعتبار واجناسهم .

والملاحظ ان ابن حبان يفرق بين (المقبول) و (المحتج به) فـ من المقبول وكيف يقبل حديثه؟

قال في ترجمة ابي هلال الراسبي :

(الذي اميل اليه في ابي هلال الراسبي :

- ١- ترك ما انفرد من الاخبار التي خالف فيها الثقات.
- ٢- والاحتجاج بما وافق الثقات .

وقبول ما انفرد من الروايات التي لم يخالف فيها الاثبات . التي ليس فيها مناكير . لان المحدث اذا اشتهر بالصدق والسمع ثم تبين منه الوهم ولم يفحش ذلك منه ، لم يستحق ان يعدل به عن العدول الى المجروحين اذا اخطأ . اهـ.

(١) في المبحث الاول من هذا الفصل.

(٢) الى موضع البحث الثاني من هذا الفصل.

(٣) المجروحين ٢٨٣/٢-٢٨٤ وانظر ترجمة يحيى البابلي ١٢٧/٣-١٢٨.

(فالمقبول) عند ابن حبان غير المحتج به . والرجل قد يحتج به فى حاله ويقبل روايته فى حال .

فابو هلال الراسى رجل عرف بالصدق والسمع الا انه يخطئ . فهو يحتج به اذا وافق الثقات ويترك ما انفرد به من الاخبار التى خالف فيها الثقات ويقبل ما انفرد من الروايات التى لم يخالف فيها الاثبات . والتى ليس فيها مناكير فهو مرة يترك ما انفرد به اذا خالف ومرة يقبل ما انفرد دون مخالفة بشرط عدم النكارة ، فكيف يترك حديث الرجل اذا انفرد ، ويقبل اذا انفرد؟

الذى تلخص لى من كلام ابن حبان انه يطلق التفرد على معنيين :

١- المعنى الاول: التفرد مع المخالفة : وصورته ان ينفرد الراوى بحديث يخالف فيه الثقات او من هو اوثق منه . فاذا كان الراوى ثقة كان حديثه شاذاً . واذا كان الراوى مستورا او ضعيفا او مضعفا فى بعض شيوخه ، كان حديثه منكرا اذا خالف الثقات او من هو اوثق منه ولو كان راويا واحدا ثقة .

٢- المعنى الثانى : التفرد دون مخالفة الثقات فى هذا الحديث ، ولا ممن هو اوثق منه . فاذا كان الراوى ضعيفا كان حديثه احد قسمى المنكر . وان كان ثقة : كان حديثه صحيحا غريبا فردا . والامثلة عليه كثيرة . لكن اذا كان الرجل ثقة او صدوقا وروى حديثا يخالف فيه الواقع فما حكمه ؟ الذى يبدو لى ان ابن حبان يعنى بالمخالفة اعم من مخالفة الرواة فى حديث بعينه كما انه يعنى بالنكارة معنى اعم من مخالفة الضعيف لمن هو اوثق منه فى هذا الحديث او ذاك .

فيكون معنى قوله : يقبل حديثه اى : حيث يشهد له حديث صحيح من طريق صاحب اخر او اية قرآنية او مقاصد الشريعة او لا يصطدم مع شئ مما سبق ولا مما يؤيده الواقع .

المطلب الثاني

مصطلح لايجوز الاحتجاج به الا فيما وافق الثقات

تقدم ان معنى موافقة الثقات هو : ان يروى المحدث عن شيخ ، روى عنه جماعة من الثقات فيأتي بالحديث عنه - اسناد ومتنا - على مثل ما روه او نحوه .

وقد أطلق ابن حبان هذا المصطلح على اربعة وثلاثين (١٠) راويا ، لم يخرج في صحيحه الا عن اربعة (١١) منهم وهي نسبة قليلة جدا يفسرها انقول ابن حبان هذا يقلل من درجة الاعتماد على الراوى والاستغناء بما عند الثقات عنه .

وقد ذكر ابن حبان خمسة عشر (١٢) راويا من هؤلاء في كتاب الثقات ، وهذا يؤكد ما قررته في فصل خاص من ان ذكر ابن حبان للرجل في المجروحين والثقات ليس تناقضا - كما يدعى ابن حجر - لانه كثيرا ما يقرن بترجمة الرجل ملخصا لوضعه في سلم القبول فينص (١٣) على خطئه او مخالفته او وهمه ... الخ . كما يؤكد ما سبق تقريره من ان مصطلح الثقة عند ابن حبان اوسع منه عند المتأخرين لانه ذكر مشات (١٤) الرواة ممن وصفهم بالخطأ والوهم والمخالفة والتفرد ، وما اكثر من قال فيه يعتبر به ، ولا يعتبر به الا في حال دون حال الخ . ومحال ان يكون هذا كله غفلة من ابن حبان ؟ .. اذ اكثر من نصف كتابه لا يصلحون الى درجة صدوق فضلا عن ثقة ؟ !

(١٠) ٢١١-١٧٨/٢م

(١١) ٢١٠ ، ٢٠٧ ، ٢٠٥ ، ١٨٢/٢م

(١٢) ١٧٨/٢م ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٩ ، ١٩٧ ،

١٩٨ ، ٢٠٣ ، ٢٠٠ ، ٢٠٥ ، ٢٠٧ ، ٢١٠ .

(١٣) ١٨٤ ، ١٨٢/٢م

(١٤) وملحق مرتبة الاعتبار تجد فيه ذلك واضحا .

وان مما ينبغي ذكره ان خمسة (١٥) فقط من هؤلاء ليسوا من رجال الكتب الستة ، وان اثنين (١٦) من هذا المصطلح قال الحافظ عنهم : متروك . ووصف واحدا (١٧) بانه منكر الحديث واخر (١٨) : لين . وكل الذين خرج عنهم في صحيحه ، ممن قال فيهم الحافظ : صدوق وفيه مغمز !

وهذا يوضح لنا ان ابن حبان ينتقى رجاله بعناية فائقة ، ولا يخرج حديث رجل الا بعد التأكد من سلامته - عنده - وهؤلاء الاربعة الذين خرج عنهم في صحيحه في أعلى درجات الاعتبار ! .

اما من قال فيهم الحافظ : صدوق ، ووصفهم بالخطأ والوهم وسوء الحفظ - مع الصدق - فكانوا ثلاثة عشر (١٩) راويا . وكان واحد ثقة (٢٠) . واثنان (٢١) : مقبول ، واثنان (٢٢) ليس بالقوى ، وقال الحافظ عن سبعة (٢٣) ، رواة : ضعيف .

ولا يخفى ان مصطلح (متروك) عند الحافظ يعنى سقوط الراوى . ومنكر الحديث فى دركة خفيفة من الضعف فينبغى ان نتعرف الى احوال هؤلاء الرواة الذين وصفهم بذلك ، كما ينبغى الوقوف على احوال الرواة الذين لم يخرج اصحاب الكتب الستة .

-
- (١٥) ١٨١/٢م ، ١٨٤ ، ١٨٨ ، ١٩٧ ، ٢٠٦ .
(١٦) ٢٠٨/٢م ، ٢٠٩ .
(١٧) ١٨٦/٢م .
(١٨) ١٨٥/٢م .
(١٩) ١٧٨/٢م ، ١٧٩ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٩١ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠١ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ .
٢٠٧ ، ٢١٠ ، ٢١١ .
(٢٠) ٢٠٠/٢م .
(٢١) ١٨٧/١م ، ١٩٦ .
(٢٢) ١٨٧/٢م ، ١٩٦ .
(٢٣) ١٨٠/٢م ، ١٩٠ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٥ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ .

قلت : قال الحافظ في سعيد (٢٤) بن خالد بن ابي طويل الشامي : منكر الحديث . و اشار في التذييل الى ان ابن حبان فرق بين القرشي وبين الشامي ، فذكر القرشي في الثقات ، وقال عن الشامي : يروي عن انس مالم يتابع عليه ، لايحل الاحتجاج به ، الا فيما وافق الثقات من الروايات . وايا ماكان فان منكر الحديث اذا وافق الثقات ، قبلت روايته .

واما اللذان (٢٥) حكم عليهما الحالظ بالترك فاحدهما : محمد بن الزبير الحنظلي ، قال عنه ابن حبان : منكر الحديث جدا . لايعجبني الاحتجاج به اذا لم يوافق الثقات . وقال ابن عدي : حفيثه قليل ، والذي يرويه غرائب وافرادات . وفهم كلام ابن حبان ينبغي ان يكون : هو منكر الحديث جدا ولكنه لم يتهم بالكذب ، فاذا وافق الثقات قبل حديثه اما غرائب وافراداته فانها لاتقبل .

والثاني : محمد بن عون الخراساني قال فيه ابن حبان : ينفرد عن الثقات بملايته حديث الاثبات على قلة روايته فلا يحتج به : الا فيما وافق الثقات . وقال ابن عدي : عامة مايرويه لا يتابع عليه ، ووصفه عدد من الحفاظ بانه منكر الحديث . وشانه - والله اعلم - شان سابقه .

ولعل ابن حبان اطلق هذا الحكم راجيا ان توجد لها مرويات يتابع عليها اذ كان متقدما العصر ، فلما لم يقف لهما الحافظ الا على مايوصفهم ، اطلق عليها الترك !! .

وقد برزت - في هذا المصطلح - الفاظ جديدة في الجرح لها شأن كبير في فهم مصطلحات ابن حبان في مرتبة الاعتبار. واهم هذه المصطلحات : قليل الحديث (٢٦) كثير الوهم ، ينفرد بالمناكير (٢٧) على قلة روايته ، منكر (٢٨) الحديث على قتله ، قليل الحديث (٢٩) منكر الرواية ، يقلب الحديث (٣٠) توهم منكر الحديث (٣١) يروى مالا اصل له كثير الوهم (٣٢) فاحش الخطأ ، يخطئ ويقيم (٣٣) على خطئه ، اضافة الى المصطلحات التي مر ذكرها. كقوله : يروى المناكير عن المشاهير ، يروى مالا يتابع عليه ، ينفرد بمالا يشبه حديث الثقات ، ردىء الحفظ . اختلط .

فهذه المصطلحات توضح لنا نوعية الرجال الذين اشتركوا جميعهم بحكم : (لا يجوز الاحتجاج به الا فيما وافق الثقات) .

وهؤلاء الرجال من الرواة الذين قلت روايتهم ، وظهرت المناكير ، والغرائب والافراد في مروياتهم - على قلتها - بيد انهم لم يجرموا بصدقهم ، ومثل هؤلاء لا يتركهم ابن حبان ولا يعدلهم التعديل الذي يجعلهم محتجا ينفردون به .

قال في ترجمة (٣٤) عائد المجاشعي :

(منكر الحديث على قتله ، لا يجوز تعديله الا بعد السبر ، ولو كان ممن يروى المناكير ، ووافق الثقات في الاخبار ، لكان عدلا مقبول الرواية . اذ الناس احوالهم على الصلاح والعدالة حتى يتبين منهم ما يوجب القدر فيجرح بما ظهر منه من الجرح .)

(٢٦) ١٧٨/٢م

(٢٧) ٢٠٩٠ ١٨٤/٢م

(٢٨) ٢٠٣ ، ١٩٧ ، ١٩٤ ، ١٧٩/٢م

(٢٩) ١٨٥ ، ١٨١/٢م

(٣٠) ٢١١ ، ١٩٣ ، ١٨٨/٢م

(٣١) ١٨٩/٢م

(٣٢) ١٩٨ ، ١٩٥ ، ١٩٠ ، ١٨٧/٢م

(٣٣) ٢٠١/٢م

(٣٤) المجروحين ١٩٢/٢م

والذى يعنينا من هذا النص هنا هو ان ابن حبان يرى ان راوى المناكير اذا وافق الثقات فى الرواية قبل حديثه وصلح فى المتابعات والشواهد.

...

المطلب الثالث

مصطلح لايجوز الاحتجاج به اذا انفرد

يفهم هذا المصطلح عدة تراكييب تؤدى المدلول نفسه ، وهو عدم الاحتجاج بالرجل اذا انفرد وقد كان مجموع الرواة الذين لا يحتج بهم اذا انفردوا من كتاب المجروحين مائة وستة وسبعين راويا (٣٥). قال فى راويين (٣٦) منهم : الاحتياط فى امره الاحتجاج بما وافق الثقات ، وترك ما انفرد من الاخبار وقال: بطل الاحتجاج به اذا انفرد فى سبعة رواة (٣٧) . وقال : ساقط الاحتجاج به اذا انفرد فى سبعة (٣٨) رواة ايضا . وفى تسعة (٣٩) رواة قال: لايجوز الاحتجاج بما انفرد من الاخبار . وقال: استحباب مجانبة حديثه اذا انفرد فى سبعة (٤٠) رواة . وقال فى واحد عشر (٤١) لاويا : ليس ممن يحتج به اذا انفرد وقال فى راويين (٤٢) : ليس بالمحل الذى تقبل مفاريده . وقال: لا يحتج بحديثه او باخباره التى يتفرد بها عن فلان فى خمسة رواة (٤٣) .

اما مصطلح لايجوز الاحتجاج به اذا انفرد ، فقد اطلقه ابن حبان على خمسة وخمسين راويا (٤٤) . ومصطلح لايجوز الاحتجاج بخبره اذا انفرد اطلقه على ستة عشر راويا (٤٥) .

(٣٥)	٠٣٨٧-٢١٢/٢م
(٣٦)	٠٢١٣-٢١٢/٢م
(٣٧)	٠٢٢٠-٢١٤/٢م
(٣٨)	٢٢٧- ٢٢١/١م
(٣٩)	٠٣٣٤-٣٢٦/٢م
(٤٠)	٠٣٤١-٣٣٥/٢م
(٤١)	٠٣٥٢-٣٤٢/٢م
(٤٢)	٠٣٥٤-٣٥٣/٢م
(٤٣)	٠٣٨٧-٣٨٣/٢م
(٤٤)	٠٢٨٣-٢٢٨/٢م
(٤٥)	٠٢٩٩-٢٨٤/٢م

وامام مصلح لا يعجبني الاحتجاج بخبره اذا انفرد فقد اطلقه على ستين
وعشرين (٤٦) راويا .

وامصطلح خرج عن حد من يحتج به اذا انفرد ، قاله في ثمانية وعشرين
(٤٧) راويا .

وهذه التراكيب او المصطلحات الاثنى عشر اطلقها ابن حبان مقرونة
باسباب الجرح او الفاظه ، او بهما معا ، وهو يريد منها معنى واحدا هو ان
الراوي الذي يحكم عليه بذلك انما تقبل مرويته اذا توبع عليها ، امام فاريده
وغرائبه فغير مقبولة ، وكذلك مخالفاً من باب اولي .

غير ان ابن حبان يطلق هذا الحكم العام على رواية كثيرين وليسوا
هم على درجة واحدة عنده من حيث القبول - كما انهم ليسوا على درجة
واحدة في نفس الامر او عند الحفاظ الاخرين .

(٤٨)
فقد ذكر خمسة وثلاثين راويا من رواية هذا المصطلح في الثقات ،
بيد انه لم يخرج في صحيحه الا عن ثلاثة منهم فقط (٤٩) . كان اثنان منهم
من الرواة الزوائد على رجال الستة .

وقد رأيت ان الرواة الذين ترجم لهم في المجروحين يدورون في مرتبة
الاعتبار - فعلا - بيد ان منهم من يقف في اعلى مراتب الاعتبار ، ومنهم

(٤٦) ٣٢٥-٣٠٠/٢م

(٤٧) ٣٨٢-٣٥٥/٢م

(٤٨) ٢١٨/٢م ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٣٤ ، ٢٤٤ ، ٢٥٥ ، ٢٦٤ ، ٢٦٨ ، ٢٨٠ ، ٢٨٥ ،
٢٨٦ ، ٢٩٣ ، ٢٩٨ ، ٣٠٤ ، ٣٠٨ ، ٣١٤ ، ٣١٧ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ،
٣٢٦ ، ٣٣٢ ، ٣٣٤ ، ٣٣٤ ، ٣٣٧ ، ٣٤١ ، ٣٤٣ ، ٣٥٠ ، ٣٥٣ ،
٣٥٤ ، ٣٥٨ ، ٣٦٧ ، ٣٧٢ ، ٣٨١ ، ٣٨٣ ، ٣٨٥ .

(٤٩) ٣٨٥ ، ٣٥٠ ، ٣١٩/٢م

من ينزل الى ادنى درجات الاعتبار ، وقد وجدت عددا ممن يحتج بحديثه
منفردا ممن قال فيهم الحافظ : صدوق وكانوا سبعة (٥٠) رواية ، واثنان (٥١) ،
لاباس به ، اما من قال فيه : صدوق يخطئ اويهم ، فكثير .

بيد اننى وجدت خمسة (٥٢) قال الحافظ فيهم : ثقة ، وثلاثة (٥٣) ،
مجاهيل واثنان (٥٤) رميا بالوضع ، واربعة (٥٥) رواية متروكين .

ولا يخفى كم بين الثقة والمتروك والمجهول من مفاوز؟ فكيف جعل
ابن حبان هؤلاء جميعا فى مرتبة واحدة ؟

اما بالنسبة لمصطلح (ثقة) فانه - بلا ريب - يفيد عند الحافظ
الاطلاق الاصطلاحي فمن قال الحافظ فيه ثقة ، فهو ممن يحتج به منفردا . غير
ان الرجل الموصوف بالثقة لا يعنى انه لم يجرح من غير الحافظ وانما يكون
اجتهاد الحافظ . وترجيحه بين اقوال ائمة النقد السابقين هو الذى
اوصله الى هذا الحكم ، شانه فى ذلك شان بقية النقاد القدامى .

قال ابن حبان فى سلام ابن ابي مطيع الخراعى : مولاهم - كان سىء
الاخذ كثير الوهم لا يجوز الاحتجاج به اذا انفرد . وقد ذكر له ابن عدى
احاديث عديدة لا يتابع عليها ولا تعرف الا من روايته . وختم ترجمته بقوله :
ولم ار احدا من المتقدمين نسبه الى الضعف واكثر ما فى حديثه ان روايته
عن قتادة فيها احاديث ليست بمحفوظة ومع هذا كله فهو عندى لاباس به
ولا برواياته .

(٥٠) ٢١٣/٢م ، ٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨٤ ، ٣٣٣ ، ٣٤٣ ، ٣٨٣ .

(٥١) ٢٥١/٢م ، ٣٣٨ .

(٥٢) ٢٤٠/٢م ، ٣١٢ ، ٣٢٣ ، ٣٣٧ ، ٣٨٥ .

(٥٣) ٢٥٠/٢م ، ٣٠٦ ، ٣٧٧ .

(٥٤) ٢٦٦/٢م ، ٣١٠ .

(٥٥) ٢٤٣/٢م ، ٢٤٨ ، ٣٤٦ ، ٣٦٠ .

والحافظ نفسه نقل عن الحاكم انه قال فيه : منسوب الى الغفلة
وسوء الحفظ .

فكان الحافظ وازن بين اقوال ائمة النقد ، فقال : ثقة صاحب سنة
في روايته عن قتادة ضعف ؟ !

ولاريد استعراض بقية تراجم الثقات ، ويكفى التمثيل بواحد .
واما المجاهيل - عند الحافظ - فلا يلزم منه ان يكونوا هم كذلك
عند ابن حبان وبخاصة انه يرى ارتفاع الجهالة برواية واحد ثقة ، اذا روى
المجهول عن ثقة ايضا . وقد تقدم ذلك مفصلا .
ثم ان المجاهيل يعتبر برواياتهم اذا توبعوا عليها حتى عند
الحافظ نفسه ..

واما الاربعة المتروكون - في حكم الحافظ - فاليك ما قال ابن حبان
فيهم :

١- عبد الحكيم بن منصور الخزاعي^(٥٦) : كان شيئا مغفلا يحدث بما لا يعلم ،
لا يجوز الاحتجاج به اذا انفرد .

وقال ابوداود : ضعيف ، وقال ابن عدى : له احاديث لا يتابعه عليها
الثقات .. وقال ابن معين : مشرؤك .

فاما ان يكون الحافظ قد استقر عنده عدم متابعة الرجل على شىء
من حديثه ، او ان يكون قد تابع ابن معين على قوله ، وفي كـ
الحالين فلا حرج على ابن حبان فيما قال . موازنة بين قولـه
وقول ابن داود وابن عدى ، ويكون قول ابن معين فيه شدة ، لان المتروك ،
لا يقبل حديثه ولو توبع ، لانه قد سقط .

٢- عبدالله^(٥٧) بن ميمون القداح : يروى المقلوبات ، لا يجوز
الاحتجاج به اذا انفرد .

(٥٦) ٢٤٣/٢م

(٥٧) ٢٤٨/٢م

وقال ابن عدى : عامة مايرويه لا يتابع عليه . وقال النسائي :
ضعيف . وقال غيره اشد من ذلك . والامر فيه كالامر فى الذى قبله .
داود بن الزبرقان (٥٨) اختلف فيه الشيخان ، اما احمد فحسب
القول فيه واما يحيى فوهاه ..

وراج ابن حبان يفصل فى شان داود تفصيلا لاتجده عند غيره بمثل تحريره .
فللوم عليه فيما ذهب اليه مادام قد وضع هذا القيد (لا يحتج به
اذا انفرد) .

بشير بن ميمون (٥٩) ابو صيفى الواسطى : يخطئ كثيرا حتى خرج
عن حد الاحتجاج به اذا انفرد .
وقال البخارى : منكر الحديث . وقال فى موضع اخر : متهم بالوضع .. وقال
ابوحاتم : ضعيف الحديث . وعامة مايرويه مناكير ، يكتب حديثه
على الضعف . وقال ابن عدى : ضعيف جدا .

وابن حبان - فيما يبدولى - يتحرز كثيرا فى اطلاق الترك على الرواة
فمادام يجد مندوحة فى عدم تركه ، فانه يبقيه ولو فى ادنى مراتب
الاعتبار .

واللذان رميا الوضع هما : معلى بن عبد الرحمن الواسطى (٦٠) قال فيه
ابن حبان : يروى المقلوبات لايحوز الاحتجاج به اذا انفرد ، وقال
ابن عدى : ارجو انه لا باس به .. وكان الدقيق يثنى عليه .. نعم
اتهمه غير واحد بالوضع والكذب ، فتورع ابن حبان وقيد رواياته
بقيد المتابعة ، فأحسن .

ولعل صنيع ابن حبان يفسره صنيع شيخه ابن خزيمة الذى اخرج لمعلى
حديثنا فى صحيحه وقال : ليس هذا ممن يحتج به ولولا ان له املا من
طريق غيره لم نستجز ان نبوب له بابا .

(٥٨) م ٣٤٦/٢

(٥٩) م ٢٦٦/٢

(٦٠) م ٣١٠/٢

وعندى : ان صنيع ابن حبان اولى بالقبول من قول غيره .
وقال ابن حبان فى سعيد بن سنان الكندى : منكر الحديث لا يعجبنا
الاحتجاج بخبره اذا انفرد .

وقال ابو زرعة : ضعيف . وقال البزار : سئء الحفظ ، وقال ابومسهر :
كان ثقة مرضيا . واتهمه غير واحد ؟ .. فهل على ابن حبان حرج فى
تورعه وتوقفه فى ترك الرجل ، وتعليق أمره ، على متابعة الثقات؟!

ان هؤلاء الرواة الذين ليس لهم الا احاديث يسيرة معظمهم
ليس من اهل الخبرة والمعرفة .. لكن عندهم احاديث ليست عند غيرهم ، او هى
عند اناس ضعاف امثالهم فاذا نحن رددنا احاديثهم جملة ، نكون
قد ضيعنا من السنة ما لا يعرف الا من طريقهم .

فالاحتياط - كما قال ابن حبان - الا نحتج بشيء انفردوا به مادام
لم يثبت عليهم كذب ولا فسق ، ونحتج بما توبعوا عليه ، او وجدت له شواهد
- ولو عامة - تدعمه وتقويه .

...

المبحث الخامس

الفاظ الاغراب والتفرد والمخالفة

قد يستغرب منى شرح هذه الالفاظ فى مرتبة الاعتبار ، مع ان الثقات يغربون ويتفردون وقد يخالف بعضهم بعضا - وقد تقدم ذلك - وكذلك الضعفاء والمجروحون يقع منهم الاغراب والتفرد والمخالفة ؟

وعذرى فى هذا ان هذه الالفاظ مشعرة بطرء شىء ما على الضبط ، والثقة انما قبلنا تفرد غرائب بعد ان اختبرنا مروياته ، فوجدنا احاديثه - فى عمومها - موافقة لاحاديث الثقات ، وانما تفرد عنهم باحاديث لم يخالف فيها ولم يروا منكرا فقبلنا حديثه . ولا يخفى ان الاختبار اعلى مراتب الاعتبار ، فدراسة مصطلحات تشترك بينه وبين الاعتبار فى مرتبة الاعتبار اولى ، كما أن دراسته فى هذه المرتبة اولى من دراسته فى مرتبة الترك لان الاعتبار هو الذى يقرر فوزه الى مرتبة الترك او الاحتجاج .

ومما يلحظ ان ابن حبان قد استخدم مصطلحات التفرد والمخالفة فى الثقات والمجروحين فحتى لا تتكرر الدراسة فقد قمت بدراسة المصطلحات فى الثقات اولا ثم فى المجروحين . اما مصطلح الاغراب فهو خاص فى الثقات ولم اقف على ترجمة وصف ابن حبان صاحبها بالاغراب فى المجروحين .

وقبل شروعى فى دراسة الالفاظ الاغراب يحسن ان اذكر بمعنى الاغراب عند المحدثين .

فى المصباح المنير^(١) غربت الشمس تغرب غروبا ، بعدت وتوارت فى مغيبها ، وغرب الشخص - بالضم - بعد عن وطنه فهو غريب ، واغرب : جاء بشىء غريب .

(١) المصباح المنير للفيومى (غرب) ٩٧- ١٦/٢ والقاموس ١٠٩/١- ١١٠ الممادة ذاتها .

والغريب في اصطلاح اهل الحديث (٢) : (هو ما يتفرد بروايته شخص واحد في اى موضع . وقع التفرد به من السند) .

قال الحافظ (٣) : (ثم الغرابة اما ان تكون في اصل السند وهو طرفه الذي فيه الصحابي - اى في الموضع الذي يدور عليه الاسناد ويرجع ، ولو تعددت الطرق اليه . . اويكون التفرد في اثنائه كان يرويه عن الصحابي اكثر من واحد ثم يتفرد بروايته عن واحد منهم شخص واحد .

فالاول : الفرد المطلق كحديث النهي عن بيع الولاء وهبته ، تفرد به عبدالله بن دينار عن ابن عمر . وقد يتفرد به راو عن ذلك المتفرد كحديث شعب اليمان ، تفرد به ابو صالح عن ابن هريرة ، وتفرد به عبدالله بن دينار عن ابي صالح .

وقد يستمر التفرد في جميع روايته او اكثرهم . وفي مسند البزار ، والمعجم الاوسط للطبراني امثلة كثيرة لذلك .

والثاني : الفرد النسبي : سمي نسبيا لكون التفرد فيه حصل بالنسبة الى شخص معين ، وان كان الحديث في نفسه مشهورا ويقل اطلاق الفرد عليه . لان الغريب والفرد مترادفان لغة واصطلاحا ، الا ان اهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته . فالفرد اكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق والغريب اكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي .

وهذا من حيث اطلاق الاسمية عليهما . واما من حيث استعمالهم الفعل المشتق فلا يفرقون فيقولون في الفرد المطلق والغريب النسبي : تفرد به فلان او اغرب به فلان . اهـ .

والغرابة تتبع الراوى لقبولا وردا - وكذلك التفرد . فحيث كان الراوى ثقة قبل غريبه وفرده مالم يخالف فيه الثقات اويكن الحديث منكرا ، وكلما كان الراوى اقرب الى الضعف كلما قل الاعتماد على مفاريده .

(٢) انظر في ذلك : المعرفة للحاكم ص ٩٤-٩٦ . علوم الحديث لابن الصلاح ص ٢٠٧ ، الاقتراح لابن دقيق العيد ص ١٩٩ وشرح النخبة ص ٢٧ - ٢٨ ، توضيح الافكار ٤٠١/٢ فما بعد . لمحات في اصول الحديث ص ٢٩٠ ، منهج النقد في علوم الحديث ص ٢٧٠ .

(٣) شرح النخبة ص ٢٨ .

المطلب الاول : الاغراب

استخدم ابن حبان مصطلحين في وصفه الرواة بالاغراب فقد اطلق مصطلح
ربما اغرب على خمسة عشر (٤) راويا بينما اطلق مصطلح يغرب على خمسة وخمسين (٥)
راويا .

ولا اعتقد ان المصطلحين يعطيان مدلولاً واحداً عند ابن حبان ، بل ربما
للتقليل عنده . وربما في اللغة حرف يكون للتقليل غالباً (٦) وفي القاموس
(وقيل : كلمة تقليل او تكثير اولهما او في موضع المبالاة للتكثير ، او لم
توضع لتقليل ولاتكثير ، بل يستفادان من سياق الكلام) .

والدليل على ان (ربما) عند ابن حبان للتقليل انه وصف بعض الرواة بالاغراب
الكثير فقال : يغرب كثيراً (٨) ، وحين وصفه بالخطأ الكثير قال : يخطئ
كثيراً .

- المسألة الاولى : من قال فيه (ربما اغرب) .

لم يذكر في المجروحين ممن اطلق عليهم هذا المصطلح الا راويا واحداً (٩) ،
قال فيه هناك : سعيد بن واصل ابو عمرو الجرشى : يخطئ كثيراً حتى خرج عن
حد الاحتجاج به اذا انفرد ولم يخرج عن احد منهم في صحيحه .. وقال الحافظ في
واحد منهم (١٠) : ثقة . وفي خمسة (١١) صدوق وفي بعضهم غمز . وكان سبعة (١٢)
منهم من الزوائد على رجال الستة . وقال الحافظ في واحد (١٣) : متروك ، وفي
اخر : لين (١٤) وفي ثالث (١٥) : ينظر في حاله ؟ .

- | | |
|------|--|
| (٤) | ٤٠٢-٣٢٨/٢م |
| (٥) | ٤٠٣/٢م |
| (٦) | المصباح المنير ٢٢٩/١ (رب) |
| (٧) | القاموس ٧١/١ |
| (٨) | ٤٠٦/٢م |
| (٩) | ٣٩٠/٢م |
| (١٠) | ٤٠١/٢م |
| (١١) | ٣٨٨/٢م ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٥ ، ٤٠٢ |
| (١٢) | ٣٨٩/٢م ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ |
| (١٣) | ٣٩٠/٢م |
| (١٤) | ٣٩٦/٢م |
| (١٥) | ٣٩٧/٢م |

ويبدو لي ان الموصوفين بالاغراب - غالبا - ليس لهم الا احاديث قليلة .

فابن حبان يقول في روايتهم (١٦) : ربما اغرب على قلة روايته واثنا (١٧) منهم لم يتقن حالهما ابوحاتم والساجي يقول في راو (١٨) : هو معروف بهذا الحديث ، وسكت في الجرح (١٩) عن واحد فهو مجهول حاله عنده ولم يزد الحافظ على كلام ابن حبان في اللسان شيئا في اربعة رواه (٢٠) . وقال في راو خامس بعد حديث ساقه في اللسان (٢١) : رجاله معروفون بالثقة وليس فيهم من ينظر في حاله الا المعلى بن الوليد القعقاعي وقد ذكره ابن حبان في الثقات .

فمن هذه التراجم الكثيرة تجد ان ابن حبان قد يصف الرجل بالاغراب اذا كان قليل الحديث فكانه ينسب القاريء الى ضرورة الاعتبار في مروياته . والله اعلم .

- المسألة الثانية : يغرب :

اطلق ابن حبان - كما قدمت - هذا المصطلح على خمسة وخمسين راويا لم يذكر منهم في المجروحين الا واحدا (٢٢) وقال فيه شمة : كان فاحش الخطا يرفع المراسيل ويقلب الاسانيد ليس ممن يحتج به اذا تفرد . ومع ذلك قال فيه الحافظ : صدوق فيه لين .

(١٦) ٣٩٣/٢٢ .

(١٧) ٣٨٨/٢م ، ٣٩٠ .

(١٨) ٣٩٨/٢م .

(١٩) ٣٨٩/٢م .

(٢٠) ٣٩٣/٢م ، ٣٩٤ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ .

(٢١) ٣٩٧/٢م .

(٢٢) ٤٢٧/٢م .

ولم يخرج في صحيحه الا عن واحد (٢٣) منهم ايضا . وكان من هؤلاء الرواة سبعة (٢٤) ، قال الحافظ في كل منهم : ثقة ، وستة عشر (٢٥) مدوقا ، وقال عن واحد (٢٦) د : لابس به . على أنه قد وصف بعض هؤلاء المحتجبين بالاغراب او التفرد او الخطأ او الوهم وهذا لا يستطعم عن درجة الاختبار . واقتصر الحافظ على كلام ابن حبان - تقريبا - في خمسة رواة (٢٧) كما لم اجد اضافات نقدية ذات تاثير في خمسة رواة ايضا . وفي ثلاثة (٢٨) رواة قال : الحافظ : مقبول ، ولين في راو (٢٩) واحد . واختلفت انظار الحفاظ عن نظر ابن حبان في سبعة (٣٠) رواة منهم .

اما الزوائد على رجال الكتب الستة فكانوا تسعة (٣١) عشر راويا . وهم الحافظ ابن حجر الامام ابن حبان في واحد منهم قال : وقد مشى امـره على ابن حبان مع يقطته وهذه من دقائق ابن عدى وتحقيقه في هذا الفن .

قلت : ان عدم اخراج ابن حبان لهؤلاء الرواة في الصحيح ، يدل على ان الرجل - كما قدمت - ينتقى من الرجال ، ولا يخرج عن واحد ممن قلت رواياتهم او انفردوا بالغرائب الا بعد دراسة وافرة تؤكد له ان حديث هذا الراوى محفوظ .

-
- (٢٣) ٠٤٢٤/٢م
(٢٤) ٠٤٣٧ ، ٤٣٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢١ ، ٤٢٠ ، ٤٠٧ ، ٤٠٣/٢م
(٢٥) ٠٤٠٤/٢م ، ٤٠٥ ، ٤٠٨ ، ٤٠٦ ، ٤٢٧ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٤ ، ٤٣٦ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٥٤ ، ٤٥٦
(٢٦) ٠٤١٩/٢م
(٢٧) ٠٤٥٢ ، ٤٥١ ، ٤٤٨ ، ٤١٤ ، ٤١٣/٢م
(٢٨) ٠٤٤١ ، ٤٣٣ ، ٤١٧/٢م
(٢٩) ٠٤٥٣/٢م
(٣٠) ٠٤٥٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٥ ، ٤٢٤ ، ٤٢٣ ، ٤١٨ ، ٤٠٦/٢م
(٣١) ٠٤٢٩ ، ٤٢٨ ، ٤٢٥ ، ٤٢٣ ، ٤٢٢ ، ٤١٨ ، ٤١٥ ، ٤١٤ ، ٤١٣ ، ٤٠٦/٢م ، ٤٤٠ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٨ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٧

المطلب الثاني : التفرد

ان اول ما يسترعى الانتباه في هذا المبحثان الاغراب قد اطلقه ابن حبان في كتابه الثقات على رواته ولم اقف على ترجمة واحدة في المجروحين ووصف صاحبها بالاغراب .

كما اننى لم اقف الا على تراجم معدودة لا تتجاوز عشر تراجم وصف اصحابها بالتفرد في الثقات . بينما اطلق التفرد على عشر كثيرة من الرواة ذكرتهم في هذا المطلب في كتابه المجروحين .

فهل الاغراب خاص بالثقات والتفرد خاص بالمجروحين ؟ .
خطر لى هذا باذى الامر ، غير اننى وجدت بعض التراجم في الثقات وصف اصحابها بالاغراب ، ووصف البعض الآخر بالتفرد ، ووصف البعض بالمخالفة ووصف بعضهم بالوهم ووصف الكثيرين بالخطأ .

كما انه وصف بعض الرواة بعدد من الاوصاف كقوله : يخطئ ويتفرد ، يخطئ ويهم ، يخطئ ويغرب ، بل قال : يخطئ ويتفرد ويغرب ويخالف ؟ ! في احدى تراجم الثقات ؟ .

ولاريبان التفرد او الاغراب ليس ممحضا للخطأ ولا يستلزم ان يكون المغرب او المنفرد مخطئا . اما الموصوف بالخطأ فهو مخطئ في بعض حديثه عند من وصفه بذلك قطعا .

فمن وصف بالخطأ في كتاب الثقات كثير - نسبيا - والخطأ جرح وعلى هذا فانه يصعب القول بان ابن حبان يطلق الاغراب على الثقات والتفرد على المجروحين . لكننى لا ارى حرجا من القول بان ابن حبان اكثر ما اطلق (الاغراب) على الثقات واكثر ما يطلق التفرد على المجروحين .

وقد وقفت على ترجمة واحدة في الثقات (٣٢) قال ابن حبان في صاحبها
ربما تفرد .

وقال الحافظ : ثقة له افراد . وبقية تراجم هذا المطلب كلها من
المجروحين .

وقال في ترجمة من المجروحين (٣٣) : يتفرد عن ابيه بما لا اصل له من
حديث ابيه ، لا يجوز الاحتجاج به اذا انفرد . وقال في ترجمة (٣٤) ثانية :
تفرد باشياء لا تعرف .

وقال في خمسة (٣٥) تراجم : ينفرد بما لا يتابع عليه . وفي
احدى وعشرين ترجمة (٣٦) قال : ينفرد عن الثقات بما ليس من حديث الاثبات ،
وقال : ينفرد بالمقلوبات عن الثقات في احدى عشرة ترجمة (٣٧) ، وفي اثنتين
وثلاثين (٣٨) قال : ينفرد بالمناكير عن المشاهير .

غير ان مما ينبغى التنويه به هو ان هذه المصطلحات التي رايت اعداد
تراجمها لم تكن احكام ابن حبان على اصحابها واحدة ففي مصطلح : ينفرد بما
لا يتابع عليه ، جعل ثلاثة رواة في مرتبة الاعتبار . وقال في واحد (٤٠) منهم :
بطل الاحتجاج بروايته . وقال عن الخامس (٤١) : ينفرد بما لا يتابع عليه ، حتى
اكثر منه ولم يحكم عليه بشيء .

-
- (٣٢) ٠٤٥٨/٢م
(٣٣) ٠٤٦٠/٢م
(٣٤) ٠٥٣٤/٢م
(٣٥) ٠٤٦٥-٤٦١/٢م
(٣٦) ٠٤٨٦-٤٦٦/٢م
(٣٧) ٠٥٠١-٤٨٧/٢م
(٣٨) ٠٥٣٣-٥٠٢/٢م
(٣٩) ٠٤٦٥ ، ٤٦٣ ، ٤٦٢/٢م
(٤٠) ٠٤٦٤/٢م
(٤١) ٠٤٦١/٢م

ويمكن ان يقال ان ابن حبان قال : لا يحتج به ، ولم يقل : لا يعتبر به ،
ومادام قد قال في امثاله ممن اطلق عليهم المصطلح ذاته : يعتبر به فيحتمل
قوله : لا يحتج به على عدم الاحتجاج بانفراده وانما يعتبر به اعتبارا .

قلت : هذا ممكن لو ان الامر اضطرر ، لكن الاضطراب عند ابن حبان
عسير . ففي مصطلح (ينفرد عن الثقات بما ليس من حديث الاثبات) قال فـ
احدى التراجم (٤٢) : منكر الحديث جدا ، ينفرد عن الثقات بما ليس من احاديثهم ،
لا يكتب حديثه الا على حجة التعجب !

وقال في ترجمة اخرى (٤٣) ينفرد عن الثقات بما لا يشبه حديث الاثبات . لا يجوز
الاحتجاج به بحال .

وفي ترجمة ثالثة (٤٤) : ينفرد عن الثقات بما لا يشبه حديث الاثبات - على قلّة
روايته - فليس ممن يحتج به اذا انفرد .

ومن هذا انه قال في اسحاق بن يحيى الكعبي : ينفرد عن الثقات بما ليس من
حديث الاثبات ويأتي عن الائمة المرضيين ما هو من حديث الضعفاء والكذابين
لا يحل الاحتجاج به ولا الرواية عنه الا على سبيل الاعتبار . وذكره في كتاب
الثقات .

نعم ان اغلب من ذكرهم في الثقات والمجروحين هم من رجال مرتبة الاعتبار
وهي من مراتب التوثيق عند المتقدمين وعند كثير من المتأخرين .

والمخرج من هذا التخوف امران : الاول : ان تطلق الاحكام على الاغلب
وهذا مبدأ يكاد يكون مسلما في دراسة جميع ائمة النقد .

والثاني : اعتماد الاحكام التي يختصم بها التقويم والاستثناس بالمصطلح
والسبب وبغير ذلك يصعب الوصول الى حل مرض في اعطاء مدلول مقبول لمصطلحات
ابن حبان .

(٤٢) ٠٤٦٧/٢م

(٤٣) ٠٤٧٥/٢م

(٤٤) ٠٤٧٧/٢م

وبتشيع تراجم مصطلح (التفرد) هذا ، وجدت واحد وعشرين (٤٥) راويا من الزوائد على رجال الكتب الستة . ووجدت ثمانية عشر راويا (٤٦) ذكرهم في الثقات وفي المجروحين . وما وجدته خرج في صحيحه الا عن واحد (٤٧) منهم ؟ وقد رمى واحد (٤٨) من رواة هذا المصطلح بالوضع ، ووصف آخر (٤٩) بأنه منكسر الحديث ، وواحد (٥٠) بأنه مقبول واثنان (٥١) مجهولان ، وواحد (٥٢) رمى بالكذب ، واثنان (٥٣) بليين الحديث ، ووصف واحدا (٥٤) بأنه ثقة ؟ وستة عشر (٥٥) راويا بصدوق وواحد وعشرين (٥٦) راويا بضعيف .

ولا يفوتني ان اذكر بان الافراد بما لا يتابع عليه ، وينفرد عن الثقات بما لا يشبه احاديثهم ، وينفرد بالمقلوبات ، يجب ان تحمل كلها على الخطأ والوهم وسوء الحفظ فهي كلها الفاظ تخص الضبط ، ولا تعلق لشيء منها بالعدالة ، الا اذا كان القلب عمدا او المخالفة مقصودة او التفرد المتعمد ، فحينئذ يكون الرجل منهم كذابا بعلم صحيح .

-
- (٤٥) ٤٥٩/٢م ، ٤٦٢ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٧٢ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٥ ، ٤٩٠ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٧ ، ٥١٢ ، ٥١٧ ، ٥٣٤ .
- (٤٦) ٤٦٦/٢م ، ٤٧٠ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٨٠ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٦ ، ٤٩٧ ، ٥٠٦ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١٢ ، ٥٢١ ، ٥٢٣ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣١ .
- (٤٧) ٤٧٧/٢م .
- (٤٨) ٤٩٨/٢م .
- (٤٩) ٤٩٥/٢م .
- (٥٠) ٥٣١/٢م .
- (٥١) ٥٠٩/٢م ، ٥٢١ .
- (٥٢) ٥٣٣/٢م .
- (٥٣) ٤٦٠/٢م ، ٤٩٩ .
- (٥٤) ٤٥٨/٢م .
- (٥٥) ٤٦٣/٢م ، ٤٦٥ ، ٤٨٠ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٦ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩١ ، ٥٠٢ ، ٥١٣ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٣٦ ، ٥٣٨ .
- (٥٦) ٤٦١/٢م ، ٤٦٤ ، ٦٩ ، ٤٧١ ، ٤٧٤ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٧ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٥٠٣ ، ٥٠٦ ، ٥٠٨ ، ٥١١ ، ٥١٤ ، ٥١٦ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٧ ، ٥٣٠ .

ولاداعى الى القول بان مصطلح التفرد هذا قد جمع ما بين الثقة الى المتروك .

وكان الرجل الواحد الثقة من كتاب الثقات . امامرتبة صدوق - وما فسى اصحابها من غمره مما هو مدون فى الملحق - الى لين الحديث ومنكر الحديث نجدها معقولة ومقبولة فى الاعتبار وتفرد الثقة مفسر بسهولة ، بيد أن المشكل تفسيره هو احكام الرمى بالكذب والوضع ، مضافا اليهم من حكمم بانه لا يجوز الاحتجاج بهم بحال ، ولا يجوز الاحتجاج بهم الا على سبيل الاعتبار ، الا على حجة التعجب ؟ ! وسيأتى شرح ذلك فى الفصل الثالث .

وان ابن حبان اذا حكم على راو بذلك فانه لا يحتج به عنده ولا يعتبـر بحديثه .

قال يحيى (٥٧) بن العلاء الرازى : ينفرد عن الثقات بالاشياء المقلوبات التى اذا سمعها من الحديث صناعته سبق الى قلبه انه كان يعتمد لذلك . لا يجوز الاحتجاج به .

قال الذهبى : بعد رواية حديث له عن شيخه بشر بن نمير : بشـر هالك ، لعل الحديث من وضعه . وروى له احاديث اخرى من طريق جبارة بن المفلس الحمياني وحرمى بن عمارة وعباد بن زياد وعمرو بن الحصين عنه . وكلهم ضعفاء ؟ !

وقال ابو حاتم الرازى : ليس بالقوى وقال ابن معين : ضعيف . ورماه بالوضع احمد بن حنبل .

والذى جعلنى اذكر هذا الرجل وامثاله فى مرتبة الاعتبار (صيغة الانفراد) التى جمعت احكاما متعددة . ولما كان ابن حبان فى مصطلحة (لا يجوز الاحتجاج به) يعنى الترك فلا بد ان الرجل يكون قد كثرت مفاريده ومنكراته فاطلق عليه هذا الحكم .

(٥٨) وقال في يزيد بن عياض الليثي : ينفر بالمناكير عن المشاهير والمقلوبات عن الثقات . فلما كثر ذلك في روايته صار ساقط الاحتجاج به . وقال في التقريب : كذب مالك وغيره .

وقد خرج (٥٩) في الصحيح عن عتاب بن خرب بن جبير الذي قال في — : ينفر عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات — على قلة روايته فليس ممن يحتج به إذا انفرد . وذكره في الثقات . فالرجل من رجال المرتبة الاعتبار الذين يقبل حديثهم في المتابعات والشواهد . ولم يتركه أحد وإنما ضعفه الفلاس — ولينه ابن عدي وابن حبان — كما ذكر الذهبي — ومثل هذا يخرج — في المتابعات كما ذكرت .

...

المطلب الثالث : من وصف بالمخالفة

وصف ابن حبان واحدا واربعين (٦٠) راويا في كتاب الثقات بقوله (ربما خالف) لم يترجم في المجروحين الا لواحد (٦١) منهم . وخرج في صحيحه عن خمسة (٦٢) منهم . ولم اقف على واحد منهم اتفق حافظان على انه متروك ووجدت (٦٣) واحدا قال فيه بعض الحفاظ : ليس بالقوى واخر (٦٤) : ليس بقائم الحديث ، واثنان (٦٥) : لين الحديث ، وستة (٦٦) ضعفاء . وكان الزوائد على رجال الستة ثلاثة عشر راويا (٦٧) .

اما من وصف بالثقة فكانوا ستة (٦٨) رواه ومن وصف بصدوق - مع بعض المغامز - اربعة عشر رجلا (٦٩) . واثنان : لا بأس به . (٧٠)

وقال ابن حبان في اثنان من الثقات : يخالف ، قال الحافظ في واحد (٧١)

منهما : لين الحديث ، وفي الاخر (٧٢) : صدوق يخطئ .

فلا يخفى ان هذا الاستعراض السريع يؤكد ماسبق تقريره مرارا من ان مرتبة الاعتبار واسعة جدا عند ابن حبان ، كما ان بعض مصطلحاته يشمل الثقات والمعتبر بهم ومنهم في درجة الاختبار .

(٦٠)	٥٣٥/٢م - ٥٧٥
(٦١)	٥٦١/٢م
(٦٢)	٤٥٦/٢م ، ٥٤٩ ، ٥٥٥ ، ٥٧١ ، ٥٧٤
(٦٣)	٥٥٣/٢م
(٦٤)	٥٥٤/٢م
(٦٥)	٥٣٧/٢م ، ٥٧٦
(٦٦)	٥٣٥/٢م ، ٥٣٦ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٦١ ، ٥٧٥
(٦٧)	٥٣٥/٢م ، ٥٣٨ ، ٥٤٢ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٨ ، ٥٥٨ ، ٥٦١ ، ٥٦٤ ، ٥٦٦
	٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣
(٦٨)	٥٤٣/٢م ، ٥٤٩ ، ٥٥٥ ، ٥٥٧ ، ٥٦٥ ، ٥٦٨
(٦٩)	٥٣٩/٢م ، ٥٤٠ ، ٥٤٢ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٦ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦٢
	٥٦٣ ، ٥٦٧ ، ٥٦٩ ، ٥٧٤
(٧٠)	
(٧١)	
(٧٢)	

وكان الذين وصفهم بالمخالفة في كتاب المجروحين ثلاثة عشر (٧٣) راويا ،
خرج في صحيحه عن واحد منهم (٧٤) وذكر ثلاثة (٧٥) منهم في الثقات ايضا ،
وكان الزوائد على رجال الستة ، ستة رواية (٧٦) .

وقد كانت احكام ابن حبان عليهم مختلفة - كما سبق ذكره - فمـــــرة
يقول في راو (٧٧) : فحش خلافه للاثبات فيما يرويه فاستحق الترك - مع انه
ترجمه في الثقات ايضا ، ومرة يقول (٧٨) : يستحق مجانبه ما انفرد مـــــن
الروايات لمخالفته الاثبات ؟ . ومرة يقول (٧٩) : لايجوز الاحتجـــــاج
به بحال ...

ومما لا يحتاج الى كثير بيان ان هؤلاء المجروحين من خرج (٨٠) عنهم
الشيخان او احدهما . وهذا كله باعتبارات خاصة يراها كل منهم كما انفرد
ابن حبان بتخريجه عن رواية لم يخرجها عنهم .

...

-
- | | |
|--------------------------------------|------|
| ٥٩٠-٥٧٨/٢م | (٧٣) |
| ٥٨٨/٢م | (٧٤) |
| ٥٨٥ ، ٥٨٠ ، ٥٧٩/٢م | (٧٥) |
| ٥٩٠ ، ٥٨٩ ، ٥٨٤ ، ٥٨٢ ، ٥٧٩ ، ٥٧٨/٢م | (٧٦) |
| ٥٨٥/٢م | (٧٧) |
| ٥٨٧/٢م | (٧٨) |
| ٥٨٦/٢م | (٧٩) |
| ٥٨٨ ، ٥٨٣ ، ٥٨١/٢م | (٨٠) |

المطلب الرابع

من وصف بوصفين من الاوصاف السابقة

قدمت في هذا المبحث ان ابن حبان قد يصف الرجل بانه يغرب ، او يغرب ويتفرد ، او يغرب ويخالف ، وقد وقفت على رجلين قال فيهما : ^(٨١) ربما اغرب وخالف . وعلى اثنين ^(٨٢) اخرين قال فيهما يغرب ويخالف ، وعلى اربعة رواة ^(٨٣) قال فيهم : يغرب ويتفرد . وعلى راو ^(٨٤) قال فيه : يتفرد ويخالف .

وهذا يعنى ان الذى يغرب ويتفرد قد يقع منه التفرد النسبى وقديقه منه التفرد النسبى وقد يقع منه التفرد المطلق ، وقد تقدم تخريج بعض احاديثهم . وقد كان هؤلاء الرواة جميعا من كتاب الثقات ، وقد خرج عن ثلاثة ^(٨٥) منهم فى صحيحه ، ولم يذكر احدا منهم فى المجروحين .

وقد كان خمسة من هؤلاء الرواة من رواة الكتب الستة واربعة من الزوائد .

وقد كان جميع هؤلاء الرواة مما اختلف فيهم النقاد . بيد انه لم جميعا لا ينزلون عن درجة الاعتبار . وصل اربعة ^(٨٦) منهم بالصدق مع قيد النظر . وقال الحافظ عن واحد ^(٨٧) منهم : لين . ووثق الخطيب ^(٨٨) راويا ولكن الازدى ضعفه ونسبه الى الجهل بالحديث . وبقية الرواة - كما قدمت - فى دائرة الاعتبار وان اختلفت فيهم الانظار .

(٨١) ٥٩٢ - ٥٩١/٢م

(٨٢) ٥٩٤ - ٥٩٣/٢م

(٨٣) ٥٩٨ - ٥٩٥/٢م

(٨٤) ٥٩٩/٢م

(٨٥) ٥٩٩ ، ٥٩٧ ، ٥٩٥/٢م

(٨٦) ٥٩٩/٢م ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، ٥٩٩ واعنى بقيد النظر : التوقف للاختبار ،

لانه قال فى بعضهم صدوق يخطئ الخ .

(٨٧) ٥٩٢/٢م

(٨٨) ٥٩١/٢م

(١٣٣٧)

المبحث السادسألفاظ الوهم والخطأتمهيد : معانى الوهم والخطأ والغلط فى اللغة :

قال فى المقاييس (١) : (وهم) كلمات لاتنقاس ، بل افراد منها : الوهم وهو البعير العظيم • والوهم : الطريق • والوهم : وهم القلب ، يقال : وهمت احم وهما ، اذا ذهب وهمى اليه .. ووهمت : غلطت .

(٢) وفى المصباح : وهمت الى الشئ وهما - من باب وعد - : سبق القلب اليه مع ارادة غيره • وتوهمت : ظننت ووهم فى الحساب : غلط .

وفيه ايضا (٣) : غلط اخطأ وجه الصواب ، وغلطته نسبة الى الغلط .

وفى القاموس (٤) : الغلط : ان تعيا بالشئ ، فلاتعرف وجه الصواب فيه .

وجاء فى المصباح (٥) : أن الخطأ ضد الصواب • وخطئ اذا تعمد مانهى عنه ، فهو خاطئ • واخطأ : اذا اراد الصواب فصار الى غيره ، فـان اراد غير الصواب وفعله ، قيل : قصده او تعمده .

ويرى ابن فارس (٦) : أن الخطأ من (خطو) المعتل والمهمور لانه يدل على تعدى الشئ والذهاب عنه .

والخطأ من هذا لانه مجاوزة حد الصواب • وخطئ يخطأ اذا اذنب ..

فالوهم والغلط والصواب يمكن ان يجمع بينها ارادة فعل شئ وعدم التمكن منه غفلة او نسيانا لغلبة الضعف البشرى .

-
- (١) معجم مقاييس اللغة ١٤٩/٦ (وهم) والقاموس ١٨٧/٤ .
- (٢) المصباح المنير للفيومى ٣٥٢/٢ .
- (٣) المصباح المنير ١٠٤/٢ (غلط) .
- (٤) القاموس ٣٧٦/٢ .
- (٥) المصباح ١٨٧/١ - ١٨٨ .
- (٦) المقاييس ١٩٨/٢ .

المطلب الاول

فيمن وصفه بالوهم

رأيت ابن حبان قد قال في ثلاثة (٧) من الثقات: ربما وهم . وفى واحد (٨) : ربما وهم وخالف . وقد قال الحافظ فيهم : صدوق ربما اخطأ ، او ربما وهم ———— وخرج لواء (٩) منهم فى صحيحه حديثين . ولم يذكر احدا منهم فى المجروحين .

وقدمت ان الثقة قد يهيم وقد يغرب وقد يخطئ . وكذلك الصدوق اذهبا
شئ لا ينفك عند البشر .

ولفظ (يهم) مفردا لم اقف عليه فى الثقات ولا فى المجروحين . وانما
اطلق مصطلح يخطئ ويهم . وهذا يأتى فى مبحث قادم .

واتسخدم فى المجروحين مصطلح (كثير الوهم) فى ثمانية (١٠) رواية ذكر
واحدا (١١) منهم فى الثقات . وقال الحافظ فى ثلاثة (١٢) منهم بترية (صدوق)
وقال فى اثنين (١٣) : ضعيف . وواحد (١٤) : لا بأس به ، وكان اثنان من الزوائد (١٥)
قال احمد فى داود بن عطاء منهما : رايته وهو لاشئ وقال البخارى : منكر
الحديث .

واما محمد بن درهم العيسى فقد قال ابن معين : ليس بشئ وقسما
الدارقطنى ضعيف .

ولا يخفى ان الكثرة - عند ابن حبان - تطلق على معان كثيرة ، فـ اذا
غلب الوهم بطل الاحتجاج بالراوى .

(٧) ٦٠٠/٢م ، ٦٠١ ، ٦٠٣ .

(٨) ٦٠٢/٢م

(٩) ٦٠١/٢م

(١٠) ٦١١-٦٠٤/٢م

(١١) ٦١٠/٢م

(١٢) ٦٠٨ ، ٦٠٧ ، ٦٠٥/٢م

(١٣) ٦١٠ ، ٦٠٤/٢م

(١٤) ٦٠٩/٢م

(١٥) ٦١١ ، ٦٠٦/٢م

وقد قال في اربعة رواة (١٦) : غلب الوهم على حديثه . ثلاثة منهم —
بطل الاحتجاج بحديثه . وقال في واحد (١٧) : لا يحتج به اذا انفرد . ولم يذكر
احدا منهم في الثقات ولم يخرج عن واحد منهم في صحيحه .

كما كانت احكامهم عند الحفاظ الاخرين مختلفة . فقد قال الحافظ
في واحد منهم (١٨) : متروك وفي اخر (١٩) : ضعيف .

ولا يعيب علينا احد ذكر هؤلاء في مرتبة الاعتبار لان لفظ الاغراب والتفرد
والمخالفة — مما يمتص به الثقة والمتروك وان كان حكم كل مختلف —
عن الاخر .

...

(١٦) ٦١٢/٢م - ٦١٥

(١٧) ٦١٢/٢م

(١٨) ٦١٤/٢م

(١٩) ٦١٥/٢م

المطلب الثاني

من وصف بقلة الخط

أطلق ابن حبان مصطلح (ربما خطأ) على مائة وثلاثة وثلاثين (٢٠) راويًا في كتاب الثقات . كان منهم تسعة وأربعون راويًا (٢١) من الزوائد على رجال الكتـب الستة . انفراد ابن حبان بالترجمة لأربعة رواة (٢٢) منهم ، وكانت أحكام غيره موافقة أو لم تنقض كلامه في خمسة عشر ترجمة منهم (٢٣) .

واختلفت انظار النقاد في رجال هذا المصطلح ما بين ثقة حافظ (٢٤) وثقة عابد (٢٥) إلى من اتهم بالوضع ؟ .

وكان أحد رواة (٢٦) ابن حبان قد اتهم بالوضع ، ووحد (٢٧) : منكـر الحديث ووحد (٢٨) مجهول الحال واشنان (٢٩) مجهولان ووحد (٣٠) مقبول ووحد (٣١) قليل الحديث وقيل في خمسة (٣٢) منهم : لين ، وفي اثنين (٣٣) : ليس بالقوى وذكر هو اثنين (٣٤) في المجروحين ، وكان فيهم سبعة ضعفاء . (٣٥)

(٢٠) ٧٤٨ - ٦١٦/٢م

(٢١) ٦٢٠/٢م ، ٦٢١ ، ٦٢٤ ، ٦٣٠ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦٣٥ ، ٦٤٠ ، ٦٤١ ، ٦٤٢ ،

٦٤٣ ، ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ ، ٦٥١ ، ٦٦٧ ، ٦٦٩ ، ٦٧١ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ٦٧٥ ،

٦٨٠ ، ٦٨٩ ، ٦٩٠ ، ٦٩١ ، ٦٩٣ ، ٦٩٤ ، ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، ٧٠٤ ، ٧٠٥ ، ٧٠٨ ،

٧١٠ ، ٧١٢ ، ٧١٤ ، ٧١٨ ، ٧١٩ ، ٧٢٦ ، ٧٣٠ ، ٧٣٣ ، ٧٣٥ ، ٧٣٧ ، ٧٣٩ ،

٧٤٢ ، ٧٤٣ ، ٧٤٤ ، ٧٤٨ .

(٢٢) ٦٤٥/٢م ، ٦٩٤ ، ٦٩٥ ، ٧٢٦ .

(٢٣) ٦٢٠/٢م ، ٦٢٤ ، ٦٢٦ ، ٦٤١ ، ٦٤١ ، ٦٤٧ ، ٦٥١ ، ٦٦٧ ، ٦٧١ ، ٦٨٩ ،

٦٩١ ، ٧١٠ ، ٧٣٩ ، ٧٤٢ ، ٧٤٣ ، ٧٤٤ .

(٢٤) ٦١٦/٢م

(٢٥) ٦٣٦/٢م

(٢٦) ٧١٢/٢م

(٢٧) ٧١٨/٢م

(٢٨) ٦٤٢/٢م (٢٩) ٦٤٤/٢م ، ٧١٩

(٣٠) ٦٧٤/٢م (٣١) ٦٧٣/٢م

(٣٢) ٦٢٨/٢م ، ٦٣٢ ، ٦٤٨ ، ٦٥٨ ، ٧٣٦ .

(٣٣) ٦١٩/٢م ، ٦٩٠ .

(٣٤) ٦٢١/٢م ، ٧٣٣ .

(٣٥) ٦٤٣/٢م ، ٦٦٠ ، ٦٧٥ ، ٦٨٠ ، ٦٨١ ، ٦٨٥ ، ٧٤٧ +

وكان من رواياته في هذا المصطلح أربعة عشر راويًا (٣٦): ثقة ، وواحدا وستين راويًا (٣٧): صدوقا . واثنا (٣٨) ليس بهما بأس .

ولايخفى ان ذكر ابن حبان في ثقاته ، كل من يقبل حديثه - مهما كان ليئا - مادام غير متهم بكذب ، ولم يغلب خطؤه - في نظره - على صوابه ، هو الذي جعلنا نلاحظ التفاوت العجيب بين مراتب الرواة ؟ !

وهذا يعطينا قرينة أخرى تؤكد ماسبق ذكره من ان ابن حبان يستخدم لفظ (الثقة) بمعنى الاوسع ، فينبغي الا يغتر احد براو من رواة ابن حبان لمجرد ذكره في الثقات .

ترجم ابن حبان لمحمد بن يزيد المستملى الطرسوسى في الثقات وقال: ربما اخطأ .

وذكره ابن عدى في الكامل وقال: يسرق الحديث ويزيد فيه ويفض ، وذكر له عددا من الاحاديث التي سرقها ثم قال: لمحمد بن يزيد عن ما ذكرت مما سرق من حديث الثقات .

ولاريب ان الاحاديث التي ذكرها ابن عدى في ترجمة الطرسوسى فيها قلب في الاسانيد وفي المتن ، غير ان اتهمه بالوضع فيه مافيه ، لان معظم الاحاديث التي اورد ها لها اصول صحيحة من احاديث الثقات . بيد ان القبول

(٣٦) ٦٢٩/٢م ، ٦٤٦ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ ، ٦٧٩ ، ٦٨٣ ، ٦٩٣ ، ٦٩٩ ، ٧٠٥ ، ٧١٥ ، ٧٢١ ، ٧٢٨ ، ٧٢٩ ، ٧٤٥ .

(٣٧) ٦١٧/٢م ، ٦١٨ ، ٦٢٣ ، ٦٢٥ ، ٦٢٧ ، ٦٣١ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٣٩ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠ ، ٦٥٠ ، ٦٥٢ ، ٦٥٣ ، ٦٥٤ ، ٦٥٥ ، ٦٥٧ ، ٦٥٩ ، ٦٦١ ، ٦٦٤ ، ٦٦٥ ، ٦٦٦ ، ٦٦٧ ، ٦٦٨ ، ٦٧٠ ، ٦٧١ ، ٦٧٦ ، ٦٧٧ ، ٦٧٨ ، ٦٨٢ ، ٦٨٤ ، ٦٨٦ ، ٦٨٨ ، ٦٩٢ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ، ٦٩٨ ، ٧٠٠ ، ٧٠١ ، ٧٠٢ ، ٧٠٣ ، ٧٠٤ ، ٧٠٦ ، ٧٠٧ ، ٧٠٩ ، ٧١١ ، ٧١٣ ، ٧١٦ ، ٧٢٠ ، ٧٢٢ ، ٧٢٣ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ٧٢٧ ، ٧٣٤ ، ٧٣٨ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٤٦ ، ٧٥٠ ، ٧٥٢ .

(٣٨) ٦٥٦/٢م ، ٦٦٩ .

المطلب الثالث

من وصف بأنه : يخطئ في كتاب الثقات

استخدم ابن حبان هذا المصطلح في كتابيه : الثقات والمجروحين ، واطلقه في كتاب الثقات على مائة وأربعة وستين راوياً (٤٣) ، كان الرواة الزوائد منهم ثلاثة وخمسون راوياً (٤٤) ، وقد تعددت مراتبهم في سلح الجرح والتعديـل ما بين ثقة الى ضعيف ومجهول ومترك .

وقد كان ستة (٤٥) رواية منهم قال الحافظ عنهم : مقبول ، وستة (٤٦) اخرون : لين الحديث ، وثلاثة عشر راوياً (٤٧) ضعيف - وواحد مجهول ، واخر (٤٩) مبتدع ممن اعان على قتل عثمان . وواحد (٥٠) مستور ، واخر (٥٠) شيخ ومترك (٥٢) واحد . وترجم لاثني عشر راوياً (٥٣) في المجروحين ، وخرج

(٤٣)	٧٥٣/٢م - ٩١٦								
(٤٤)	٧٥٣/٢م ، ٧٥٤ ، ٧٥٥ ، ٧٥٨ ، ٧٥٩ ، ٧٦١ ، ٧٦٢ ، ٧٦٤ ، ٧٦٥ ، ٧٧٤								
	٧٧٨ ، ٧٨٠ ، ٧٨١ ، ٧٩١ ، ٧٩٤ ، ٨٠١ ، ٨٠٢ ، ٨٠٣ ، ٨٠٦ ، ٨١٠								
	٨١١ ، ٨١٤ ، ٨١٧ ، ٨١٨ ، ٨١٩ ، ٨٢٨ ، ٨٣٢ ، ٨٣٤ ، ٨٤٠ ، ٨٤٢								
	٨٥٦ ، ٨٦١ ، ٨٦٣ ، ٨٦٦ ، ٨٦٩ ، ٨٧٦ ، ٨٧٨ ، ٨٨٠ ، ٨٨١ ، ٨٨٤								
	٨٨٨ ، ٨٨٩ ، ٨٩٢ ، ٨٩٤ ، ٨٩٧ ، ٨٩٨ ، ٨٩٩ ، ٩٠٥ ، ٩٠٦ ، ٩٠٧								
	٩١١ ، ٩١٣ ، ٩١٤								
(٤٥)	٧٩٥/٢م ، ٨٠٧ ، ٨٢٥ ، ٨٣٥ ، ٨٤٤ ، ٨٥٢								
(٤٦)	٧٦٩/٢م ، ٨٠٤ ، ٨٢٦ ، ٨٣١ ، ٩٧٢ ، ٩٠٠								
(٤٧)	٧٧٠/٢م ، ٧٧١ ، ٧٧٥ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩ ، ٨١٣ ، ٨٢٠ ، ٨٤٩ ، ٨٥٣ ، ٨٥٧								
	٨٨٢ ، ٨٩٢ ، ٩٠١								
(٤٨)	٨٠٠/٢م								
(٤٩)	٨٢٣/٢م								
(٥٠)	٧٨٨/٢م								
(٥١)	٨٦٣/٢م								
(٥٢)	٨٩٤/٢م								
(٥٣)	٧٧٥/٢م ، ٧٨٨ ، ٧٩٦ ، ٨٠٠ ، ٨٠٣ ، ٨٦٥ ، ٨٧٠ ، ٨٨٢ ، ٨٩١ ، ٨٩٢								
	٩٠١ ، ٩١١								

في صحيحه عن اثنين وثلاثين راويا (٥٤) .

وكان الرواة الثقات واحدا وعشرين رجلا (٥٥) ، غمر الحفاظ بعضهم بالتفرد وقلّة الخطأ . اما من وصف بمصدق فقد بلغ عددهم اربعة وستين (٥٦) راويا في اكثرهم قيد الاختبار والنظر .

ومما يحسن الوقوف عنده في مصطلح (يخطئ) عند ابن حبان ، وهو التذكير بانه قد يطلق لفظ يخطئ على رجل قليل الحديث بحيث يتعذر الوقوف له على اكثر من حديثين . وقد حاول الحافظ الهجوم على ابن حبان في هذا . فقال في ترجمة (٥٧) اسماء بن الحكم الفزارى : قال ابن حبان في الثقات: يخطئ واخرج له هذا الحديث في صحيحه ، وهذا عجيب؟ لانه اذا حكم بانه يخطئ وجزم البخارى بانه لم يرو غير حديثين ، يخرج من كليهما ان احد الحديثين خطأ ويلزم من تصحيحه احدهما ، انحصار الخطأ في الثاني .

وقد ذكر العقيلي ان الحديث الثاني تفرد به عثمان بن المغيرة عن علي بن ربيعة عن اسماء . وقال: ان عثمان منكر الحديث .

(٥٤) ٧٦٣/٢م ، ٧٦٨ ، ٧٦٩ ، ٧٧٣ ، ٧٩٠ ، ٧٩٧ ، ٨٠١ ، ٨٠٦ ، ٨١٢ ، ٨٢٤ ، ٨٢٦ ، ٨٣٦ ، ٨٤٤ ، ٨٤٥ ، ٨٤٦ ، ٨٥٨ ، ٨٥٩ ، ٨٦٤ ، ٨٦٥ ، ٨٧١ ، ٨٧٣ ، ٨٧٩ ، ٨٨٣ ، ٨٨٦ ، ٨٨٧ ، ٨٩٢ ، ٨٩٥ ، ٨٩٦ ، ٩٠٩ ، ٩١٢ .

(٥٥) ٧٨٢/٢م ، ٧٨٦ ، ٧٩٠ ، ٧٩٢ ، ٧٩٣ ، ٧٩٩ ، ٨١٢ ، ٨٢٧ ، ٨٢٨ ، ٨٤٦ ، ٨٥٠ ، ٨٦٠ ، ٨٦٤ ، ٨٦٧ ، ٨٧٠ ، ٨٧٣ ، ٨٩٥ ، ٩٠٤ ، ٩٠٥ ، ٩٠٩ ، ٩١٢ .

(٥٦) ٧٥٦/٢م ، ٧٥٧ ، ٧٦٠ ، ٧٦٣ ، ٧٦٧ ، ٧٦٨ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ ، ٧٧٦ ، ٧٧٧ ، ٧٨٣ ، ٧٨٤ ، ٧٨٩ ، ٧٩٧ ، ٧٩٨ ، ٨٠١ ، ٨٠٥ ، ٨٠٨ ، ٨٠٩ ، ٨١٥ ، ٨١٦ ، ٨٢١ ، ٨٢٢ ، ٨٢٤ ، ٨٢٩ ، ٨٣٠ ، ٨٣٣ ، ٨٣٦ ، ٨٣٧ ، ٨٣٩ ، ٨٤١ ، ٨٤٣ ، ٨٤٥ ، ٨٤٧ ، ٨٤٨ ، ٨٥١ ، ٨٥٤ ، ٨٥٥ ، ٨٥٨ ، ٨٥٩ ، ٨٦٢ ، ٨٦٥ ، ٨٦٨ ، ٨٧١ ، ٨٧٤ ، ٨٧٥ ، ٨٧٧ ، ٧٧٩ ، ٨٨٣ ، ٨٨٥ ، ٨٨٦ ، ٨٨٧ ، ٨٩٠ ، ٨٩١ ، ٨٩٣ ، ٨٩٦ ، ٩٠٢ ، ٩٠٣ ، ٩٠٥ ، ٩٠٦ ، ٩٠٨ ، ٩١٠ ، ٩١٥ ، ٩١٦ .

(٥٧) ٧٧٣/٢م ، والحديث المشار اليه هو حديثان عليا كان يستحلف من يحدثه اخرجه في صحيحه (موارد : ٢٤٥٤) .

وكان الذى يريد الحافظ ان يقوله : ان الحديث الذى صحه ابـ حبان قد جاء من الطريق التى انتقدتها العقيلي نفسها وانتقدتها البخارى قبله - فتعين ان حكم الحديثين واحد فمواجه اخراج ابن حبان حديثا من الطريق ذاتها واعراض عن حديث آخر من نفس الطريق ؟ !

قلت : اذا كان الحافظ يريد ان يقول بان اسماء الموصوف بالخطا يجب الا يخرج حديثه فهذا تناقض منه لانه هو وصف اسماء بانه : صدوق ، والصدوق حسن الحديث لو انفرد . وان كان يريد ان الطريق الواحدة لا يحسن فيها حديث ويرد آخر فاما ان يقبل الحديثان او يردا ؟ !

فهذا ايضا مردود ، لان شمة فرقا بين حديث اخطأ فيه راوية او اخطأ عليه وبين حديث توبع عليه صاحبه او وجد له شاهد اولم ينتقده الحافظ . فتبين انه حفظ .

وقد تقضى الحافظ ابن عدى الكلام على هذا الحديث واورد له متابعة ثم قال : وهذا الحديث طريقه حسن ، وارجو ان يكون صحيحا . على ان الذى يعنينا فى حديث الصدوق الا يخالف فيما يروى الثقات ، وان يكون الطريق اليه صحيحا .

وان كان قمم الحافظ ان من يروى حديثين احدهما خطأ لا يوصف بانه يخطئ بل يقال له حديثان احدهما خطأ والثانى مختلف فيه مثلا ؟ .

فان ابن حبان يعتبر الرجل محتجا به او مقبول الحديث حتى يفحش خطؤه ويغلب على صوابه واسماء فى نفسه صدوق ، وحديثه ليس بمنكر فلا عيب على ابن حبان فى اخراجه .

بيد ان المشكل حقا قول ابن حبان فى عبد الله (٥٨) بن انسان المدنى يخطئ .

قال الذهبى : قال ابن حبان : كان يخطئ وكان لا يستقيم ان يقوله الحافظ ، الا فيمن روى عدة احاديث ، فاما عبد الله هذا فهذا الحديث اول ما عساه

وآخره ، فان كان قد أخطأ فحديثه مردود على قاعدة ابن حبان . . وساق الحديث من مسند احمد ، وذكر ان الشافعي صحح حديثه واعتمده واخرجه ابوداود .

وقال الحافظ في التهذيب : فان كان أخطأ فما هو الذي ضبطه . وفي التقريب : لين الحديث ، يعني ان الرجل لم يتابع على حديثه ؟ . والحديث المعنى هو حديث (٥٩) الزبير بن العوام ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : (الا ان سيدوج ، وعظامه - يعني شجره - حرام محرم) .

ولعل عذر ابن حبان في اخراج هذا الحديث ان الشافعي قد صححه وقد اثنى على الرجل خيرا .

واما عن قوله فيه : يخطئ وليس غير هذا الحديث . فيمكن ان يكون قصد ابن حبان التنبيه على خطأ الرجل ، فيمالو وقف له على احاديثه . بيد ان الجزم بانه ليس له حديث سواه ، يتوقف على اقوال الحفاظ الذين سبروا مروياته . ولاريب ان الحافظ ابن حجر من اهل السبر والاحاطة . والله اعلم .

...

(٥٩) ٢م / احمد في المسند .

والبيهقي في السنن ٢٠٠/٥ وقد ضعفه النووي في المجموع ٤٠٥/٧ قال : اسناده ضعيف .

المطلب الرابعمن وصف بانه يخطئ في كتاب المجروحين

وصف ابن حبان خمسة وثلاثين (٦٠) راويا بقوله: يخطئ في كتاب المجروحين ، كان احد عشر راويا (٦١) منهم ، زوائد على رجال الستة ، وترجم ستة (٦٢) منهم في الثقات ، ولم اقف فيها على ترجمة واحد (٦٣) ، ذكر الحافظ ان ابن حبان ترجمه في الثقات .

وقد وصف واحد (٦٤) من رواته بمترك واخر (٦٥) : مجهول ، وثلاثة (٦٦) لين ، وكان فيهم احد عشر ضعيفا (٦٧) .

ولم يوصف اى منهم بانه ثقة ، وكان ستة رواة برتبة : صدوق ، مع قيد النظر ، وواحد (٦٩) لا بأس به . وخرج لواحد (٧٠) في صحيحه .

وقد كان معظم رواة ابن حبان هؤلاء في المجروحين ، ممن حكم عليهم بانه اذا انفردوا وحكم على بعضهم بانه لا يحتج بهم اذا خالفوا الثقات . بيد انه قال في اربعة (٧١) منهم استحق ترك الاحتجاج به . وفي اثنين (٧٢) : خرج عن حد الاحتجاج به .

(٦٠)	٩٥١-٩١٧/٢م
(٦١)	٩١٩/٢م ، ٩٢٣ ، ٩٢٤ ، ٩٢٧ ، ٩٢٨ ، ٩٣٢ ، ٩٣٣ ، ٩٣٨ ، ٩٤٢ ، ٩٤٧ ، ٩٤٨ .
(٦٢)	٩٢١/٢م ، ٩٢٤ ، ٩٣١ ، ٩٣٩ ، ٩٤٥ ، ٩٤٦ .
(٦٣)	٩٥٠/٢م
(٦٤)	٩٣٧/٢م
(٦٥)	٩٢٧/٢م
(٦٦)	٩٢٦/٢م ، ٩٤٣ ، ٩٥١ .
(٦٧)	٩١٧/٢م ، ٩١٨ ، ٩٢٠ ، ٩٢٢ ، ٩٢٥ ، ٩٢٩ ، ٩٣١ ، ٩٣٦ ، ٩٣٩ ، ٩٤٦ .
	٩٤٩ .
(٦٨)	٩٢١/٢م ، ٩٣٤ ، ٩٤٠ ، ٩٤٥ ، ٩٥٠ .
(٦٩)	٩٤٤/٢م
(٧٠)	٩٤٥/٢م
(٧١)	٩٤٠/٢م ، ٩٤٣ ، ٩٤٧ ، ٩٤٩ .
(٧٢)	٩٢٢/٢م ، ٩٤٢ .

المطلب الخامسمن وصف بكثرة الخطأ او فحشه

أطلق ابن حبان مصطلح (يخطئ كثيرا) على عشرة رواة (٧٥) في كتاب الشقات. كان ثلاثة منهم (٧٦) من الزوائد. وخرج في صحيحه عن أربعة منهم (٧٧)، ولم يذكر واحدا في المجروحين. واتهم ابن عدى أحدهم (٧٨) بأنه يسرق الحديث. واقتصر الحافظ في آخر (٧٩) على كلام ابن حبان وارتضاه. ولم أقف فيه على جرح. وسبعة رواة (٨٠) بصدوق.

أما الذى اتهمه ابن عدى بسرقة الحديث فقد اختلفت فيه انظار النقاد ، فقال فيه الحاكم : هو من المشهورين بالرحلة والتثبت والفهم . فهو مختلف فيه والترجيح انما يكون بدراسة مروياته على ان ابن حبان لم يخرج عنه شيئا .

وأطلق ابن حبان المصطلح ذاته على ثلاثة وعشرين راويا (٨١) في كتاب المجروحين ، كان خمسة (٨٢) منهم من الرواة الزوائد ، وترجم في الشقات لخمسة (٨٣) منهم . ولم يخرج عن واحد منهم في صحيحه ، وكان خمسة (٨٤) فيهم من الضعفاء ، ومتروك واحد (٨٥) ، وآخر مقبول (٨٦) وكان فيهم تسعة (٨٧) رواة بدرجة صدوق .

(٧٥) ٩٥٢/٢م - ٩٦١

(٧٦) ٩٥٧/٢م ، ٩٥٩ ، ٩٦١

(٧٧) ٩٥٣/٢م ، ٩٥٤ ، ٩٥٥ ، ٩٦٠

(٧٨) ٩٥٩/٢م

(٧٩) ٩٥٧/٢م

(٨٠) ٩٥٢/٢م ، ٩٥٣ ، ٩٥٤ ، ٩٥٥ ، ٩٥٦ ، ٩٥٨ ، ٩٦٠

(٨١) ٩٦٢/٢م - ٩٨٤

(٨٢) ٩٦٧/٢م ، ٩٧٣ ، ٩٧٧ ، ٩٨٠ ، ٨٣

(٨٣) ٩٦٩/٢م ، ٩٧٢ ، ٩٧٣ ، ٩٨١ ، ٩٨٤

(٨٤)

(٨٥)

(٨٦)

(٨٧)



ومهما اردنا الاعتذار عن ابن حبان في وصفه بشير بن ميمون بانه يخطئ كثيرا فهو قد نص على انه خرج عن حد الاحتجاج به اذا انفرد . وهذا في مرتبة الاعتبار .

بينما اتهم البخاري : يتهم بالوضع . وقال النسائي والدارقطني : منكر الحديث ؟ ولم يقل احد انه ضعيف فقط الا النسائي في احدي الروايتين . فتحمل على الاخرى والمتروك ضعيف فتستقيم .

وفي هذا المثال وغيره كثير مما سبق يتضح لك ان قول من يقول بان ابن حبان يجرح بادن سب فيه نظر .

واطلق ابن حبان مصطلح (كثير الخطأ) على احد عشر راويا (٨٨) فــــــ المجروحين وكان واحد (٨٩) من الرجال الزوائد وذكر اثنين (٩٠) منهم فــــــ الشقات ، ولم يخرج عن واحد منهم في صحيحه ، وكان احدهم (٩١) لين الحديث وثلاثة (٩٢) ضعفاء واربعة (٩٣) من مرتبة صدوق مع قيد النظر والاختبار .

وهذا يعني ان كثرة الخطأ امر نسبي - كما يقول ابن حبان - فليست كثرة الخطأ حائلة دون الاحتجاج بالرجل او قبول رواياته اذا لم يغلب خطؤه على صوابه كما تقدم حسب الشرائط التي وضعها ابن حبان .
وأحب ان الفت النظر الى ان (يخطئ كثيرا) مثل (كثير الخطأ) ولكنني آثرت الفصل بينهما لتقف على تنوع مصطلحات ابن حبان وكثرتها .

(٨٨) م ٩٨٥/٢ - ٩٩٥ .

(٨٩) م ٩٨٩/٢ .

(٩٠) م ٩٨٩/٢ ، ٩٩٣ .

(٩١) م ٩٨٥/٢ .

(٩٢) م ٩٨٨/٢ ، ٩٩٠ ، ٩٩٥ .

(٩٣) م ٩٨٦/٢ ، ٩٨٧ ، ٩٩٣ ، ٩٩٤ .

١٤٠٤
(١١٤١)

المطلب السادس

من وصف بالوهم والخطأ معا

اطلق ابن حبان الوهم والخطأ على رواية في كتاب الثقات ، وآخرين في المجروحين . غير ان مصطلح (ربما أخطأ ووهم) كانت من مصطلحاته في الثقات . وقد صوف به ثلاثة (١٠٢) رواية كان احدهم (١٠٣) من رجال الزوائد اتهمه ابن عدى بسرقة الحديث . واخرج عن الآخرين في صحيحه ، وكان احدهما : ثقة ربما وهم ، والاخر : صدوق يخطئ كثيرا .

اما مصطلح (يخطئ ويهم) فقد وصف به في الثقات سبعة عشر راوي (١٠٤) وكان سبعة (١٠٥) منهم من رجال الزوائد وذكر اثنين (١٠٦) منهم في المجروحين وخرج عن ثلاثة (١٠٧) في صحيحه . وقد وصف الحافظ احدهم (١٠٨) بـلين الحديث ، وثلاثة ضعفاء (١٠٩) ، وراو ثقة (١١٠) ، وخمسة (١١١) من مرتبة صدوق . ووصف ستة عشر (١١٢) راويا بهذا الوصف (يخطئ ويهم) في كتاب المجروحين ، كان منهم اربعة (١١٣) من رجال الزوائد . واربعة (١١٤) ترجم لهم في الثقات ،

(١٠٢) م ١٠٠٩-١٠١١

(١٠٣) م ١٠١٠/٢

(١٠٤) م ١٠١٢-١٠٢٨

(١٠٥) م ١٠١٢/٢ ، ١٠١٨ ، ١٠٢٢ ، ١٠٢٣ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٥ ، ١٠٢٨

(١٠٦) م ١٠١٣/٢ ، ١٠١٩ ، ١٠٢٠

(١٠٧) م ١٠١٣/٢ ، ١٠١٩ ، ١٠٢٠

(١٠٨) م ١٠٢٦/٢

(١٠٩) م ١٠١٣/٢ ، ١٠١٥ ، ١٠٢٧

(١١٠) م ١٠٢٣/٢

(١١١) م ١٠١٤/٢ ، ١٠١٦ ، ١٠١٧ ، ١٠٢٠ ، ١٠٢١

(١١٢) م ١٠٢٩-١٠٤٤

(١١٣) م ١٠٢٩/٢ ، ١٠٣٠ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٩

(١١٤) م ١٠٣٢/٢ ، ١٠٣٧ ، ١٠٣٩ ، ١٠٤٠ ، ١٠٤١

وخرج لاثنيين (١١٥) منهم فرصيحه . وكان خمسة (١١٦) منهم ضعفاء ، ومترك و (١١٧) واربعة (١١٨) من مرتبة صدوق مع قيد النظر.

ومما يلاحظ ان رواية المطلب الرابع والخامس والسادس لم يوصف احد منهم عند غير ابن حبان بانه ثقة .

والرجل الذى وصفه الحافظ بانه متزوج قال فيه ابن حبان : يخطئ ويهم . فلما كثر فى روايته مخالفة الاثبات ، خرج عن حد العدالة . تركه شعبة .

ولم يجمع ابن حبان على او ترجمة فى الثقات كثرة الخطأ وفحش الوهم أو فحش الخطأ وكثرة الوهم لكنه وصف احد عشر راويا (١١٩) فى المجروحين بقوله : كثير الخطأ فاحش الوهم ، كان ثلاثة (١٢٠) منهم من رجال الزوائد . واثنان (١٢١) ترجمهما فى الثقات . وخرج لواحد (١٢٢) فى صحيحه مع انه وصف بلين الحديث . وكان اربعة (١٢٣) منهم من الضعفاء واثنان (١٢٤) من مرتبة صدوق مع قيد النظر.

اما الذى خرج له فى صحيحه فقد قال هو عنه : كثير الخطأ فاحش الوهم ، حتى يجيء فى اخباره من المقلوبات اشياء تتخيل الى من سمعها انها عملت تعمداً .

-
- (١١٥) ١٠٣٢/٢م ، ١٠٣٨ .
(١١٦) ١٠٣٢/٢م ، ١٠٣٧ ، ١٠٣٩ ، ١٠٤٠ ، ١٠٤١ .
(١١٧) ١٠٤٤/٢م .
(١١٨) ١٠٣٥/٢م ، ١٠٣٦ ، ١٠٣٨ ، ١٠٤٢ .
(١١٩) ١٠٤٥/٢م - ١٠٥٥ .
(١٢٠) ١٠٥١/٢م ، ١٠٥٣ ، ١٠٥٤ .
(١٢١) ١٠٤٩/٢م ، ١٠٥٤ .
(١٢٢) ١٠٤٨/٢م .
(١٢٣) ١٠٤٥/٢م ، ١٠٤٦ ، ١٠٤٩ ، ١٠٥٢ .
(١٢٤) ١٠٥٠/٢م ، ١٠٥٥ .

والذى عندى فى سويد تنكب ماخالف الثقات ، والاعتبار بما روى مما لم يخالف الاثبات والاحتجاج بما وافق الثقات . وهو ممن استخير الله فيه ، لانه يقرب من الثقات . قال الذهبى : تعقبنا على قول ابن حبان هذا : قلت : لا ولاكرامة بل هو واه جدا . مع انه نقل عن الدارقطنى قوله : يعتبر به ، وهل قول الدارقطنى يخالف قول ابن حبان ؟ !!

ووصف تسعة وعشرين راويا (١٢٥) من المجروحين بقوله : كثير الوهم فاحش الخطأ ، كان ستة منهم من رجال الزوائد . وترجم اربعة (١٢٧) منهم فى الثقات . وقد خرج لاثنيين (١٢٨) من هؤلاء الاربعة فى الصحيح .

ووصف راو بانه : ليس بالقوى ، وثلاثة عشر راويا (١٢٩) ضعفاء . وثلاثة متروكون (١٣٠) وخمسة (١٣١) من مرتبة صدوق مع قيد النظر .

والثلاثة المتروكون اشتركوا مع غيرهم بكثرة الوهم وفحش الخطأ لكنهم اختلفوا عنهم فى حكم ابن حبان عليهم . فلو استعرضنا ما قال فيهم لوجدنا حكمه قريبا من الترك او هو عينه .

قال ابن حبان فى ابراهيم بن عثمان العيسى : كان اذا حدث عن الحكماء ، جاء بأشياء مفصلة ، وكان ممن كثر وهمه وفحش خطوه ، حتى خرج عن حد الاحتجاج به . وقال الحافظ : متروك . وقال ابن حبان فى جعفر بن الزبير : كان صاحب غزو وعبادة وفضل ويروى اشياء موضوعة ، وكان ممن غلب عليه التقشف ، حتى صار وهمه شبيها بالوضع ، تركه أحمد وابن معين . وقال الحافظ : متروك .

وقال ابن حبان فى عيسى الخياط الكوفى : كان ساء الفهم والحفظ ، كثير الوهم فاحش الخطأ ، فاستحق الترك لكثرتة ، وقال الحافظ : متروك .

(١٢٥) ن ١٠٥٦/٢ - ١٠٨٤

(١٢٦) م ١٠٥٩/٢ ، ١٠٦٣ ، ١٠٦٥ ، ١٠٧١ ، ١٠٧٥ ، ١٠٧٧

(١٢٧) م ١٠٦٤/٢ ، ١٠٦٧ ، ١٠٦٩ ، ١٠٨٤

(١٢٨) م ١٠٦٠/٢ ، ١٠٦٩

(١٢٩) م ١٠٨٣/٢

(١٣٠) م ١٠٥٧/٢ ، ١٠٥٨ ، ١٠٦٠ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٦ ، ١٠٧٠ ، ١٠٧٤ ، ١٠٧٦

١٠٧٨ ، ١٠٧٩ ، ١٠٨٢ ، ١٠٨٤

(١٣١) م ١٠٥٦/٢ ، ١٠٦٨ ، ١٠٨١

(١٣٢) م ١٠٦٧/٢ ، ١٠٦٩ ، ١٠٧٢ ، ١٠٧٣ ، ١٠٨٠

٧٠٤
(١٢٤٤)

المبحث السابع

مصطلح الخطأ مقرونا بالاعتراب والتفرد والمخالفة

والتدليس

ذكرت في مبحث سابق الفاظ الاغراب والتفرد والمخالفة مجرفة عن الوصف بالخطأ ، باعتبار ان الاغراب والتفرد ليسا محصين للخطأ وان المخالفة قد تكون محتملة في المتن او الاسناد ، وبخاصة ان بينها وبين التفرد تشابها من بعض الوجوه .

اما في هذا المبحث فانني ساتناول هذه الالفاظ مقرونة بوصف السراوى بالخطأ ، قل او كثر - هو خطأ لايجوز العمل به ولا الاخذ بمدلوله متى علم ذلك سواء صدر عن ثقة او عن غير ثقة .

بيد ان هذا الخطأ قد يؤثر على الراوى فيسقطه ، وقد لا يؤثر على الراوى من حيث عدالته او ضبطه فيبقى الراوى في دائرة الاحتجاج او الاعتبار ويترك ما علم انه أخطأ فيه .

المطلب الاول : من وصف بالاغراب والخطأ

(٢) وصف ابن حبان ستة عشر راويا (١) بالاغراب والخطأ ، قال في اثني عشر منهم (ربما أخطأ وأغرب) وفي الباقيين : (يخطئ ويغرب) كان تسعة (٣) رواية منهم من رجال الزوائد . وكان فيهم لين واحد (٤) ، وآخر (٥) مجهول وضعيف (٦) واحد كما كان فيهم ثقة (٧) واحد وخمسة (٨) من مرتبة : صدوق مع قيد النظر .

(١) ١٠٨٥/٢م - ١١٠٠

(٢) ١٠٨٦-١٠٨٥/٢م

(٣) ١٠٨٥/٢م ، ١٠٨٨ ، ١٠٩٠ ، ١٠٩٤ ، ١٠٩٥ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٧ ، ١١٠٠

(٤) ١٠٩٣/٢م

(٥) ١٠٨٧/٢م

(٦) ١٠٨٩/٢م

(٧) ١٠٩٩/٢م

(٨) ١٠٨٦/٢م ، ١٠٩١ ، ١٠٩٥ ، ١٠٩٨ ، ١٠٩٩

ولم يخرج الا عن واحد (٩) منهم في صحيحه .

...

المطلب الثانى : من وصف بالتفرد والخطأ

أطلق ابن حبان هذا المصطلح على راويين في كتاب الثقات ، وأربعة
 في المجروحين . كان واحد منهم من رجال الزوائد ، واقتصر الحافظ فيـه
 على كلام ابن حبان ، والباقون من رجال الاعتبار ، لم يترك واحد منهم . بيد أن
 ثلاثة (١١) منهم من رجال الصحيحين أو أحدهما . وابن حبان قد جعل الأربعة (١٢) ،
 المجروحين من مرتبة الاعتبار . والآخرون (١٣) الشقتان من مرتبة القبـول
 عنده بلا شك ، إذ ذكرهما في الثقات ، وخرج (١٤) عن واحد ممن ذكرهم
 في المجروحين في صحيحه .

...

-
- (٩) م ١٠٩١/٢ .
 (١٠) م ١١٠٢/٢ .
 (١١) م ١٠١٣/٢ - ١١٠٥ .
 (١٢) م ١١٠٣-١١٠٦ .
 (١٣) م ١١٠١-١١٠٢ .
 (١٤) م ١١٠٥/٢ .

المطلب الثالث : من وصف بالمخالفة والخطأ

وصف ابن حبان خمسة وخمسين راويًا (١٥) بالمخالفة والخطأ ، وكنان أربعة (١٦) منهم قد قال فيهم : ربما اخطأ وخالف . وقال في الباقيين : يخطئ ويخالف .

وقد كان رجال الزوائد ثلاثة وعشرين راويًا (١٧) ، وترجم في المجروحين ثمانية رواة (١٨) . وخرج في صحيحه عن ثلاثة عشر راويًا (١٩) . وفي روايته هؤلاء ثقتان اثنان (٢٠) ، وثمانية عشر (٢١) صدوقا مع قيد الاختبار ، واثنان (٢٢) لا بأس بهما . كما كان فيهم مستور واحد (٢٣) ، وواحد (٢٤) : ليس بقوي ومقبولان (٢٥) ، وثمانية (٢٦) ضعفاء . ومن الزوائد قال الدارقطني عن راو (٢٧) : متروك . وعن آخر (٢٨) : ثقة .

-
- (١٥) ١١٠٧/٢م - ١١٦١ .
 (١٦) ١١٠٧/٢م - ١١١٠ .
 (١٧) ١١٠٧/٢م ، ١١٠٨ ، ١١١٠ ، ١١١ ، ١١١٣ ، ١١١٤ ، ١١١٥ ، ١١١٦ ، ١١١٨ ، ١١٢٠ ، ١١٢٣ ، ١١٢٤ ، ١١٢٦ ، ١١٢٧ ، ١١٢٨ ، ١١٣٨ ، ١١٤١ ، ١١٤٣ ، ١١٤٦ ، ١١٥١ ، ١١٥٢ ، ١١٥٥ .
 (١٨) ١١٢٥/٢م ، ١١٢٨ ، ١١٢٩ ، ١١٣٩ ، ١١٤٠ ، ١١٥٤ ، ١١٥٧ ، ١١٥٨ .
 (١٩) ١١٢١/٢م ، ١١٢٩ ، ١١٣٥ ، ١١٣٦ ، ١١٣٨ ، ١١٣٩ ، ١١٤٤ ، ١١٤٨ ، ١١٥٣ ، ١١٥٤ ، ١١٥٦ ، ١١٥٨ ، ١١٦١ .
 (٢٠) ١١٤٢/٢م ، ١١٤٥ .
 (٢١) ١١١٢/٢م ، ١١١٤ ، ١١١٥ ، ثقة صدوق ، ١١١٧ ، ١١١٩ ، ١١٢٢ ، ١١٢٥ ، ١١٣٣ ، ١١٣٦ ، ١١٤٠ ، ١١٤٤ ، ١١٤٩ ، ١١٥٠ ، ١١٥٧ ، ١١٥٨ ، ١١٥٩ ، ١١٦٠ ، ١١٦١ .
 (٢٢) ١١٠٩/٢م ، ١١١٦ .
 (٢٣) ١١٥٦/٢م .
 (٢٤) ١١٥٣/٢م .
 (٢٥) ١١٣٥/٢م ، ١١٥٤ .
 (٢٦) ١١٢٩/٢م ، ١١٣٠ ، ١١٣٢ ، ١١٣٤ ، ١١٣٧ ، ١١٣٩ ، ١١٤٣ ، ١١٤٨ ، ١١٥٣ ، ١١٥٤ ، ١١٥٦ ، ١١٥٧ ، ١١٥٨ ، ١١٥٩ ، ١١٦٠ ، ١١٦١ .
 (٢٧) ١١٠٧/٢م .
 (٢٨) ١١٢٦/٢م .

وكان أحد هؤلاء الرواة مما انفرد ابن حبان بترجمته (٢٩) . وقد اقتصر الحافظ على كلام ابن حبان في عشرة رواة (٣٠) منهم وان اضاف شيئا فمما لا يضيف معلومات نقدية ذات أثر مغاير . وقال في راو واحد (٣١) : يغرب ويتفرد ويخطئ ويخالف مع أنه وصفه بالثقة .

وقال في راويتين (٣٢) اثنين : يخطئ ويدلس من كتاب الثقات ، ذكر راويا في المجروحين ، وخرج عن الثاني (٣٣) في صحيحه ، وقال عنه الحافظ : صدوق يدلس .

...

(٢٩) ١٢٦/٢م

(٣٠) ١١١٠/٢م ، ١٤١١ ، ١١١٣ ، ١١١٨ ، ١١٢٣ ، ١١٢٧ ، ١١٣١ ، ١١٤٦ ، ١١٥١ ، ١١٥١

(٣١) ١١٦٢/٢م

(٣٢) ١١٦٣/٢م - ١١٦٤

(٣٣) ١١٦٤/٢م

المبحث الثامن

من وصف بالاختلاط او الغفلة او رداة الحفظ ونحو ذلك

المطلب الاول: من وصف بالاختلاط

قال صاحب اللسان^(١) : اختلط .. فسد عقله .. ويقال: خولط الرجل فهو مخالط واختلط عقله فهو مختلط اذا تغير .. واعتبره الزمخشري^(٢) من مجاز اللغة .

وقال في المصباح^(٣) : خلطت الشيء بغيره خطأ - من باب ضرب - : ضمته اليه فاختلط هو .. وقد يمكن التمييز بعد ذلك - كخلط الحيوانات - وقد لا يمكن كخلط المائعات فيكون مزجا .

ويرى الحافظ ابن حجر ان الاختلاط يرجع الى سوء الحفظ . قال^(٤) : (سوء الحفظ ، وهو السبب من اسباب الطعن والمراد به من لم يرجح جانب اصابته على جانب خطئه وهو على قسمين : -

أ - ان كان لازما للراوى في جميع حالاته فهو الشاذ على رأى بعض اهل الحديث .

ب - او كان سوء الحفظ طارئا على الراوى اما لكبره او لذهاب بصره او لاحتراق كتبه او عدمها بان كان يعتمد عليها فرجع الى حفظه ، فسواء ، فهذا هو المختلط .

والحكم فيه ان ما حدث به قبل الاحتلاط اذا تميز قبل ، واذا لم يتوقف ،

(١) لسان العرب لابن منظور (خلط) ٢٩٤/٧ فما بعد .

(٢) اساس البلاغة ص ١٧٢ .

(٣) المصباح المنير للفيومي ١٩١/١ والقاموس المحيط ٣٥٨/٢ .

(٤) شرح النخبة ص ٥١ فما بعد .. وقد صنفت عدة مصنفات في المختلطين ومما هو مطبوع ومتداول كتاب (الاغتباط فيمن رمى بالاختلاط) لابن سبط العجمي وقد طبع عدة طبعات احدهما ضمن مجموعة الرسائل الكمالية (٢) وكتاب (الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات) لابن الكيال وقد حقق كرسالة علمية وطبعته وتوزعه جامعة ام القرى بمكة المكرمة .
وبحث (الاختلاط) تناول العلماء في كتب مصطلح الحديث عامة .

وكذا من اشتبه الامر فيه .

ومتى توبع السوء الحفظ بمعتبر كان يكون فوقه او مثله - لادونسه -
وكذا المختلط الذى لم يتميز وكذا المستور والمرسل والمدلس : صــــــــــــــــار
حديثهم حسنا ، لا لذاته بل بالمجموع من المتابع والمتبع لان مع كل واحد
منهم احتمال كون روايته صوابا او غير صواب على حد سواء .
فاذا جاءت من المعتبرين رواية موافقة لاحدهم رجح احد الجانبين
من الاحتمالين المذكورين ودل ذلك على ان الحديث محفوظ فارتقى من درجة
التوقف الى درجة القبول - والله أعلم - .

ومع ارتقائه الى درجة القبول فهو منقطع عن رتبة الحسن لذاته ،
وربما توقف بعضهم عن اطلاق الحسن عليه (٥٠١هـ .

وتناول ابن حبان موضوع الاختلاط فى مقدمة المجروحين واعتبره النوع
السادس من اسباب الجرح فقال (٥) : (ومنهم جماعة ثقات ، اختلطوا فى اواخر
اعمارهم حتى لم يكونوا يعقلون ، ما يحدثون ، فاجابوا فيما سئلوا وحدثوا
كيف شاؤوا فاختلط حديثهم الصحيح بحديثهم السقيم فلم يتميز ، فاستحقوا
الترك) .

وقال فى مقدمة صحيحه (٦) : (واما المختلطون فى اواخر اعمارهم
مثل الجريري وسعيد بن ابى عروبة واشباهها فانا نروى عنهم فى كتابنا
هذا ونحتج بما روى .

الا اننا لانعتمد من حديثهم الا ما روى عنهم الثقات من القدماء الذين
نعلم انهم سمعوا منهم قبل اختلاطهم ، وما وافقوا الثقات فى الروايات

(٥) المجروحين ٦٨/١ .

(٦) ترتيب صحيح ابن حبان ١٥٠/١ .

التنشك في صحتها وثبوتها من جهة أخرى . لان حكمهم وان اختلطوا
في اواخر اعمارهم وحمل عنهم في اختلاطهم بعد تقدم عدالتهم - حكم الثقة
اذا اخطا ، ان الواجب ترك خطئه اذا علم والاحتجاج بما نعلم انه لم يخطئ
فيه .

وكذلك حكم هؤلاء الاحتجاج بهم فيما وافقوا الثقات وما انفردوا مما
روى عنهم القدماء من الثقات الذين كان سماعهم منهم قبل الاختلاط سواء (اهـ .
فلا يخفى ان كلام الحافظ لا يختلف عن كلام ابن حبان في هذه المسألة .
ومما يحسن التذكير به ان ابن حبان قد نص على اختلاط عدد من الرواة
وجعلهم في مرتبة الاعتبار ، ونص على اختلاط عدد اخر وجعلهم في مرتبة
الترك . وانما ذكرت الجميع في مرتبة الاعتبار . لان ذلك هو الاصل في المختلطين
ولان الترك عند ابن حبان نسبي فهو كثيرا ما يعنى به ترك الاحتجاج دون الاعتبار
اضف الى هذا انه قد وجد التمييز والمتابعة عند غير ابن حبان في بعض
اعتبار من حكم عليه بالترك في نظرنا وقد كان عدد الرواة الذين نسبهم
ابن حبان الى الاختلاط تسعة عشر راويا (٧) في المجروحين . كان ثلاثة (٨) ،
منهم من رجال الموائد على الكتب الستة وذكر ثلاثة (٩) منهم في الثقات وخارج
عن اثنين (١٠) في صحيحه . وقال الحافظ في اربعة (١١) منهم : صدوق
اختلط في اخره . زحكم على واحد (١٢) منهم باستحقاق الترك . وقال
في آخر (١٣) : لا بأس به في غير الزهري . وكان فيهم ثقتان (١٤) اثنان وليست
واحد (١٥) وثمانية ضعفاء .

وقد كان ابن حبان منسجما مع ما نقله عنه فاذا اختلط عنده حديث
الرجل ولم يتميز استحق الترك . اما اذا كان حديثه الصحيح متميزا عن
السقيم فانه - للاحتياط - يرى عدم الاحتجاج بالرجل اذا انفرد .

(٧) ١١٦٥/٢م - ١١٨٣ .

(٨) ١١٦٦/٢م ، ١١٧٠ ، ١١٧٧ .

(٩) ١١٦٩/٢م ، ١١٧٧ ، ١١٨٣ .

(١٠) ١١٧٣/٢م ، ١١٨٣ .

(١١) ١١٦٥/٢م ، ١١٧٢ ، ١١٧٨ ، ١١٨٣ .

(١٢) ١١٧٨/٢م .

(١٣) ١١٧١/٢م .

(١٤) ١١٧٣/٢م ، ١١٨٠ .

(١٥) ١١٦٧/٢م .

(١٦) ١١٦٨/٢م ، ١١٦٩ ، ١١٧٤ ، ١١٧٥ ، ١١٧٦ ، ١١٧٩ ، ١١٨١ ، ١١٨٢ .

١٢١٤
(١٢٥١)

قال (١٧) في زيد بن عوف ابوريعة الذهلي : (اختلط باخوه فما حدث
قبل اختلاطه فمستقيم وما حدث بعد التخليط ففيه المناكير يجب التنكب
عما انفرد من الاخبار .

وقد كان ابن حبان متشددا في قبول روايات المختلطين . فقد حكم بالترك
اونقله في ثمانية رواة . وحكم ببطلان الاحتجاج او عدم جوازه في اربعة
رواة ، وجعل الباقيين في مرتبة الاعتبار .

ويبدولى ان هذا ليس من التشدد في الجرح وانما هو الحيطة فـ
دين الله وهو دليل ورع ابن حبان وتقواه .

...

المطلب الثاني

من وصف بالغفلة

قال (١٨) ابن فارس / (غفل) اصل صحيح يدل على ترك الشيء سهواً وربما كان عن عمد من ذلك : غفلت عن الشيء غفلة وغفولاً وذلك إذا تركته ساهياً واغفلته : إذا تركته على ذكر منك . وفي المصباح (١٩) : (الغفلة : غيبته الشيء عن بال الانسان . وعدم تذكره له .)

والغفلة مردها إلى سوء الحفظ كالإختلاط ، إلا أن الإختلاط طارئ . أما الغفلة فتحتل الطرء . وتحتل الدوام . ومرد الإختلاط غالباً إلى الكبـر وضعف القدرة العقلية بينما مرد الغفلة إلى الإهمال وعدم العناية بالأمـر المغفل أو زيادة سوء الحفظ عند الرواة .

قال ابن حبان (٢٠) : (منهم من كبر وغلب عليه الصلاح والعبادة ، وغفل عن الحفظ والتمييز فإذا حدث رفع المرسل واسند الموقوف ، وقلب الأسانيد .) وحكم المغفل وحكم المختلط فهو إذا فحشت غفلته وغلب خطؤه على صوابه استحق الترك . والمغفل قديحفظ فإذا توبع ترجح لدينا جانب الحفظ عنده ، وعندها يعتبر بحديثه .

لكن الاعتبار بالمغفلين - عند ابن حبان - يختلف عن الاعتبار بغيره ممن وصف بسوء حفظه ، فقد قال في ترجمة (٢١) ناجية بن كعب الأسدي ، كان شيخاً صالحاً إلا أن في حديثه تخليطاً لا يشبه حديث أقرانه الثقات عن علي فلا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد . وفيما وافق الثقات فإن احتج به محتج أرجو الإيجـرح في فعله ذلك) اهـ .

(١٨) مقاييس اللغة ٤٨٦/٣ .

(١٩) المصباح المنير ١٠٣/٢ .

(٢٠) المجروحين ٦٧/١ .

(٢١) ١٢١٤/٢م .

فابن حبان لم يقل: أرجو انه لا بأس بذلك - في حالة موافقة الثقات ،
وانما هو يرجو الايجرح من يحتج به لانه يرى ان الانسان الذي يروى حديثه
منكرا عن رجل يعرف ضعفه فانه يجرح بذلك . وقد نص على ذلك في ترجمة
عمرو بن خليف الحتاي من المجروحين (٢٢) . وقد تقدم ذلك في الباب الخامس .
وهذا يؤكد ما قاله في ترجمة (٢٣) عبدالله بن واقد الحرائي : (كان
من عباد اهل الجزيرة وقراءهم .. وان اعتبر معتبر بما وافق الثقات
من الاحاديث فلم ار بذلك بأسا من غير ان يحكم له او عليه ، فيجرح العدل
بروايته او يعدل المجروح بموافقة) .

وهذا قيد دقيق من ابن حبان رحمه الله ، فان الرجل الثقة قد يتفرد
بحديث والتفرد منه مقبول ، لكنه ليس كالمتابع على حديثه من الثقات ،
فلو روى رجل ضعيف الحفظ حديثا فانه يعتبر منكرا اذا خالف مثله
ذلك الثقة المتفرد بحديثه او اسناده او لفظة فيه .
فلو افترضنا ان مغفلا تابع ذلك الضعيف على حديثه المنكر فهل
يصح الحديث؟ ويعدل رواية بموافقة هذا المغفل له ؟ وهل يجرح الثقة
المتفرد بحديثه هذا ويفدو حديثه ضعيفا؟
يرى ابن حبان ان الثقة يبقى على وثاقته ومتابعة مثل هذا المغفل
في مثل هذا الحال لاتفيد شيئا .

والذي يبدو لي - والله اعلم - ان هذا القيد يجب ان يطرد في كل
من وصف بسوء الحفظ او الوهم الكثير والغفلة الشديدة وان متابعتة لغيره
او متابعة امثاله اياه انما تفيد عنه عدم مخالفة الثقات .

(٢٢) المجروحين ٨٠/٢ .

(٢٣) م ١١٩٩/٢ .

وقد وصف ابن حبان واحدا واربعين راويا (٢٤) بالغفلة . وقد كان اكثرهم من الصالحين المتعبدين الذين غلب عليهم الصلاح والعبادة ، فغفلوا عن الحفظ وتعاهد الحديث . وقد ترجم اثنين (٢٥) منهم في الثقات واخرج لواحد (٢٦) منهم في صحيحه حديثا واحدا . وكان فيهم ثقة (٢٧) واحد ، - عند الحافظ ابن حجر - وثمانية (٢٨) من مرتبة صدوق . ووصف بعض الصدوقين بالغفلة وـــــــــــــــــــــوء الحفظ . وكان رجال الزوائد على الكتب الستة اثنى عشر راويا (٢٩) اختلفت اناظر النقاد فيهم ، كما اختلف كلام ابن حبان نفسه حين الحكم عليهم .

وكان واحد (٣٠) منهم لين الحديث ، واخر (٣١) منكر الحديث ، واربعة (٣٢) متروكين . وثلاثة عشر ضعيفا (٣٣) .

وقد يرد السؤال التالي : كيف ترجمت هؤلاء - وهم في مراتب متباينة - في مطلب واحد تحت عنوان واحد في مرتبة الاعتبار وفيهم الثقة والـــــــــــــــــــــدوق والمتروك والضعيف ولين الحديث ؟

...

(٢٤)	١٢٢٤-١١٨٤/٢م
(٢٥)	١٢٠٠-١١٩٧/٢م
(٢٦)	١٢٠٤/٢م
(٢٧)	١٢١٤/٢م
(٢٨)	١١٨٦/٢م ، ١١٩٠ ، ١١٩٥ ، ١٢٠٥ ، ١٢٠٧ ، ١٢٠٩ ، ١٢١٦ ، ١٢٢٤
(٢٩)	١١٨٥/٢م ، ١١٨٧ ، ١١٨٩ ، ١١٩١ ، ١١٩٩ ، ١٢٠٤ ، ١٢٠٨ ، ١٢١١ ، ١٢١٨ ، ١٢١٩ ، ١٢٢٠ ، ١٢٢٢
(٣٠)	١٢١٠/٢م
(٣١)	١٢١٣/٢م
(٣٢)	١١٨٤/٢م ، ١١٩٦ ، ١١٩٨ ، ١٢٠٣
(٣٣)	١١٨٨/٢م ، ١١٩٢ ، ١١٩٣ ، ١١٩٤ ، ١١٩٧ ، ١٢٠١ ، ١٢٠٢ ، ١٢٠٦ ، ١٢١٢ ، ١٢١٥ ، ١٢١٧ ، ١٢٢١ ، ١٢٢٣

المطلب الثالث

من وصف برداءة الحفظ وسوء الفهم

وصف ابن حبان ثمانية وعشرين راويا برداءة الحفظ وسوء الفهم ، ولا ريب ان لسوء الحفظ اسبابا كثيرة - كما تقدم عن الحافظ وغيره - منها الغفلة والاختلاط وكبر السن ، واحتراق الكتب والوهم ولم يكن هؤلاء الرواة في مرتبة واحدة او متقاربة في سلم الجرح ، فمنهم من حكم عليه (٣٧) باستحقاق التترك ، ومنهم من قال: (٣٨) بطل الاحتجاج به ، ومنهم من قال (٣٩) : لا يحتج به اذا انفرد .

وان مما يكاد المرء يحار فيه ، حكم ابن حبان (٤٠) عليرواو ببطولان الاحتجاج به ثم اخراجه عنه في صحيحه اللهم الا اذا اعتبرنا بطلان الاحتجاج به لا ينفي امكان الاعتبار به .. بل هذا ما يفسره فعل ابن حبان في ترجمته اخرى حيث قال (٤١) : فلما كثر ذلك في اخباره بطل الاحتجاج باثارة وان اعتبر معتبر بما وافق الثقات من حديثه من غير ان يحتج به ، لم ار بذلك باسا وذكر اربعة (٤٢) منهم في الثقات .

وكما تعددت احكام ابن حبان عليرواوهذا المصطلح تعددت احكام النقاد الاخرين عليهم ، فقد وصف الحافظ تسعة (٤٣) منهم بالمدق مع قيد النظر احيانا والوصف بكثرة الخطأ والوهم في اكثر الاحيان .

-
- (٣٧) ١٢٢٩/٢م ، ١٢٣٨ ، ١٢٣٩ ، ١٢٤٣ ، ١٢٤٩ .
 (٣٨) ١٢٢٧/٢م ، ١٢٣٠ ، ١٢٣٢ ، ١٢٣٦ ، ١٢٣٧ ، ١٢٤٥ ، ١٢٤٧ .
 (٣٩) ١٢٢٨/٢م ، ١٢٣١ ، ١٢٣٣ ، ١٢٤٠ ، ١٢٤١ ، ١٢٤٢ ، ١٢٤٤ ، ١٢٤٦ ، ١٢٤٨ ، ١٢٥٠ .
 (٤٠) ١٢٣٧/٢م .
 (٤١) ١٢٤٦/٢م .
 (٤٢) ١٢٢٥/٢م ، ١٢٣٧ ، ١٢٤٥ ، ١٢٤٩ .
 (٤٣) ١٢٢٦/٢م ، ١٢٣٠ ، ١٢٣٢ ، ١٢٣٣ ، ١٢٣٨ ، ١٢٤٠ ، ١٢٤١ ، ١٢٤٣ ، ١٢٤٥ .

١٢١٨
(١١٥٢)

وقال عن واحد (٤٤) : نقبال ، وعن اربعة (٤٥) : لين او فيه ليــــــــــــن .
وعن اثنين (٤٦) : ليس بالقوى وعن سبعة (٤٧) : ضعيف ، وعن اثنين (٤٨) : متروك .
وكان ثلاثة (٤٩) : رواة من رجال الموائد . وخرج عن ثلاثة في صحيحه (٥٠) .
وتبدو شدة ابن حبان في العبارة واضحة في بعض الاحيان فقد وصف ثلاثة (٥١)
من رواته باستحقاق الترك . بينما قال الحافظ عن احدهم : صدوق ســـــــــــــــــء
الحفظ جدا . وعن الاخر : صدوق عابد له او هام . وعن الثالث : ضعيف
وهذا يعنى ان ابن حبان كثيرا ما يتشدد في الجرح .

ويؤكد هذا الذي قدمته ان ابن حبان قال في راو (٥٢) : (تغير باخـره
حتى كبل بالحديد ، لايجوز الاحتجاج بخبره الا بعد التخليص ، وعلم الوقت
الذي حدث فيه . والسبب الذي يؤدي الى هذا العلم معدوم فيه .)
وهذه الشدة العجيبة لاتستقيم مع قول الحافظ ابن حجر في هذا الراوى:
ثقة تغير . ولكن ابن حبان اذا وجد النكارة اشتد ..

...

-
- (٤٤) ١٢٣٧/٢م
(٤٥) ١٢٣٤/٢م ، ١٢٤٢ ، ١٢٤٧ ، ١٢٤٨ .
(٤٦) ١٢٣١/٢م ، ١٢٣٦ .
(٤٧) ١٢٢٥/٢م ، ١١٢٨ ، ١٢٤٢ ، ١٢٤٦ ، ١٢٤٨ ، ١٢٤٩ ، ١٢٥٠ .
(٤٨) ١٢٢٧/٢م ، ١٢٣٩ ، ١٢٤٤ .
(٤٩) ١٢٢٩/٢م ، ١٢٣٩ ، ١٢٤٤ .
(٥٠) ١٢٢٥/٢م ، ١٢٣٧ ، ١٢٤٦ .
(٥١) ١٢٣٨/٢م ، ١٢٤٣ ، ١٢٤٩ .
(٥٢)

المبحث التاسعبعض المصطلحات المتداولة بين الحفاظ

ان كثيرا من المصطلحات التي سبق الحديث عليها يشارك ابن حبان فيها غير من النقاد ، واكثرها مما تتقارب وجهات النقاد في اصحابها .

وقد اخترت لهذا المبحث الفاظ متداولة بين النقاد ، يمكن ان تفسر لنا كثيرا من مصطلحات ابن حبان والفاظه في النقد .
فمصطلح ضعيف ولا شيء ، وواه ، ومنكر الحديث ، وتبرأت من عهديه ، وغيرها ينبغي تحديد مواقع اصحابها في سلم النقد .

المطلب الاولمصطلح ضعيف

تقدم الحديث على مراتب ابن ابى حاتم في غير موضع ، وذكرت ان كلمة ضعيف من الفاظ مرتبة الاعتبار ولكن ابن حبان قد يستخدم هذا المصطلح بالمعنى الاعم لكلمة ضعيف ، كما استخدم كلمة ثقة بمدلولها العام ايضا .
واليك بعض الامثلة على هذا القول :
في ترجمة (١) جسر بن الحسن الفازري من الثقال قال عن جسر بن مرقس القصاب : ضعيف وقال في المجروحين : يهم اذا روى ويخطئ اذا حدث حتى خرج عن حد العدالة .

وقال (٢) عن صالح بن حسان الانصاري : في الثقات : ضعيف ، بينما قال في المجروحين : يروي الموضوعات على الاثبات حتى اذا سمعها من الحديث

(١) م ١٢٧٢/٢

(٢) م ١٢٨٣/٢

١٤٤١
(١٢٥٨)

صناعته شهد لها بالوضع ..

- وصف عنبة (٣) بن عبد الرحمن القرشي بأنه ضعيف في إحدى تراجم الثقات .. بينما قال في المجروحين : صاحب أشياء موضوعة .. لا يحل الاحتجاج به . بيد أن من المهم جدا أن نعرف أن رواية المناكير وكثرة الاختلاط والوهـم وقلب الاسانيد ورفع المراسيل ووصف الرجل بأنه منكر الحديث ، والتفرد بالمناكير كل هذه الاوصاف وامثالها مالم تكن عن تعمد واصرار او لم تكن غالبية على حديث الراوى فانها تبقى في مرتبة الاعتبار ، ويوصف بأنه ضعيف .

وقد اطلق ابن حبان مصطلح (ضعيف) على واحد وثلاثين راويا (٤) وقال عن واحد آخر (٥) : ضعيف جدا . وقد اطلق ابن حبان هذا المصطلح في الثقات غالبا للتمييز بين الرواة المتشابهين في الاسماء ، او للتدليل على أن هذا الشيخ الثقة إنما جاءه الضعف من هذا الرجل الراوى عنه مثلا ، واكثر هؤلاء الضعفاء كان يذكرهم في المجروحين ويبين احوالهم .

والمفترض أن لا يترجم هؤلاء في الثقات مادام هو قد نص على أنهم ضعفاء .. بيد أن تروجدته قد ترجم ثلاثة (٦) منهم في الثقات والمجروحين معا ، ووجدته ضعف بعض الرواة في الثقات ولم يترجمه في المجروحين وإنما ترجمه في الثقات (٧) ، بل وخرج له في صحيحه حديثا .. كما اخرج في الصحيح عن ضعيف آخر (٨) .

(٣) ١٢٨٨/٢م

(٤) ١٢٦٧/٢م - ١٢٩٧

(٥) ١٢٩٨/٢م

(٦) ١٢٧١/٢م ، ١٢٩٥ ، ١٢٩٧

(٧) ١٢٨٠/٢م

(٨) ١٢٧٦/٢م

١٢٢٢
(١٢٥٩)

وقد تعددت مراتب هؤلاء الضعفاء عند الحافظ ، فكان منهم المتروك (٩) ،
والضعيف (١٠) ومنكر الحديث ولم يصف الحافظ بالصدق الا واحدا منهم (١٢) .
بيد ان اكثرهم وصف بالترك والضعف ، وهذا يرجح ان كلمة ضعيف عند ابن
حيان من ادنى مراتب الاعتبار . والله أعلم .

...

-
- (٩) ١٢٦٨/٢م ، ١٢٧٣ ، ١٢٧٤ ومواضع ...
(١٠) ٢٦٧/٢م ، ١٢٧٠ ، ١٢٧١ ومواضع ...
(١١) ١٢٧٧/٢م
(١٢) ١٢٦٩/٢م

المطلب الثاني

مصطلح لاشيء وليس بشيء

أطلق ابن حبان هذا المصطلح على أحد عشر راويا ، ترجمهم جميعا فـ في
المجروحين ولم يترجم احدا منهم في الثقات ، كما لم يخرج عن احد منهم فـ في
صحيحه .

وابن حبان انما يطلق هذا المصطلح على الراوى الضعيف جدا - فـ في
نظره - فقد وصف بعض (١٣) الرواة بهذا الوصف وقال عنه في موضع آخر :
ضعيف واه .

ومصطلح (١٤) لاشيء أطلقه على بعض من يروى الموضوعات وبعض من
يروى الاوابد والطامات ومن وصفه بقوله : لا يحل الاحتجاج به ولا كتابة حديثه
الا على جهة التعجب . وعلى بعض من كثر الوهم في حديثه ولو من غير تعمد ،
وهذا يدل على ان مصطلح لاشيء من مصطلحات الترك عنده .

على ان الحافظ قد وصف اثنين من هؤلاء بالصدق وقال عن احدهم
يخطئ كثيرا (١٥) وعن الآخر يرسل كثيرا .

...

(١٣) م ١٣٠٠/٢

(١٤) انظر م ١٢٩٩:٢ - ١٣٠٩ تجد ذلك كله .

(١٥) م ١٣٠٤/٢

(١٦) م ١٣٠٧/٢

١٢٢٤
(١٣٣٣)

المطلب الثالث

مصطلح واه .

ان اكثر الرواة الذين اطلق عليهم هذا المصطلح ، انما اطلقه فـى
الثقات تمييزا . وقد بلغ عدد الذين وصموا بذلك المصطلح ثلاثة عشر راويا (١٧)
وذكر ثلاثة منهم فى الثقات (١٨) ، وادعى الحافظ انه ذكر رابعا فيها م
ولم يصح ذلك عندي (١٩) . وهم ابن حبان فى ترجمة عمرو بن مهاجر الدمشقي
فقال (٢٠) : ذكرناه فى الضعفاء ، ولكنه لم يترجمه فى الضعفاء ، وترجمه
فى الثقات . وقد اخطأ فى قوله عنه : واه .

وكما تفاوتت رتب رواة المصطلحين السابقين : تفاوتت رتب رواة هـذا
المصطلح ، فقد وصف الحافظ احدهم بانه صدوق لـين الحفظ . وبقية الرواة بين
ضعيف ومتروك عنده .

والرواة الذين وصفهم ابن حبان بالوهاء منهم كثير الخطأ ومنهم المدلس
عن الضعفاء ومنهم المتهم ومنهم الراوى للموضوعات ومن يسند الموقوفات ويوصل
المراسيل توهمها لاتعمدا ؟ !

فأنت ترى ان بين المدلس والمتهم بالوضع بونا شاسعا ، ولكن اذا علمت
ان الذى يغلب على حديثه رواية المناكير ، والوهم والخطأ يلتحق بالوضاعيين
لانهم جميعا متروكون ، فانه يتبين للمدلول كلمة (واه) عند ابن حبان ،
وانه الذى لا يحتج به مطلقا ولا يقتبر به ابدا .

...

(١٧) ١٣١٠/٢م - ١٣٢٢ .

(١٨) ١٣١٦/٢م ، ١٣١٧ ، ١٣٢٢ .

(١٩) ١٣١٥/٢م .

(٢٠) ١٣١٨/٢م .

المطلب الرابع

منكر الحديث

للعلماء في تحديد مصطلح (الحديث المنكر) اقوال عديدة ، وقد ذكرها الحافظ ابن رجب في شرح (٢١) العلل : (ولم اقل لاحد من المتقدمين على حـد المنكر وتعريفه ، الا على ما ذكره ابوبكر البرديجي الحافظ ، وكان من اعين الحافظ المبرزين في العلل : " ان المنكر هو الذي يحدث به الرجل عن الصحابة او عن التابعين عن الصحابة لا يعرف ذلك الحديث - وهو متن الحديث - الا من طريق الذي رواه فيكون منكرا "

ذكر هذا الكلام في سياق ما انفرد به شعبة او سعيد بن ابى عروب ، او هشام الدستواشي بحديث عن قتادة عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم .

وهذا كالتصريح بانه : (كل ما انفرد به ثقة عن ثقة ، ولا يعرف المتن من غير ذلك الطريق فهو منكر) وقد حدد الامام مسلم الحديث المنكر بقوله (٢٢) : (وكذلك من الغالب على حديثه المنكر او الغلط امسكنا عن حديثهم . وعلامة المنكر في حديث المحدث اذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من اهل الحفظ والرضا خالفت روايته روايتهم او لم تكد توافقها . فاذا كان الاغلب من حديثه هذا كان مهجور الحديث غير مقبوله) .

وقال الامام النووي : (هذا الذي ذكره - رحمه الله - هو معنى المنكر عند المحدثين - يعنى به المنكر المردود - فانهم قد يطلقون المنكر على من انفرد الثقة بحديث . وليس هذا بمنكر مردود واذا كان الثقة ضابطا متقنا) .

(٢١) شرح علل الترمذى ٤٥٠/١ - ٤٥١ .

(٢٢) صحيح مسلم ٧/١ .

(٢٣) المنهاج شرح صحيح مسلم للنووى ٥٧/١ وانظر شرح علل الترمذى ٤٥٠/١ والامام الترمذى والموازنة ص ٢١٢ . ونقل الحافظ في الهدى ص ٢٣٩٢ ان احمد وغيره يطلقون المناكير على الافراد المطلقة .

وقد اوضح الحافظ معنى الحديث المنكر فقال (٢٤) :

واما اذا انفرد المستور او الموصوف بسوء الحفظ او المضعف
فى بعض مشايخه دون بعض بشيء لا متابع له ولا شاهد فهذا احد قسمى المنكر
وان خولف فى ذلك فهو القسم الثانى) .

وعلى قول الحافظ هذا يكون منكر الحديث هو الراوى الضعيف مطلقا ،
او مقيدا ، او المستور او سوء الحفظ . اذا روى حديثا انفرد به او خالف
به غيره من الثقات .

ولا اريد ان اطيل فى عرض مذاهب العلماء فى هذه المسألة ولا التدليل
على صحة ما قاله الحافظ فلذلك موضعه الخاص ويكفى ان اعتمد ما قاله الحافظ
لانتقيل بعد ذلك الى مفهوم منكر الحديث عند ابن حبان .

وقد وقفت للذهبي فى اوائل الميزان (٢٥) على كلمة نقلها عن ابن القطان

الفاى ان البخارى قال : (كل من قلت فيه منكر الحديث : فلاتحل الرواية عنه . . .)
واستعظمت الامر بادىء الراى . . . ثم وجدت الامام الترمذى قال فى العلل الكبير (٢٦)
عند كلامه على زمعة بن صالح : ضعفه البخارى وقال : هو منكر الحديث ،
كثير الغلط . . . ونقل عنه مرة اخرى (٢٧) قوله : ذاهب الحديث لا يدرى صحيح
حديثه من سقيمه . . . وأنا لا اروى عنه ، وكل من كان مثل هذا فانا لا اروى عنه) .
وقال (٢٨) فى صالح بن محمد ابو واقد : منكر الحديث ذاهبا لا يروى عنه .
فكون البخارى لا يروى عنه لا يعنى حرمة الرواية عنه لان كثيرا من الائمة
رووا عنه ووصفهم البخارى بهذا الوصف .

(٢٤) النكت على ابن الملاح ٦٧٥/٢ وانظر ملخصا جيدا فى خلاصة الفكر للشنشورى

ص ١٠٥-١٠٩ .

(٢٥) الميزان ٦/١ .

(٢٦) العلل الكبير رقم ١٦٠ .

(٢٧) ما سبق ص ٨٦١ .

(٢٨) العلل الكبير رقم ٢٥٤ .

ثم ان هؤلاء الرواة الذين وصفهم البخارى بمنكر الحديث ليسوا
كلهم على درجة واحدة من الضعف.. بل ان البخارى نفسه قال (٢٩) فى عبد الملك
ابن عبد الرحمن: منكر الحديث ضعفه عمرو بن على - يعنى الفلاس -
جدا. وقال (٣٠) فى ترجمة عبد الله بن واقد الحرانى: منكر الحديث
تركوه. فالاول ضعيف جدا والثانى متروك.

وقال فى ترجمة (٣١) الحارث بن نبهان: منكر الحديث ضعيف وقال مرة:
منكر الحديث وهولايالى ماحدث، ضعيف جدا. وقال (٣٢) فى زمعة بن صالح:
منكر الحديث كثير الغلط.

وقد يطلق البخارى هذا المصطلح ويعنى به حديثا واحدا للرجل الثقة
قال فى ترجمة (٣٣) عبد الله ابن ذكوان: منكر الحديث فى الاذان. وقَالَ
الحافظ فيه: ثقة فقيه ؟ !!

وقد يصف البخارى الرجل بذلك اذا روى عن الضعفاء. قال فى ترجمة (٣٤) ربيع
ابن حبيب: منكر الحديث. وقال الحافظ: صدوق ضعف بسبب روايته عن نوفل
ابن عبد الملك.

فانتلاحظ ان اطلاق هذا المصطلح على الرواة له اسباب عديدة منها ما يرجع
الى الضبط كما تقدم فى الامثلة السابقة ومنها ما يرجع الى العدالة.

فقد قال البخارى (٣٥) فى خالد بن عمرو القرشى الاموى: منكر
الحديث. وقال الحافظ: روى بالكذب والوضع. وقال (٣٦) فى حمزة بن ابي حمزة
النميبى: منكر الحديث، وقال الحافظ: متهم بمتروك روى بالوضع.

وقال البخارى (٣٦) فى حفص بن عمر بن ابي العطاء: منكر الحديث.
وماه يحيى بن يحيى النيسابورى بالكذب..

ونتيجة تعدد اسباب اطلاق هذا المصطلح عند البخارى فقد تعددت
احكام النقاد على من يطلق عليهم هذا المصطلح، وكان الحافظ استانس بمصنوع

(٢٩) الكبير ٤٢٢/٥ وقال الحافظ فى التقريب ٥٢٠/١: ضعيف.

(٣٠) الكبير ٢١٩/٥ وقال فى التقريب ٤٥٩/١ متروك.

(٣١) العلل الكبير رقم ٨٣، ٣١٢.

(٣٢) ماسبق رقم ١٦٠ (٣٣) الكبير ٨٤/٥ والتقريب ٤١٣/١.

(٣٤) ماسبق ٢٧٧/٣ والتقريب ٢٤٤/١.

(٣٥) الكبير ١٦٤/٣ والتقريب ٢١٦/١.

(٣٦) الكبير ٥٣/٣ والتقريب ١٩٩/١ وانظر الكبير ٣٦٧/٢.

البخارى نفسه حيث يقول عن الراوى: منكر الحديث ضعيف، منكر الحديث تركوه منكر الحديث كثير الغلط . فاطلق هذه الالفاظ على عدد من الرواة الذين اطلق البخارى عليهم وصف: منكر الحديث.

فقد قال (٣٧) الحافظ في حميد بن وهب القرشى: لين الحديث وقال (٣٨) فى صالح بن عبد الله المدنى: مجهول . وقال (٣٩) فى ايوب بن واقد، وبشير بن ميمون، والحارث بن نيهان وداود بن المحبر وغيرهم: متروك . وقال (٤٠) فى حارثة بن ابى الرجال: والحسن بن ابى جعفر الجفرى، وداود بن عطاء المدنى وعبد الله بن خراش وغيرهم: ضعيف .

كما اطلق (٤١) الحافظ لفظ منكر الحديث على عدد من الرواة ايضا منهم: زائدة بن ابى الرقاد وزيادة بن محمد وعبد الصمد بن سليمان الازرق .

هؤلاء الرواة كلهم وصفهم البخارى بقوله: منكر الحديث. وقسدت اتضحت لك اسباب هذا الاطلاق وان منها الوضع والكذب وكثرة الخطأ والجهالة مقورنة بالمخالفة وغير ذلك .

وقد قال البخارى (٤٢) فى ايوب بن واقد: حديثه ليس بالمعروف منكر الحديث . والمعروف ما وافق فيه رواية الثقات . واما ما انفرد به وهو ليس اهلا للتفرد فهو غير معروف . وهو منكر الحديث .

-
- (٣٧) التقريب ٢٠٤/١ وقارن بالتاريخ الكبير ٣٥٩/٢ .
 (٣٨) التقريب ٣٦٥/١ والكبير ٢٨٥/٤ .
 (٣٩) تراجعهم مرتبة فى التقريب ٩٢/١ ، ١٠٤ ، ١٤٤ ، ٢٣٤ وفى الكبير ٤٢٦/١ ، ١٠٥/٢ ، ٢٨٤ ، ٣٤٤/٣ .
 (٤٠) التقريب ١٤٥/١ ، ١٦٤ ، ٢٣٣ ، ٤١٢ ، والكبير ٩٤/٣ ، ٢٨٨/٢ ، ٢٤٣/٣ ، ٨٠/٥ .
 (٤١) التقريب ٢٥٦/١ ، ٢٧١ ، ٥٠٧ ، والكبير ٤٣٣/٣ ، ٤٤٦ ، ١٠٦/٦ .
 (٤٢) الكبير ٤٢٦/١ .

وقال في داود (٤٣) بن المحبر : منكر الحديث قال احمد : شبه لاشيء
لا يدري ما الحديث ؟ ولا ريب ان الذي لا يدري بالحديث سيأتى بالمناكير
الكثيرة .

مما سبق كله يتضح - نسبيا - مدلول كلمة : منكر الحديث عنـــــــد
البخارى وشرطه في عدم الرواية عنه .

وقد وصف ابن حبان سبعة وثمانين راويا وماثني راو بنكارة الحديث .
وهذا الرقم يعادل خمس رجاله في كتاب المجروحين - واستخدم في اطلاق هــــذا
المصطلح الفاظا كثيرة يمكن ان تندرج تحت مجموعات تنظيمها بوجه عام .
فقد وصف راويا (٤٤) بان في حديثه مناكير . ووصف راويا اخ (٤٥) ر
بانه يروى المناكير ويدعى شيوخا لم يرهم . وثلاثة (٤٦) اخرين بقوله : يروى
المناكير والمقلوبات ، وثلاثة (٤٨) بقوله : يروى المناكير وما لا يتابع عليه
وثلاثة (٤٩) بقوله : يروى المناكير ويخالف الثقات ، وثلاثة (٥٠) بقوله :
يروى المناكير التي لاتشبه حديث الثقات .

ووصف عشرة (٥١) رواة بقوله : قليل الحديث منكر الرواية ، وتسعة
عشر (٥٢) راويا بقوله : منكر الحديث على قلته ، وثمانية وسبعين راويا (٥٣)

(٤٣)	الكبير ٣/٣٤٤٠
(٤٤)	٢م/١٥٤٠
(٤٥)	٢م/١٦١٤
(٤٦)	٢م/١٥٤١-١٥٤٣
(٤٧)	٢م/١٦٠٢-١٦٠٤
(٤٨)	٢م/١٦٠٥-١٦٠٧
(٤٩)	٢م/١٦١١-١٦١٣
(٥٠)	٢م/١٦٠٨-١٦١٠
(٥١)	٢م/١٣٤٧-١٣٥٦
(٥٢)	٢م/١٣٢٨-١٣٤٦
(٥٣)	٢م/١٣٥٧-١٤٣٤

بقوله : منكر الحديث ، وخمسة رواة ومائة راو بقوله (٥٤) : منكر الحديث
جدا .

وحيث ان ثمة تفاوتاً في الاحكام التي اطلقها ابن حبان على هؤلاء
الرواة فانه لابد من دراسة هذه الالفاظ حتى نتمكن من تحديد مدلولها
عند ابن حبان او القرب من مراده .

اما لفظ في حديثه مناكير ، فقد وصف به زنقل بن شداد العرفي
فقال : قليل الحديث وفي قلته مناكير لا يحتج به . وقال الحافظ عنه :
ضعيفه .

واما لفظ غلب على حديثه المناكير فان ابن حبان كثير ما يعلم
ترك الرجل بغلبته المناكير او غلبة الخطأ على حديثه غير ان الذين برز
فيهم هذا الوصف ثلاثة . قال في احدهم (٥٦) : كان رجلاً صالحاً ، يهتم ولا يعلم
ويخطئ ولا يفهم . حتى غلب على حديثه المناكير التي يرويها عن المشاهير .
ونقل عن ابن معين قوله : ضعيف وقال الحافظ ضعيف وحديثه عند مسلم
مقرون .

ووصف اخر (٥٧) بقوله : كثير الرواية عن المشاهير بالاشياء المناكير
فلما غلب المناكير في اخباره بطل الاحتجاج به . وفي الثالث قال (٥٨) : فلما
كثر المناكير في اخباره بطل الاحتجاج به الا فيما وافق الثقات .
وبين ابن حبان في ترجمته الاخير هذا انه دفن كتبه ثم صار يحدث على
التوهم .

واما مصطلح (قليل الحديث منكر الرواية) فهو من المصطلحات

(٥٤) ١٤٣٥/٢م - ١٥٣٩ .

(٥٥) ١٥٤٠/٢م .

(٥٦) ١٥٤١/٢م .

(٥٧) ١٥٤٢/٢م .

(٥٨) ١٥٤٣/٢م .

الخاصة بكتاب المجروحين . ومع ذلك فقد ذكر اربعة (٥٩) منهم في الثقات
واخرج في صحيحه لواحد (٦٠) منهم . وذكر في الثقات اخر فقال: لا أدري
من هو؟

وليس في هؤلاء واحد ينزل الدرجة الترك عند الحافظ .
والناظر في الفاظ (٦١) ابن حبان يجد انه جعلهم جميعا في مرتبة الاعتبار
(لا يحتج بواحد منهم اذا انفرد) .

اما مصطلح منكر الحديث على قتله فهو من حيث المعنى قريب من الذي
قبله . وقد ذكر ابن حبان اربعة (٦٢) ممن وصفهم بهذا الوصف في الثقات
وتباينت احكام الحافظ عليهم ما بين صدوق (٦٣) يهم ونحوها الى مقبول (٦٤)
وضعيف (٦٥) ولين الحديث (٦٦) ومتروك (٦٧) .

بل ان احكام ابن حبان نفسه قد تعددت فتامل (٦٨) مراتب رواية هذا
المصطلح عنده فانها بين الاعتبار والترك .

ولعل السبب في تعدد مراتب الرواة في المصطلح الواحد وتعدد
الاحكام عليهم يرجع الى ان لفظ (منكر الحديث) عام يشمل من خالف
الثقات بحديث واحد او احاديث كما يشمل من انفرد عن الثقات بحديث
او اكثر مادام هذا الراوي لم يتحقق اهليته . ولم يقو على قبول تفرد
بله مخالفته الثقات .

-
- (٥٩) م ١٣٥١/٢ ، ١٣٥٢ ، ١٣٥٣ ، ١٣٥٤ .
(٦٠) م ١٣٥١/٢ .
(٦١) انظر م ١٣٤٧-١٣٥٦ .
(٦٢) م ١٣٣٢/٢ ، ١٣٣٣ ، ١٣٤١ ، ١٣٤٦ .
(٦٣) م ١٣٣٣/٢ ، ١٣٣٦ ، ١٣٣٧ .
(٦٤) م ١٣٥٤/٢ .
(٦٥) م ١٣٢٩/٢ ، ١٣٣١ ، ١٣٣٢ ، ١٣٣٤ ، ١٣٤٣ .
(٦٦) م ١٣٤١/٢ .
(٦٧) م ١٣٣٥/٢ ، ١٣٤٦ .
(٦٨) م ١٣٣٠/٢ ، ١٣٣٧ وقارن بالرقم ١٣٣٨ ، ١٣٤١ .

ولاريب ان الرواة ليسوا نتاج قوالب واحدة حتى ينطبق المصطلح على كل واحد منهم كما انطبق على الآخر . وهذا يعنى بالضرورة تفاوت درجاتهم فى الحفظ والفهم واختلافها فى سلم القبول او الرد .

واما الذين وصفهم بوصف (منكر الحديث) فقد ذكر واحدا وعشرين (٦٩) راويا منهم في الثقات وخرج عن اثنين (٧٠) منهم في صحيحه وتفاوتت احكام الحافظ عليهم فكان فيهم ثلاثة (٧١) ثقات . وانتقد الحافظ ابن حبان في احكامه على ثلاثة رواة ايضا . (٧٢)

وقد كان في رواية هذا المصطلح الصدوق (٧٣) ومن لباس به (٧٤)، والمقبول (٧٥) والضعيف (٧٦) ولين الحديث (٧٧) والمتروك (٧٨) والمجهول (٧٩). وقد كان كثير من الرجال الزوائد على الكتب الستة .

- [illegible]

(٢٤٤)
(١٣٧٠)

ولا يخفى ان اسباب اطلاق هذا المصطلح كثيرة - بالاضافة الى التفرد او المخالفة من الضعيف - وقد مر قريبا ان البخارى قد اطلق هذا المصطلح واسباب اطلاقه عديدة عنده .

وقد كانت اسباب هذا المصطلح متعددة عند ابن حبان منها ما يرجع الى العدالة ومنها ما يرجع الى الضبط.

وقد علل ابن حبان سبب اطلاقه هذا المصطلح على بعض الرواة لجهالتهم (٨١) او لروايتهم (٨٢) عن المجاهيل ، او لسرقته (٨٣) الحديث او الرواية عن لم يره الراوى (٨٤) او رواية الموضوعات (٨٥) والبدعة (٨٦) . وهذه العلل كلها تقدر في العدالة .

كما اطلق هذا المصطلح على من وصفه بالتفرد (٨٧) ، او المخالفة (٨٨) او كثرة (٨٩) الخطأ وفحش الوهم . وقلب (٩٠) الاسانيد ورفع المراسيل او سوء الحفظ (٩١) .

-
- (٨١) ١٣٥٧/٢م ، ١٣٥٩ ، ١٣٦٤ ، ١٣٧١ ، ١٣٧٨ ، ١٣٩٥ ، ١٤٢٣ .
(٨٢) ١٣٧٨/٢م ، ١٤١٣ ، ١٤١٨ .
(٨٣) ١٤١٠/٢م .
(٨٤) ١٣٨٦/٢م .
(٨٥) ١٤٢٤/٢م ، ١٤٣٠ .
(٨٦) ١٣٦٠/٢م ، ١٣٨٧ .
(٨٧) ١٣٦٢ /٢م ، ١٣٧٣ ، ١٣٨٣ .
(٨٨) ١٣٩٦/٢م ، ١٣٩٧ ، ١٣٩٨ .
(٨٩) ١٣٦٣/٢م ، ١٣٦٨ ، ١٣٧٥ ، ١٣٧٦ ، ١٣٧٩ .
(٩٠) ١٣٦٩/٢م .
(٩١) ١٤٢٦/٢م .

إذا وضع هذا فلاغرابية ان تجد اطلاق هذا المصطلح كثيرًا عند

• ابن حبان

بيد ان الغريب حقا فعل ابن حبان مع عباد بن مسلم الفازرى (٩٢) . فقد ترجمه فى المجروحين .. وقال: منكر الحديث على قتله ، ساقط الاحتجاج بما يرويه لتنبكه عن مسلك المتقين فى الاخبار .. واحسبه الذى يروى عنه الثورى وابو نعيم فان كان كذلك فهو مولى بنى حصن : كوفى يخطئ .. وهذه المقولة دليـــــــــل عدم تحقق ابن حبان من شخصية الرجل . ومع هذا فقد ترجمه فــــــــــــــى الشقات واخرج عنه فى صحيحه حديثا واحدا .

ولا يختلف مصطلح (منكر الحديث) عن مصطلح (منكر الحديث جدا) فلاحاجة بنا الى الاطالة عنده . فتامله .

بيد ان مما يلاحظ على ابن حبان انه اخرج عن ثلاثة (٩٢) من رجاله في هذا المصطلح ، وقال في واحد (٩٤) منهم هو سهل بن معاذ بن انس : منكسر الحديث جدا . فلست ادري اوقع التخليط في روايته منه او من زبان بن فائد ، فان كان من احدهما فالأخبار التي رواها احدهما ساقطة وان اشتبه هـذا ، لان راوييها عن سعد بن معاذ زبان وماله الا الشيء بعد الشيء وهو لاشيء في الحديث .

ومقتضى حكمه بسقوط حديث سهل الا يخرج عنه . ولكنه خرج عنه حديثا
فى الترهيب من غير رواية زبان عنه .

(۹۲) م ۱۳۹۲/۲ ، وانظر غريبه اخرى ۱۴۱۶.

(٩٣) م ١٤٧٢/٢ ، ١٤٧٦ ، ١٥٠٥ واخرج حديثا واحدا عن رجل قال فيه يروى المناكير
م ١٥٤٧/٢

(٩٤) انظر لتقف على ادلة ذلك م ١٣٨٢/٢ ، ١٤١٤ ، ١٤١٦ ، ١٤١٨ ، ١٤٢٩ ، ١٤٧٠ ، ١٤٧٥ ، ١٤٨٠ ، ١٤٨٣ ، ١٤٨٧ ، ١٤٩٠ ، ١٥٢١ ، ١٥٢٢ ، ١٥٣٣ ، ١٥٣٥ ، ١٥٣٧ ، ١٥٣٨ ، ١٥٤٥ ، ١٥٧٥ .

١٤٣٥

(١٣٣٣)

ومن صنيع ابن حبان هذا يتبين ان الراوى (منكر الحديث) اذا كانت
نكارة حديثه اتية من جهة ضبطه فهو مقبول الحديث فى المتابعات والشواهد
- اذا سلم حديثه من الطعون ، اما اذا وصف بمنكر الحديث لخلل فى
عدالته فهذا لا يقبل حديثه وان توبع .

ومصطلح (يروى المناكير) و (يروى المناكير عن المشاهير) و (يروى
المناكير الكثيرة والاهام الغليظة) و (يروى المناكير والمقلوبات)
و (يروى المناكير وما لا يتابع عليه) و (يروى المناكير ويخالف الثقات) كلها
تخرج عن دائرة (منكر الحديث) وهى بمثابة الاسباب التى يطلق على الراوى
انه (منكر الحديث) من اجلها وادلة ذلك (٩٤) أشهر من ذكرها .

...

(٩٤) انظر لتقف على ادلة ذلك م ١٣٨٢/٢ ، ١٤١٤ ، ١٤١٦ ، ١٤١٨ ، ١٤٢٩ ،
١٤٧٠ ، ١٤٧٥ ، ١٤٨٠ ، ١٤٨٣ ، ١٤٨٧ ، ١٤٩٠ ، ١٥٢١ ، ١٥٣٢ ، ١٥٣٣ ،
١٥٣٥ ، ١٥٣٧ ، ١٥٣٨ ، ١٥٤٥ ، ١٥٧٥ .

المطلب الخامس

قلب الأخبار

قال ابن حبان (١) : (ومنهم من كان يقلب الأخبار ويسوي الأسانيـد كخبر مشهور عن صالح ، يجعله عن نافع وآخر لمالك يجعله عن عبيد الله بن عمر ونحو هذا ، كاسماعيل بن عبيد التميمي ، وموسى بن محمد البلقيـاوى وعمر بن راشد الساحلي وذويهم .

وقد رأينا في عصرنا جماعة مثلهم يسوون الأحاديث سنذكرهم) .

وحقيقة الحديث المقلوب : (ابدال من يعرف برواية بغيره ، فيدخل فيه ابدال راو او اكثر من راو حتى الاسناد كله ، وقد يقع ذلك عمدا ، اما بقصد الاغراب ، او لقصد الامتحان ، وقد يقع وهما فاقسامه ثلاثة ، وهى كلها فى الاسناد ، وقد يقع نظيرها فى المتن ، وقد يقع فيها جميعا) (٢) .

وقد ذكر ابن حبان فى المجروحين عشرة (٣) رواة يقلبون الأخبار ، وهما وكان وهم بعضهم (٤) - عنده - قد حظهم عن مرتبة الاحتجاج الى مرتبة الاعتبار فلا يحتج بحديثه الا فيما وافق الثقات . بينما قال فى بعضهم (٥) : لا يحل الاحتجاج به ، وفى بعضهم (٦) : استحق الترك ، وفى آخرين (٧) : يسبق الى القلب انه كالمتعمد . ونحو ذلك من العبارات .

ولم يذكر واحدا من هؤلاء فى الثقات ، ولم يخرج عن احد منهم فى

صحيحه .

(١) المجروحين ٧٣/١-٧٤ . وانظر تراجم هؤلاء الذين مثل بهم فى المجروحين ،

مرتبين : ١٢٦/١ ، ٢٤٢/٢ ، ٩٣/٢ .

(٢) النكت على مقدمة ابن الصلاح ٨٦٤/٢ ، وشرح النخبة ص ٤٧ ومنه ج

النقد للدكتور العتر ص ٤٣٥ .

(٣) م ١٦١٥-١٦٢٤ .

(٤) م ١٦٢٢/٢ .

(٥) م ١٦١٥/٢ .

(٦) م ١٦٢٠/٢ .

(٧) م ١٦١٦/٢ ، ١٦٢١ .

ووصف اربعة عشر راويا (٨) وقوله : يقلب الاسانيد وتبين ان ذلك كان يقع منهم وهما ولكن لما كثر ذلك في رواية بعضهم بطل الاحتجاج به (٩) . وقد كان بعضهم (١٠) ممن لا يحتج به اذا انفرد ، وبعضهم (١١) ممن استحق الترك ، ومنهم (١٢) من لا يجوز الاحتجاج به بحال ، ونحوها من العبارات المشعرة بسقوط الرجل عنده . ولم يذكر واحدا من هؤلاء في الثقات ، ولم يخرج عن احد منهم في صحيحه . ووصف سبعة (١٣) رواة بقوله : يقلب الاخبار ويلزق المتنون .

قال في ترجمة (١٤) حفص بن عمر الابلبي : (يقلب الاخبار ويلزق بالاسانيد المتنون الواهية ، ويعمد الى خبر يعرف من طريق واحد فيأتي به من طريق آخر لا يعرف) .

وروي له حديثا ثم قال : حمل حفص بن عمر متن هذا الخبر متوهمــــــــــــــــا او متعمدا . وروي له حديثا اخر وقال : والقلب الى انه موضوع اميل . فالحديث الموضوع او الواهي اذا تحمله المرء وهما ولم يعرف الا به ، تحمل هو تبعته . وسقط معه .

وقال في ترجمة (١٥) عبد الله بن مروان الخراساني : سلق المتنون الصحاح التي لا يعرف لها الا سند واحد بطريق آخر يشبهه على من الحديث سناعته لا يحل الاحتجاج به بحال .

(١٦) وقد يلصق الراوي المتن الواهية بالاسانيد الصحيحة وتلك طامة اكبر . فالقلب بقصد الاغراب يسقط الراوي اذا لم يكن له مسوغ كالامتــــــــــــــــحان

والتثبت ونحو ذلك .

(٨) م ١٦٢٥ - ١٦٣٨ .

(٩) م ١٦٢٨ ، ١٦٢٩ .

(١٠) م ١٦٢٥ .

(١١) م ١٦٣١ ، ١٦٣٥ ، ١٦٣٦ .

(١٢) م ١٦٣٩ - ١٦٤٥ +

(١٣) م ١٦٣٩ - ١٦٤٥ .

(١٤) م ١٦٣٩ .

(١٥) م ١٦٤٢ .

(١٦) م ١٦٤٤ - ١٦٤٥ .

وقد استخدم ابن حبان هذا المصطلح بصيغ أخرى متعددة ، فمن ذلك انه وصف خمسة وعشرين راويا (١٧) بقوله : يقلب الاسانيد ويرفع المراسيل ++ وستة رواة (١٨) بقوله : يصل المقطوع ويرفع المرسل ويستند الموقوف ونحوها من العبارات . ووصف سبعة (١٩) رواة بقوله : يقلب الاخبار ويروى ما لا يحتاج عليه .

وكل هذه الالفاظ التي ذكرتها لم تكن خاصة برواة مرتبة الاعتبار وحدهم ، انما كانت مشتركة بين مرتبتي الاعتبار والترك . فالمصطلح والحكم الذي يرد فيه ابن حبان على الراوى بعد وصفه بقلب الاخبار وملابسات الترجمة هي بمجموعها تحدد وضع الراوى في سلم النقد ، ولا اجد غماسة من القبول بانه من العسير تحديد مدلول دقيق لكل مصطلح من مصطلحات ابن حبان - وهذا عام في مصطلحات النقاد جميعا - .

وحتى القول بان دلالة المصطلحات على مدلولاتها اقلية لا اراه يسلم في كثير من المصطلحات التي تتجاذبها مرتبتي الاعتبار والترك . على ان الوقوف على تراجم رواة كل مصطلح - مجتمعين - والاطلاع على مقالته فيهم ابن حبان ومقالته غيره من ائمة النقد يمكن التعرف به اذا العلم من تحديد هوية كل واحد منهم كما يعطى مدلول اقرب الى الصحة في دلالة المصطلح .

وكما استخدم ابن حبان مصطلح (يقلب الاسانيد ، الاخبار ...) فقد استخدم مصطلحا اخر هو رواية المقلوبات .

(١٧) ١٤٦/٢م - ١٦٦٨ .

(١٨) ١٦٦٩/٢م - ١٦٦٩ و . ومما اعتذر عنه ان هذه الورقة قد سقطت ثم وجدتها فالحقتها في موضعها كما ترى .

(١٩) ١٦٧٠/٢م - ١٦٧٦ .

فقال في ثلاثة واربعين راويا (٢٠) : يروى المقلوبات وكان يضيـف اليها اوصافا اخرى في بعض (٢١) الاحيان . كما كان يصفها بالكثرة في بعض الاحيان (٢٢) .

وقال في اثنى عشر راويا (٢٣) : يروى المقلوبات ومالا يتابع عليه واقتصر على قوله : يروى مالا يتابع عليه في ستة عشر راويا (٢٤) ، ولم يذكر انهم يروون المقلوبات .

ومصطلح (يروى مالا يتابع عليه) يطلقه ابن حبان على راوى المناكير احيانا (٢٥) ، ويطلقه احيانا اخرى على منكر الحديث (٢٦) وعلى من خالف الثقات (٢٧) ، وعلى المجهول او المستور اذا روى ما ينفرده به (٢٨) ، وبعض هؤلاء كان يسقط الى مرتبة الترك (٢٩) ، والبعض الآخر يبقيه في مرتبة الاعتبار (٣٠) ومن خلال التتبع وجدت ابن حبان يطلق هذا المصطلح كثيرا ، مقرونا ببعض الالفاظ التي ذكرتها بل ان اكثر ما كان يجرح به الرواة : تفردهم بالروايات المنكرة او مخالفتهم الثقات فيما رووا ولا ريب ان مصطلح (يروى مالا يتابع عليه) يشمل الحاليين جميعا .

-
- (٢٠) ١٧٢٤-١٦٨٢/٢م
(٢١) ١٦٨٨/٢م ، ١٦٩١ ، ١٦٩٣ ، ١٦٩٧ .
(٢٢) ١٦٨٢/٢م ، ١٦٩٩ .
(٢٣) ١٦٧٠/٢م - ١٦٨١ .
(٢٤) ١٧٢٥-١٧٤٠م
(٢٥) ١٧٢٦/٢م
(٢٦) ١٧٣٠ ، ١٧٢٥/٢م
(٢٧) ١٧٢٨/٢م ، ١٧٣٥ .
(٢٨) ١٧٣٠/٢م
(٢٩) ١٧٢٨/٢م
(٣٠) ١٧٢٧/٢م ، ١٦٢٩ ومعظم رواة هذا المصطلح .

المطلب السادسالتدليس ونحوها من الفاظ السماع

ان مسألة التدليس والارسال الخفى والارسال ، من المسائل التى كثر الكلام عليها - قديما وحديثا - والذى يعنينا فى دراستنا هذه اعطى خلاصة وجيزة لما نراه راجحا .

ذكر الحافظ ابن حجر^(١) ان اشتقاق كلمة التدليس من الدلس ، وهو اختلاط الظلام بالنور وسمى بذلك لاشتراكهما فى الخفاء .

وقد ارتضى الحافظ فى النكت^(٢) تعريف ابن القطان للتدليس : (ان يروى المحدث عن قد سمع منه مالم يسمعه منه ، من غير ان يذكر انه سمعه منه . والفرق بينه وبين الارسال هو ان الارسال روايته عن لم يسمع منه . ولما كان فى هذا قد سمع منه ، جاءت روايته عنه بمالم يسمعه منه ، كانه ايها سماعه ذلك الشئ فلذلك سمي تدليسا .)

ويبين الحافظ الفرق الدقيق بين التدليس والارسال الخفى والارسال فيقول^(٣) :

(من ذكر بالتدليس او الارسال اذا روى بالصيغة الموهمة عن لقبيه ، فهو تدليس . او عن ادركه ولم يلقيه فهو المرسل الخفى ، او عن لم يدركه ، فهو مطلق الارسال) .

وقد ذكر اهل العلم من انواع التدليس :

١- تدليس الاسناد : (وهو ان يروى عن لقيه مالم يسمعه منه موهما انه سمعه منه او عن عاصره ولم يلقيه موهما انه قد لقيه وسمعه منه)
قاله^(٤) ابن الصلاح ويسمى تدليس الاسقاط وقد اعترض الحافظ على قول ابن الصلاح الاخير فقال^(٥) :

(وقوله : عن عاصره ليس من التدليس فى شئ وانما هو المرسل الخفى .)

(١) شرح النخبة ٤٢-٤٣ والنكت ٦١٤/٢ .

(٢) النكت ٦١٤/٢ .

(٣) ماسبق ٦٢٣/٢ .

(٤) مقدمة علوم الحديث لابن الصلاح ص ٧٣ وقارن بمنهج النقد للدكتور العتصر ٣٨١

(٥) النكت على ابن الصلاح ٦١٤/٢ .

وكان الحافظ رحمه الله تعالى يحاسب ابن الصلاح على مصطلحات المتأخرين والا فاننى وجدت فى كلام ابن حبان ما يشهد لكلام ابن الصلاح ، فقد ترجم (٦) ابن حبان لمطرف بن مازن المازنى وقال فيه : يحدث بمالم يسمع ويروى مالم يكتب عن لم يره ، لاتجوز الرواية عنه .. وفى ترجمة (٧) الحجاج ابن ارطاة يقول: كان صلفا .. وكان مدلسا عن رآه وعن لم يره ، وكان يروى عن اقوام لم يرههم (٨٠٠) .

ولارىب ان دقة المصطلحات امر طيب ، بيد اننى عقبى على كلام الحافظ ، لانه يلزمنا فى فهم كلام ابن حبان - بعد قليل - !

ويرى الحافظ ابن حجر ان من تدليس الاسناد: تدليس العطف ، وتدليس القطع ، وتدليس التسوية . - اما تدليس العطف : فهو ان يروى عن شيخين من شيوخه ماسمعا من شيخ اشتركا فيه ويكون قد سمع ذلك من احدهما ، دون الآخر ، فيصرح عن الاول بالسماع ويعطف الثانى عليه ، فيوهم انه حدث عنه بالسماع - ايضا ، وانما حدث بالسماع عن الاول ، ثم نوى القطع فقال : وفلان ، اى حدث فلان .

- وتدليس القطع : هو ان يسكت الراوى بعد اداة التحديث ثم يذكر شيخا يوهم انه سمع منه وهو لم يسمع منه مثاله ما ذكره ابن عدى فى الكامل عن عمر بن عبيد الطنافسى انه كان يقول (٨) : حدثنا ثم يسكت ، ينوى القطع ثم يقول : هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة .

- ويرى الحافظ ان التسوية اعم من التدليس ، وعلى تقدير تسليم تسميتها تدليسا هى من قبيل تدليس الاسناد .

وقد عرفوا التسوية بتعريفات متقاربة منها (٩) :

(ان يروى المدلس حديثا عن ضعيف بين ثقتين ، لقى احدهما الآخر ، فيسقط الضعيف ويجعل بين الثقتين عبارة موهمة ، فيستوى الاسنود كله ثقات بحسب الظاهر) .

(٦) المجروحين ٢٩/٣ وقد نص على ذلك ابن حبان فى مقدمة المجروحين ٨٠/١ وسياتى نعه .

(٧) ماسبق ٢٢٥/١ وقارن بالموقظة للذهبي ص ٤٧ فانه عرف الحديث المدلس بانه : (مارواه الرجل عن آخر ولم يسمعه منه او لم يدركه) وهذا خلاف راي الحافظ كما ترى .

(٨) عزاه الحافظ فى النكت ٦١٧/٢ الى كامل ابن عدى ولم اجده فى ترجمة عمر بن عبيد فى الكامل ١٧١٨/٥ .

(٩) منهج النقد للعتري ص ٣٨٢ .

ويرى الحافظ ان التسوية اعم من التدليس لان مالكا قد فعلها ، فلو كانت التسوية تدليسا ، لعد مالك في المدلسين ، وقد انكروا على من عده فيهم . قال ابن القطان : ولقد ظن بمالك - على بعده عنه - عمله . وقال الدارقطني : ان مالكا ممن عمل به ، وليس عيبا عندهم (١٠) . وعلى هذا فان الحافظ يرى ان تعرف (١١) التسوية : بان : (يجرى الراوى - ليشمل المدلس وغيره - الى حديث قد سمعه من شيخ ، وسمعه ذلك الشيخ ممن آخر عن آخر ، فيسقط الوساطة بصيغة محتملة فيصير الاسناد عاليا ، وهو في الحقيقة نازل .

ومما يدل على ان هذا التعريف لاتقييد فيه بالضعيف انهم ذكروا في امثلة التسوية مارواه هشيم عن يحيى بن سعيد الانصارى عن الزهرى عن عبد الله بن محمد بن الحنفية ..

قالوا : ويحيى بن سعيد لم يسمعه من الزهرى انما اخذه عن مالك عن الزهرى .

هكذا حدث به عبد الوهاب الثقفى وحماد بن زيد وغير واحد عن يحيى بن سعيد عن الزهرى . ويحيى فقد سمع من الزهرى فلا انكار في روايته عنه ، الا ان هشima قد سوى هذا الاسناد . وقد جزم بذلك ابن عبد البر وغيره .

فهذا - كما ترى - لم يسقط في التسوية شيخ ضعيف وانما سقط شيخ ثقة فلا اختصاص لذلك بالضعيف والله اعلم) اهـ .

٢- تدليس الشيوخ : قال ابن الصلاح (١٢) :

(هو ان يروى عن شيخ فيسميه او يكتنيه او ينسبه او يصفه بما لا يعرف به كيلا يعرف .. ؟

قال الحافظ (١٣) : (ليس قوله بما لا يعرف به قيذا فيه بل اذا ذكره بما يعرف به الا انه لم يشتهر به كان ذلك تدليسا كمنيع البخارى (١٤) في الذهل فان تارة يسميه فقط بقوله : حدثنا محمد بن عبد الله فينسبه الى جده ،

(١٠) النكت ٦١٧/٢ - ٦١٨ ، ٦٢٠ مقتطفات .

(١١) النكت ٦٢١/٢ .

(١٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٧٤

(١٣) النكت ٦١٥/٢ .

(١٤) قارن بهدى السارى مقدمة الفتح ص ٢٣٥ فقد تتبع الحافظ المواضع التى روى فيها البخارى عن الذهل بابها .

وتارة يقول: حدثنا محمد بن خالد فينسبه الى والده جده .

وكل ذلك صحيح الا ان شهرته انما هي : محمد بن يحيى الذهلي . والله الموفق) اهـ.

ولتدليس الشيوخ مصالح ومفاسد :

قال ابن دقيق العيد^(١٥) : (والتدليس مفسدة ، وفيه مصلحة :

امامفسدته : فانه قد يخفى ويصير الراوى مجهولا فيمقتط العمــــــــــــل
بالحديث لكون الراوى مجهولا عند السامع مع كونه عدلا معروفا فى نفسالامر،
وهذه جناية عظمى مفسدة . ووراء ذلك مفسدة اخرى يراعيها
ارباب الصلاح والقلوب وهى ما فى التدليس من التزوين وقد نبه لذلك يا قوتة العلماء
المعافى بن عمران الموصلى ..

واما مصلحته : فامتحان الازهان في استخراج التدليسات والقاء ذلك الى من يراد اختبار حفظه ومعرفته بالرجال (اهـ .

وقبل الانتقال الى شرح مصطلح ابن خبان في التديليس يحسن ان نقل حكمــــــــــــــــم
التديليس عند الذهبي في الموقظة (١٦). قال رحمه الله : (المديس مــــــــــــــــارواه
رجل عن آخر ولم يسمعه منه او لم يدركه :

١- فان صرح بالاتصال وقال : حدثنا فهذا كذاب ، وان قال : عن ، احتمل

ذلك ونظر فی طبقته هل یدرک من فوقه؟ فان کان لقیه فقد قررناه).

(۱۷)
ويعنى بقوله قررناه مذكوره فى بحث المعنعن حيث قال :

(ثم بتقدير اللقاء اللقاء يشترط الا يكون الراوى مدلسا ، فان لم يكن

- مدلسا - حملتاه علی الاتصال + فان كان مدلسا ، فالظاهر انه لا يحتمل

- على السماع

ثم اذا كان المدلس عن شيخه ذا تدليس (١٨) عن الثقات ، فلا بأس ، وان كان

ذا تدليس عن الضعفاء فمردود .

(۱۵) الاقتراح ص ۲۱۴-۲۱۵ بتصرف یسیر :

(١٦) الموقظة ص ٤٧ فما بعد.

(١٧) الموقظة ص ٤٥.

(١٨) يقصد: لا يدلّس الا عن الثقات .

(وان لم يكن لقيه ، فامكن ان يكون معاصره ، فهو محل تردد (١٩) ، وان لم يمكن فمنقطع كقتادة عن ابهريرة .

وحكم (قال) حكم (عن) ولهم في ذلك اغراض :

- فان كان لو صرح بمن حدثه عن المسمى لعرف ضعفه فهذا غرض مذموم وجناية على السنة ومن يعانى ذلك جرح به فان الدين النصيحة .
 - وان فعله طلبا للعلو فقط ، او ايهاما بتكثير الشيوخ بان يسمى الشيخ مرة ويكنيه اخرى وينسبه الى صنعة او بلد لا يكاد يعرف به وامثال ذلك كما تقول : حدثنا البخارى وتقصد به من يبخر الناس او حدثنا على بما وراء النهر وتعنى به نهرا او حدثنا بزبير ، وتريد موضعا بقوص او حدثنا بحران وتريد قرية المرج فهذا محتمل والورع تركه ..
- وقد يؤدى تدليس الاسماء الرجھالة الراوى الشقة فيرد خبره الصحيح فهذه مفسدة ولكنها في غير جامع البخارى (٢٠) ونحوه الذى تقرر ان موضوعه للصحيح ، فان الرجل قد قال في جامعه (٢١) : حدثنا عبدالله واراد به : ابن صالح المصرى . وقال : حدثنا يعقوب واراد به : ابن كاسب ، وفيهما (٢٣) لين . وبكل حال : التدليس مناف للاخلاص لما فيه من التزین (٢٤) .

-
- (١٩) وانما جاء التردد من الخلاف بين اشتراط تحقق اللقاء او امكان اللقاء ، والراجح تحقق اللقاء وبخاصة بالنسبة للتدليس - كما قرره الذهبي نفسه - وقد اوضحت ذلك كله في بحثي (دراسات نقدية في صحيح الامام البخارى) يسر الله طبعه .
- (٢٠) في هذا الكلام نظر واو نظر وقد بسطت الكلام عليه في بحثي (دراسات نقدية في صحيح الامام البخارى) وقد رده الحافظ في النكت ٦٣٥/٢ ونقل عن ابن دقيق العيد كلاما نفيسا فانظره هنالك .
- (٢١) ذكر الحافظ في الهدى ص ٢٣٢ مواضع عديدة مما اخرجه البخارى عن عبدالله ابن صالح كاتب الليث موصولا فانظر كلام الحافظ في موضعه وقد طول الحافظ في ترجمته . انظر الهدى ص ٤١٣-٤١٥ ففيه فوائد نفيسة .
- (٢٢) انظر هدى السارى ص ٢٤٠-٢٤١ وانظر كلام فضيلة محقق الموقظة فانه نافع قريب وانظر ترجمة يحيى في الهدى ص ٤٥٣-٤٥٤ .
- (٢٣) كان الذهبي يغمز بالامام البخارى لتدليسه هذا والذي يبدولى - والله اعلم - انه مانجا من التدليس الا النادر من المحدثين .. وقد قال الحافظ في عبدالله بن صالح : صدوق كثير الغلط . التقريب ٤٢٣/١ وقال في يعقوب : صدوق ربما وهم . ولست ادري كيف نوفق بين قول الحافظ في هذين الرجلين - وهما في مرتبة الاعتبار - عنده - وبين قوله بان شرط البخارى هو اعلى شروط الصحة !! الهدى ص ٤١٥ !!
- (٢٤) لاريب ان هذه الجملة مستفادة من كلام الامام ابن دقيق العيد الذى تقدم قبل قليل في هذا المبحث ذاته .

وقد تناول ابن حبان في مقدمة المجروحين ومقدمة إصحاحه ، وفي ثنايا المجروحين والثقات كثيرا من احوال المدلسين ويغلب على ظني انه لم يفتسه منهم احد سواء في كتاب الثقات او في المجروحين . وكثيرا ما كان الحافظ يترجم للرجل في طبقات المدلسين معتمدا قول ابن حبان - وحده - في ذلك .

ومن امثلة ذلك مقاله في ترجمته (٢٥) لمكحول الشامي : (وصفه بذلك ابن حبان ، واطلق الذهبى انه كان يدلس ، ولم اره للمتقدمين الا في قول ابن حبان) .

وترجم (٢٦) ليعقوب بن عطاء بن أبي رباح فقال : (في ترجمته في ثقات ابن حبان ما يقتضى ذلك) .

قال ابن حبان (٢٧) في النوع الثامن عشر من انواع جرح الضعفاء :

- (منهم المدلس عن لم يره كالحجاج بن ارطاة وذويه ، كانوا يحدثون عن لم يروه ، ويدلسون حتى لا يعلم ذلك منهم) .

- وقال في الجنس (٢٨) الثاني من اجناس الثقات التي لا يجوز الاحتجاج بها :

(والجنس الثاني : اقوام ثقات ، كانوا يروون عن اقوام ضعفاء كذابين حتى لا يعرفوا فربما شبه كنية كذاب كنية ثقة فيتوهم المتوهم انراوى هذا الخبر ثقة فيحملون عليه (٢٩) ، وليس ذلك الحديث من حديثه .

ومن اعمالهم بمثل هذا من هذه الامة الشورى . كان يحدث عن الكلبى ويقول : حدثنا ابو النضر فيتوهم المستمع انه اراد به سعيد بن ابى عروبة ، او جرير بن حازم .

ومثل الوليد بن مسلم اذا قال : حدثنا ابو عمر فيتوهم انه اراد به الاوزاعى وانما اراد به عبد الرحمن بن يزيد بن تميم وقد سمعا جميعا من الشورى .

(٢٥) طبقات المدلسين للحفاظ رقم ١٠٨ .

(٢٦) ماسبق رقم ١٢٨ وانظر التراجم ٩٤ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٣٤ وغيرها .

(٢٧) المجروحين ٨٠/١ .

(٢٨) ماسبق ٩١/١ - ٩٤ .

(٢٩) ظننت ان في المطبوعة تصحيحا بين (عليه ، وعنه) ولكنها في المخطوط

كذلك . والكلام يحتمل معنيين اثنين . فاذا قلنا فيتوهم المتوهم

ان راوى الخبر - هو الثقة - فيحملون عليه اى فيجرحونه لروايتهم

المناكير مثلا . ويحتمل : ان يجعل الثقة مدار الحديث فيحيلون عليه ،

اعتمادا واشتياقا فتكون بمعنى يحملون عنه . والله اعلم .

فلايجوز الاحتجاج بخبر في روايته كنية انسان لايدري من هو ، وان كان
دونه ثقة ، لانه يحتمل ان يكون كذابا كنى عن ذكره ..

- الجنس الثالث : الثقات المدلسون الذين كانوا يدلسون فـــــــ
الاخبار مثل قتادة ويحيى بن ابى كثير والاعمش ، وابواسحاق - السبيعي -
وابن جريج ، وابن اسحاق ، والثوري وهشيم ، ومن اشبههم ممن يكثر عددهم
من الائمة المرضيين ، واهل الورع في الدين ، كانوا يكتبون عن الكـــــــل
ويروون عن سمعوا منه ، فربما دلسوا عن الشيخ بعد سماعهم عنه اقــــوام
ضعفاء لايجوز الاحتجاج باخبارهم .

فالم يقل المدلس - وان كان ثقة - حدثني او سمعت فلايجوز الاحتجاج
بخبره . وهذا اصل ابى عبدالله محمد بن ادريس الشافعي - رحمه الله -
ومن تبعه من شيوخننا) .

- الجنس السادس : اقوام من المتأخرين قد ظهوروا يسوون الاخبار ،
فاذا كان بين الثقتين ضعيف ، واحتمل ان يكون الثقتان راى احدهمـــــــ
الاخر اسقطوا الضعيف من بينهما ، حتى يتصل الخبر فاذا سمع المستمع خبرا
رواته ثقات اعتمد عليه وتوهم انه صحيح . كبقية بن الوليد قد راى عبيدالله
ابن عمر ومالك بن انس وشعبة بن الحجاج وسمع منهم ثم سمع عن اقوام ضعفاء
عنهم فيروى الرواة عنه اخباره ويسقطون الضعفاء من بينهم حتى يتصل
الخبر .

سمعت ابن جوصاء يقول : سمعت ابازرعة الدمشقي يقول : كان صفوان بــــن
صالح ومحمد بن مصفى يسويان الحديث ..)

وقال في مقدمة الصحيح (٣٠) :

(واما المدلسون الذين هم ثقات وعدول ، فاننا لانحتج باخبارهمـــــــ ،
الا ما بينوا السماع فيما رووا مثل الثوري والاعمش وابى اسحاق واضرابهم من الائمة

المتقنين واهل الورع في الدين ، لانا متى قبلنا خبر مدلس لم يبين فيه السماع فيه - وان كان ثقة - لزمنا قبول المقاطيع والمراسيل كلها لانه لا يدري لعل المدلس دلس هذا الخبر عن ضعيف يهي الخبر بذكره اذا عرف . اللهم الا ان يكون المدلس يعلم انه ما دلس قط الا عن ثقة . فاذا كان كذلك قبلت روايته وان لم يبين السماع وهذا ليس في الدنيا الا سفيان بن عيينة وحده . فانه كان يدلس ولا يدلس الا عن ثقة متقن ولا يكاد يوجد لسفيان بن عيينة خبر دلس فيه الا وجد ذلك الخبر بعينه قد بين سماعه عن ثقة مثل نفسه .

من هذه النصوص العديدة يتبين ان ابن حبان اعطى التدليس اهتماما بالغاً وبين حكم تدليس الثقات وغيرهم صيانة للسنة النبوية عن عبث العابثين ، او تساهل المتساهلين .

فقد تناول ابن حبان تدليس الاسناد وتدليس الشيوخ والتسوية - وهي اكثر ما اهم ابن حبان وشد اهتمامه .

وقد اطلق ابن حبان عدة مصطلحات تعطى معنى التدليس باقسامه المتعددة . فوصف تسعة (٣١) رواية بقوله : يدلس على الثقات ما سمعوه عن الضعفاء ، واربعة رواية (٣٢) بقوله : يسوى الحديث ويسرقه وخمسة (٣٣) رواية بقوله : يحدث عن من لم يسمع منه . وعشرة (٣٤) رواية بقوله : يروى عن من لم يره وثلاثة رواية بقوله : يروى كتب الناس من غير سماع .

فانت تلاحظ ان هذه الالفاظ في الغالب تدل على التسوية والارسال الخفى . قال في ترجمة (٣٥) جنيد بن العلاوى بن ابي وهرة : كان يدلس عن محمد بن ابي قيس المصلوب ويروى ما سمع منه عن شيوخه فاستحق مجانبة حديثه على الاحوال كلها لان ابن ابي قيس يضع الحديث .

(٣١) ١٧٥٦-١٧٤٨/٢م

(٣٢) ١٧٦٠-١٧٥٧/٢م

(٣٣) ١٧٦٥-١٧٦١/٢م

(٣٤) ١٦٦٥-١٧٦٦/٢م

(٣٥) ١٧٤٨/٢م

وقال في ترجمة (٣٦) خارجة بن مصعب الضبعي : كان يدلّس عن غيبيات ابن ابراهيم وغيره ويروي ما سمعه منهم - مما وضعوه على الثقات - عن الثقات الذين رأهم فمن هنا وقع في حديثه الموضوعات عن الاثبات لايحل الاحتجاج بخبره .

فهذان النصفان يفيدان التسوية وان سماها ابن حبان تدليسا .
(٣٧)

وقال في ترجمة عمر بن سعيد ابو حفص الدمشقي : يروي كتباً عن اقوام ادركهم . وهذا هو الارسال الخفي في تعريف الحافظ .

ومما يحسن لفت النظر اليه انه ذكر ثلاثة اجناس من اجناس الثقات الذين لا يحتج باخبارهم ومدار تهمهم على التدليس والتسوية ، ولم يذكر في انواع جرح الضعفاء الا نوعاً واحداً من التدليس وهو النوع الذي يدلّس صاحبه عمداً لم يره حتى لا يعلم ذلك ، وهؤلاء كذابون ولذلك عده ابن حبان في انواع جرح الضعفاء وبقيّة الاقسام التي ذكرها تكثّر في احاديث الثقات .

ولكن الضابط الذي وضعه يجعل السنة في منجاة من المدلسين وافاء عليهم . ومما ينبغى التذكير به اننى لم احص الرواة الذين وصفهم بالتدليس ، في كتابه الثقات لان حكمه عليهم واضح ، وهو انه لا يقبل من الثقة حديثاً الا اذا صرح فيه بالتحديث .

بيد ان ابن حبان يقول : (فاذا صح عندى خبر من رواية مدلس انه بيّن السماع فيه ، لا ابالي ان اذكره من غير بيان السماع في خبره ، بعد صحتـه عندى من طريق آخر) .

وهذا يعنى ان كل حديث رواه مدلس بصيغة العنعنة ونحوها من صيغ التدليس في صحيح ابن حبان فحكمه الاتصال لانه صح عند ابن حبان ان الرجل صرح بالتحديث من طريق آخر ، وانما لم يخرج ابن حبان من تلك الطريق لغرض صناعي ونحوه .

وقد كان ابن حبان شديد العناية بالسماع متحرياً الوقوف على حال السراوى حين تلقى الحديث وحين روايته وما قوله في وصف الراوى : يروي عن من لم يره ، او يروي كتب الناس من غير سماع الا دليلاً على ما اقول .

بل ان ابن حبان كان يصف الراوى احيانا بانه سء الاخذ.؟! ولو رحلت
تسأله عن تفسير هذا اللفظ لرأيتنه يروى عن يزيد بن زريع - عصرى سلام بن
ابى مطيع الخزاعى - قصة يقول يزيد فى اخرها (٣٨): (وسلام بن ابى مطيع
وابوجرى ينامان نوما جيدا ثم يقومان فينسخان من كتبنا) -

فسلام هذا لم يسمع من شيخه هشام بن حسان الذى كان يملئ على يزيد بن
زريع ورفاقه وانما كان يأخذ الصحف التى سمعها يزيد وغيره فينسخها..

وابن حبان يرى مثل هذا طعنا فى سماع الرجل ، ومظنة تلفينه ، ولذلك
قال فيه : كان سء الاخذ ، كثير الوهم ، لايجوز الاحتجاج به اذا انفرد .مع
ان الحافظ قال فيه : ثقة صاحب سنة فى روايته عن قتادة ضعف ؟!

.....

المطلب السابعمصطلح (يروى عن الثقات مالم يس من حديثهم)

كنت أود الحاق هذا المصطلح والفاظه بمصطلح منكر الحديث ——— ،
لان الذى يروى عن الثقات احاديث ليست من احاديثهم اما ان يكون متعمداً ،
وعندها يكون وزاعاً كذاباً ، او يكون واهماً خطأً وعندها يكون منكراً ———
الحديث .

وقد وجد فى هذا المصطلح القسمان معا :

— قال فى ترجمة (١) ابراهيم بن زكريا الواسطى : (ياتى عن الثقات

مالا يشبه حديث الاثبات ، ان لم يكن بالمتعمد لها ، فهو المدلس عن الكذابين ،
لانى رايته روى عن مالك اشياء موضوعة) وذكر له بعضها .

— وقال فى ترجمة (٢) الحسن بن على الرقى : يروى عن الثقات مالم يس من
حديث الاثبات على قلة روايته لايحوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه الا على سبيل
القدح فيه .

فمثل هاتين الترجمتين يبين ان ممن يروى عن الثقات مالم يس من حديثهم
قد يكون وزاعاً او مدلساً عن الكذابين . وفى هذه الحالة وتلك لايحتج بامثاله
ولا يقبل حديثه .

وقال فى ترجمة (٣) حسان بن سياه ابوسهل البصرى : منكر الحديث جدا .

ياتى عن الثقات مالا يشبه حديث الاثبات ، لايحوز الاحتجاج به اذا انفرد ،
لما ظهر من خطئه فى روايته على ظهور الملاح منه . فهذا نص فى ان من ياتى
عن الثقات مالا يشبه حديث الاثبات منكر الحديث ومع كونه منكر الحديث فهو
ممن يعتبر بحديثه .

(١) ١٧٤١/٢م .

(٢) ١٧٤٦/٢م وانظر ١٧٤٨ و ١٧٦٢ .

(٣) ١٧٤٥/٢م .

الا اننى آثرت افراد هذا المصطلح بالدراسة حتى يعرف مدلوله عند ابن حبان من جهة وحتى لا يكثر تداول المصطلحات فيصعب التمييز بينها من جهة ثانية .

وقد اطلق ابن حبان الفاظا عديدة ترجع كلها الى هذا المصطلح فقال في واحد وثلاثين راويا (٤) : يروى عن الثقات مالا يشبه حديث الاثبات ، وفي واحد وخمسين راويا (٥) : يروى عن الثقات مالا يس من احاديثهم ، وفي احد عشر راويا (٦) : يروى مالا يس له اصل .

وقد كان بعض هؤلاء الرواة من رجال الاعتبار وبعضهم من رجال درجة الترك .

واذا ذهبنا نحدد مراد ابن حبان من الفاظه هذه زائنا ان قوله : يروى عن الثقات مالا يشبه حديث الاثبات يعنى ما ياتى :

ان لكل محدث ثقة تلامذة رووا عنه حديثه ، والاصل ان تنتقارب الفاظهم واحاديثهم ، وتتشابه من حيث الاسانيد ومن حيث المتن ، فاذا جاء راو ونسب الى هذا المحدث شيئا من الحديث وادعى انه سمعه منه ، او ان شيخه سمعه منه فان هذا الحديث يعرض على احاديث الثقات الذين جمعوا حديث هذا المحدث وعنوا به . فاذا وافق حديثه احاديثهم او اشبهها قبل حديثه واذا تفرد او خالف نظر : فان خالف وهو ثقة مامون كان حديثه شاذا . واذا خالف او تفرد - وهو ضعيف او مستور - كان حديثه منكرا .

وابن حبان لا يصف الراوى بانه يروى عن الثقات مالا يس من احاديثهم او يروى عن الثقات مالا يشبه حديثهم الا اذا كان غير متحقق الاهلية عنده ، وكان حديثه دائرا بين مرتبتي الاعتبار والترك .

(٤) ١٧٧٢-١٧٤١/٢م

(٥) ١٨٢٤-١٧٧٣/٢م

(٦) ١٨٣٦-١٨٢٥/٢م

وعلى هذا فان هذا المصطلح يصف به ابن حبان الراوى الذى ينفرد
او يخالف الثقات فيما يروونه عن شيوخهم وبعض هؤلاء الرواة احسن حظا
عند ابن حبان من بعض . فقد حكم على بعضهم (٧) بانه لايجوز الاحتجاج به ، وعن
بعضهم (٩) بانه استحق الترك ، وعن البعض (١٠) بان لا يحتج به الا فيما وافق
الثقات .

ورواية مالىس له اصل لا تخرج عن معنى ماسبق ، وهى جميعها بمعنى
يروى المناكير والموضوعات والمقلوبات . والله أعلم .

...

(٧) م ١٧٤٣/٢ ، ١٧٤٤ ، ١٧٤٧ ، ١٧٤٨ .

(٨) م ١٧٤٩/٢ .

(٩) م ١٧٦٢/٢ .

(١٠) م ١٧٤٧/٢ ، ١٧٥٠ ، ١٧٦٦ .

المطلب الثامنلفظ مضطرب الحديث

قال الحافظ ابن حبان في ترجمة (١) محمد بن ميسر ابوسعبد ———
الصنعاني الضريب : مضطرب الحديث كان ممن يقلب الاسانيد ، لا يجوز الاحتجاج
به الا فيما وافق الثقات فيكون حديثه كالمستأنس به ، دون المحتجج
بما يرويه .

ولم يذكر لنا ابن حبان انموذجا من حديثه المضطرب ، ولان اسانيده
التي قلبها .

وقد وجدت الترمذي اخرج له حديثا فقال (٢) :

— حدثنا احمد بن منيع ، حدثنا ابوسعبد — هو الصنعاني — عن ابي جعفر
الرازي عن الربيع بن انس عن ابي العالوية عن ابي بن كعب ، ان المشركين
قالوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم : انسل لنا ربك ، فانزل الله :
(قل هو الله احد . الله الصمد . فالصمد الذي (لم يلد ولم يولد) لان الله
ليس شيء يولد . الا سيموت ولا شيء يموت الا سيورث ، وان الله عز وجل لا يموت
ولا يورث (ولم يكن له كفوا احد) قال : لم يكن له شبيه ولا عدل ، وليس كمثل
شيء) .

— حدثنا عبد بن حميد ، حدثنا عبيد الله بن موسى عن ابي جعفر الرازي
عن ابي العالوية ان النبي صلى الله عليه وسلم ذكر الهائم فقالوا : انسل
لنا ربك قال : فاتاه جبريل بهذه السورة (قل هو الله احد) فذكر نحوه
ولم يذكر فيه عن ابي بن كعب وهذا اصح من حديث ابي سعد . اهـ .

اما عبيد الله بن موسى فقد رواه عن ابي جعفر الرازي عن ابي العالوية
مرسلا عند الترمذي كما ترى — وتابعه على ذلك هاشم بن القاسم عند العقيلي .

(١) ١٧٨٠/٢م

(٢) أخرجه الترمذي في التفسير باب ومن سورة الاخلاص برقمي ٣٣٦٤-٣٣٦٥ وأخرجه

احمد في المسند ١٣٤/٥ والبخاري في الكبير ٢٤٥/١ والعقيلي في الضعفاء

١٤١/٤ وابن عدي في الكامل ٢٢٣١/٦ وذكر له حديثين آخرين ثم قال :

الضعف على رواياته بين . وقد اعل الحديث محقق جامع الاصول بابي جعفر

الرازي فلم يصح . انظر جامع الاصول ٤٤٢/٢ .

اما البخارى فقال :

وقال عمار: حدثنا عبدالله بن ابى جعفر عن ابىه عن الربيع عن النبى
صلى الله عليه وسلم . مرسل وسماه الذهبى فى الميزان (٣) : منقطعا .

ولا يخفى ان معنى: يقلب الاسانيد قد اصبحت واضحا ويزيده وضوحا
ما اخرج ابن عدى فى كامله قال: اخبرنا محمد بن الحسين بن مكرم ، حدثنا
احمد بن منيع حدثنا ابوسعد محمد بن ميسر حدثنا ابن عجلان عن ابىه عن
ابى هريرة .

قال ابن عدى (٤) : كذا قال ابوسعد : عن ابن عجلان عن ابىه عن ابى
هريرة .

وانما يروى هذا عن ابن عجلان عن القعقاع عن ابى صالح عن ابى هريرة .
بقى ان نعرف معنى مضطرب الحديث عند ابن حبان :

قال ابن الصلاح (٥) : (اضمطرب من الحديث : هو الذى تختلف الرواية
فيه فيرويه بعضهم على وجه وبعضهم على وجه آخر مخالف له ، وانما
نسميه مضطربا اذا تساوت الروايتان . اما اذا ترجحت احداهما
بحيث لا تقاومها الاخرى ، بان يكون روايتها احفظ او اكثر صحة للمروى عنه ، او
غير ذلك من وجوه الترجيحات المعتدة . ، فالحكم للراجحة ولا يطلـق
عليه حينئذ وصف المضطرب ولا له حكمه .

ثم قد يقع الاضطراب فى متن الحديث ، وقد يقع فى الاسناد ، قد يقع
ذلك من راو واحد وقد يقع بين رواة جماعة (اهـ .

وقد حده الحافظ (٦) بانه الاختلاف الذى يؤثر قدحا .

وقد مثل له بعدة امثلة وطول فى التمثيل والتقسيم والتفريـع

بما يغنى ويشفى .

وخلاصة الامر ان الاختلاف فى الاسناد زيادة ونقصا ، وصلا او وقفا ، او

ارسالا يجعل الحديث مضطربا . فكان ابن حبان بقوله : يقلب الاسانيد

تفسير الاضطراب . والله اعلم .

(٣) الميزان ٥٢/٤ (٤) الكامل ٦/٢٢٣٢ .

(٥) مقدمة ابن الصلاح ص ٩٣-٩٤ وانظر نزهة النظر ص ٤٧ .

(٦) النكت ٢/٧٧٣ .

المطلب التاسع

الفاظ الخروج عن حد العدالة ، او الدخول فيها

استخدم ابن حبان الفاظا عديدة. كلها تدل على ان الموصوف بها لم يعد عدلا يحتج بحديثه ، ولكنه رتب عليها احكاما متفاوتة الرتب في درجتي الاعتبار والترك .

ففي ترجمة (١) جبارة بن مغلس الحماني قال : يقلب الاسانيب ويرفع المراسيل ، افسده يحيى الحماني ، حتى بطل الاحتجاج باحاديثه المستقيمة لا شابهها من الاشياء المستغيضة عنه التي لا اصول لها فخرج بها عن حد التعديل الى الجرح .

وحين حاولت التعرف على شخصية يحيى الحماني هذا لم اجد له ترجمة في المجروحين . وكما لم يترجمه ابن حبان في الثاقت . ووجدت ابن عدي قال فيه (٢) :

(وليحيى الحماني مسند صالح ، ويقال : انه اول من صنف المسند بالكوفة ، واول من صنف المسند بالبصرة مسدد واول من صنف المسند بمصر اسد السنة واسد قبلها واقدم موتا ويحيى الحماني يقال ان عبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي اودعه كتبه لما خرج الى مكة فلما انصرف وجد كتبه مملولا فقال عبد الله انه يسرق من كتبه احاديث لسليمان بن بلال حدث بها الحماني عن سليمان نفسه فكان هذا اخذ عن يحيى الحماني وتكلم فيه أحمد كما ذكرت وعلي بن المديني ويحيى بن معين حسن الثناء عليه وعلي ابنيه وذكر ان الذي تكلم فيه تكلم من حسد ولم أر له مسنده واحاديثه مناكير فاذا ذكرها وارجو انه لا بأس به) اهـ .

(١) ١٢٨١/٢م .

(٢) الكامل ٢٦٩٥/٧ .

وقال ابن عدى (٣) في جارية : (ولجارية احاديث يرويها عن قوم ثقات وفي بعض حديثه ما لا يتعابه احد عليه . غير انه كان لا يعتمد الكذب انما كانت فيه غفلة ، وحديثه مضطرب كما ذكره البخاري ؟) .

فالملاحظ ان الرجل يهمل ويخطئ فيرفع المرسل ويقلب الاسناد .
وقد نقل الحافظ (٤) عن نصر بن احمد البغدادي قوله : جبهة
في الاصل صدوق الا ان ابن الحمانى يعنى يحيى - افسد عليه كتبه .
فقد وضع ان قول ابن حبان : افسده يحيى الحمانى يعنى انه ادخل عليه
في كتبه ما ليس من حديثه ، ونحو هذا ، فلما قبل ذلك ولم يميزه بطول
الاحتجاج باحاديثه المستقيمة . ولكن : هل يعتبر به عند ابن حبان؟؟ .

ان كلمة (خرج عن حد التعديل الى الجرح) تعنى استحقاق الرجل
للترك .

قال ابن حبان في ترجمة (٥) عمر بن وجيه : (يروى المناكير عن
المشاهير فلما كثر فروايتة عن الثقات ما لا يشبه حديث الاثبات ، خرج
عن حد العدالة الى الجرح فاستحق الترك .) .

وفي ترجمة (٦) الهذيل بن بلال المدائنى : يثلب الاسانيد ويرفع
المراسيل ، حتى خرج عن حد العدالة الى الجرح وصار في عداد المتروكين
ممن لا يحتج به) .

والذى يبدو لى ان ابن حبان يفرق بين مصطلحاته المتشابهة ، فهو
حين يقول : خرج عن حد العدالة الى الجرح ، فانه لا يحتج بالرجل ولا يعتبر به
ولكنه حين يقول : خرج عن حد العدالة فقط فانه قد يعتبر بحديثه .

(٣) الكامل ٦٠٣/٢

(٤) التهذيب ٥٩/٢

(٥) ١٧٨٥/٢م

(٦) ١٧٨٧/٢م

قال في ترجمة (٧) حميد بن وهب القرشي : (يخطيء حتى خرج عن حد التعديل ولم يغلب خطاؤه صوابه حتى استحق الجرح ، وهو ممن لا يحتج به اذا انفرد) .

وفي ترجمة (٨) خالد بن عبد الرحمن العبدى قال : (كان ممن يخطيء حتى

خرج عن حد العدالة لكثرة خطئه . لا يعجبني الاحتجاج به اذا انفرد .

وفي ترجمة حميد اوضح ان الذى يخرج عن العدالة الى الجرح لا يحتج به ،

اما اذا خرج عن العدالة ولم يدخل في الجرح فهو قد يعتبر بحديثه .

وفي ترجمة (٩) جميع بن ثوب قال : يخطيء كثيرا ولم يخرج عن حد العدالة

- يعنى الى الجرح - ولم يسلك سنن الثقات ، حتى يبعد عن القـــــــــدح

فهو ممن لا يحتج به اذا انفرد .

وفي ترجمة (١٠) اخرى قال : يروى المناكير فلما اكثر مما لا يشبهه

حديث الاثبات ، لم يستحق الدخول في جملة الثقات . .

وقد اطلق ابن حبان لفظ (قليل الشهرة بالعدالة) ولفظ (لم تتقدم

عدالته) وهذان اللفظان يستخدمهما ابن حبان في الرجل غير المشهور بروايته

الحديث ، وقلة حديثه المروى مع وجود المناكير فيه .

قال في ترجمة (١١) البخترى بن عبيد الطائي : لا يحل الاحتجاج به اذا انفرد

لمخالفته الاثبات في الروايات مع عدم تقدم عدالته .

وفي ترجمة (١٢) عبد الرحمن بن ابراهيم القاص : منكر الحديث ، يروى

ما لا يتابع عليه وليس بمشهور العدالة فيقبل منه ما انفرد على ان التنكب

عن ابخاره اولى عند الاحتجاج .

فالاحتجاج بمن هذا حاله مرفوض اما اذا توبع فانه يعتبر بحديثه .

(٨) م ١٧٨٤ / ٢

(١٠) م ١٧٩٠ / ٢

(١٢) م ١٧٩٣ / ٢

(٧) م ١٧٨٣ / ٢

(٩) م ١٧٨٩ / ٢

(١١) م ١٧٩٢ / ٢

المطلب العاشر

تبرأت من عهدة فـلان

تقدم الكلام في الباب الرابع عرض نماذج من الفاظ النقاد في الجرح والتعديل. وقد كان هذا المصطلح متداولاً بينهم وقد استخدمه ابن خزيمة (١) في عدد من الرواة الذين جرحهم ، وقد أطلق ابن حبان هذا المصطلح على عشر رواة (٢) .

ومن عادة ابن حبان في استخدام هذا المصطلح انه يقوله في غير ترجمة الموصوف بذلك . فقد قال في ترجمة (٣) ابي اسحاق الفزاري بعد ان ذكر حديثاً منكراً له : (اخبرني محمد بن اسحاق الشافعي ، قال : حدثنا ابوهمام السكوني قال : حدثنا بقية عن ابي اسحاق ، رجل من اهل الحجاز... على ان بقية ايضاً قد تبرأنا من عهده في اول هذا الكتاب) .

فابن حبان يريد ان يقول: ان ابا اسحاق الفزاري يروي المناكير الكثيرة التي لا يجوز الاحتجاج به معها بالاضافة الى ان الراوي عنه ضعيف.. فهو انسان مجهول عنده .

لانه قد نقل في ترجمة (٤) بقية بن الوليد عن احمد قوله : (توهمت ان بقية لا يحدث بالمناكير الا عن المجاهيل فاذا هو يحدث المناكير عن المشاهير فعلمت من اين اتى) .

ولكن هل يستخدم ابن حبان هذا المصطلح حينما يريد التدليل على جهالة المترجم او يستخدمه لاغراض اخرى .

(١) انظر ص مما سبق .

(٢) ١٧٩٥/٢م - ١٨٠٤م

(٣) المجروحين ١٥٥/٣

(٤) ١٧٩٥/٢م

ثم هل لهذا المصطلح مدلول محدد عنده ، او هو مصطلح عام لمطلق
التضعيف ؟

وهل التضعيف يخص الموصوف بهذا المصطلح او هو يشمل المترجم
والموصوف بذلك ؟

والذى يتبين لى من تتبع هذه المواضع ان الموصوفين بهذا المصطلح
ضعفاء عند ابن حبان ولهم احاديث مناكير على تفاوت درجات الضعف فيما بينهم .

وقد تبين لى ان غرض ابن حبان اعم من التدليل على جهالة المترجم
فحسب . اذ قد يكون المترجم (٥) لم يرو عنه سوى الضعفاء وهذا هو المجهول
عند ابن حبان - كما سيأتى - وقد يكون ممن لم يرو (٦) الا عن ضعيف وهو مجهول
ايضا وقد يكون اطلاقه هذا المصطلح لبيان ان ضعف الحديث متعدد الجهات (٧) ،
حتى لا ينتقد عليه ذلك ، ويبتهم بالتقصير . وقد يطلقه للتنبيه على
ضعف طرق الحديث كلها (٨) ، وقد يطلقه للتذكير بان المترجم (٩) قد توبع
ولكن بمتابعة ضعيفة لا تقوى على النهوض .

وعلى هذا فان قوله (تبرأت من عهدة فلان) اشارة الى ان الرجل
ضعيف ، ترجم له فى الضعفاء ، فليُنظر حاله فى ترجمته . والله اعلم .

...

(٥) ١٧٩٦/٢م ، ١٨٠٠ ، ١٨٠٣ .

(٦) ١٧٩٨/٢م .

(٧) ١٧٩٧/٢م ، ١٨٠١ .

(٨) ١٧٩٩/٢م .

(٩) ١٨٠٢/٢م ، ١٨٠٤ .

المطلب الحادى عشر

من علق امره على الاستخارة

قال ابن الاثير (١): الاستخارة : طلب الخيرة فى الامور .. واستعملها ماعند الله فيها .

وزاد الحافظ (٢): (المراد : طلب خير الامرين لمن احتاج الى احدهما) وصلاة الاستخارة مندوبة مسنونة فى الامور المباحة والمندوب اليها والواجبة سواء كانت فى امور جليلة او امور صغيرة ، قرب امر صغير يترتب عليه امور عظيمة (٣) .

وأصلها فى السنة حديث (٤) جابر بن عبد الله : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة فى الامور كلها) .

وعلى هذا فان الرواة الذين علق ابن حبان امرهم على الاستخارة ، ليوفى الخبير النظرين فيهم لم يستبن حالهم عنده ، وتردد فيهم لاشتبهاه احوالهم فى التوثيق والتجريح .

ولكن ما علاقة هذا بموضوع النقد؟ مادام الراوى يخضع لمعايير دقيقة فيه ؟

قلت : لما كان الراوى صدوقا لا يكذب ، ولكنه كان يخطئ ، والخطأ لا ينفك عنه البشر ، والحكم بالجرح او بالتعديل امر دينى - بالاضافة الى كونه علميا - فان ابن حبان توقف عن اطلاق الجرح فى الراوى ، حتى يهديه الله - بعد الاستخارة - الى الحق فيه .

(١) جامع الاصول ٢٥١/٦ والنهاية ٩١/٢ .

(٢) فتح البارى ١٨٤/١١ .

(٣) ماسبق الموضوع نفسه .

(٤) أخرجه البخارى فى الدعوات باب الدعاء عند الاستخارة رقم (٦٣٨٢) ، وابوداود فى الصلاة باب فى الاستخارة رقم (١٥٣٨) وغيرهما ..

١٤٦١

(١٢٩٨)

وهذا يدل على شدة ورع ابن حبان وتحريه ، ويؤكد ما سبق ذكره
في الباب الخامس من انه يعرف ما يقول . وليس كما ذكر الذهبي - رحمه
الله - من انه يهرف بما لا يعرف .

وقد علق ابن حبان اكثر من سبعة (٥) رواية على الاستخارة ، ذكر ثلاثة (٦)
منهم في الثقات . وخرج عن واحد (٧) منهم حديثا واحدا .
وقد وصف الحافظ واحدا (٨) منهم بأنه : ثقة وثلاثة (٩) بقوله :
صدوق . وقال عن اثنين (١٠) منهم : ضعيف .

ولا يفوتني الإشارة الى ان ابن حبان عد هؤلاء جميعا ممن يعتبر بحديثهم
اذا وافقوا الثقات .

...

(٥) ١٨٠٥/٢م - ١٨١١م وانما لم احدد الرقم تحديدا لانني درست بعض

هؤلاء في مصطلحات اخرى .

(٦) ١٨٠٦/٢م ، ١٨٠٩ ، ١٨١١ .

(٧) ١٨٠٩/٢م .

(٨) ١٨٠٨/٢م .

(٩) ١٨٠٥/٢م ، ١٨١٠ ، ١٨١١ .

المطلب الثاني عشر

مرض فلان القول فيه

ان اكثر من عزي اليه ابن حبان التمرىض ، هو ابن معين ، فكان يقول كثيرا : مرض يحيى القول فيه . وقد ذكر ذلك فى ثمانى (١) تراجم . تقدم الحديث عليها فى الباب الرابع (٢) ، وقد قلت هناك : (والذى يبدو لى ان معنى كلمة (مرض القول فيه) انه لم يعتبره حجة ، ولم يتهمه ، وانما يعتبر بحديثه) وازيد هنا فاقول : ان كل من قال فيه ابن حبان : مرض فلان القول فيه ، ولم يعقب عليه بنقد فهو فى مرتبة الاعتبار عنده .

اما الرواة الذين ينتقد قول الناقذ هذا فيهم فتتعين درجتهم من خلال ترجمة ابن حبان لهم . قال فى ترجمة (٣) صدقة بن عبدالله السمين : يروى الموضوعات عن الاثبات لا يشتغل بروايته الا عند التعجب . . قال ابن معين : ضعيف .

ثم قال ابن حبان : مرض ابوزكريا القول فى صدقه حيث لم يسبب مناكير حديثه ، وهو يروى عن محمد بن المنكدر بنسخة موضوعة ، يشهد لها بالوضع من كان مبتدئا فى هذه الصناعة ، فكيف المتبحر فيها .

ففى هذه الترجمة لم يقرر ابن حبان ابن معين على قوله بل انتقده بانه لم يسبب احاديث صدقة ، وهذا يعنى ان الرجل عند ابن حبان فى درجته التى وضعها فيها من مرتبة الترك . وليس من رواة مرتبة الاعتبار . وقد خرج ابن حبان عن اثنين (٤) منهم فى صحيحه ولم يذكر فى الشقات احدا .

...

(١) ١٨١٢/٢م - ١٨١٩م

(٢) انظر ص ٦٠٩ مما تقدم .

(٣) ١٨١٥/٢م

(٤) ١٨١٧/٢م ، ١٨١٨م

الفصل الثالثمصطلحات مرتبة التركتمهيد :

ان شمة قاعدة عامة اعند الى التذكير بها وهى ان ابن حبان قد اطلق
الفاظا فى جرح الرواة وقصد بها استحقاقهم مرتبة الترك كما اطلق الالفاظ
ذاتها ولم يقصد نزول رواياتها الى مرتبة الترك وانما هم فى مراتب الاعتبار
المتعددة . ولذلك فان هذه العبارات لا يؤخذ منها مرتبة الراوى الابلحظة
احكام ابن حبان على الرواة تلك الاحكام التى يختم بها ترجمة الراوى فى
الغالب كقوله : استحق الترك ، لا يجوز الاحتجاج به ، لا يحتج بـ
الا فيما وافق الثقات ونحو ذلك .

وقد ذكرت فى مرتبة الاعتبار ان كثيرا من الالفاظ كمنكر الحديث، ومنكسر
الحديث جدا ونحوهما ، مما تشترك بين مرتبة الاعتبار ومرتبة الترك باعتبار
اخرى غير مجرد اللفظ . وقد قدمت عذرى فى دراسة هاتيك المصطلحات
فى مرتبة الاعتبار دون مرتبة الترك .

وقد بقيت الفاظ يرجح جانب استخدامها تعبيرا عن الترك فدرستها
فى هذا الفصل كما درست احكام مرتبة الترك فى هذا الفصل ايضا ، وقد جعلت
للالفاظ مبحثا وللاحكام مبحثا آخر .

...

٤٣٤
(١٣٠٣)

المبحث الاول : الفاظ مرتبة الترك

المطلب الاول : المجهول

تقدم الكلام (١) على مفهوم الجهالة عند ابن حبان وغيره من مشاهير النقاد وتحدثت عن اقسام المجهول وبينت حكم كل قسم من هذه الاقسام .
بقى ان اتحدث عن الالفاظ التى اطلقها ابن حبان تعبيرا عن جهالة المترجم حيث انه وضع قواعد وضوابط يستدل منها - غالبا - على جهالة المترجم ، اضافة الى الالفاظ المريحة فى جهالة العين او الحال .
وقد صرح بلفظ (مجهول) فى عشرة رواة (٢)
من رجال المجروحين ، وقال
لست اعرفه فى ستة عشر راويا (٣) ، وقال : لا ادري من هو فى ثلاثين راويا (٤) ،
وقال فى سبعة وعشرين راويا (٥) : ان لم يكن فلانا فلا ادري من هو؟ واطلق
مصطلح : احسبه فلانا على ثلاثين راويا (٦) .
اما من ليس له الا راو ضعيف فقد كانوا خمسة عشر راويا (٧) فى الثقات
ذكر واحدا (٨) منهم فى المجروحين ايضا . وتسعة عشر راويا (٩) فى كتاب
المجروحين ، ذكر فى الثقات ستة (١٠) منهم كذلك .

(١) تقدم ذلك فى الباب السادس الفصل الثالث منه .

(٢) م ١/٣ - ١٠ .

(٣) م ١١/٣ - ٢٦ .

(٤) م ٢٧/٣ - ٦٥ .

(٥) م ٦٦/٣ - ٩٣ .

(٦) م ٩٤/٣ - ١٢٣ .

(٧) م ١٢٤/٣ - ١٣٨ .

(٨) م ٣/٣٦٠ .

(٩) م ٣/١٣٩ .

(١٠) م ١٤١/٣ ، ١٤٣ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ، ١٥٥ .

اما من لم يرو الا عن الضعفاء - وهو مجهول عند ابن حبان ايضا - فقد وصف به خمسة عشر راويا (١١) في كتاب المجروحين . ومن لم يرو الا عن مجهول او مبهم - فيما دون الصحابة - وهو مجهول عند ابن حبان فقد وصف به ثمانية وثلاثين راويا (١٢) كلهم في كتاب الثقات الا واحدا (١٣) فمن كتب المجروحين .

وجهالة الصحابي لا تضر اذا كان الاسناد اليه صحيحا فقد قال في عشرين راويا من الثقات يروى عن رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ما عدا ترجمة واحدة منها فقد قال فيها : قال رجلا من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم .

وقد تقدم في الباب السادس مناقشة ابن حبان في ذكره هؤلاء المجاهيل في كتاب الثقات مادام الرجل لا يحتج بالمجهول ولا يعتمد على مروياته لان الله لم يكلف عباده اخذ دينهم ممن لم يعرف بالعدالة - كما يقول - .

ومما يحسن لفت النظر اليه هو ان ابن حبان قد ذكر خلافا كثيرا من المجاهيل في الثقات لم يصرح باوصافهم ، اما لانهم عنده غير مجاهيل ، وهم مجاهيل عند غيره اولانه لم يجد لهم مرويات منكرة ونحو ذلك مما تقدم .

...

(١١) م ١٥٨/٣ - ١٧٣

(١٢) م ١٧٤/٣ - ٢١١

(١٣) م ٢١١/٣

المطلب الثاني

الغلو في البدع

استخدم ابن حبان عدة الفاظ للتعبير عن الغلو في البدعة تتناسب مع الراوى الذى يصفه بالغلو . فتارة يقول فى راو (١) : كان رافضيا يشتم اصحاب النبى صلى الله عليه وسلم ، واخرى يقول (٢) : كان كثير الوهم مع غلو فى تشيعه ، او كان غاليا فى التشيع (٣) ، او كان سبيشا (٤) . يقول : ان عليا يرجع الى الدنيا او كان يؤمن بالرجعية (٥) او كان سخابيا يزعم ان عليا فى السحاب . او يقول (٦) : كان يعلن عليا سبعين مرة فى الصباح وسبعين مرة فى المساء . . او يقول (٨) : من رؤسا المرجئة ممن يبغض السنن ومنتحليها ، او كان قدريا داعيا الى القدر . او كـ مـ مختاريا او يقول : كان شبيها يشبه الرب تعالى بالمخلوقين . وغير ذلك من العبارات التى تشعر بالغلو فى البدع .

وقد كان عدد الذين وصفهم بالبدع خمسة واربعين راويا اخرج عن اثنين (١٢) منهم فى صحيحه وذكر اثنين (١٢) منهم فى صحيحه . وذكر فى الثقات ستة منهم (١٣) .

-
- | | |
|------|---------------------------------------|
| (١) | ٢١٥/٣م |
| (٢) | ٢٢٦/٣م |
| (٣) | ٢٢٢/٣م ، ٢٢٦ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ |
| (٤) | ٢٤٩/٣م |
| (٥) | ٢٢٧/٣م |
| (٦) | ٢٤٢/٣م |
| (٧) | ٢٢٣/٣م |
| (٨) | ٢٢٥/٣م |
| (٩) | ٢٢٣/٣م ، ٢٤٧ |
| (١٠) | ٢٣٩/٣م |
| (١١) | ٢٥٣/٣م |
| (١٢) | ٢٢٩/٣م ، ٢٤١ |
| (١٣) | ٢١٢٧/٣م ، ٢٢٠ ، ٢٢٩ ، ٢٤١ ، ٢٤٨ ، ٢٥٤ |

ومما يذكر في هذا المقام ان معظم هؤلاء الرواة لم يقتصر على رميهم بالبدة وانما كانت ثمة جوارح اخرى ضمت الى البدة التي رمى بها .
وقد كان عدد (١٤) الرواة الذين اقتصر على وصفهم بالبدة خمسة رواة .
كان ادهم (١٥) ناصبيا قال عند الحافظ : ثقة رمى بالنصب وكان الاخر قدريا (١٦) قتل بالقدر والثالث (١٧) اول من اظهر القدر في البصرة وكان الرابع مجسما (١٨) والخامس راس الزيدية (١٩) .

وقد كان ابن حبان دقيقا في منهجه فلم يخرج عن واحد من هؤلاء فــــــ
صحيحه . وان كان يؤخذ عليه انه خرج عن اثنين في صحيحه رمى اولهما بالوضع والثاني بغلو التشيع ورواية المناكير وقلب الاسانيد وقد تقدم مناقشة ذلك في الباب السادس .

.....

(١٤) م ٢٢٢/٣ ، ٢٤٥ ، ٢٥١ ، ٢٥٣ .

(١٥) م ٢٢٢/٣ وقال الحافظ : ثقة رمى بالنصب .

(١٦) م ٢٤٥/٣ ونقل الحافظ في اللسان انه ضال ما خرج من بدعة الا الشر منها .

(١٧) م ٢٥١/٣ وقال الحافظ : صدوق مبتدع .

(١٨) م ٢٥٣/٣ وقال الحافظ : كذبوه وهجروه ورمى بالتجسيم .

(١٩) م ٢٥٤/٣ وقال الحافظ : صدوق رمى بالرفض .

المطلب الثالث : زنديق

تحدثت في الباب الاول من هذه الرسالة عن معنى الزندقة في اللغة والاصطلاح كما تحدثت عن توسع مفهومها عند العلماء وبخاصة اهل الحديث حتى صار من يرتكب حماقة من حماقات او يذهب مذهبا مخالفا لمذاهب اهل الحديث في العقائد يعتبر زنديقا ويرمونه بالزندقة . وقد مر في الباب الثاني عند مناقشة ما اتهم به ابن حبان من الزندقة وغيرها ان اسباب اتهامه بالزندقة اما لانه اول بعض الصفات ، او لانه اطلق الفاظا قصرت عقول سامعيه عن فهمها وقد ذكرت ان الخطابي المح في عزلته الى نحو هذا .

وقد وصف ابن حبان راويين^(١) بالزندقة ووضع الحديث كما ذكر عددا منهم في مقدمة المجروجين وسياتي ذكر اكثرهم في مصطلح (ضاع) وقد قال الحافظ في سيف : ضعيف ، عمدة في التاريخ ، افحش ابن حبان القول فيه .

قلت : لم يزد ابن حبان على قول ابن نمير شيئا . . فقد قال ابن نمير: كان سيف يفع الحديث ، وقد اتهم بالزندقة ، ونقل الحافظ في تهذيبه عن جمع من الحفاظ انه متروك . ونقل عن الحاكم قوله : اتهمه بالزندقة واتهم محمد بن سعيد المملوك بالزندقة ايضا ووضع الحديث . ونقل الحافظ متروك .

.....

٢٦٩
(١٣٦)

المطلب الرابع : فاسق

عند الحديث على جوارح العدالة في الباب السادس تكلمت اثر الفسق في العدالة . وقد اطلق ابن حبان الفاظا تدل على الفسق كـ شرب الخمر وعشق النساء وقذف المحصنات وارتكاب المعاصي وسماع القينات والغناء وبيع الخمر والتنجيم والمجون .

وكان عدد الرواة الذين اطلق عليهم ابن حبان هذا الوصف احد عشر راويا^(١)، ولم يذكر احدا منهم في الثقات ولم يخرج عن واحد منهم فـ المجروحين.

وقد كان ثلاثة منهم من رجال التذويب قال الحافظ في واحد^(٢) متروك ، وفي الاخرين^(٣) : ضعيف . وكان الباقيون من الزوائد على رجال الستة .

...

(١) ٢٥٩/٣م - ٢٦٩م

(٢) ٢٦٣/٣م

(٣) ٢٦٨-٢٦٦/٣م

المطلب الخامسمن ادخل عليه الحديث فعرف فلم يرجع او كان يلقيفيقبل التلقين

قال ابن حبان (١) : ومنهم من ادخل عليه شيء من الحديث وهو لا يدري فلما تبين له لم يرجع عنه وجعل يحدث به آنفا من الرجوع عما خرج منه . وهذا لا يكون الا من قلة الديانة والمبالاة بما هو مجروح في فعله . فان سلك في اول وهلة وهو لا يعلم بما يحدث به ثم علم وحدث بعد العلم بما ليس من حديثه وان كان شيئا يسيرا فقد جعل في جملة المتروكين لتعديده ماله له .

ثم روى ان بحان عن احمد بن حنبل قال : لعن غياث (٢) : داود الاودي عن الشعبي عن علي : (لا يكون من اقل من عشرة دراهم فصار يحدث) (٣) وروى عن احمد بن واضح قال : كان هانيء بن المتوكل (٤) لم يكن اول مرة يحدث بشيء من المناكير انما ادخلوا عليه بعدما كبر الشيخ حين ترجمه : لايحوز الاحتجاج به بحال .

وذكر ابن حبان في ثنايا كتابه ثلاثة رواة اخرين . من هذا المصنف وصف الثنين (٥) منهما بقوله : استحق الترك . وقال عن الثالث (٦) : والذي عندي ترك ما انفرد به من الاخبار والاحتجاج بما وافق الثقات لان اصراره توهم لاتعمد .

هذا الذي قرره اخيرا ينبغي التنبيه اليه في كل موضع يذكره لانه ذو اثر على مرتبة الراوى . قال في ترجمة سفيان بن وكيع وهو من الضرب الذي ذكرته

-
- (١) المجروحين ٧٨/١ .
 - (٢) هو غياث بن ابراهيم الكوفي ترجمه في المجروحين ٢٠٠/٢ .
 - (٣) الحديث باطل . انظر سنن الدارقطني ٢٤٦/٣ ونصب الراية ١٩٦/٣ ، ١٩٩ .
 - (٤) ترجمه في المجروحين ٩٧/٣ .
 - (٥) ٣٢٠/٣ ، ٣٢١ . (٦) ٣٢٢/٣ .
 - (٧) ٣٢٠/٣ . على ان مما ينبغي التذكير به ان ابن حبان قد ذكر سفيان في جملة من يوضع عليه الحديث وهو لا يعلم في ٧٧/١ ولكنه حين ترجمه في ٢٥٩/١ نص على انه لا يرجع ويصر على الخطأ .

مرارا انلو خر من السماء فتخطفه الطير احب اليه من ان يكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكنهم افسدوه .

فالذى يخاف من رجال هذا المصطلح هو هذا فاذا وافقهم الثقات على رواياتهم قبلت وانتفى الخوف حينئذ .

وكلمة استحق الترك كثيرا ما يطلقها ابن حبان ويعنى بها : استحق ترك الاحتجاج به . وزيادة فى احتياط ابن حبان فانه لم يخرج عن واحد منهم فى صحيحه .

ومما يجدر قوله ان رواية هذا المصطلح ليسوا على درجة واحدة من القبول والرد وان كانوا جميعا فى درجة الاعتبار ما لم توجه تهم اخرى للراوى ، كتهمة الاصرار على الخطأ تعنتا وتكبرا فحينئذ ينتقل الراوى الى مرتبة التـرك ويسقط حديثه .

ثم راج ابن حبان يستعرض من كان يجيب فى كل ما يسال عنه ، ويقبل التلقين وقد نقلت عنه :

ان الذى يجيب فى كل ما يسال عنه ويحدث لما لم يسمعه - عامدا - كذاب بعلم صحيح ولا يجوز ذكره فى مرتبة الاعتبار هذه .

والذين يذكرون هنا ممن وصف بهذا الوصف هم الرواة الذين اختلطت عليهم الامور واتوا من غفلة الصالحين وقد وصف ابن حبان احد عشر راويا (٨) بهذا الوصف ذكر اثنين (٩) منهم : صدوق مع وصف التخليط او الغفلة .

وكان يسعدنا جعل هؤلاء فى مرتبة الاعتبار لان مسلما خرج عن بعض هؤلاء مقرونا (١١) . وهذا يدل على انهم يصلحون فى المتابعات والشواهد ما لم تقم قرائن اخرى تمنع من اعتبار حديثهم كما ان الحافظ قد وصف اللين ولين الحديث من مرتبة الاعتبار وليس من مرتبة الترك .

(٨) ٣٢٣/٣م - ٣٣٣م

(٩) ٣٣١/٣م - ٣٣٠م

(١٠) ٣٢٦/٣م ، ٣٢٧م

(١١) ٣٢٧/٣م

٢٧٢
(١٣٠٩)

بيد. أنذا نعرض منهج ابن حبان في هذه المسألة وهو يرى ان هؤلاء لا يصلحون
للمتابعات فضلا عن الاحتجاج بهم . وبخاصة انه حكم على اكثرهم بانه يستحق
الترك او لايجوز الاحتجاج به او خرج عن حد الاحتجاج به . وهذه الالفاظ
انما يطلقها ابن حبان فيمن لايعتبر بحديثه اصلا : وقد وصف الحافظ _____
عددا (١٢) منهم بانه كذاب او متروك .

.....

المطلب السادس

الالفاظ الدالة على كذب الراوى فى الحديث

فى الباب السادس راينا ان لاختلاف بين اهل العلم فى رد شهادة الكذاب وترك روايته . وقد اطلق ابن حبان عدة الفاظ تدل على اتهام صاحبها بالكذب فقال فى ثلاثة (١) من الرواة كذاب . وقال فى ثلاثة عشر (٢) رجلا دجال ، وقال مرة (٣) فى لسانه فضل وثائية (٤) كان مطلق اللسان ، وثلاثة (٥) : كان غير حافظ للسانه . واخرجت له الارض افلاذ كبدها فى اربعة رواة (٦) .

ولم يذكر واحدا من هؤلاء فى ثقافته ولم يخرج عن احد منهم فى صحيحه . وقد قال الحافظ فى واحد (٧) من هؤلاء متروك . وفى اخر (٨) ضعيف ، وفى ثالث : صدوق تغير باخره (٩) .

وهذا لم يبتهمه ابن حبان بالكذب مباشرة وانما صار يكذب وهم — حتى كان الارض اخرجت له افلاذ كبدها .

فاطلق ابن حبان مصطلح يسرق الحديث على ستة عشر راويا (١٠) ومصطلح يقلب الاخبار على ثمانية رواة (١١) ومصطلح يسوى الحديث ويسرقه على اربعة رواة (١٢) لم يخرج عن واحد منهم فى صحيحه ولم يذكر واحدا منهم فى الثقات .

-
- | | |
|-------------|------|
| ٠٢٧٢-٢٧٠/٣٢ | (١) |
| ٠٢٨٤-٢٧٢/٣م | (٢) |
| ٠٢٨٥/٣م | (٣) |
| ٠٢٨٦/٣م | (٤) |
| ٠٢٨٧/٣م | (٥) |
| ٢٩١-٢٨٨/٣م | (٦) |
| ٠٢٧٥/٣م | (٧) |
| ٠٢٩١/٣م | (٨) |
| ٠٢٨٨/٣م | (٩) |
| ٣٠٧-٢٩٢/٣م | (١٠) |
| ٠٣١٥-٣٠٨/٣م | (١١) |
| ٠٣١٩-٣١٦/٣م | (١٢) |

اما مصطلح (يحدث عن لم يره) او (يحدث عن لم يسمع منه) فـ تقدم الكلام في الباب السادس على انه ان حدث عن لم يره بصيغة السماع فيكون الراوى كذابا بعلم صحيح - كما يقول ابن حبان - .

وان كان يروى باحدى صيغ التدليس فانه يقبل منه ما صرح فيه بالسماع او وجد مصرحا به من طريق اخر مالم يثبت كذبه فان ثبت كذبه ترك .

وقد اطلق ابن حبان هذا المصطلح على خمسة عشر راويا (١٣) فيهم عدة رواة لا يستحقون (١٤) مرتبة الترك وذكر واحدا منهم في الثقات (١٥) وكانت احكامه عليهم من احكام مرتبة الترك .

ووصف ثلاثة رواة (١٦) اخرين بقوله : يروى من غير سماع وثلاثتهم متروكون او متهمون ..

كما وصف راويين (١٧) بقوله : (يدخل الحديث على الثقات) ولا ريب ان هذه صورة من صور الكذب ، ووقع الحديث ، وقد كذب احدهما ايمن معين وكذب الآخر ابوداود .

.....

(١٣) ٣٣٤/٣م - ٣٤٨

(١٤) ٣٣٤/٣م ، ٣٣٦ ، ٣٤٣

(١٥) ٣٤٢/٣م

(١٦) ٣٤٩/٣م - ٣٥١

(١٧) ٣٥٢/٣م - ٣٥٤

المطلب السابع

الالفاظ الدالة على الوضـع

ان مما لا يخفى على باحث ان حديث الكذاب موضوع على رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس مصطلح (كذاب) يشتى الفاظه مغايرا لمصطلح (وضاع) وانما فصلت هذا المصطلح عن ذاك تمشيا مع منهج ابن حبان فى تقسيم انواع الجرح الذى زنديق وكذاب ووضاع بل جعل الوضعيين انفسهم انواعا عديدة .

وقد كان عدد من هؤلاء الوضعيين ممن عاصروهم (١) ابن حبان وناظرهم وهدد بعضهم ونجح بعضا وحذر من بعض .

وقد كان عدد الرواة الذين اتهمهم ابن حبان بالوضع خمسة وسبعين (٢) راويا وذكر اثنين فى الثقات وخرج عن واحد (٣) منهما فى صحيحه حديثا تقدم الكلام عليه فى الباب السادس وقد قلت هناك بان ابن حبان قد خرج له ليدل على ان الصدوق قد يكذب لا احتجاجا به او وهم الرجل واخطا فى تجريده حديثه والخطا لا ينفك عنه البشر - كما يقول ابن حبان ايضا - وقد ذكر اخر فى الثقات (٤) ايضا وقال : يخطئ ويخالف .

وكان عدد الذين رماهم بالوضع من رجال الكتب الستة ستة عشر راويا اخرج مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه لواحد (٥) منهم وقال الحافظ افحش ابن حبان القول فيه ولم يات بدليل .

قلت : دليل ابن حبان الذى ذكره فى المجروحين (٦) هو ان سويدا هذا روى عن حماد بن سلمة عن ايوب وهشام عن ابن سيرين عن ابى هريرة رفعه قال : (احبب حبيبك هونا ما عسى ان يكون بغيضك يوما ما . .)

(١) ٣٥٤/٣م ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ .

(٢) ٣٥٤/٣م - ٤٢٨ .

(٣) ٣٧٨/٣م .

(٤) ٣٨٦/٣م .

(٥) ٣٨٥/٣م .

(٦) المجروحين ٣٥١/١ - ٣٥٢ .

قال: (وهذا الحديث ليس من حيالتي أبي هريرة ولا من حديث ابن سيرين ولا من حديث أيوب وهشام ولا من حديث حماد بن سلمة وإنما هو قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

وقد رفعه عن علي بن الحسن بن أبي جعفر الجفري عن أيوب عن حميد بن عبد الرحمن عن علي بن أبي طالب وهو خطأ فاحش .

فأبى حبان هنا يتهم سويد بن عمرو بأنه وضع اسناداً صحيحاً لمتمن لا يصح رفعه وجعله من مسند أبي هريرة بينما هو موقوف على علي وقد رفعه رجل وهو خطأ فاحش .

هذا هو الدليل الذي جاء به ابن حبان ومما هو مشهور عن ائمة النقد، تضعيفهم الراوى بمثل ذلك .

قال ابن عدى (٧): (وهذا لا أعلم أحداً قاله عن ابن سيرين إلا الحسن بن دينار ومن حديث أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة رواه عنه حماد بن سلمة وعن حماد سويد بن عمرو الكلبي وعن سويد أبو كريب ... ويرويه الحسن بن علي جعفر عن أيوب عن ابن سيرين عن حميد بن عبد الرحمن الحميري عن علي بن النبي صلى الله عليه وسلم ٢٢٠٠)

وقد ذكر ابن عدى في كامله أن هذا الحديث قد رواه ثالث آخر عن ابن عمر ..

وانفرد أبو داود بواحد (٨) من هؤلاء وانفرد الترمذي باثنين (٩) وانفرد ابن ماجه (١٠) بتسعة وضاعين منهم وشارك الترمذي في اثنين (١١) أخريين واشترك أصحاب السنن الأربعة بالتخريج عن واحد (١٢) .

(٧) الكامل ٧١١/٢-٧١٢ وانظر ٥٩٣

(٨) م ٤١٨/٣

(٩) م ٣٧٨/٣ ، ٤١٥

(١٠) م ٣٦٩/٣ ، ٣٧٧ ، ٤٠٢ ، ٤٠٤ ، ٤٠٨ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤٢٨

(١١) م ٣٨٠/٣ ، ٤٢٦

(١٢) م ٣٦٨/٣

وقد حكم الحافظ على اربعة (١٣) بالضعف وعلى الباقيين بالترك او الكذب وقد كانت الاحكام التي يطلقها ابن حبان على هؤلاء الرواة متعددة درستهم جميعا في المبحث الثاني من هذا الفصل كقوله : لا يحل كتابة حديثه الاعلى جهة الاختبار ولا ذكره الا على طريق الاعتبار . وقوله : لا يحل كتابة حديثه الا على جهة التعجب ونحو ذلك .

وبذلك يكون ابوداود والنسائي اقل اصحاب السنن نصيبا من هؤلاء
الوضاعين اذ خرج كل واحد منهم عن اثنين فقط .. بينما خرج ابن ماجه
عن ثلاثة عشر منهم وخرج الترمذي عن ستة منهم .
.....

المطلب الثامن

الفاظ متعددة تدل على التـرك

واستخدم ابن حبان مصطلح (يروى الموضوعات) وهو يقصد روى الموصوف بذلك الترك كما فهمه الحافظ في تراجم كثيرة جدا مما بين ايدينا في هذا الملحق (١٤) . وقد وصف ابن حبان مائة راو وتسعة وعشرين راويا (١٥) برواية الموضوعات . انتقد الحافظ على ابن حبان سبعة رواة (١٦) جعلهم الحافظ من مرتبة صدوق مع قيد النظر . وكان يقول : افحش ابن حبان في تضعيفه (١٧) او افراط ابن حبان في تليينه ، بل قال في راو مرة (١٨) : متروك رمياه ابن حبان بالوضع . وكان ابن حبان قد قال فيه : يروى عن الثقات الموضوعات والمقلوبات ولا يحل الاحتجاج به بحال .

فانت تلاحظ ان مرتبة الترك اوسع من ان تختص بالوضاعين فمن ان الرجل متروك عند الحافظ عقب بقوله : رماه ابن حبان بالوضع . . وقال في اربعة رواة (١٩) منهم : ينفرد بالموضوعات . ووصف بجملة (يشهد المبتدئ في صناعة الحديث بانها موضوعة) بعد بيان روايته للمناكير او المقلوبات او الموضوعات خمسة رواة (٢٠) ، لم يذكر واحدا منهم في الثقات وانتقده الحافظ في اثنين (٢١) منهم .

(١٤) م ٥٠٨/٣ ، ٥١٧ ، ٥٢٠ ، ٥٢٥ ، ٥٣٠ ، ٥٣٤ ، ٥٥٣ ، ٥٥٥ .

(١٥) م ٤٢٩/٣ - ٥٥٧ .

(١٦) م ٤٣٦/٣ (ص س) ، ٤٤١ (ت ق) ، ٤٦٩ (ص س ق) ، ٤٧٩ (بخ) ، ٤٩٣ (بخ) .

٤٩٣ (خت ٤) ، ٤٩٩ (بخ ٤) ، ٥٢٩ (د س ق) .

(١٧) م ٤٤١/٣ ، ٤٦٩ ، ٤٧٩ .

(١٨) م ٥٠٨/٣ .

(١٩) م ٥٥٤-٥٥٧ .

(٢٠) م ٥٥٧-٥٦٠ .

(٢١) م ٥٥٧/٣ ، ٥٦٠ .

٤٧٩
(١٣٣٣)

وحكم على احاديث ثمانية عشر راويا (٢٢) بقوله : يشهد من الحريث
صناعته انها مقلوبة او انها معمولة او انها موضوعة .
بل حكم على ثلاثة (٢٣) رواة بان احاديثهم يشهد من ليس العلم صناعته
انها موضوعة او معمولة ..
وحكم على ثلاثة وعشرون (٢٤) راويا بقوله : (يسبق الى القلب انه المتعمد
لها انه كالمتمد ، انه الواضح لها ..)
وهذه الالفاظ التي يطلقها ابن حبان رحمه الله يعنى بها ان الرجل
فى مرتبة الترك وانه ان لم يكن وضاعا او كذابا فوهمه الفاحش وخطوه الكبير
يشبهان الوضع .
قال فى ترجمة (٢٥) الحسن بن يحيى الخشنى : منكر الحديث جدا ، كان رجلا
مالحا يحدث من حفظه حتى كثر الوهم فيما يرويه وفحش المناكير فى اخباره
التي يرويها عن الثقات حتى يسبق الى القلب انه كان المتعمد لذلك فاستحق
الترك .
ووصف اربعة وثلاثين راويا (٢٦) بقوله : يروى العجائب . وقال فى
موضع (٢٧) رويت عنه العجائب لايحتج به اذا انفرد .
وكما سبق ذكره فى الفصل الثانى : ان كل رجل قيد ابن حبان ووصفه
بهذا القيد : لايحتج به اذا انفرد فهو فى مرتبة الاعتبار عنده حتى يثبت
مخالفته الفاحشة للثقات او التفرد بالمناكير . وعلى هذا فكل رجل
فى هذه المصطلحات قيد بهذا القيد فهو مستثنى من مرتبة الترك عنده .

(٢٢) ٥٨٢-٥٦٥/٣م

(٢٣) ٥٦٢/٣م - ٥٦٤

(٢٤) ٦٠٥-٥٨٣/٣م

(٢٥) ٥٨٧/٣م وانظر كذلك ٥٨٤ ، ٦٠٣

(٢٦) ٦٣٩-٦٠٦/٣م

(٢٧) ٦٤٠/٣م وانظر ٦٠٦ ، ٦١٦ ، ٦٢٨ ، ٦٣٦

ووصف ابن حبان أحد عشر راوياً بقوله (٢٨) : يروى المعطلات وقد كانت الأحكام التي يطلقها على هؤلاء مما ذكرنا أنه يدور بين مرتبة التـرك ومرتبة الاعتبار . فقال مرة في راو (٢٩) : ردىء الحفظ ممن يأتى بالمعضلات لايجوز الاحتجاج به الا فيما يوافق الثقات . وقال الحافظ : ضعيف .

وقال مرة أخرى (٣٠) : يروى المعطلات عن الثقات ولا يحل كتابة حديثه الا على جهة التعجب وقال الحافظ : متروك . كذبه ابن معين واتهمه ابو داود بالوضع .

والذي ينبغي قوله هنا ان ابن حبان يصف الراوى بما وقع له من حديثه فان كان قد عرف عين الراوى حقيقة وسر حديثه فانه يحكم عليه بنـباء على مروياته .

وان كان لم يتحقق شخصه او لم تكثر المعطلات في حديثه ، اولم يسبـر حديثه تماماً حكم عليه بانه لا يحتج به اذا انفرد . والله اعلم .

ووصف اربعة رواة (٣١) بقوله : يروى الطامات . وقال عقب ترجمة راو (٣٢) فاستحق الترك . وقال الحافظ : متروك .

وقال في راو آخر (٣٣) : يروى الطامات لايجوز الاحتجاج به اذا انفرد ، فهذا ليس كذاك ..

وقد اتهم ابن حبان ستة رواة بقوله (٣٤) : يروى عن الثقات المعطلات وعن المجروحين الطامات او : يروى عن الثقات المعطلات وينفرد بالطامات ونحو ذلك .

(٢٨) ٦٥١-٦٤١/٣م

(٢٩) ٦٤٥/٣م

(٣٠) ٦٤٦/٣م

(٣١) ٦٥٥-٦٥٢/٣م

(٣٢) ٦٥٢/٣م

(٣٣) ٦٥٥/٣م

(٣٤) ٦٦١-٦٥٦/٣م

٢٨١
(١٣١٨)

واتهم ستة آخرين (٣٥) بقوله : يروى مناكيرواوابد او يــــروى
اوابد وطامات او يروى الاوابد والزوائد . . وكان واحد منهم من رواية (٣٦) ،
ابن ماجة قال عنه الحافظ متروك . والباقون من الرجال الزوائد .

ووصف ستة آخرين (٣٧) بقوله : يروى عن فلان مالم يحدث به قــــط ،
وهؤلاء كلهم من مرتبة الترك . الا واحدا (٣٨) قال الحافظ فيه : وثقه ابن
يونس ولم يعرفه ابو حاتم وافرط ابن حبان في تضعيفه .

والذى يعنيننا معرفة منهج ابن حبان في مثل هذه المصطلحات وانما نستأنس
باقوال الحافظ ، لننتعرف الى منهج ابن حبان .

.....

(٣٥) م ٦٦٢/٣ - ٦٦٧ .

(٣٦) م ٦٦٧/٣ .

(٣٧) م ٦٦٨-٦٧٣ .

(٣٨) م ٦٧٠/٣ .

المبحث الثانيأحكام مرتبة التركالمطلب الأولاستحق الترك

استحق ابن حبان هذا الحكم على أربعة وخمسين راويًا (١) من رجال كتابه المجروحين وقال: وجب تركه في خمسة آخرين (٢) .

وقد كانت اسباب استحقاق الترك عند ابن حبان كثيرة جدا، فإذا كان الراوي داعية (٣) إلى بدعته ، أو كان فاحش (٤) الخطأ كثير الوهم ، أو كثرت روايته للمناكير (٥) ، أو اختلط (٦) ولم يتميز حديثه القديم من الجديد ، أو كان فاسقا (٧) أو كذابا ، أو عرف (٨) بخطئه فلم يرجع أو كثرت روايته للموضوعات (٩) توهمها ، أو لم يكن الحديث صناعتا فصار يرفع المراسيل ويقلب الاخبار جهلا (١٠) بصناعة الحديث ، أو كان سوء الحفظ (١١) كثير الخطأ أو كثرت مخالفته (١٢) الاثبات ، أو كان مغفلا (١٣) لا يدري ما يحدث به أو كان مجهولا لا يعرف (١٤) إلا بروايته عن ضعيف أو رواية ضعيف (١٥) عنه ، أو حدث (١٦) ممن لم يره بغير صيغة التدليس ، فهذه الاسباب كلها يستحق صاحبها الترك عند ابن حبان .

(١) م ٦٧٩-٧٣٢

(٢) م ٧٣٣-٧٣٧

(٣) م ٦٧٩/٣ ، ٦٩٤

(٤) م ٦٨٠/٣ ، ٦٩٠ ، ٦٩٧ ، ٧٠١ ، ٧٠٨ ، ٧١٣ ، ٧١٤ ، ٧١٥ ، ٧١٦ ، ٧١٨ ،

٧٢٩ ، ٧٣٠ .

(٥) م ٦٨١/٣ ، ٦٨٥ ، ٧٠٧ ، ٧١٠ ، ٧١١ ، ٧٢١ ، ٧٢٤ ، ٧٣١ .

(٦) م ٦٨٢/٣ ، ٦٨٣ ، ٦٨٩ ، ٦٩٨ .

(٧) م ٦٨٤/٣

(٨) م ٦٨٦/٣ ، ٧٠٥ .

(٩) م ٦٨٧/٣

(١٠) م ٦٨٨/٣ ، ٦٩٢ ، ٦٩٦ ، ٧٠٣ ، ٧٠٦ ، ٧١٢ ، ٧١٩ .

(١١) م ٦٩١/٣ ، ٧٠٣ ، ٧٢٠ ، ٧٢٦ (١٢) م ٦٩٥/٣ ، ٧٠٩ .

(١٣) م ٦٩٣/٣ ، ٧٠٢ ، ٧١٧ ، ٧٢٧ ، ٧٢٨ .

(١٤) م ٦٩٩/٣ ، ٧٢٥ ، ٧٣٤ .

(١٥) م ٧٣٣-٧٣٥ ، ٧٣٦ ، ٧٣٧ .

٤٨٣
(١٣٣٠)

ولنا ان نتساءل فنقول : هل يقصد ابن حبان بقوله : فلان يستحق الترك ، او يجب تركه ان الرجل متروك فعلا او انه يستحق ترك الاحتجاج به ويعتبر بحديثه .

اقول: ان هذه الاسباب التي ذكرها ابن حبان يستحق صاحبها عند ابن حبان ترك الرجل كلية فلا يحتج به ولا يعتبر بحديثه .

فالرجل المجهول - في اصطلاحه - لا يحتج به ولا يعتبر بحديثه والمختلط وكل من غلب خطؤه على صوابه ، سواء كانت الغلبة من سوء الحفظ او فحش الوهم ، او الغفلة او كثرة المناكير . الخ فانه يعد الرجل متروكا فعلا وقوله : استحق (١٦) ترك الاحتجاج به . كقوله استحق الترك وهو ينص على انه لا يحتج (١٧) به اذا انفرد ، اذا كان ممن يحتج به اذا وافق الثقات . وهذا ما فهمه الحافظ ابن حجر من صنيع ابن حبان . فانه عاب على ابن حبان قوله استحق الترك في غير موضع .

قال في عباد (١٨) بن عباد الخواص : (صدوق يهيم افحش ابن حبان فقال : يستحق الترك) وقال في عباد (١٩) بن يعقوب الرواجني : (صدوق رافض حديثه عند البخاري مقرون بالغ ابن حبان فقال : يستحق الترك) اه . فلو كان ممن يعتبر به عند ابن حبان لما ساء ان يقول الحافظ ما قال .

وان منهج ابن حبان في ان المجهول يستحق الترك ، جعله يقول (٢٠) عن عبدالله ابن عبيدة الربذي : منكر الحديث جدا ليس له راو غير اخيه موسى وهو ضعيف وهذا عنده مجهول - فلا ادري المناكير في روايته من ايهم

(١٦) م ٧١٩/٣ ، ٧٢٣ ، ٧٢٤ ، ٧٣٠ .

(١٧) م ٧٢٢/٣ .

(١٨) م ٦٩٣/٣ .

(١٩) م ٦٩٤/٣ وانظر ٧٠٣ .

(٢٠) م ٧٣٧/٣ ، ٦٩٠ ، ٧٠١ .

فمن هنا اشتبه امره ووجب تركه مع ان الحافظ قال فيه : ثقة من الرابعة وقال في واحد : صدوق وفي آخر : ليس به بأس من غير قيد .

نعم قد يكون الرواة الذين استحقوا الترك عند ابن حبان لا يستحقون الترك عند غيره او في نفس الامر .

وهنا يلوح لنا صدق كلمة الشيخ المعلمي رحمه الله حيث يقول (٢١) :
(لكن ابن حبان يتشدد وربما تعنت فيمن وجد في روايته ما استنكره ، وان كان الرجل معروفا مكثرا) .

ومما يؤكد صحة فهم الحافظ ابن حجر لمراد ابن حبان وانه يعنى الترك فعلا انه حكم على خمسة (٢٢) رواية بالترك فوافقه الحافظ وقـال في كل منهم : متروك . كما قال في واحد (٢٣) : منكر الحديث . وفي الآخر (٢٤) : كذاب . وكان بقية الرواة عند الحافظ من مرتبة الاعتبار .

ومما يذكر في هذا المقام ان كل راو قال فيه ابن حبان وجب (٢٥) تركه لجهالته عنده قد ذكره في الثقات ايضا ؟ اما من قال فيه استحسـق الترك . فلم يذكر الا ثلاثة (٢٦) منهم في الثقات ، ولم يخرج عن واحد منهم في صحيحه ..

...

(٢١) التنكيل ٦٦/١ .

(٢٢) م ٦٧٩/٣ ، ٦٩٧ ، ٧٠٠ ، ٧٠٤ ، ٧١٥ .

(٢٣) م ٦٨٥/٣ .

(٢٤) م ٦٩٩/٣ .

(٢٥) م ٧٣٣/٣ - ٧٣٧ .

(٢٦) م ٦٩٥/٣ ، ٧٠٢ ، ٧٢١ .

المطلب الثاني

سقط الاحتجاج باخباره

قال في ترجمة (١) عبدالرحمن بن حماد الطلحي : (يروى عن طلحة ابن يحيى نسخة موضوعة فلست ادري اوضعها او اقلبت عليه وايا ما كان من ذلك فهو ساقط الاحتجاج به على الاحوال كلها لما اتى مما لا اصل له في الروايات) اهـ .

وقال في ترجمة (٢) عبدالعزيز بن ميمون بن ابي رواد : (كان يدري ما يحدث ، روى اشياء لا يشك من الحديث صناعته اذا سمعها انها مقلوبة كان يحدث بها توهمها لاتعمدا ، ومن حدث على الحساب ، وروى على التوهم حتى كثر ذلك منه ، سقط الاحتجاج به وان كان فاضلا في نفسه) اهـ .

وقال في آخر (٣) : منكر الحديث جدا .. فلما كثر ذلك في اخباره صار ساقط الاحتجاج بما يرويه وقال مرة اخرى (٤) : كثير الخطأ فاحش الوهم فلما كثر ذلك في روايته سقط الاحتجاج باخباره وهذا يعني ان الذي يحكم عليه بذلك ربحته به عنده ولا يعتبر لان ابن حبان كما قدمنا يعد الحد الفاصل في قبول رواية الرواة وعدم قبولها هو غلبة الخطأ او عدم غلبته فاذا غلب الخطأ استحق الترك حتى فيما وافق فيه الثقات .

وقد حكم ابن حبان على سبعة عشر راويا (٥) بسقوط الاحتجاج بهم او باخبارهم ، ولم يخرج عن واحد منهم في صحيحه وذكر في الثقات اثنين (٦) منهم . وما قلته فيمن حكم عليه ابن حبان باستحقاق الترك اقوله هنا من ان الراوى الذى سقط الاحتجاج به قد يكون كذلك عند غيره من الحفاظ (٧) وفي نفس الامر وقد يكون لا يستحق (٨) الترك والموازنة ترجح بين اقوال النقاد وابن حبان يتشدد في طعن الراوى اذا وجد له روايات منكرة .

(١) ٧٣٨/٣م (٢) ٧٣٩/٣م

(٣) ٧٤٢/٣م (٤) ٧٤٣/٣م

(٥) ٧٥٤-٧٣٨/٣م (٦) ٧٤٤/٣م ، ٧٤٦

(٧) ٣م انظر على سبيل المثال : ٧٤٤ ، ٧٤٩ ، ٧٥٢

(٨) ٣م / مثال ذلك : ٧٣٩ ، ٧٤٠ ، ٧٤٣ ، ٧٤٦

١٤٨٦
—————
المطلب الثالث

بطل الاحتجاج باخباره به

- قال في ترجمة (١) حبان بن زهير الكلابي : (اختلط حتى كان لا يدري ما يحدث ولم يتميز حديثه القديم من الحديث فبطل الاحتجاج باخباره) اهـ .
- وقال في ترجمة عباد (٢) بن كثير الرملي : كان ابن معين يوثقه وهو عندي لاشيء ، لانه روى عن الثوري (طلب الحلال فريضة بغد فريضة) ومن روى مثل هذا الحديث بهذا الاسناد عن الثوري . بطل الاحتجاج بخبره فيما يروى مما يشبه حديث الثقات) اهـ .
- وقال في ترجمة (٣) مخلص بن عبد الواحد ابى الهذيل البصري : منكسر الحديث جدا . ينفرد بالمناكير عن المشاهير . فلما كثر ذلك في روايته ، بطل الاحتجاج به فيما وافقهم من الروايات .
- وقال في ترجمة (٤) مسروح ابى شهاب : يروى عن الثوري ما لا يتابع عليه لايحوز الاحتجاج نحوه . لمخالفته الاثبات في كل ما روى .
- وقال في ترجمة (٥) موسى بن عبيدة الريدى : (كان من خيار عباد الله نسكا وفضلا وعبادة وصلاحا ، الا انه غفل عن الاتقان في الحفظ حتى ياتى بالشئ الذى لا اصل له متوهما ويروى عن الثقات ما ليس من حديث الاثبات من غير تعمد له ، فبطل الاحتجاج به من جهة النقل وان كان فاضلا في نفسه) .

(١) ٧٥٦/٣م

(٢) ٧٦٠/٣م

(٣) ٧٨٩/٣م

(٤) ٧٩١/٣م

(٥) ٧٩٦/٣م

هذه النصوص وغيرها كثير تفيد ان ابن حبان اذا اطلق هذا الحكم على الراوى مجردا عن اية قرنية اخرى فانه يعنى ان الرجل متروك لايحتج به ولا يعتبر بحديثه لان من مذهبه ان من اختلط ولم يتميز حديثه استحق الترك فلا يعتبر حتى بحديثه الذى يوافق فيه الثقات ، وبقيّة الامثلة التى سقتها صريحة فى هذا المعنى . ولم يخرج ابن حبان عن احد ممن حكم ببطلان الاحتجاج به الا حديثا اخرجه ليزيد بن عبد الملك النوفلى من حديث (٦) اصغ بن الفرّج عن عبد الرحمن بن القاسم عن يزيد بن عبد الملك ونافع بن ابى نعيم القارىء عن المقبرى عن ابى هريرة . . ثم قال : (احتجاجنا فى هذا الخبر بنافع بن ابى نعيم ، دون يزيد بن عبد الملك النوفلى ، لان يزيد بن عبد الملك تبرأنا من عهده فى كتاب الضعفاء) .

وهذا النص صريح كل الصراحة بانه لايحتج بمن قال: بطل الاحتجاج به ، حتى ولو وافق الثقات - كما هو هنا - .

وقد كان عدد الذين حكم ابن حبان ببطلان الاحتجاج بهم سبعة وخمسين (٧) راويال ذكر فى الثقات احد عشر راويا منهم (٨) .

وقد كان عدد غير يسير منهم فى مرتبة الاعتبار كما كان عدد منهم فى درجة (٩) النظر والاختبار ، وكان واحد (١٠) منهم فى درجة الاحتجاج كما كان عدد منهم من المتروكين عند الحافظ .

والذى حكم الحافظ بانه ثقة فى درجة الاحتجاج قال فيه ابن حبان: كان صدوقا فى الرواية الا انه كان يخطئ كثيرا ويهم شديدا حتى كثر فى روايته الاشياء المقلوبة فبطل الاحتجاج به وذكر له عدة احاديث اخطأ فيها وخالف الثقات امثال مالك ومعمّر وعقيل ويونس .

(٦) موارد الزمان (٢١٠) والاحسان ٣١٨/٢ - ٣١٩ .

(٧) ٨١١-٧٥٥/٣م

(٨) ٧٥٦/٣م ، ٧٦٥ ، ٧٧٦ ، ٧٨٠ ، ٧٨٥ ، ٧٩٠ ، ٧٩٤ ، ٨٠٦ ، ٨٠٧ ، ٨٠٨ ، ٨١١ .

(٩) ٧٧١/٣م ، ٧٨١ ، ٧٩٣ ، ٨٠١ ، ٨٠٦ ، ٨٠٧ .

(١٠) ٧٦٧/٣٢

٢٨٨
(١٣٢٥)

ومن مذهبهما هو معلوم ان الرجل الصدوق الذي لا يهتم بمذهبه
اذا فحش خطوه وغلب على صوابه بطل الاحتجاج به وان كان فاضلا في نفسه .

وقد قمت ان من جرح ابن حبان بجرح مسقط ، لا يلزم ان يكون هو كذلك
عند غيره من الحفاظ او في نفس الامر ، وانما مذهب الرجل هذا يحسن الظن
فيمن لم يرو الا حديثا او حديثين مما يوافق حديث الثقات ويبالغ الجرح
اذا وجد لمشاهير الرواة احاديث مناكير . وقد تقدم نص ذلك .

٤٨٨
(١١١١)

المطلب الرابع

خرج عن حد الاحتجاج به

قال في ترجمة (١) اسماعيل بن عياش الحمصي : (لما كبر تغير حفظه وادخل الاسناد في الاسناد والمتن في المتن - وهو لا يعلم - حتى صار الخطأ في حديثه يكثر ، ومن كان هذا نعتة ، خرج عن حد الاحتجاج به فيمسا لم يخلط) اهـ .

وقال في ترجمة (٢) اغلب بن شمين ابن النعمان السعدي : منكر الحديث ، يروى عن الثقات ما ليس من احاديثهم حتى خرج عن حد الاحتجاج به لكثرة خطئه .

وقال في ترجمة (٣) ثابت بن ابي صفية ابوخمزة الثمالي : (كثير الوهم في الاخبار حتى خرج عن حد الاحتجاج به اذا انفرد مع غلو في تشيعه) اهـ .

وقال في ترجمة (٤) كثير بن شظير الازدي : (كثير الخطأ على قليلة روايته ، يروى عن المشاهير المناكير حتى خرج عن حد الاحتجاج به الا فيما وافق الثقات) اهـ .

وقال في ترجمة (٥) ابان بن ابي عياش : غفل عن الحفظ والتمييز حتى خرج عن حد الاحتجاج به وذكر انه روى عن انس اكثر من الف وخمسة حديث ، ما الكبير شيء منها اصل يرجع اليه . وقال الحافظ : متروك .

وقال في ترجمة (٦) ابراهيم العبسي : كثر وهمه وفحش خطؤه حتى خرج عن حد الاحتجاج به . وقال الحافظ : متروك .

وفي ترجمة (٧) الحارث بن نبهان الجرمي : غلب الوهم على حديثه حتى فحش خطؤه وخرج عن حد الاحتجاج به وقال الحافظ : متروك .

(١)	م ٨١٥/٣
(٢)	م ٨٢٠/٣
(٣)	م ٨١٢/٣
(٤)	م ٨٢٩/٣
(٥)	م ٨١٣/٣
(٦)	م ٨١٧/٣
(٧)	م ٨٢١/٣

وفى ترجمة (٨) يحيى بن عبيد الله التميمي : كان من خيار عبد الله ...
يروى عن ابيه مالىس له اصل - وابوه ثقة - فلما كثر روايته عن ابيه
بما ليس من حديثه سقط عن حد الاحتجاج به وكان سوء الصلاة . قال الحافظ
متروك وافحش الحاكم فرماه بالوضع ..

من هذه التراجم العديدة يتجلى امامنا طائفتان من الرواة ، حكم ابن حبان
على بعضهم بانه خرج عن حد الاحتجاج به اما لكثرة وهمه وفحش غلظه ، او لتفرد
بالمناكير او لاختلاطه وعدم تميز حديثه ، وقد حكم الحافظ على هؤلاء بانهم
متروكون .

وهذا يعنى ان من يقول فيه ابن حبان : خرج عن حد الاحتجاج به فهو عنده
متروك .. اللهم الا ان يقرن هذا الحكم بصيغة استدراك او تقبيد كما فى ترجمتى
ابى حمزة الثمالى وكثير بن شظير فعندها يكون الرجل فى مرتبة الاعتبار ،
ولم ينزل الى مرتبة الترك عنده .

وذلك لان كثرة الخطأ وسوء الحفظ امر نسبي فاذا عبر ابن حبان
بهذا وعده سببا لحكمه على الراوى باستحقاق الخروج عن حد الاحتجاج مطلقا
فمعنى هذا ان كثرة الخطأ غالبية على حديثه ومن غلب على حديثه الوهم
والغلط استحق الترك حتى فيما وافق فيه الثقات عنده .

واذا عبر بذلك وعده سببا لقوله : خرج عن حد الاحتجاج به اذا انفرد ،
ونحوها من الاحكام فهذا يعنى ان خطاه كثير نسبيا ولم يغلب على صوابه ،
وقد حكم ابن حبان على تسعة عشر راويا (٩) بخروجهم عن حد الاحتجاج بهم
ماعدا اثنين (١٠) منهم فانه قيدهما فارتفعا الى مرتبة الاعتبار عنده .

على ان ابن حبان قد تشدد فى بعض الرواة كثيرا حين حكم بخروجهم عن
حد الاحتجاج بهم بينما قال الحافظ فيهم : صدوق (١١) مع قيد النظر والاختبار .

(٨) ٨٣٠/٣م

(٩) ٨٣٠-٨١٢/٣م

(١٠) ٨٢٠/٣م ، ٨٢٩

(١١) ٨١٥/٣م ، ٨٢٤ ، ٨٢٦ ، ٨٢٩

١٢٩١
(١٣٢٨)

ولم يذكر ابن حبان واحداً من هؤلاء في الثقات وخرج عن واحد (١٢) منهم حديثاً في صحيحه في فضل النفقة في سبيل الله ولم ادر سر تخريجه له —
انه قال في رواية عيسى بن المسيب البجلي: يقلب الاخبار ولا يعلم ويخطئ في الاثار ولا يفهم حتى خرج عن حد الاحتجاج به .

ولا يرد على قلب القضية فيقال: لم لا يكون الاصل في هؤلاء انهم في مرتبة الاعتبار الا من حكم عليه الحفاظ بالترك ؟

فأقول : لاننا انما نحدد مراتب هؤلاء لرواة عند ابن حبان وقسـد
حدد ابن حبان منهجه في ان كثرة الخطأ والوهم والغفلة امر نسبي فاذا حكم
بان الراوى من رواة الاعتبار نص على انه ممن يحتج به اذا وافق الثقات
او يعتبر به اذا لم يخالف وغير ذلك مما ذكرته في مواضع متعددة من هذه
الرسالة .. والله أعلم ..

.....

المطلب الخامس

لايجوز - لا يحل الاحتجاج به

ان حكم ابن حبان على راو بانه لايجوز الاحتجاج به او لا يحل انما يعنى انه متروك عنده ، وادلتنا على ذلك عديدة جدا .
فمن ذلك انه نص فى مواضع عديدة فى كتابه المجروحين على ان الرجل اذا كان ممن يعتبر بحديثه فانه يقول فيه : لايعجبني الاحتجاج به اذا انفرد ، او لايحتج به اذا خالف الثقات ، او يحسن التنكب عن اخباره التى خالف فيها الاثبات او انفرد بها عنهم وانظر على سبيل المثال ترجمة (١) يحيى ابن سعيد التميمي فانه قال فيها : (كان يخطئ كثيرا وكان ردىء الحفظ فوجب التنكب عما انفرد من الروايات ، والاحتجاج بما وافق الثقات لان امارات العدالة فيه بينه من الصدق والاتقان ، وان وهم فى الشئ بعد الشئ او اخطأ فى الحديث بعد الحديث فان هذا شئ لا ينفك عنه البشر ، فيتترك ما اخطأ فيه اذا علم والاحوط ان يترك ما انفرد من الرواية .

وكل ما نقول فى هذا الكتاب انه لايجوز الاحتجاج بخبره اذا انفرد فسيبيله هذا السبيل انه يجب ان يترك ما اخطأ فيه ولا يكاد يعرف ذلك الا الممعن البازل فى صناعة الحديث ، فرأينا من الاحتياط ترك الاحتجاج بما انفرد جملة حتى تشمل هذه اللفظة على ما اخطأ فيه او اخطئ عليه ، وادخل عليه وهو لا يعلم او دخل له حديث فى حديث وما يشبه هذا من انواع الخطا ويحتج بما وافق الثقات .

فلهذه العلة ما قلنا فى هذا الكتاب لمن ذكرنا انه لايحتج بانفراده (اهـ . وقد نص فى مقدمة صحيحه (٢) على ان الرجل اذا اخطأ لا يستحق ترك حديثه ولو كثر ، (لان الكثرة اسم يشتمل على معان شتى ولا يستحق الانسان

(١) المجروحين ١١٨/٣ وانظر ترجمة ابرهلال الراسبي ٢٨٣/٢-٢٨٤

(٢) الاحسان ١٤١/١ .

ترك روايته حتى يكون منه من الخطا ما يغلب صوابه ، فاذا فحش ذلك منــــه
وغلب على صوابه استحق مجانبه روايته واما من كثر خطؤه ولم يغلب على
صوابه فهو مقبول الرواية فما لم يخطئ فيه واستحق مجانبه ما اخطأ
فيه فقط) .

وقد قال في ترجمة (٣) صالح بن موسى الطلحي (يروى عن الثقات ما لا يشبه
حديث الاثبات حتى يشهد المستمع لها انها مقلوبة او معمولة ، لا يجوز
الاحتجاج به) وقال الحافظ : متروك .

وقال في ترجمة (٤) عثمان بن خالد بن عمر العثماني : يروى عن الثقات
المقلوبات وعن الاثبات اسانيد ليست من رواياتهم كانه كان يقلب الاسانيد
لايحل الاحتجاج بخبره وقال الحافظ : متروك .

وقال في اخر (٥) : يروى الموضوعات عن الثقات ، لا يجوز الاحتجاج به
وقال الحافظ : متروك .

وقال في راو غيره (٦) : يروى عن الثقات الاوابد والطامات ولا يحل
الاحتجاج به وقال الحافظ : متروك .

وقال في ثالث (٧) : يروى المناكير عن المشاهير ويأتى بالمعضلات
لايجوز الاحتجاج به . وقال الحافظ : متروك .

وقد حكم ابن حبان على تسعين رايا بانه لايجاز الاحتجاج بهم ولا باخبارهم
وقد كانت اسباب اطلاقه هذا الحكم متعددة كما في المصطلحات السابقة .
وقد ذكر ابن حبان في ثقاته اربعة (٨) من هؤلاء وقد اوضحت ذلك في موضعه
ولم يخرج عن واحد منهم في صحيحه .

ولاريب ان ابن حبان قد تشدد في بعض الرواة فحكم بانه لايجوز الاحتجاج
بهم . قال الحافظ (٩) في يونس الاسكافي ثقة لم يصاب ابن حبان في تليينه .

وكان بعضهم عند الحافظ في مرتبة الاختبار (١٠) والنظر ، كما كان عدد
منهم ضعفاء .

- | | | | |
|------|---------------------------------|-----------------------|------------------|
| (٣) | ٨٥٩/٣م | (٤) | ٨٧٠/٣م |
| (٥) | ٨٧٢/٣م وانظر نفس المصطلح والحكم | ٨٨٢ ، ٨٨٣ ، ٨٩٥ ، ٩٠٦ | |
| (٦) | ٨٨٠/٣م | (٧) | ٨٨٤/٣م |
| (٨) | ٨٤٦/٣م ، ٨٥٨ ، ٨٦٤ ، ٨٦٧ | (٩) | ٩١٧/٣م وانظر ٨٦٤ |
| (١٠) | ٨٤٧/٣م ، ٨٩٠ | | |

٤٨٤
(١٣٣١)

المطلب السادس

لايجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه الا على

سبيل الاعتبار

يتبادر الى الذهن ان جملة (الا على سبيل الاعتبار) ان الرجل يعتبر بحديثه ، او يحتج به اذا وافق الثقات او اذا لم يخالفهم ، او اذا لم ينفرد باصل لا يعرف الا من طريقه .

بيد ان التحقيق غير ذلك تماما .. ذلك ان من معانى الاعتبار : اخذ العبرة ، والاتعاظ .

قال فى ترجمة (١) ابان بن المحبر : يروى عن الثقات ما ليس ممن احاديثهم حتى لا يشك المتبحر انه كان يعملها لايجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه الا على سبيل الاعتبار .

وفى ترجمة (٢) احمد بن ابراهيم المزنى قال : يفع الحديث موضعا لايجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه الا على سبيل الاعتبار .

وفى ترجمة (٣) خراش بن عبد الله قال : يروى عن انس بنسختة فيها اشياء مستقيمة وفيها اشياء موضوعة اذا تأملها من هذا الشأن صناعته علم انه كان يفع الحديث وضا لايحل الاحتجاج به ولا كتابة حديثه الا على سبيل الاعتبار .

واذا تأملت الرواة الذين حكم عليهم ابن حبان بهذا الحكم وجدتهم تدور احوالهم بين الوضاع وراوى الموضوعات وراوى الظلمات والذى يثلب الاخبار ونحو ذلك من الاسباب التى تؤدى الى الحكم على صاحبها بالترك .

وقد كان عدد الذين حكم عليهم ابن حبان بذلك اثنين وعشرين راويا (٤) ، ولم يخرج فى صحيحه عن احد منهم وذكر فى ثقاته راويين فقط (٥) .

(٢) م ٩٢٦/٣

(١) م ٩٢٥/٣

(٤) م ٩٢٥-٩٤٦/٣

(٣) م ٩٣١/٣ وانظر ٢٩٢٩

(٥) م ٩٢٩/٣ ، ٩٣٠

المطلب السابع

لايجوز الاحتجاج به بحال وامثال ذلك

أبرم ابن حبان حكمه هذا وقذف به ثلاثة وسبعين (١) راويا من رواة كتابه المجروحين . ذكر في الثقات منهم عشرة رواة (٢) ولم يخرج عن واحد منهم في صحيحه .

وقد كانت اسباب اطلاقه هذا الحكم متعددة لا تختلف عن اسباب الاحكام السابقة فمن قلب الاسانيد الرضع الحديث الى الجهالة الى الغلو في البدعة ومن رواية الموضوعات والمناكير الكثيرة الى فحش الوهم ورواية الطامات .. ونحو هذا الحكم ، حكمه الاخر على ثلاثة وعشرين راويا (٣) بقوله : لاتحل الرواية عنه ولا الاحتجاج به بحال . وقد كانت الاسباب قريبة من الاسباب السابقة ولم يخرج عن واحد منهم في صحيحه وذكر في الثقات اربعة (٤) منهم .

ومثل هذا الحكم ايضا حكمه على احد عشر راويا (٥) من المجروحين بقوله : لايجوز الاحتجاج به بحال ولا الرواية عنه الا على سبيل الاعتبار ولم يذكر احد منهم في الثقات ولم يخرج عن احد منهم في صحيحه .

واطلق ابن حبان الفاظا عديدة مشابهة لما تقدم في هذا المطلب كقوله (٦) : لايحل الاحتجاج به ولايجوز الاحتجاج بخبره وبروايته وبحديثه وقد ذكر في الثقات منهم راويين فقط ولم يخرج عن واحد في صحيحه .

(١) م ٩٦٢/٣ - ١٠٥٢ .

(٢) م ٩٦٣/٣ ، ٩٧٣ ، ٩٩٦ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٦ ، ١٠١٨ ، ١٠٢٢ ، ١٠٢٣ ، ١٠٢٧ ، ١٠٣٢ .

(٣) م ١٠٤٥/٣ - ١٠٦٧ .

(٤) م ١٠٤٦/٣ ، ١٠٥٦ ، ١٠٥٨ ، ١٠٦٧ .

(٥) م ١٠٦٨-١٠٧٨ .

(٦) م ١٠٧٩-١١٤٠ .

وقوله (٨) : لاتحل الرواية عنه حكم به على ثلاثة عشر راويا ، لم يخرج عن واحد منهم في صحيحه ولم يذكر احدا منهم في الثقات .

اما قوله (٩) : لاتحل الرواية عنه الا للاختبار اولاتجوز الرواية عنه الا على حجة الاعتبار ونحو ذلك ، فقد حكم به على احد عشر راويا ——— لم يخرج عن احد منهم في صحيحه ولم يذكر واحدا منهم في الثقات .

وحكم على ستة رواة بقوله (١٠) : استحق مجانية حديثه على الاحوال كلها ، وذكر اثنين منهم في الثقات واخرج عن واحد (١١) منهم حديثين .

ولعلك تقول : كيف جازمت بان هذا الحكم يعنى الترك ، وقد اخرج عن احد رجاله في صحيحه ؟

اقول : اما عن حكمي بانه من مرتبة الترك ، فلان احد الذين حكم عليهم بهذا المصطلح كان يدلن عن الفصاعيين والثاني يروي الموضوعات حتى غلب المناكير على روايته . والثالث : كان يدخل عليه الحديث فلا يميز حديثه مما ادخل عليه . والرابع : مغفل بقلب الاسانيد من حيث لا يعلم ——— فلما فحش ذلك منه استحق مجانية حديثه . واخرجه عن احد هؤلاء في الصحيح لا يعكر على القاعدة ، وقد خرجت حديثه في الباب السابع .

...

(٨) م ١١١/٣ - ١١٢٣

(٩) م ١١٢٤/٣ - ١١٣٤

(١٠) م ١١٠/٣ - ١١١٠

(١١) م ١١١٠/٣

١٢٨٧
(١٣٣٤)

المطلب الثامن

لايحل ذكره في الكتب ولا الرواية عنه الاعلى

حجة التعجب ونحوه

حكم ابن حبان على ثمانية واربعين راويا (١) بهذا الحكم وقد اطلق
بعدة الفاظ متقاربة وكان في هؤلاء الرواة: الدجال والكذاب ، والوضاع ،
ومن يسوى الحديث ويروى الموضوعات والمعضلات ونحو ذلك من الاوصاف التي
لايجوز الاعتبار براويها ولو وافق الثقات .. ولم يخرج عن واحد منهم في صحيحه
وذكر اشنين (٢) منهم في ثقاته قال في واحد منهم: يخطئ ويخالف بينما
اتهمه في المجروحين بالوضع .. وحكم على عشرة رواة (٣) آخرين بقوله:
لايجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه الا على سبيل الاعتبار للخواص ونحو
ذلك اللفظ . ولم يذكر واحدا منهم في الثقات ولم يخرج عن احد منهم في صحيحه
وقال في آخر (٤) : لايجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه الا للمعرفة فقط
وفي آخر (٥) : لاتحل كتابة حديثه الا للمتبحر في هذه الصناعة وقس
في ثالث (٦) : لايجوز الاحتجاج بخبره الا بعد التخليص ، وقال في تسعة (٧)
رواة : لاتحل كتابة حديثه وذكر واحدا (٨) منهم في الثقات مع انه اتهمه
بالوضع في المجروحين وخرج عنه حديثا تكلمت عليه في الباب السادس .

واطلق حكم : لاتحل الرواية عنه على سبيل الاحتجاج به على ثلاثة (٩)
رواة ولايحل الاحتجاج به ولا الرواية عنه على اربعة آخرين (١٠) . ولم يذكر
واحدا في الثقات ولا خرج عن احد في الصحيح .

-
- | | |
|------|----------------|
| (١) | ١١٨٩ ، ١١٤٢/٣م |
| (٢) | ١١٥٥/٣م |
| (٣) | ١١٩٠-١١٩٩/٣م |
| (٤) | ١٢٠٢/٣م |
| (٥) | ١٠٢١/٣م |
| (٦) | ١٢٠٠/٣م |
| (٧) | ١٢٥٥-١٢٤٧/٣م |
| (٨) | ١٢٥٠/٣م |
| (٩) | ١٣٠٦-١٣٠٤/٣م |
| (١٠) | ١٣١٠-١٣٠٧/٣م |

وحكم على ثمانية وعشرين (١١) راوياً بقوله : ربحل ذكره في الكتب
اولاً تجاوز الرواية عنه ولا ذكره في الكتب الا على سبيل القدح فيه .
وهذا يعنى ان الرواية عن هؤلاء لا تجوز الا مع بيان كذبهم او ضعفهم
او بطلان احاديثهم والطعن عليهم لان ابن حبان يرى ان روايت الحديث
الموضوع او الضعيف لا تجوز الا مع بيان ضعفه وفي حدود اهل العلم دون غيرهم .
وحكم على ثمانية رواة (١٢) اخرين بقوله : (لا يحل ذكره في الكتب
الا على سبيل الابانة عن امره) وقد يقول : (لا يحل ذكره في الكتب ولا الرواية
عنه الا على سبيل القدح فيه والانباه عن امره فمن لا يعرف حاله لتجتنب
روايته) .

لان منهج ابن حبان في الرواية عن الضعفاء واحاديثهم واضح كل الوضوح .
قال مرة (١٣) : (من الحديث صناعته لا يحل له ولا يسهه ان يروى الا عن
شيخ ثقة بحديث صحيح يكون الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بنقل العدل
عن العدل موصولاً) .
وقال في غير موضع (١٤) : (اننى لا احل لاحد روى عنى هذه الاحاديث
التى ذكرتها في هذا الكتاب - المجروحين - الا على سبيل الجرح في روايتها
على حسب ما ذكرناه) ونحوه ولما كان ابن حبان لا يروى جواز رواية الحديث
الضعيف فانه حكم على ثمانية (١٥) رواة بقوله : لا يجوز ان يشتغل
بحديثه او لا يشتغل بحديثه . ام لانه وضع او يروى الموضوعات
او يقلب الاسانيد .

...

(١١) م ١٢٣٠-١٢٠٣/٣

(١٢) م ١٢٣٨-١٢٣١/٣

(١٣) المجروحين ٩٣/٣ وفي ترجمة الهيثم بن عدى الطائى .

(١٤) ماسبق ٢٤١/١ وانظر ١٣١/١ و ٢١٦/١ و ٢٩٦ ، ٣١٢ ، ٣١٤ ، ٤٥/٤ وقارن

بجامع الخطيب البغدادي ٩١/٢

(١٥) م ١٢٤٦-١٢٣٩/٣

المطلب التاسع

لايحتج به ولايعتبر بحديثه

حكم ابن حبان على أربعة عشر راويا (١) بقوله : لا يحتج به ، اما لكثرة خطئه وفحش وهمه او لقلبه الاخبار او لتفرده برواية الموضوعات ولم يخرج عن واحد من هؤلاء في صحيحه وذكر ثلاثة منهم في ثقاته (٢) .

وقال مرة (٣) : لايعتمد عليه والسبب في ذلك روايته الجايب عن

الزهاد . .

وقال مرة (٤) اخرى : لاتقوم الحجة بروايته وقال في ثلاثة رواة (٥) لا يحتج به ولايعتبر بروايته لغلبة المناكير على ما رووا . ذكر احدهم (٦) في ثقاته وقال مرة (٧) : لا يحتج به اذا انفرد ولايعتبر به اذا وافق .

وقال في ثلاثة وعشرين (٨) راويا : لا يحتج به اذا وافق الثقات او اذا روى الصحيح فكيف اذا انفرد بالموضوعات او بالمعطلات او بالطاقات ، وذكر من هؤلاء في ثقاته ثلاثة رواة (٩) .

اما اذا قال ابن حبان : يحسن التنكير عن الاحتجاج به ، فهل يريد بذلك ما اراد بالاقوال السابقة ؟ ام انه يستحب ذلك استحبابا ؟
ان الرواة الثلاثة (١٠) الذين حكم عليهم بذلك ينطبق عليهم حسب منهجه الترك .

-
- | | |
|------|-----------------------|
| (١) | ١٣٢٤-١١٣١/٣م |
| (٢) | ١٣٢١ ، ١٣١٥ ، ١٣١٤/٣م |
| (٣) | ١٢٨٧/٣م |
| (٤) | ١٢٨٣/٣م |
| (٥) | ١٢٥٨-١٢٥٦/٣م |
| (٦) | ١٢٥٨/٣م |
| (٧) | ١٢٥٩/٣م |
| (٨) | ١٢٨٢-١٢٦٠/٣م |
| (٩) | ١٢٨٢ ، ١٢٨٠ ، ١٢٦٣/٣م |
| (١٠) | ١٢٨٦-١٢٨٤/٣م |

لكننى وجدته على ستة عشر راويًا (١١) بقوله : يجب التنكب عن احاديثه
او عن روايته او استحق التنكب عن روايته ، ذكر اربعة (١٢) منهم فـــــــ
الثقات .

واخرج عن اخر (١٣) فى صحيحه حديثا ، ولعل عذره فى هذا ان الرجل
يجب التنكب عن حديثه فى حال دون حال .

قال فى ترجمة يحيى بن يعلى الاسلمى القطوانى : يروى عن الثقات الاشياء
المقلوبات فلست ادري وقع ذلك فى روايته منه او من ابى نعيم ، لان ابى نعيم
ضار بن ضرر سء الحفظ كثير الخطأ فلا يتهىأ الزاق الجرح باحدهم
فيما روى دون الاخر ، ووجب التنكب عما روى جملة وترك الاحتجاج بهم
على اى حال . هذا ما قاله فى المجروحين .

ولكن الحديث الذى اخرجه الرجل من رواية الحسن بن حماد عنه . وقــــــد
تقدم تخريجه فى الباب السابع فانظره . والله المستعان .

...

(١١) م ١٢٨٨/٣ - ١٣٠٣

(١٢) م ١٢٩٣/٣ ، ١٢٩٥ ، ١٢٩٩ ، ١٣٠٠

(١٣) م ١٣٠٣/٣

خاتمة الجيب

بيروت

وقد كان من أبرز النتائج التي توصلت إليها في رسالتي هذه ما يأتي :

١ - ان الصراع السياسي كان ذا أثر بالغ على المنحى الفكرى والعقدى فى مصر ابن حبان ، وأن التيارات المتصارعة كلها كانت تحتوى وراء أفكار تدعى أنها تدافع عنها ، وتجاهد من أجل تثبيتها وانتصارها ، حتى غدا كل ما يصدر من هذا الفريق من كلام مرفوضا بجملته ، بمجرد صدوره من هذا الفريق أو ذاك ، حتى ولو كان بعضه صوابا لا شك فيه . وما مسألة اللفظ فلك ببعيد !

٢ - ان الأفكار النيرة ، والمعتقدات الصحيحة ، لا يمكن اعتمادها من أحد تيارات الصراع الكلية ، لمجرد أننا نرتاح الى هذا التيار ، ونرفض التيار الآخر ، وانما الواجب أن ننحس الحق من بين معطيات الفرقاء المتصارعين ، لأن الصراع الفكرى يبرز أقوى ما لدى الفرقاء من حجج .

٣ - ان مسألة (خلق القرآن) ونحوها من المسائل التى دار حولها جدل كبير فى القديم والحديث كان ينبغى ألا يطول الوقوف عندها طويلا ، ولكن عنف الصراع هو الذى أبرزها بذلك المظهر الرهيب ، حتى أخذت مصطلح (محنة) فى جبين الفكر الاسلامى ، والتاريخ السياسى فى الاسلام ؟ !

٤ - يجب الانتباه - جيدا - الى مصطلحات القرن الرابع الهجرى فى كىل التهم : كالزندقة واللاحاد ، والرفض ، والتشيع ، والمروق من الدين ، ان كان تأويل صفة واحدة من صفات الله تعالى ، أو مخالفة أهل الحديث فى أمر كافيا لوصف كبار العلماء بالزندقة ، أو اللاحاد ، أو التشيع ، أو المروق من الدين وعدم الايمان باليوم الآخر ؟ !

٥ - ان انتصار الشيعة السياسى فى القرن الرابع الهجرى ، وتحجيم سلطة الخليفة فى حدود بغداد دار السلام ، قد أحدث ردود فعل عنيفة بين أهل السنة ، وبخاصة حين انتشرت مظاهر الرفض ، وأفكار التشيع فى بلاد المشرق الاسلامى ، وهذا يجب أن ينظر اليه بعين الاعتبار عند تقويم أية شخصية من شخصيات ذلك العصر ، أو حين دراسة مظهر من مظاهره العلمية أو السلوكية ، أو الفكرية ، أو السياسية .

٦ - وان كل ما وجه الى ابن حبان من تهمة فقدية كالزندقة والفلسفة والقول باكتساب النبوة وغير ذلك ، كلها تهمة باطلة لا تقوم على أساس ، وشبهها ما اتهم به من سرقة الحديث ، وادعاء شيخ لم يرههم ، وتهمة العجب والغرور والكذب ، وتأيد القرامطة وكتابة كتاب في فضاويلهم ، وانكار الحد لله تعالى ، الى غير ذلك مما عرضناه في الباب الثاني من هذه الرسالة ، وبيننا بطلانه بما يشفي صدور المؤمنين .

وقد بينا أن متعصبة سجستان قد استصدروا من الخليفة أمرا بقتله ، فأقتاهم ، لأن علماءهم اجتمعوا على كفره وزندقته ، لانكاره الحد لله تعالى ؟ ولعل الرجل ابن الثمانين من عمره ، قد نذر من ورود نبأ موافقة الخليفة على قتله ، فمات خوفا !

ولعل من تمام القصة القول ، بأن هؤلاء الذين استصدروا أمرا من خليفة بفساد ادب بقتله ، هم الذين أحرقوا كتبه ، ودفنوها ، حتى لا يعرف عنها شيء منذ ذلك العصر ؟ !

٧ - ان الامام ابن حبان من كبار المصنفين في خدمة السنة المطهرة ، والمتفق والمفترق ، وغير ذلك مما أتيت على ذكره وتفصيل القول فيه - ما وسعني المعلومات - في باب كامل من هذه الرسالة هو الباب الثالث .

٨ - لقد كان ابن حبان وفيا حفيا بشيوخه من أهل الحديث ، وبخاصة الفقهاء منهم كابن خزيمة وابن قتيبة العسقلاني ، وابن المنذر النيسابوري وغيرهم ، كما كان شديد العناية بأئمة النقد بدءا من مالك وشعبة والثوري ، وانتهاء بشيوخه الذين ملأ سمع الدنيا اشادة بذكرهم ، وتعظيما لشأنهم ، ولذلك تجد كلاما لابن حبان في مثل هذه الموضوعات لا تجده عند غيره .

٩ - وفيما يتعلق بمنهجه النقدي ، فقد كان ابن حبان لا يجيز الرواية من الضعفاء الا مع بيان ضعفهم ، ولا يجيز سياق رواياتهم الا للتعليم وبيان حالها لأهل الاختصاص ، كما كان لا يجيز الاحتجاج بالأحاديث الضعيفة في الترغيب والترهيب والمواظ والرقائق فضلا عن الأحكام والعقائد لأن فيما صح من النسخي صلى الله عليه وسلم غنية عن الاحتجاج في دين الله بما لا يصح - على حد تعبيره -

١٠- وقد كان ابن حبان ورعاً في النقد ، لا يجيز إطلاق الجرح على مسلم إلا ببينة توجب الجرح ، ولهذا لم يعد المجهول مجروحاً ، وذكره في الثقات - وسياقته - .

إضافة إلى أنه لا يجيز إطلاق الجرح إلا مع بيان سببه ، وكتابه (المجروحون) تطبيق فعلي على ذلك . وكان لا يرى داعياً لذكر أسباب التوثيق ، لأنها أكثر من أن تحصى ، وكتابه الثقات لحمة وسداه أدلة على ذلك .

ومن آثار هذا المنهج عند ابن حبان رأيناه يصرح بأنه جبن من إطلاق الجرح على هذا الراوي أو ذاك ، أو علق أمره على الاستخارة ، أو توقف في الحكم عليه ، وأحالنا على كتابه (الفصل بين النقلة) الذي خصه للرواة المختلف في توثيقهم وتضعيفهم بين النقاد .

١١- يرى ابن حبان أن الرواة على ثلاث طبقات : طبقة المجروحون ، وهؤلاء مذكورون في كتابه (الضعفاء) وطبقة الثقات ، وطبقة المقبولين .

أما المجروحون فهؤلاء لا يحتج بهم ولا يجيز الاحتجاج بهم ، وأما الثقات فهم الذين يحتج بهم ويعتمد مروياتهم ، إلا إذا أخطأوا ، فيجتنب ما علم أنهم أخطأوا فيه ، ويحتج بمروياتهم الأخرى التي لم يخطئوا فيها .

وأما الرواة المقبولون : فهم الرواة الذين ذكرهم في كتاب الثقات - سوى الطبقة الأولى - وكان تلميذ الواحد منهم وشيخه ثقتين ، ولم يأت بمتن منكسر ، فهذا يطلق عليه ابن حبان لفظ (مقبول الرواية) ، ويذكره في الثقات ، حتى لو لم يكن له راو إلا تلميذه هذا ، ولم يرو هو إلا عن شيخه ، أو حتى لو لم يعرف إلا في هذا الحديث الواحد ؟!

وهذا النوع من الثقات إنما يعتبر بهم ابن حبان إذا لم ينفرد الراوي منهم بمستن لا يعرف إلا من روايته ، أو كان يخالف فيه الثقات ، أو أحكام الإسلام المقررة . وهذا النوع من الثقات هو الذي شنع الحفاظ على ابن حبان توثيقه ، ورموه بتوثيق المجاهيل وما هو بموثق للمجاهيل ، وإنما مفهوم الثقة عنده واسع ينقسم إلى طبقات متعددة ، يقع رواة دائرة الاعتبار في مراتبها الأخيرة ، وأكثر الحفاظ المتقدمين على مثل رأي ابن حبان ولكنهم لم يصرحوا بذلك ، كما بينته عند شرحي لمصطلح (ثقة) .

ومن رواة مرتبة الاعتبار أيضاً كثير من الضعفاء الذين رُموا بسوء الحفظ، والغفلة،
والوهم وغيرها من الألفاظ الكثيرة التي درستها في الفصل الثاني من الباب الثامن،
وقد ذكر عدد كبيراً من هؤلاء في كتاب المجروحين وفصلهم على أجناس (١) ثلاثة :

- ١ - فمنهم من يحتج به إذا وافق الثقات ،
- ٢ - ومنهم من يعتبر به إذا لم يخالف الثقات ،
- ٣ - ومنهم من لا يحتج به إذا انفرد .

١٢- ومن نتائج هذا البحث أن شيخ ابن حبان الذين روى عنهم فسى
صحيحه ، أو في أى من كتبه احتجاجاً بهم ، فهم ثقات يحتج بأخبارهم ، لأن ابن
حبان شديد في توثيق معاصريه وقد تقدم بسط ذلك في موضعه .

١٣- أن الرجال الذين خرج عنهم ابن حبان في صحيحه ، قد انتقاهم
انتقاءً ، سواء كانوا من شيوخه ، أو من الطبقات الأخرى ، وما من جنس من أجناس
الرواة خرج عنه ابن حبان في صحيحه ، إلا وقد خرج الشيخان عن مثله ، بل إنّه
أعرض عن إخراج حديث كثير من الرواة الذين خرج لهم صاحباً الصحيحين . وجرح
أكثر من ثمانين منهم في كتابه (الضعفاء) وقد ذكرتهم جميعاً في الملحق الخامس .
فمصطلح (مقبول) مثلاً من مصطلحات الحافظ في التقریب ، أخرج البخارى عن
سنة وثلاثين راوياً من رواة ، وأخرج مسلم عن ثمانية وستين راوياً منهم ، بينما أخرج
ابن حبان عن تسعة وأربعين ومائة راو من رواة هذا المصطلح ، كما خرج صاحباً
الصحيحين عن ثلاثة عشر راوياً مجهولاً ومستوراً ومجهول الحال ، وأخرج ابن حبان
عن سبعة عشر راوياً من هذا المصطلح ، والضعفاء الذين خرج عنهم ابن حبان من
مصطلح (ضعيف) أقل عدداً من الرواة الذين خرج عنهم مسلم من رواة هذا
المصطلح في الشواهد والمتابعات .

والمقارنة بين صحيح ابن حبان والصحيحين ، قد أتيت على كثير منها فيما
تقدم ، بيد أن المقارنة الصحيحة ، تحتاج إلى رسالة علمية مستقلة ، لكحض الشبه
التي تشكك في قيمة صحيحه الحديثية والفقهية .

(١) انظر تفصيل الكلام على ذلك ص ١١٦٣ فما بعد - فيما سبق - .

هذه بعض ثمرات هذا البحث ، ونتائجه التي سطرتها في مجالتي هذه .
والله أسأل أن ينفع بهذا العمل ، وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم ، وأن يكتب
لي أجر العاملين ، إنه ولي ذلك والقادر عليه ، وهو حسبي ونعم الوكيل .
وصلى الله وسلم وبارك على نبيه محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .
وأخرد فواننا أن الحمد لله رب العالمين

وكتبه / عدا ب بن محمود بن ابراهيم الحمش

مكة المكرمة في ١ / ٦ / ١٤٠٦ هـ